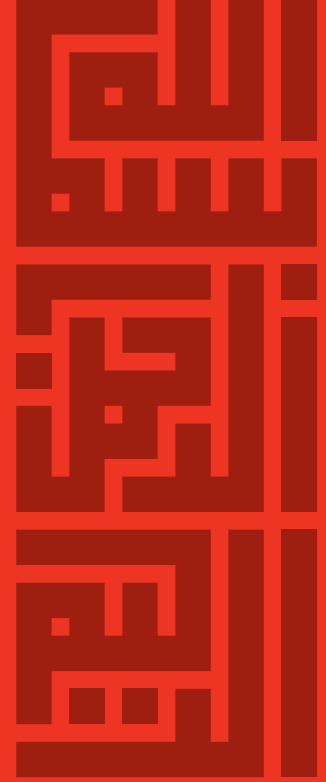


SABB ساب

التقارير والحسابات السنتوية 2018

البنك السعودي البريطاني





المحتويات

5	مجلس الإدارة
7	الإدارة العليا
8	استعراض النشاط
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	تقرير مجلس الإدارة
42	تقرير مراجعي الحسابات
52	قائمة المركز المالي الموحدة
53	قائمة الدخل الموحدة
54	قائمة الدخل الشامل الموحدة
55	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
56	قائمة التدفقات النقدية الموحدة
57	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2018)
114	الركن الثالث - بازل 3 - الإفصاح الكمي والنوعي (31 ديسمبر 2018)

يصدر هذا التقرير عن البنك السعودي البريطاني (ساب)

يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من موقع ساب الإلكتروني

ساب

الإدارة العامة:

ص.ب. 9084

الرياض 11413

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 (11) 276 4779

فاكس: +966 (11) 276 4809

البريد الإلكتروني: prsabb@sabb.com

الموقع الإلكتروني: www.sabb.com

البيان السنوي



خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)



صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
رئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

أعضاء مجلس الإدارة



رئيس مجلس الإدارة
خالد سليمان العليان



ديفيد ديو



سليمان عبد القادر
المهيدي



سمير العساف



خالد عبدالله
الملحم



محمد عمران
العمران



جورج الحيزري



سعد عبد المحسن
الفضلي



ستيفن موسى



الإدارة العليا



ديفيد ديو



فيصل جادو



غسان العمودي



حسين اليامي



ماثيو بيرس



نايف العبد الكريم



ريتشارد هينشلي



صالح المطوع



روبن جونز



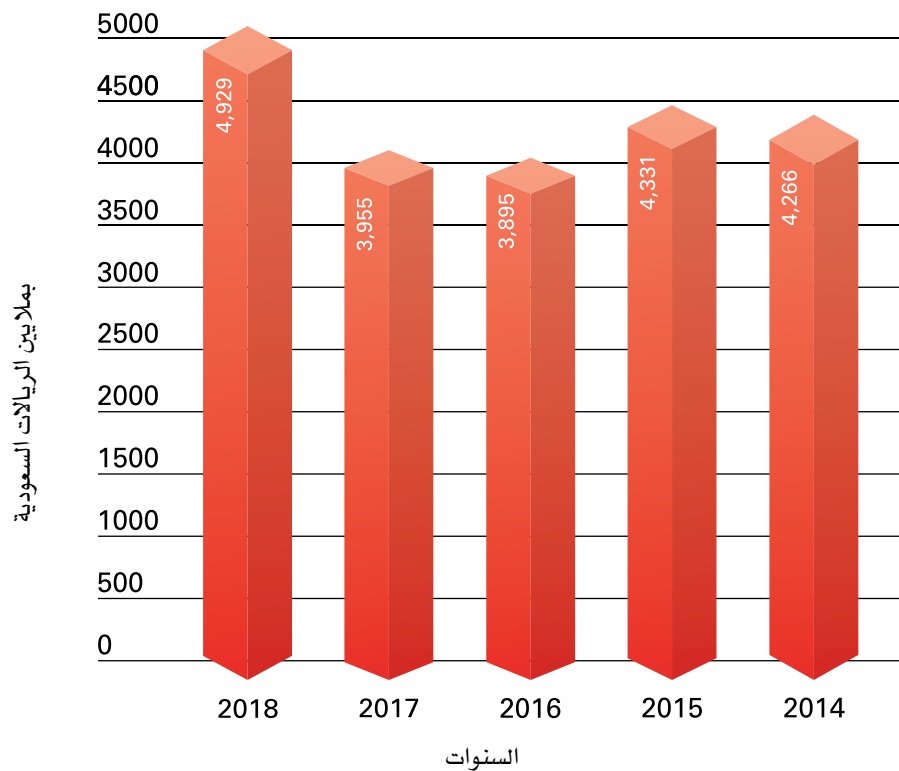
سامي المهيد

استعراض النشاط

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة

السنوات					
2014	2015	2016	2017	2018	مليون ريال سعودي
145,870	148,887	140,640	140,240	130,507	ودائع العملاء
26,071	28,175	31,279	33,345	32,341	حقوق ملكية المساهمين
45,281	35,527	29,273	26,977	34,570	صافي الاستثمارات
115,221	125,947	120,965	117,006	110,326	صافي القروض والسلف
187,609	187,750	186,056	187,615	174,564	إجمالي الأصول
161,538	159,575	154,777	154,145	142,101	إجمالي المطلوبات
4,266	4,331	3,895	3,955	4,929	صافي الدخل
1,150	1,245	1,155	2,235	3,320	إجمالي الأرباح الموزعة

صافي الدخل





كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالتأييد عن مجلس الإدارة يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك السعودي البريطاني (ساب) لعام 2018م.



شهد العام 2018 إبرام مجلس الإدارة في الثالث من أكتوبر لعام 2018م اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأول والتي تخضع لموافقة المساهمين والجهات التنظيمية. سيقدم هذا الاندماج المرتقب مع البنك الأول القيمة والفرص لمساهميننا وعملائنا وكذلك موظفينا. وإذا تمت الموافقة على ذلك، سيكون البنك المندمج ثالث أكبر بنك في المملكة وثاني أكبر بنك من حيث القروض المخصصة للشركات وثالث أكبر بنك للخدمات المصرفية الشخصية. وسيهدف هذا البنك إلى أن يكون أفضل مكان للخدمات المصرفية في المملكة العربية السعودية، يكمله مركزه الريادي في السوق في مجال التمويل التجاري، والصرف الأجنبي، والمدفوعات وحلول إدارة السيولة ومدعوماً بخدمات البنك الاستثمارية الرائدة في المملكة العربية السعودية. وبهذا سيكون البنك المندمج في وضع جيد يؤهله لدعم جدول الأعمال الاقتصادي الوطني والاستفادة منه. وسيهدف البنك إلى أن يكون أفضل مكان للعمل في المملكة العربية السعودية، حيث يقدم تدريب وتطوير وظيفي من الدرجة الأولى. ويعمل كل من مجلس الإدارة وفريق الإدارة بكل جد لإستكمال عملية الاندماج خلال النصف الأول من عام 2019م والذي يخضع لموافقة المساهمين للموافقات التنظيمية".

إن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الطموحة للمملكة في ظل رؤية 2030 تركز بشكل واضح على التمويل السكني وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الإذخار طويل الأجل ومبادرات الخصخصة وتنمية الصادرات غير النفطية بالإضافة إلى دعم الصناعات الجديدة وتطوير أسواق رأس المال. وسيواصل مجلس الإدارة وفريق الإدارة إلتزامه بدعم الأجندة الوطنية والسعي للحصول على الفرص الناتجة من هذه الأعمال لتعزيز قوة ساب وإضافة القيمة.

خلال عام 2018 حقق ساب أرباح عالية النوعية من مجموعة من مصادر الدخل في ظل ظروف اقتصادية كلية تواجه تحديات حيث سجل البنك دخلاً صافياً بلغ 4,929 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، وقد بلغ دخل السهم 3.29 ريال سعودي. وعمل مجلس الإدارة على تحسين العائد لمساهمي ساب من خلال زيادة توزيعات الأرباح للعام المالي 2018. وقد ظل مجلس الإدارة وفريق الإدارة في ساب ملتزمين بدعم العملاء وتحقيق القيمة لمساهميننا من خلال التركيز على جودة الأصول والعوائد المثلى وتخفيض التكلفة. ولا يزال دور ساب الرائد في حلول العملاء وإدارته القوية للمخاطر ونجاحه في جذب وتطوير الكفاءات المحلية، ورأسماله القوي، والسيولة العالية لديه، ومميزاته الإستراتيجية بإعتباره بنك عالمي رائد في المملكة تشكل أبرز نقاط القوة الأساسية التي يعتمد عليها في نجاحه الحالي والمستقبلي.

في مجال الخدمات المصرفية الشخصية فقد وسعت الإدارة قاعدة عملائها في عام 2018 بإضافة المزيد من العملاء الجدد إلى القطاعات المستهدفة، وواصلت التميز في طرح خدماتها الرقمية. كما عززت تجربة العملاء لديها واحتفظت بموقع الريادة في مجال القروض العقارية السكنية وبطاقات الائتمان.

واصلت الخدمات المصرفية للشركات حصد الجوائز التقديرية من كبرى المؤسسات العالمية، واستمرت بالمشاركة في تمويل البنية التحتية الأساسية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأطلقت مصرفية الشركات مجموعة من المبادرات الهادفة إلى رقمنة البيئة التجارية في المملكة، من خلال توفير الحلول التجارية الرقمية العالمية. هذا ويجري العمل على تطوير منصات تمويل تجارية وحلول تمويلية إضافية على أن يتم إطلاقها عام 2019.



وفي إدارة الخزينة والسيولة العالمية ، حصل البنك على عدد من الامتيازات يأتي في مقدمتها تعيين ساب كأحد المتعاملين الأوليين في إصدارات الديون المحلية الأولية من قبل الحكومة. وسيواصل البنك دعمه لتقديم الدعم اللازم لتطوير أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية. كما يتواصل الأداء المرن حيث تم تزويد العملاء بحلول فعالة لإدارة المخاطر والوصول إلى أسواق رأس المال إضافة لإدارة فوائض السيولة لدى البنك.

وفي إطار السعي للوفاء بالتزاماته تجاه العملاء فقد بذل (ساب) جهودا كبيرة في سبيل الإلتزام التام بجميع المتطلبات الرقابية والتي تشمل متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والمبادئ الرئسية للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي بالإضافة إلى أفضل الممارسات المحلية والدولية. وإستكمالاً لأنشطة الإلتزام فقد أولى البنك عنايته وحرصه التام على مكافحة الجرائم المالية.

كما واصل البنك تعزيز موقعه الرائد في خدمة المجتمع والتطوير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تبني الأنشطة والبرامج المجتمعية التي تهدف إلى بناء المجتمع والتنمية المستدامة. واستمر ساب في دعم الرؤية الوطنية بالتركيز على مبدأ التعاون مع مؤسسات القطاع الحكومي والمراكز الإنسانية والاجتماعية المتخصصة لتحقيق الفائدة المرجوة.

في الختام يسرني وأعضاء مجلس الإدارة أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وإلى صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ، لدعمهم وتشجيعهم للقطاع المالي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني وتطوير المملكة. كما يود مجلس الإدارة أيضاً أن يعبر عن شكره وتقديره للجهات الحكومية على قيادتها ودفعها المستمر لمسيرة التقدم ودعمها لجميع المؤسسات المصرفية الوطنية ، كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والإمتنان على وجه الخصوص لوزارة المالية ووزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية على الجهد المشترك والبناء الذي تقوده كل جهة، وعلى تعاونهم مع جميع البنوك السعودية تعزيزاً للمصلحة العامة.

أخيراً أود أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لجميع الأطراف ذات العلاقة في ساب لتقنتهم ودعمهم وخاصة موظفينا على ما يبذلونه من جهود مقدرة وعلى ولائهم ورغبتهم في تحقيق المزيد من الإنجازات مواصلة لضمان استمرار ساب كأحد المؤسسات المالية الرائدة في المملكة العربية السعودية.

خالد سليمان الفليان
رئيس مجلس الإدارة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Annual Report التقرير السنوي

تقرير مجلس الإدارة



تقرير مجلس الإدارة - 2018م

يسر مجلس الإدارة أن يقدم للمساهمين التقرير السنوي للبنك السعودي البريطاني «ساب» عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

1. الأنشطة الرئيسية:

تأسس البنك السعودي البريطاني (ساب) «البنك» باعتباره شركة سعودية مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم م/4 وتاريخ 12 صفر 1398 هـ، الموافق 21 يناير 1978م. ويبلغ رأس مال البنك 15 مليار ريال سعودي مقسم إلى 1.5 مليار سهم بقيمة اسمية وقدرها 10 ريال سعودي لكل سهم.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والشركات عبر إداراته وقطاعات أعماله وفروعه المنتشرة في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل هيئة شرعية مستقلة وتحت إشرافها. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية تشمل الحسابات الجارية والادخارية والودائع لأجل، والتمويلات الائتمانية للشركات، والقروض الشخصية والسكنية، وحلول تمويل الذمم المدينة وسلسلة التوريد، وإدارة النقد والمدفوعات، وأعمال الخزينة وبطاقات الائتمان.

يقيم البنك شراكة استراتيجية وثيقة مع مجموعة اتش اس بي سي، وهي إحدى أكبر المجموعات المصرفية وأكثرها انتشاراً في العالم. وتمنح هذه العلاقة الاستراتيجية ساب ميزة تنافسية تمكنه من الوصول إلى أفضل عروض الخدمات في السوق على المستويين المحلي والعالمي لتقديمها لعملائه، حيث تمتلك مجموعة اتش اس بي سي 40% من أسهم ساب.

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من أقسام / قطاعات العمل الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات:

تقدم الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات مختلف الخدمات والمنتجات البنكية لعملائها من الأفراد والمصرفية الخاصة. ويشمل ذلك الودائع والحسابات الجارية والادخارية، وتمويل المنازل، والتمويلات الفردية وبطاقات الائتمان حيث يحتل البنك مركزاً رائداً في السوق على هذا الصعيد في المملكة. وتقدم الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات مجموعة واسعة من الحلول الرقمية للعملاء بما يمكنهم من الوصول لحساباتهم في أي وقت ومن أي مكان إضافة لإمكانية التعامل مع شبكة الفروع التقليدية.

تنتشر شبكة فروع البنك على نطاق المملكة، حيث بلغ عدد الفروع 95 فرع منها 17 قسماً مخصصاً للسيدات و 3 فروع صغيرة. وهذه الفروع مصنفة بحيث تقدم خدمة وتجربة بيع متوازنة تعكس البيئة المحلية وتفي بتوقعات واحتياجات العملاء. وقد بلغ عدد أجهزة نقاط البيع كما في 31 ديسمبر 2018م، 27,492 جهازاً وعدد 910 جهاز صراف آلي منها 80 جهاز إيداع نقد.

تم تقسيم قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات إلى شريحة البريميير وشريحة الأذفانس وشريحة عموم العملاء، وكل منها يتميز بطريقة ونوع الخدمة المقدمة للعميل، حيث تتم خدمة عملاء البريميير والأذفانس من قبل مدراء علاقات متمكنين من تقديم حلول الإدارة المالية للعملاء الأفراد. ويبرز تركيز ساب في الوقت الحاضر على الأفراد من ذوي المراكز المالية المرموقة من واقع عدد مراكز البريميير التي تم إنشائها في المملكة والتي بلغت 18 مركزاً. وهذه المراكز المتخصصة تقدم للعملاء خدمات ومنتجات مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة، وتلبي احتياجاتهم العالمية من خلال شبكة فروع مجموعة اتش اس بي سي.

الخدمات المصرفية للشركات:

يعتبر ساب، من حيث الإيرادات التشغيلية والمركز المالي، أحد أكبر البنوك التجارية في المملكة، حيث يخدم عملاء الخدمات المصرفية للشركات من خلال فرق متخصصة في إدارة العلاقات يكون مقرها في المراكز التجارية الرئيسية في المملكة. تقوم تلك الفرق من خلال إقامة علاقة وثيقة على المدى البعيد مع عملائها بتكوين فهم شامل للمتطلبات المالية للعملاء بشكل انفرادي لتقديم حلولاً مصممة من مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية للشركات. ويمكن لمدراء العلاقات بهدف خدمة عملائها، الاستعانة بفرق متخصصة في مجالات الخزينة والسيولة وإدارة النقد وتمويل التجارة والذمم المدينة والاستثمارات المصرفية والتأمين. وبالإضافة إلى هذه المجموعة الشاملة من المنتجات والخدمات المحلية، يحتل ساب مركز فريد يتيح لعملائه الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية العالمية من خلال شراكته مع مجموعة اتش اس بي سي، وتقسّم الخدمات المصرفية للشركات إلى قسمين: الخدمات المصرفية العالمية والخدمات المصرفية التجارية.

إن الخدمات المصرفية العالمية، من خلال فرق متخصصة في إدارة العلاقات، تعمل على تلبية احتياجات كبرى الشركات السعودية والتي تدار عالمياً من قبل ساب وأيضاً علاقات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في المملكة والتي تقع مقارها الرئيسية في الخارج. والعملاء الحكوميون كالألوزارات والوكالات الحكومية والإدارات، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. من خلال العلاقات القوية مع مجموعة اتش اس بي سي والمشروع المشترك اتش اس بي سي العربية السعودية، تحتل كل من شركة اتش اس بي سي العربية السعودية والخدمات المصرفية العالمية مركز فريد في تقديم حلول مصممة طبقاً لاحتياجات عملائها محلياً وعالمياً. ومن خلال مجموعة خبراتها ومواردها التي لا مثيل لها، تمكنت الخدمات المصرفية العالمية من دعم مشاريع البنية التحتية الرئيسية في المملكة ومساندة الشركات السعودية في تنفيذ برامجها التوسعية والاستفادة من السيولة من خلال المؤسسات المالية غير السعودية بطريقة التمويل عبر وكالة ائتمان الصادرات، أو السندات العالمية والصكوك.

تختص الخدمات المصرفية التجارية بخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة سواء المحلية أو العالمية في المملكة العربية السعودية. وتحافظ الخدمات المصرفية التجارية على التزامها على المدى البعيد مع مراكز الأعمال الصغيرة في المملكة وتواصل المشاركة في برنامج كفاءة، وهو برنامج ضمانات حكومي يشجع البنوك على إقراض الأعمال الصغيرة.

إضافة للمجموعة الكاملة للمنتجات والخدمات المذكورة أعلاه، توفر الخدمات المصرفية للشركات منتجات وهما منتج السيولة العالمية وإدارة النقد، ومنتج التجارة العالمية

تقرير مجلس الإدارة

وتحويل الذمم المدينة. ويواصل ساب احتفاظه بمركز رائد على مستوى عروض هذين المنتجين اللذين يعتبران في صلب أنشطة عملاء الخزينة من الشركات.

تعتبر السيولة العالمية وإدارة النقد مجموعة واسعة من حلول الأعمال الرقمية والإلكترونية المتكاملة للعملاء من أجل استيفاء احتياجات معاملات الدفع والذمم المدينة وإدارة السيولة لهم. تقدم التجارة العالمية وتمويل الذمم المدينة مجموعة شاملة من المنتجات التجارية الأساسية (خدمات الاستيراد والتصدير والضمانات) وحلول منظمة مثل حلول تمويل الذمم المدينة وسلسلة التوريد. كما تقدم هياكل تمويل فعالة وكاملة (سواء تقليدية أو إسلامية) للعملاء لدعم التجارة وتحسين رأس المال العامل مع تقليل مخاطر السوق.

الخزينة:

تتولى إدارة الخزينة وظيفتين أساسيتين في ساب، حيث تقدم الخزينة بصفة رئيسية لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وعملاء المؤسسات والخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية الخاصة مدخلا لأسواق رأس المال وحلول العملات الأجنبية والمشتقات من خلال وحدة المبيعات والمتاجرة، إلى جانب ما تقوم به في الوقت ذاته بإدارة مخاطر السيولة والأسواق بالبنك، بما في ذلك توظيف الفائض التجاري للبنك من خلال محفظتها الاستثمارية التي تديرها وحدة إدارة المركز المالي.

أخرى:

تشمل الشريحة الأخرى بشكل رئيسي أنشطة استثمارات البنك في شركته التابعة للتأمين وشركة ساب للتكاثر ومشروع المشترك شركة اتش اس بي سي العربية السعودية، شركة مساهمة مقفلة، واستثمارات في أسهم ملكية. إن شركة اتش اس بي سي العربية السعودية، شركة مساهمة مقفلة، عبارة عن بنك استثماري قيادي في المملكة ويتصدّر باستمرار جداول التصنيف الرئيسية، مستفيدا من قوة امتياز ساب في المملكة والقدرة الدولية لمجموعة اتش إس بي سي عالميا.

2. التركيز الاستراتيجي:

رؤية ساب

إن البنك السعودي البريطاني (ساب) هو مؤسسة خدمات مالية متنوعة تعمل في المملكة العربية السعودية. ويقدم ساب أيضا شراكة استراتيجية مع مجموعة اتش اس بي سي والتي هي أحد كبار مساهمي ساب. وهذه الشراكة تعني أن عملاء ساب ليس بإمكانهم فقط الحصول على مدخل لخدمات البنك الرائدة في السوق والاهتمام بالعملاء محليا، بل أيضا مدخل إلى شبكة مجموعة اتش اس بي سي العالمية ومصادرها وخبراتها ومعرفتها المتخصصة وتجربتها الغنية. تتمثل رؤية ساب في أن يصبح البنك العالمي الرائد في المملكة، مدعوما بالمصرفية الرائدة للشركات والمؤسسات، وبنك إدارة الثروات الرائد في المملكة، والتي تركز على أفضل الحلول المصرفية للأفراد التي تلبي احتياجات قطاع الأفراد.

ومن أجل تحقيق رسالته، يسعى ساب لمواصلة التركيز على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تجربة العميل – الحرص على تقديم خدمات وعناية رائدة بالعميل من خلال انتهاز طريقة التركيز على العميل عن طريق الاستثمار في القنوات الرقمية ونوعية الموظفين وانتهاج سلوك «فكر إيجابيا».
- الخدمات المصرفية الرقمية – السعي الحثيث للاستثمار في التقنية كي يصبح بنك رائد في الخدمات المصرفية الرقمية في المملكة.
- الموظفين – استقطاب والاحتفاظ بالموارد البشرية من ذوي المهارات وتتميتها من خلال جعل البنك أفضل مكان للعمل على مستوى القطاع المصرفي.
- تقبل المخاطر – الاستمرار بتبني طريقة استراتيجية متحفظة تجاه إدارة المخاطر.
- معايير ساب العالمية – الالتزام التام بمعاملة العميل بشكل نزيه وعادل والالتزام بالأنظمة والقوانين النافذة، وحماية سرية معلومات العميل.
- فعالية العمليات والفاعلية التنظيمية.

وهذه الأهداف الاستراتيجية للبنك سوف تضمن بقائه كمؤسسة ناجحة ومستمرة على المدى البعيد.

إن رؤية 2030 هي خطة المملكة للتحويل الاقتصادي بدعم من ثلاثة عشر برنامجا للتحويل. وتتماشى استراتيجية ساب بشكل جيد مع رؤية 2030 فهي تهدف لضمان مقدرة ساب على دعم المملكة في تحقيق أهداف الخطة والاستفادة من نجاحها، تحديدا دعم برامج تحقيق الرؤية التالية:

- برنامج الإسكان
- برنامج التحويل الوطني
- برنامج تطوير القطاع المالي
- برنامج التخصيص
- برنامج صندوق الاستثمارات العامة
- برنامج ريادة الشركات الوطنية
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
- برنامج خدمة ضيوف الرحمن
- برنامج تطوير القوى البشرية العاملة

لدى ساب مركز مالي قوي ومركز تنافسي كما يتمتع بإمكانية الوصول إلى الخبرات المحلية والدولية تتيج له المشاركة في رؤية 2030 وتقديم الدعم الكامل لها.

أبرم مجلس الإدارة في الثالث من أكتوبر لعام 2018م اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأول والتي تخضع لموافقة المساهمين والجهات التنظيمية. سيقدم هذا الاندماج المرتقب مع البنك الأول القيمة والفرص لمساهميننا وعملائنا وكذلك موظفينا. وإذا تمت الموافقة على ذلك، سيكون البنك المندمج ثالث أكبر بنك في المملكة وثاني أكبر بنك من حيث القروض المخصصة للشركات وثالث أكبر بنك للخدمات المصرفية الشخصية. وسيهدف هذا البنك إلى أن يكون أفضل مكان للخدمات المصرفية في المملكة العربية السعودية، يكمله مركزه الريادي في السوق في مجال التمويل التجاري، والصرف الأجنبي، والمدفوعات وحلول إدارة السيولة ومدعوما بخدمات البنك الاستثمارية الرائدة في المملكة العربية السعودية. وبهذا سيكون البنك المندمج في وضع جيد يؤهله لدعم جدول الأعمال الاقتصادي الوطني والاستفادة منه. وسيهدف البنك إلى أن يكون أفضل مكان للعمل في المملكة العربية السعودية، حيث يقدم تدريب وتطوير وظيفي من الدرجة الأولى. ويعمل كل من مجلس الإدارة وفريق الإدارة بكل جد لإستكمال عملية الاندماج خلال النصف الأول من عام 2019م والذي يخضع لموافقة المساهمين وللموافقات التنظيمية.

تقرير مجلس الإدارة

تجربة العميل

يواصل ساب التركيز على تجربة العميل مع الهدف الاستراتيجي لتقديم خدمات عملاء رائدة في السوق في جميع مجالات الأعمال. تم إجراء تحسينات كبيرة خلال عام 2018م مع التركيز بشكل رئيسي على الحوكمة وخدمات الصفوف الأمامية وتقدير الموظفين وإدارة الشكاوى وتعزيز إجراءات العميل من البداية إلى النهاية إلى جانب تعزيز التوعية والتثقيف. وفي الربع الأول من عام 2018م، احتل البنك السعودي البريطاني المرتبة الثانية في تقييم الأداء المعياري للبنوك على مستوى المملكة والذي قامت به مؤسسة النقد العربي السعودي، وهو ما يشير إلى تحسن حسب دراسة أجريت مرتين في السنة، مما يدل على نجاح تركيز مفهوم تجربة العميل.

الثقافة والتقدير: استمر بنك ساب في تطوير ثقافة تجربة العميل من خلال برنامج التدريب «فكر بإيجابية» الذي يشكل شعار تجربة العميل وتوسيع نطاق برنامج تقدير الموظفين وإضافة المزيد من مقاييس الأداء التي تعتمد على تجربة العميل إلى تقييمات الموظفين. ويقدم برنامج «فكر بإيجابية» تدريب عبر البنك يركز من خلاله على تعزيز سلوكيات الموظفين الإيجابية مع التأكيد على تحقيق التميز في الخدمات.

إجراءات العميل: يواصل ساب تركيزه على تبني أفضل إجراءات للعميل عبر جميع مراكز الاتصال الخاصة بالعميل. وينصب التركيز الرئيسي على تسريع خطط التحول الرقمي حيث أن قطاع الخدمات المالية يتحول بسرعة من خلال تبني تقنيات جديدة، إلى جانب تقديم المزيد من الخدمات المصرفية عبر القنوات المباشرة خصوصاً شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة. وفي عام 2018م، تم إجراء تحسينات كبيرة حيث أطلق ساب منصة جديدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأضاف المزيد من إجراءات العميل إلى كل من الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت والمنصات الإلكترونية.

صوت العميل: يعد صوت العميل وسيلة رائعة تساعد في تقييم مدى رضا العميل ومعرفة الملاحظات وما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب إحداث تغيير في معايير الخدمة الحالية وعروض المنتجات.

في عام 2018م، قام ساب بتشكيل لجنة جديدة تركز على العميل (لجنة صوت العميل) لتحقيق أقصى قدر من الوعي بالتحديات الرئيسية لأصحاب المصلحة واتجاهات السوق ومؤشرات الأداء التي تؤثر على تجربة العميل.

الخدمات المصرفية الرقمية

يهدف ساب إلى أن يصبح البنك الرقمي الرائد في المملكة حيث تم الاعتراف به من خلال حصوله عدد من الجوائز المصرفية — وهذا ما يؤكد النهج الحالي للبنك بالتركيز على العملاء وريادة السوق.

استمر البنك في مواكبة الاستراتيجية مع التطور المصرفي واستثمار الموارد لتطوير بنية تقنية فائقة السرعة وفعالة وأمنة مع اعتماد أفضل الإجراءات الرقمية والمنتجات والخدمات للعملاء. وقد أتاحت الحلول التقنية المتطورة للعملاء إمكانية اختيار الخدمات المصرفية واستخدام القنوات المفضلة لديهم (الهاتف المحمول على وجه الخصوص)، وقد نجح ساب في تحويل العملاء الحاليين بشكل تدريجي إلى القنوات الرقمية واجتذاب العملاء المحتملين و العملاء الجدد إلى الحلول الرقمية المبتكرة. يتضح سعي ساب الدؤوب لكي يصبح البنك الرقمي الرائد من خلال إعماده سلسلة من عمليات التطوير الرقمية في عام 2018م وفيما يلي بعض من عمليات التطوير هذه:

تعزيز وظائف القنوات الرقمية

أطلق ساب في عام 2018م بنجاح منصة جديدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت بما في ذلك واجهة مستخدم تلقائية وخصائص ووظائف تعزيزية. ومع تقديم أكثر من 30 خدمة رقمية جديدة في الأشهر العشرة الأولى من السنة إرتفعت مشاركة العملاء الرقمية إلى نسبة 34% من المستخدمين النشطين قاموا بإجراء 14.9 مليون معاملة عبر الإنترنت. وفي العام 2019م سيواصل ساب استثماره الاستراتيجي في المنصات الرقمية وإطلاق تطبيق عالمي جديد للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

إنشاء فروع المستقبل

تم تدشين أول فرع رقمي لساب في عام 2016م. وفي عام 2018م، افتتح ساب فرعين رقميين جديدين يضمنان مجموعة من التقنيات الرقمية ذاتية الخدمة التي تركز على العملاء. وقد ساعد التحديث الآلي لهوية العميل والذي تم تطبيقه مؤخراً والطباعة الفورية للبطاقات وخدمات السحب النقدي متعدد العملات على تحويل أكثر من 330,000 معاملة من معاملات الفروع إلى قنوات آلية وعملية مباشرة. وفي موازاة ذلك يواصل البنك تطبيق باقة خدماته الذاتية الجديدة عبر شبكة فروعها الحالية.

تعزيز حلول الدفع الإلكتروني

واصلت إدارة السيولة العالمية وإدارة النقد الحصول على عدد من التفويضات الرئيسية لتقديم الخدمات في القطاعين العام والخاص مستندة على المكانة الرائدة التي تحتلها في السوق في حلول الدفع الإلكتروني المبتكرة وإدارة السيولة.

سجل ساب في عام 2018م زيادة بنسبة 151% في معاملات الدفع عبر بوابة الإنترنت وزيادة بنسبة 59% في معاملات نقاط البيع بالمتاجر. وقد أصبح ساب من خلال تعزيز القوة التنافسية لعمليات الدفع الإلكترونية خلال عام 2018م من أوائل البنوك في المملكة التي تقوم بمعالجة مدفوعات «مدى» عبر الإنترنت، كما أدخل نظام مدى للدفع عبر الهاتف المحمول.

وقد أتاحت هذه العروض لنسبة 80% من محفظة ساب لنقاط البيع إمكانية قبول مدفوعات الهاتف المحمول كما وفرت لحاملي بطاقات الخصم ميزة جديدة للدفع باستخدام أجهزة أندرويد الخاصة بهم.

تضمين شركات التقنية المالية «فنتك»

في عام 2018م، قام ساب بتعزيز إمكاناته الرقمية من خلال التعاون الاستراتيجي وتعميق الشراكات مع شركات التقنية المالية المحلية والإقليمية والجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية لدعم البرنامج الرقمي الحكومي ضمن إطار رؤية السعودية 2030.

تعاقب ساب مع شركة ريبيل لتقديم حلول الدفع عبر الحدود القائمة على تقنية البلوك تشين - وهو أحد البنوك الثلاثة المختارة ضمن برنامج مؤسسة النقد وشركة ريبيل، والبنك الثاني للتشغيل الحي. وستفيد الشراكة مع ريبيل في توسيع نطاق حوالات ساب من خلال تحقيق السرعة والشفافية وتقليل التكلفة للعملاء. ويعد ساب أيضاً أول بنك يقدم مبدأ «اعرف عميلك» عبر الإنترنت من خلال مبادرة برنامج ساند بوكس ساما.

تقرير مجلس الإدارة

اعتماد العمليات الروبوتية

يقوم ساب حالياً بتجريب استخدام حلول الروبوتات من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية في عمليات المعالجة الخلفية بما يؤدي إلى استمرار الكفاءة وتسريع خدمة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك باستكشاف المزيد من الفرص في الذكاء الاصطناعي والحلول الروبوتية لتحويل كامل الإجراءات والعمليات اليدوية.

تعزيز قوى عاملة رقمية

في عام 2018م قام ساب بتأسيس مكتب جديد عال الكفاءة والمرونة بهدف توفير بيئة تطوير متكاملة مع خطة مبسطة تشمل البناء والاختبار وذلك لتأسيس نسق شهري للإطلاقات. ويكمل هذا المكتب تأسيس فريق الابتكار في 2017م. ودعمًا لتطلعات ساب بأن يكون البنك الرائد في المجال الرقمي، يواصل البنك إشراك القوى العاملة لديه في مجال المصرفية الرقمية وتضمين الابتكار والثقافة الرقمية ضمن تركيز حملة «فكر بإيجابية» الموجهة للعملاء؛ وتحديد الأدوار ونطاق الحوكمة بوضوح لدفع العمل الجماعي والمتضافر على نطاق البنك للتصميم الرقمي والتطوير والتطبيق والتنفيذ.

المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تعد المملكة نشطة في المجال الرقمي ومن أعلى الدول في عدد المستخدمين النشطين لتويتر ويوتيوب على مستوى العالم. يواصل ساب الاستفادة من عدد من منصات وسائل التواصل الاجتماعي المحلية والدولية المبتكرة والتفاعلية لتوسيع قنواته من خلال استغلال عدد من التطبيقات المحلية والدولية المعروفة، وذلك بغرض التواصل مع العملاء وطلب الملاحظات والتعليقات منهم وإرسال الحملات الترويجية وتعزيز العلامة التجارية القوية للبنك.

الموظفون

إن الموظفين هم محور نجاح استراتيجية ساب، ويسعى موظفونا الموهوبون إلى تحقيق رضا العملاء وابتكار الحلول التقنية وحلول المنتجات ويطبقون ثقافة إدارة المخاطر القوية، ويتطلعون إلى أن يصبح ساب بنكاً دولياً رائداً في المملكة. ومن ثم، فقد استطاع ساب بناء علامة تجارية متميزة كصاحب عمل في السوق السعودي لجذب المواهب، وقد قامت هذه العلامة على أخلاقيات الإدارة التي تحرص على منح الأولوية للموظفين وعلى البيئة المهنية المترابطة دولياً وعلى التدريب عالي المستوى وعلى ثقافة تقودها القيم وعلى هيكل التطوير الوظيفي.

إن استراتيجية الموظفين في ساب والتي تعتمد على «أفضل مكان للعمل» قد تم استحداثها لجذب أفضل الخدمات والاحتفاظ بها إلى جانب خلق ثقافة مرنة حديثة ومتجددة وتوفير بيئة عمل صحية. يقوم ساب باستمرار بمراجعة وتحديث إستراتيجية الموظفين الخاصة به. فقد وافق مجلس الإدارة على إستراتيجية متجددة في أواخر عام 2017م تعتمد على التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن وتعترف بتحديات الموظفين التي قد يواجهونها على مدى السنوات القليلة المقبلة في ساب بصورة فعالة ومتغيرة لبناء «أفضل مكان للعمل». كما ظل تطوير العمالة السعودية من أولويات البنك، وأصبح تقييم ساب حالياً لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هو الأخضر العالي (وفقاً لبرنامج «نطاقات» المعدل حديثاً) وذلك لأن نسبة العمالة السعودية تتجاوز حالياً 91% من إجمالي عدد موظفي البنك. كما أن جدول أعمال ساب الخاص بالتنوع في ازدهار مستمر، حيث تمثل المرأة حالياً مكانة رائدة في السوق بنسبة 22% من عمالة البنك. وستظل هذه المقاييس محل اهتمام من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

أسس بنك ساب إدارة موارد بشرية تتبع العضو المنتدب مباشرة وترفع تقارير دورية إلى لجان مجلس الإدارة بشأن توجهات ومبادرات ونجاح استراتيجية موظفي ساب. ويعتبر المدير العام لإدارة الموارد البشرية عضواً بلجنة الإدارة التنفيذية. وتمثل أهداف البنك المتعلقة بالموظفين مكوناً أساسياً ونوعياً في خطة ساب الاستراتيجية وفي تقييم الأداء السنوي للإدارة التنفيذية. إن من أهم أولويات مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وإدارة الموارد البشرية ضمان التزام جميع الموظفين بقيم ساب والتزامهم بمعايير ساب الدولية، وذلك من خلال إشراكهم في أنشطة التطوير. دعماً لاستراتيجية ساب، يقوم قسم التدريب والمواهب التابع لإدارة الموارد البشرية بإجراء تقييمات دورية لأوجه النقص في الكفاءات الأساسية، كما يعقد شراكات مع أفضل الموردين ومع كليات الأعمال الرائدة عالمياً واتش اس بي سي من أجل تقديم حلول تطوير مخصصة وذات جودة. بالإضافة إلى المجموعة الواسعة من البرامج الرائدة المذكور بعضها أدناه، فإن تركيز ساب خلال العام على التعلم التجريبي قد أدى إلى زيادة بنسبة ثلاثة أضعاف في مهام تطوير القدرات عبر فروعها المحلية والدولية المنتشرة في فرنسا وهونغ كونغ ودبي ولندن:

- برنامج «سبرينج بورد» لتطوير المرأة في ساب هو برنامج تطوري على الصعيد المهني والشخصي يختص بالمرأة وحاصل على جوائز عدة. يدار البرنامج بالشراكة مع شركة سبرينج بورد الرائدة في مجال الاستشارات في المملكة المتحدة حيث يمكن النساء من التحكم بشكل أكبر على حياتهن من خلال مساعدتهن على استكشاف قيمهن وأهم أهدافهن العملية والشخصية لتحديد الخطوات العملية في تحقيق هذه الأهداف وتعزيز الثقة بالنفس.
- يسعى برنامج تطوير إدارة ساب إلى جذب وتطوير القادة المستقبليين لساب من بين الموظفين الذين لايزالون في المراحل الأولى من حياتهم الوظيفية. ويستقطب برنامج تطوير إدارة ساب الخريجين أصحاب الكفاءة العالية من الجامعات، والذين يلتحقون ببرنامج مدته 12 شهراً لتدريبهم على المجال ومنتجات ساب وعملياته، كما يتضمن تعاقبهم على مختلف الأدوار في الشركة. ويعقد البنك هذا البرنامج كل عام سعياً منه للحفاظ على مورد مستمر لاستقطاب المواهب المستقبلية. وفي عام 2018م بلغ تمثيل السيدات في البرنامج نسبة 50% من المرشحين.
- تم تقديم برنامج «أساسيات القيادة» كجزء من شراكة ساب مع جامعة إتش إس بي سي وقد تم تصميمه كأحد حلول تطوير المديرين كقادة للصناعة المصرفية والمالية اليوم. ويمثل هذا البرنامج جزءاً من «سلسلة أساسيات القيادة» ويكمل برنامج «أساسيات إدارة الفريق» و«أساسيات إدارة الموظفين».
- «بناء شراكات عالية القيمة» يمثل أحد البرامج الرئيسية التي تقدمها جامعة إتش إس بي سي من خلال نسختين مختلفتين لضمان حصول الخط الأول من المديرين وكبار التنفيذيين في ساب على نظرة متعمقة حول كيفية بناء علاقات موثوقة والإطلاع على أساليب وأدوات جديدة لتطوير الإجراءات لمواجهة تحديات العلاقات الحالية، ووضع خطط التطوير الشخصي المستقبلية.

يتبع البنك نهج «ترقية الموظفين من الداخل» بشكل منتظم من خلال خطط الإحلال الوظيفي والتنمية المتسارعة. ففي عام 2018م، تمت ترقية عدد من الموظفين إلى مناصب الإدارة العليا، وقد خضعوا إلى تدقيق صارم من فريق تقييم الترقيات ولجنة الموظفين، وتتشكل كلٌّ منهما من أعضاء من الإدارة التنفيذية ينصب جل تركيزهم على تطوير المهارات. وتماشياً مع التزام ساب بتطوير موظفيه من السيدات فقد تم في عام 2018م تعيين العديد من السيدات في مناصب قيادية.

تقرير مجلس الإدارة

يوفر العمل لدى بنك ساب فرصة لتحسين الأداء والخبرات ومجموعة المهارات، وذلك من خلال ارتباط البنك مع بنك اتش اس بي سي، وهو ما يمثل عرضاً وظيفياً عالمياً رائداً في المملكة. فلدى موظفي بنك ساب الفرصة للانتداب الدولي أو الالتحاق ببنك اتش اس بي سي من أجل تعزيز قدراتهم. كما يستفيد بنك ساب من هذه الشراكة من خلال إلحاق موظفين من بنك اتش اس بي سي بالبنك، وذلك من أجل دعم البنك في تعزيز قدراته. وفي عام 2018م، تم إنتداب عدد من موظفي ساب في مهام دولية إلى فرنسا ودبي ولندن وهونغ كونغ وتركيا والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والبحرين. ومن الجدير بالذكر أن جميع موظفي ساب لديهم فرصة للتواصل مع موظفي اتش اس بي سي حول العالم من أجل وضع عمليات ومبادرات معيارية في العديد من المجالات مثل خدمة العملاء والحلول التقنية وممارسات إدارة المخاطر وإدارة الموظفين.

وتمشياً مع رؤية 2030، قدم ساب برنامج «تمهير» الذي لا يزال يعتبر مكوناً أساسياً من مكونات برنامج التحول الوطني 2020 الذي طرحته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع مستوى مهارات وتجربة الشباب السعودي المتعلم والمؤهّل، وذلك بتوفير فرص لتدريبه «على رأس العمل» بالشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة المتميزة. وقد استضاف البنك عدداً من متدربي برنامج «تمهير» بالفعل وقد أثبتوا أنهم يمتلكون مهارات متميزة ويمكن الاستعانة بهم في المستقبل.

تقدّر استراتيجية الجوائز التي يعتمدها ساب الأداء على المدى القصير والأداء المستدام. ويعتبر التعويض الإجمالي مكوناً أساسياً من مكونات أنشطة التوظيف والاحتفاظ بالموظفين. علاوة على ذلك، يتم تحسين عروض جوائز ساب على نحو مستمر لتعكس المعايير الكيفية، مع التركيز على تحسين تجربة العملاء وإدارة المخاطر. ولذلك، فقد تم تحسين هيكل الحوافز والمكافآت لتوجيه الجوائز الفردية بصورة أفضل نحو التركيز على تحقيق أفضل النتائج لعملائنا وتماشياً مع قواعد مؤسسة النقد العربي السعودي الخاصة بالتعويضات والتوجيهات الإرشادية لمجلس الاستقرار المالي. يفخر ساب بأن لديه سجل حافل في إتخاذ الإجراءات الصحيحة تجاه موظفيه وعملائه ومساهمة الجهات الرقابية. وتمثل قيم ساب جوهر ثقافة البنك بينما تعبر معايير ساب الدولية عن كيفية قيام البنك بأعماله. وهما معا يوضحان كيف يستهدف البنك تحقيق نمو مع الحماية من الجرائم المالية والرشوة والفساد.

توفر قيم ساب ومعايير الدولية إطاراً لعمل موظفيه من أجل اتخاذ القرارات السليمة بهدف تحقيق نمو على المدى الطويل وإستدامة. وتقع على عاتق جميع منسوبي ساب مسئولية إثبات وإظهار قيمنا ومعاييرنا الدولية من خلال تعاملاتنا مع الزملاء والعملاء والجهات التنظيمية والمجتمع ككل في جميع الأوقات.

يمكن تلخيص قيم ساب ومعايير الدولية على النحو التالي:

معايير ساب الدولية قيم ساب:

(1) معاملة العملاء بعدل وإنصاف (1) الاعتمادية

(2) الالتزام بالأنظمة واللوائح (2) الانفتاح

(3) حماية سرية المعلومات (3) التواصل

(4) العمل الجماعي

3. جوائز مصرفية مرموقة

حصل بنك ساب على جوائز في عام 2018م نظراً للتقدم الذي أحرزه في تحقيق استراتيجيته، وذلك بمنحه جوائز رفيعة في المجال المصرفي، من بينها:

- «أفضل بنك للتمويل التجاري لعام 2018م في المملكة العربية السعودية» للسنة العاشرة على التوالي، من مجلة غلوبال فاينانس.
- «أفضل بنك في تمويل التجارة في المملكة العربية السعودية لعام 2018م»، من مجلة يورو موني للسنة الثانية على التوالي.
- أفضل مزود خدمات تمويل التجارة والإمداد في الشرق الأوسط لعام 2018م من مجلة غلوبال فاينانس.
- «أفضل بنك في إدارة النقد والخزينة لعام 2018م»، من مجلة غلوبال فاينانس.
- أفضل بنك خاص لعام 2018م، من مجلة غلوبال فاينانس.
- أفضل مزود خدمات سلسلة الإمداد في الشرق الأوسط لعام 2018م — من مجلة غلوبال فاينانس.
- أفضل مزود لخدمات النقد الأجنبي، المملكة العربية السعودية — من مجلة غلوبال فاينانس.
- أفضل بنك سعودي في آسيا لعام 2018م من قبل مجلة آسياموني.
- أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام 2018م — من مجلة غلوبال بانكنج وفاينانس ريفيو
- أفضل تطوير لرأس المال البشري في المملكة العربية السعودية من مجلة بانكر ميدل إيست
- أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية — من مجلة بانكر ميدل إيست
- الأفضل في التسويق عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات لعام 2018م — من مجلة غلوبال فاينانس
- قيادة السوق في إدارة النقد وأفضل الخدمات — إدارة النقد في إستطلاع مجلة يورو موني.
- رقم 1 في الخدمات المصرفية الخاصة في المملكة العربية السعودية لكبار العملاء وأصحاب الثروات الكبيرة والخدمات المصرفية التجارية وعملاء المعاملات الدولية بناءً على إستطلاع مجلة يورو موني عن الخدمات المصرفية الخاصة.
- أفضل بنك في تجربة العميل في المملكة العربية السعودية — من مجلة بانكر ميدل إيست
- أفضل علامة تجارية لبطاقة إئتمان في المملكة العربية السعودية — من مجلة بانكر ميدل إيست
- أفضل مكان للعمل في المملكة العربية السعودية — من مجلة الأعمال الدولية.
- أفضل بنك في مجال الخدمات المصرفية للشركات — من مجلة الأعمال الدولية.

حصل اتش اس بي سي السعودية على الجوائز التالية في عام 2018م:

- «أفضل بنك استثماري في المملكة العربية السعودية» من قبل مجلة يورو موني.
- «أفضل بنك استثماري أجنبي في المملكة العربية السعودية» من مجلة إيميا فاينانس.
- أفضل وكيل حفظ فرعي في المملكة العربية السعودية — من مجلة ذي أست

تقرير مجلس الإدارة

- أفضل وكيل حفظ فرعي في المملكة العربية السعودية — من غلوبال فاينانس
- «أفضل مدير للأصول في السعودية لعام 2018م مقدمة من جوائز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأداء مديري الصناديق الاستثمارية»

4. المسؤولية الاجتماعية للشركات

تمشياً مع قيم ساب، يواصل البنك التزامه الصارم تجاه المجتمع الذي يعمل فيه. وفي هذا الإطار، يواصل البنك تعزيز موقعه الرائد في خدمة المجتمع والتطوير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تبني الأنشطة والبرامج المجتمعية التي تهدف إلى بناء المجتمع والتنمية المستدامة. باعتباره مؤسسة مالية رائدة وإنطلاقاً من حرصه على أداء واجبه الوطني استمر ساب في توظيف كامل إمكاناته لدعم رؤية المملكة 2030 وشمل ذلك أنشطته وبرامجه المجتمعية. وقد تم التركيز على مبدأ التآزر مع مؤسسات القطاع الحكومي والمراكز الإنسانية والاجتماعية المتخصصة لضمان تحقيق الفوائد القصوى من كل نشاط يتم. كجزء من برامج الخدمات الاجتماعية يسعى ساب باستمرار إلى أن يقدم مجموعة من المبادرات لصالح شرائح مجتمعية مختلفة تحتاج للدعم والمساعدة في جميع أنحاء المملكة. كما يتبنى البنك كذلك عدداً من البرامج الإنسانية و البرامج الاجتماعية بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية ذات العلاقة.. وقد كثف البنك في هذا الصدد من جهوده في توطيد وتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع بهدف غرس ثقافة العمل التطوعي عن طريق إشراك الموظفين في عدد من البرامج التي ينفذها، مع التركيز على مهمته بشأن دمج الجهود الجماعية والفردية والمساهمة في عملية التنمية الوطنية وتطوير المجتمع في مختلف المجالات.

إن التعاون الاستراتيجي بين ساب وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية يشكل علامة بارزة في دعم رؤية المملكة 2030 من خلال برنامج «تقدم» والذي تم تصميمه لدعم طموح الشباب وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعد أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية. واصلت أكاديمية ساب تقديم التدريب للخريجين للدخول إلى سوق العمل من خلال توفير دورات متقدمة في العديد من التخصصات التي تم اختيارها بعناية وفقاً لاحتياجات سوق العمل وذلك بالتعاون مع مركز تدريب متخصص. وقد تلقت أكاديمية ساب قبولاً واسعاً من قبل المتقدمين لبرامج التدريب كما حصلت على ثناء من العديد من الجهات المتخصصة في التدريب والتوظيف.

وفي هذا الإطار، أقام ساب علاقات استراتيجية مع العديد من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والمراكز الإنسانية. وقد قادت هذه الجهود إلى تبني عدد من المشاريع والبرامج الاجتماعية المتميزة، فعلى سبيل المثال أدى التعاون بين ساب ومدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية إلى تبني العديد من المشاريع الإنسانية البارزة مثل إنشاء مركز سلطان بن عبد العزيز التخصصي للأطراف الصناعية وتقويم العظام، بالإضافة إلى توسعة المبنى رقم 6 ورقم 7 لتعزيز الطاقة الاستيعابية لقسم التنويم.

وقع ساب كذلك شراكة مع مجموعة سدكو القابضة لرعاية برنامج «ريالي للوعي المالي»، وهو برنامج معتمد من وزارة التعليم لتطبيقه في المدارس والجامعات. وقد نجح برنامج «ريالي» في الوصول إلى 400,000 مستفيد ويسعى للوصول إلى 2 مليون مستفيد بحلول 2020م. ويهدف برنامج «ريالي» لتعزيز الوعي المالي لمختلف شرائح المجتمع وتطوير مهاراتهم إضافة لتزويدهم بالمعرفة التي تمكنهم من مواجهة مسؤولياتهم المالية لأجل حياة أفضل.

ويواصل ساب أيضاً رعايته لبرنامج ساب لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يهدف إلى تحسين فرص التوظيف للمعاقين تحت إشراف «جمعية الأطفال المعوقين». وقد تمكن البرنامج على مدى السنوات الثمانية الماضية من توظيف أكثر من 5,000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المؤسسات والشركات الخاصة.

5. النتائج المالية وأبرز نتائج أداء قطاعات العمل

أبرز النتائج المالية:

مليون ريال سعودي

السنة	2018	2017	2016	2015	2014
ودائع العملاء	130,507	140,240	140,640	148,887	145,870
حقوق ملكية المساهمين	32,341	33,345	31,279	28,175	26,071
صافي الاستثمارات	34,570	26,977	29,273	35,527	45,281
صافي القروض والسلف	110,326	117,006	120,965	125,947	115,221
إجمالي الأصول	174,564	187,615	186,056	187,750	187,609
إجمالي المطلوبات	142,101	154,145	154,777	159,575	161,538
صافي الدخل	4,929	3,955	3,895	4,331	4,266
إجمالي الأرباح الموزعة	3,320	2,235	1,155	1,245	1,150

التحليل الجغرافي للإيرادات:

يحقق البنك دخل العمليات في المملكة العربية السعودية، وليس لدى البنك أي فروع أو شركات فرعية أو شركات تابعة تم إنشاؤها أو تشغيلها خارج المملكة العربية السعودية. ويوضح الجدول التالي توزيع دخل العمليات وفقاً للتصنيف الجغرافي لمناطق المملكة.

مليون ريال سعودي

السنة	المنطقة الوسطى	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية	المجموع
2018م	4,854	1,406	1,117	7,377
2017م	4,651	1,357	1,119	7,127

تقرير مجلس الإدارة

يتم الإبلاغ بالمعاملات التي تتم بين قطاعات الأعمال بمجرد تسجيلها بواسطة نظام تسعير التحويل الخاص بالبنك. وفيما يلي إجمالي دخل العمليات والمصروفات التشغيلية للبنك التي نتجت من قطاعات الأعمال عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 2017م.

2018 (ملايين الريالات السعودية)	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الخزينة	أخرى	الإجمالي
إجمالي دخل العمليات	2,678	3,440	1,200	59	7,377
إجمالي المصروفات التشغيلية	1,496	833	157	28	2,514
الحصة في مكاسب المشروع المشترك	-	-	-	66	66
صافي الدخل	1,182	2,607	1,043	97	4,929

2017 (ملايين الريالات السعودية)	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الخزينة	أخرى	الإجمالي
إجمالي دخل العمليات	2,567	3,220	1,287	53	7,127
إجمالي المصروفات التشغيلية	1,656	1,330	157	98	3,241
الحصة في مكاسب المشروع المشترك	-	-	-	69	69
صافي الدخل	911	1,890	1,130	24	3,955

النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

سجل البنك دخلاً صافياً بلغ 4,929 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م. ويمثل ذلك زيادة بمبلغ 974 مليون ريال سعودي أو نسبة 24.6% مقارنة بمبلغ 3,955 مليون ريال سعودي في عام 2017م. خلال عام 2018م نمت إيرادات التشغيل لدى ساب بمبلغ 250 مليون ريال بينما انخفضت المصاريف التشغيلية بمبلغ 727 مليون ريال سعودي ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض مخصص خسائر الائتمان وانخفاض الأصول المالية الأخرى. وقد بلغ دخل السهم 3.29 ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م مقارنة بمبلغ 2.64 ريال سعودي في عام 2017م.

المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018

إدراكاً للتحديات المستمرة في ظروف السوق فقد حافظ ساب على النهج المتحفظ لتقبل المخاطر. وقد أدت الظروف المعتدلة للنمو الاقتصادي والنهج الحذر تجاه المخاطر وتطبيق معيار محاسبي جديد للمخصصات الائتمانية (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9) إلى انخفاض بمقدار 6.7 مليار ريال سعودي أو نسبة 5.7% في صافي القروض والسلف للعملاء. ويعود الأثر الناجم عن الزيادة في مخصصات التعثر مقابل القروض والسلف للعملاء إلى حد كبير لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حيث بلغت 1,194 مليون ريال سعودي.

بلغ إجمالي ودائع العملاء 130.5 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2018م، بانخفاض وقدره 9.7 مليار ريال سعودي أو نسبة 6.9% مقارنة بمبلغ 140.2 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2017م. وبلغ إجمالي محفظة الاستثمارات 34.6 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2018م، ويمثل ذلك زيادة بمبلغ 7.6 مليار ريال سعودي أو نسبة 28.1% مقارنة بمبلغ 27.0 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2017م. وقد بلغ إجمالي قيمة الأصول 174.6 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2018م مقارنة بمبلغ 187.6 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2017م، بانخفاض بلغ 13.0 مليار ريال سعودي ويمثل نسبة 6.9%. تأثرت حقوق المساهمين سلباً في عام 2018م نظراً للمخصصات المقدمة للتسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل فيما يتعلق بالمستحقات الزكوية عن بعض السنوات حتى سنة 2017م والتي بلغت 1,628 مليون ريال سعودي.

أبرز نتائج أداء قطاعات العمل:

قطاع الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات:

في عام 2018م تقدم ساب في تنفيذ الإستراتيجية الرقمية للمصرفية الشخصية وإدارة الثروات، مع طرح العديد من عمليات التطوير في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، وإصدار تقنيات متقدمة للدفع للعملاء ضمن نشاط خدمات البيع الإلكتروني للتجار، وبطاقة الخصم دون الاتصال كما استمر التشغيل الآلي لعمليات التعامل المباشر مع العملاء.

واصل ساب عرض المنتجات بشكل قوي مع تقديم أسعار تنافسية من خلال مجموعة منتجات الإقراض مع الحفاظ على مرونة الالتزامات لدعم أعمال الخدمات المصرفية للشركات. وباعتباره رائداً في خدمات القروض العقارية السكنية في المملكة فقد احتل ساب موقعا متميزا في دعم المبادرة الإستراتيجية للحكومة في ظل رؤية المملكة 2030 لزيادة نسبة ملكية المنازل في المملكة. ويعد ساب أحد شركاء صندوق التنمية العقارية حيث يقوم بتطوير منتجات جديدة للرهن العقاري لعمليات البيع على الخارطة، كما يعمل حالياً مع الشركة السعودية لإعادة تمويل العقارات في عمليات التورق. وبعد إجراء مراجعة في أواخر عام 2017م لسياسة الإقراض وإطلاق منتج جديد من قروض المريحة بسعر ثابت، قام ساب بتوسيع نطاق وصول العملاء إلى منتجات الإقراض الخاص به وارتفع حجم مبيعاته بشكل ملحوظ بنسبة 65% بالنسبة لتمويل المنازل وبنسبة 21% للتمويل الشخصي. حافظ ساب على المركز الأول في المملكة من حيث حجم الإنفاق لكل بطاقة إئتمانية وهو ما يعكس عروض منتجاته التنافسية وجاذبية برنامج الولاء «إكسب». ولا تزال أعمالنا في مجال بطاقات الائتمان تمثل مصدراً رئيسياً للإيرادات بالنسبة للبنك، وفي عام 2018م استثمرنا في تحسين عروض منتجاتنا من خلال إطلاق العلامة التجارية المشتركة مع طيران الإمارات وبطاقة «عملتي» للسفر متعددة العملات.

قادت أعمال خدمات البيع الإلكتروني نمو معاملات المبيعات بنسبة 64% نتيجة لإعتماد تجار جدد وتعزيز وإنتشار عروض التجارة الإلكترونية ونقاط البيع. استمر نمو قاعدة عملاء ساب للخدمات المصرفية الشخصية في القطاعات المستهدفة للعملاء الأكثر ثراءً مع زيادة عدد عملاء بريميمير وأدافانس بنسبة 6% و 6% على التوالي في عام 2018م. وبعد تعديل نموذج أعمال الخدمات المصرفية الخاصة خلال العامين الماضيين وانتقال عروض الإقراض الهامشي إلى شركة إتش إس بي سي العربية السعودية، فقد بدأنا في تنفيذ عدد من المبادرات الإستراتيجية لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة بما في ذلك إصدار بطاقة إئتمان النخبة الجديدة «عن طريق

تقرير مجلس الإدارة

دعوة خاصة فقط» بالإضافة لتسهيلات الإقراض المصمم خصيصاً . ويستفيد ساب من تواصله مع مجموعة إتش إس بي سي لتعزيز العروض العالمية للعملاء المتميزين . وتشمل خطط العام 2019م تطبيق عروض الحساب العالمي والذي يتيح إمكانية للعملاء لربط حسابهم لدى ساب مع حسابات إتش إس بي سي الأخرى خارج المملكة للحصول على خدمة عالمية حقيقية. وتعمل الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات كذلك بشكل وثيق مع شركات مجموعة ساب وهي إتش إس بي سي العربية السعودية و ساب تكافل لكي توفر لعملائنا أفضل حلول إدارة الثروات والاستثمار والحماية في سوق المملكة.

أدى التحول الرقمي لدى كافة فروعنا من خلال الاستثمار في الجيل الجديد من أجهزة الصراف الآلي وآلات الإيداع النقدي التي تعمل عن طريق اللمس وأجهزة الصراف التفاعلية إلى تقليل فترات الانتظار للعملاء من الأفراد والشركات في الفروع ، كما ساعد في تحويل معاملات عملاء « عبر نافذة الصراف » إلى المعاملات الرقمية. وقام البنك بتبسيط إجراءات العميل من خلال استخدام النماذج الالكترونية لعمليات الدفع إلى جانب التطور المستمر الملحوظ في الإجراءات الرقمية التي يتعامل معها العميل ومن خلال التوظيف المستمر لمديري العلاقات الافتراضية، والذي أدى إلى تبسيط وتعزيز تجربة العميل وجها لوجه. كما يتولى البنك دور ريادي في خدمة عملاء رائدة بالانصات لهم ووضعهم في عين الاعتبار دوماً. وفي مطلع عام 2018م تم الاعتراف بتميز ساب من خلال منحه جائزة المركز الثاني في استطلاع أجرته فنانا على البنوك فيما يخص تجربة العميل في عام 2017م (تحت رعاية مؤسسة النقد العربي السعودي).

الخدمات المصرفية للشركات:

إن بنك ساب، باعتباره البنك الدولي الرائد في المملكة، يدعم الشركات السعودية التي تسعى للحصول على فرص للتوسع دولياً، كما يدعم الشركات الدولية التي ترغب في العمل في المملكة. ومن العناصر الفعالة التي تجعل من ساب منافساً قوياً في هذا الصدد هو قوة المركز المالي للبنك ، بالإضافة إلى فهمه العميق للأسواق والقطاعات المحلية والدولية المدعوم بشراكته مع بنك اتش اس بي سي، وقدراته الهائلة في التمويل التجاري وإدارة النقد.

لقد ظلت الظروف الاقتصادية صعبة في عام 2018م، حيث قد أدى ترشيد الإنفاق الحكومي على البنية التحتية وانخفاض أسعار السلع وحالة عدم اليقين بشأن التوقعات على المدى القريب، إلى انخفاض حجم التجارة الكلي وانخفاض تدفق النقد الأجنبي واستثمارات الإنفاق الرأسمالي. وإزاء ذلك، ركز البنك على تحسين تجربة العملاء وتحسين المنتجات والخدمات وتطوير حلول رقمية، مع الحفاظ على النهج المحافظ لإزاء تقبل المخاطر. ويعد التركيز الأساسي لساب هو ضمان حفاظه على ميزة تنافسية رائدة في مجال التمويل التجاري وفي إدارة الدفع والسيولة، والتي يحققها من خلال مجموعتين أساسيتين من المنتجات الخاصة بالعملاء من الشركات وهما: منتجات التجارة العالمية وتمويل أوراق القبض ومنتجات إدارة النقد والسيولة العالمية. كما واصل بنك ساب المشاركة في تمويل البنية التحتية الأساسية وغيرها من النفقات الرأسمالية، وكذلك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

يُعد حصول البنك على جائزة «أفضل بنك للتمويل التجاري لعام 2018م» من غلوبال فاينانس للمرة العاشرة على التوالي، وكذلك حصوله على جائزة «أفضل بنك لتمويل التجارة التجارية في المملكة العربية السعودية» من قبل مجلة يورو موني لعام 2018م وذلك للعام الثاني على التوالي، إلى جانب حصوله على جائزة «أفضل بنك لتمويل التجارة والإمداد في الشرق الأوسط» لعام 2018م من قبل مجلة غلوبال فاينانس، بمثابة شهادة بمكانة ساب الرائدة في التمويل التجاري. ففي ظل بيئة الأعمال التجارية الحالية، يزداد تطلع العملاء إلى إدارة رأس مالهم العامل بصورة أفضل، وتحمل مجموعة منتجات التجارة العالمية وتمويل أوراق القبض موقعاً متميزاً في ذلك من خلال حلول التمويل التجاري والحلول التي تقدمها. وسعيًا للحفاظ على مكانته الرائدة في ابتكار حلول للعملاء ومعايير الخدمة، قدم ساب مؤخراً خدمة التفويض الالكتروني للاستيراد وتتبع المعاملات التجارية من خلال تطبيق الهاتف المحمول. كما أطلق البنك مؤخراً منصة جديدة لتمويل أوراق القبض، ونتيجة لذلك، فقد شهد نمواً كبيراً في أعماله. ويطور ساب حالياً منصات تمويل تجاري وحلول مالية إضافية وتكميلية سيجري إطلاقها في عام 2019م.

أطلق بنك ساب عدداً من المبادرات لرقمنة بيئته التجارية في عام 2018م. فعلى سبيل المثال، للبنك نصيب كبير، باعتباره البنك التجاري الرائد في المملكة، في الأعمال التجارية التي تعتمد على المستندات. وإدراكاً من البنك بأن مجموعة المنتجات هذه تستلزم أوراقاً كثيرة عادة، فقد عقد البنك شراكة مع إحدى الشركات الرائدة في توفير الحلول التجارية الرقمية العالمية من أجل رقمنة مثل هذه المنتجات.

يوفر ساب قناة إلكترونية لخدمات التجارة على الإنترنت لكي يوفر لعملائه في قطاع الشركات منصة واحدة تغطي عدداً من الخدمات. وفي عام 2018م، تمت ترقية قناة الخدمات التجارية على الإنترنت لتشمل الضمانات كذلك. ويمكن لعملاء ساب حالياً إجراء معاملات الضمانات وتنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة بالضمانات، بما في ذلك عرضها على الإنترنت من خلال تلك القناة. ولم تؤدي هذه القناة إلى تحسين تجربة العملاء فحسب، بل ساعدت العملاء كذلك على التخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، والتي تظل هي محور التركيز الأساسي.

إن حصول البنك على جوائز مجلة غلوبال فاينانس «أفضل بنك لإدارة النقد والخزينة» في المملكة العربية السعودية لعام 2018م للسنة الثانية على التوالي وكذلك استطلاع إدارة النقد الخاص بمجلة يورو موني: «أفضل بنك في إدارة النقد» شهادة واضحة على موقع البنك الريادي في مجال الإدارة النقدية. وتوفر إدارة النقد والسيولة العالمية حلولاً موحدة أساسية تناسب العديد من العملاء. كما واصلت إدارة النقد والسيولة العالمية تحقيق مكاسب قوية في الفوز بالعديد من المهام في عام 2018م، وذلك بتقديم حلول مخصصة مبتكرة لعدد من كبار العملاء في القطاعين العام والخاص. ويعزز النهج الذي يتبناه بنك ساب في الإبداع مع هذه المتطلبات المعقدة وضع البنك في مكانة رفيعة كرائد للفكر في المملكة، وهو ما شكّل أساساً تنافسياً للبنك للفوز بالعديد من العروض.

أطلقت إدارة النقد والسيولة العالمية خدماتها الاستباقية الجديدة في عام 2018م، وقد تم تخصيص مديري خدمة عملاء لخدمة كبار عملاء الشركات وذلك من أجل تحسين تجربتهم بشكل عام. كما أطلق ساب وحدة تجربة العميل وإدارة الجودة التابعة لإدارة النقد والسيولة العالمية لتعزيز معرفة العملاء بمنتجات إدارة النقد والسيولة العالمية والأمن الالكتروني بهدف تعزيز جودة هذه المنتجات.

الخزينة:

في مجال المبيعات والتجارة ، كانت تدفقات العملاء بشكل عام أقل في عام 2018م مما يعكس انخفاض حجم التجارة ومعنويات السوق إلا أن ساب حافظ على حصته في السوق. وفي عام 2018م، تم تعيين ساب كأحد المتعاملين الأوليين الخمسة في إصدارات الديون المحلية الأولية من قبل الحكومة. وبصفته لاعباً رئيسياً في عمليات الخزينة

تقرير مجلس الإدارة

في المملكة ، مدعوماً بخبرته الدولية من خلال مجموعة إتش إس بي سي فإنه من دواعي سرور بنك ساب أن يقدم دعمه لتطوير أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية.

ومع انخفاض الطلب على الائتمان وتوفير السيولة ، وتراجع دورة ارتفاع أسعار الفائدة ، فقد عملت وحدة إدارة المركز المالي بإدارة الخزانة على التوسع في توظيف الفائض التجاري لبنك ساب في السندات المالية طويلة الأجل لتعزيز عائدات محفظة الاستثمارات. وقد تم تركيز التوظيف في المقام الأول على الأوراق المالية الحكومية المحلية بالعملة المحلية. ويظل نهج ساب المتحفظ في إدارة السيولة ميزة تنافسية للبنك، حيث يقدم البنك للعملاء موازنة عمومية سليمة تدعم احتياجاتهم من الاقتراض واحتياجات الخزينة. وقد حافظ البنك على معدلات سيولة مناسبة كما هو منصوص عليه في إفصاحات الركن الثالث، كما حقق البنك مستوى يعتمد عليه من التمويل الثابت بفضل امتيازاته الأساسية في الخدمات المصرفية والخدمات المصرفية للأفراد.

دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تضع استراتيجية رؤية المملكة 2030 من بين أهدافها زيادة مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد. ودعماً لاستراتيجية المملكة، يفخر بنك ساب بأن يخدم ما يزيد عن 11,700 عميل نشط من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، وذلك من مكاتنا الإقليمية الثلاثة الرئيسية في كل من الرياض وجدة والخبر وعدد من المدن الأخرى في أنحاء المملكة. كما يقدم البنك خدماته لعدد من الشركات الكبرى التي تدعم سلسلة الإمداد النهائية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة. وهناك 55 موظفاً يقدمون دعماً مباشراً للعملاء، بالإضافة إلى عدد أكبر بكثير من موظفي الإدارة وموظفي الدعم الذين يخدمون البنية التحتية العامة للبنك. جدير بالذكر أن بنك ساب يقدم الحلول الإسلامية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة. تضم محفظة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الفئات التشغيلية لدينا لتشمل الخدمات البنكية للأفراد (الخدمات المصرفية للأعمال — متناهية الصغر والصغيرة) والخدمات المصرفية للشركات (الخدمات المصرفية للأعمال — الأكبر والمتوسطة). ويرد أدناه تعريف كل فئة من هذه الفئات الفرعية. في عام 2018م، رفع ساب عدد عملائه من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة ممن لديهم تسهيلات ائتمانية بنسبة، 49% ونفذ حلولاً رقمية جديدة، وأتم الدورة الثانية من برنامج «تقدم» الذي طرحه البنك لدعم رواد الأعمال وبدأت الدفعة الثالثة من برنامج «تقدم» خلال عام 2018م.

تحديد فئات المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة

يحدد ساب فئات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم كما يلي:

فئات الشركات	حجم المبيعات السنوية
الخدمات المصرفية للشركات — متناهية الصغر	أقل من 3 ملايين ريال
الخدمات المصرفية للشركات — الصغيرة	من 3 ملايين ريال إلى 40 مليون ريال
الخدمات المصرفية للشركات — الأعلى (المتوسطة)	من 40 مليوناً إلى 200 مليون

الرقابة الإدارية الفعالة

في عام 2018م، أنشأ ساب مركزاً إدارياً جديداً بحيث يتولى رئيس قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيادة تنفيذ المبادرات الإستراتيجية للبنك في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويرفع رئيس قطاع المؤسسات الصغيرة تقاريره إلى الإدارة التنفيذية. وكما انشاء ساب لجنة توجيهية مختصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضمن تشكيلها تمثيل للإدارة العليا ويرأسها العضو المنتدب في ساب.

المبادرات الاستراتيجية

تجربة العميل

يملك ساب 8 مراكز للخدمات المصرفية التجارية لخدمة المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، في الرياض وجدة والخبر والدمام. وقد تم تخصيص مدير علاقات متفرغ لكل عميل لتقييم احتياجاته البنكية ولتقديم الحلول التي تلي تلك المتطلبات، ويواصل ساب استثماره في تطوير مهارات مديري العلاقات من خلال تقديم البرامج التدريبية ذات الصلة. وقد خضع موظفونا الذين يقدمون الدعم للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة إلى تدريب مدته 4 أيام في عام 2018م. وتضمن فرق العمل المتخصصة مديري علاقات متفرغين للتعامل مع طلبات تمويل برنامج الكفالة.

الخدمات المصرفية الرقمية

إن المكانة الرائدة التي يحتلها البنك في السوق وتقديم الخدمة لمجموعة من العملاء الشركات تؤهل ساب لتقديم أفضل الحلول الرقمية في هذا المجال لقاعدة عملائه من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة. وقد سعى البنك في الآونة الأخيرة إلى تحسين التجربة الرقمية لعملائه، عن طريق نقل المعاملات المباشرة مع الموظفين إلى قنوات إلكترونية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الخدمات المصرفية على الإنترنت وماكينات الصرف التفاعلية وماكينات إيداع النقد وأجهزة نقاط البيع، وكذلك حلول بوابة السداد والدفع. ويطور ساب حالياً منصة متقدمة جديدة للخدمات المصرفية عبر الهاتف والإنترنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تحل محل المنصة الحالية، كما يطور البنك حلول رقمية شاملة لاجراءات فتح الحسابات و بدء العلاقة مع البنك.

حلول التمويل التجاري

يقدم ساب عرضاً شاملاً لتمويل أوراق القبض يتيح للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة إمكانية خصم مستحقات الشركات الأكبر بتكلفة مخفضة. كما يقدم ساب حلول تمويل سلسلة الإمداد للشركات الأكبر، وذلك دعماً للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة التي تأتي في نهاية سلسلة الإمداد، كي تتمكن من إدارة تدفقاتها النقدية بصورة تتسم بالكفاءة ولتقليل تكاليف التمويل. ويستثمر ساب حالياً في نظام جديد لإدارة سلسلة الإمداد، وذلك من أجل تحسين هذا العرض الذي يشجع الشركات الأكبر أن تدعم هذه الحلول من أجل قاعدة الموردين من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة مما يصب في تحقيق رؤية المملكة في نمو الاقتصاد.

تقرير مجلس الإدارة

تطوير ريادة الأعمال والتدريب عليها

تمشياً مع رؤية المملكة 2030، أطلق ساب برنامج «تقدم» بالتعاون مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير رواد الأعمال الذين لا يزالون في بداية الطريق والتفاعل معهم وتقديم الدعم والتوجيه اللازمين. وقد تم إطلاق البرنامج في أكتوبر من عام 2016م وأكمل عامه الثاني في سبتمبر 2018م.

برنامج «تقدم» النسخة الثانية: انتهى برنامج 2018م في سبتمبر 2018م حينما اختارت هيئة التحكيم ست شركات ناشئة فائزة بناءً على قابليتها للنمو والتوسع في السوق وربحياتها. وشملت الجوائز المقدمة ستة منح كل منها بمبلغ 375,000 ريال سعودي بالإضافة لجائزة اختيار الجمهور بمبلغ 187,500 ريال سعودي وجائزة مسار فنتك بمبلغ 37,500 ريال سعودي. وقد تم فتح باب تقديم الطلبات لبرنامج «تقدم» النسخة الثالثة في منتصف نوفمبر ومن المقرر أن يبدأ البرنامج التدريبي في يناير 2019م. وقد تلقى 29 فريقاً تمويل التأسيس لتطوير مشاريعهم للمسابقات النهائية التي ستقام في شهر سبتمبر.

قدم ساب الدعم لمنتدى الشراكة السعودية / البريطانية للأعمال الصغيرة والمتوسطة بصفته شريك في هذه الفعالية والتي جرى إنعقادها خلال الفترة من 24 إلى 25 أبريل 2018م في لندن.

القروض والبنود خارج الميزانية لعملاء المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة

ديسمبر 2018				ريال سعودي			
				متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة	الإجمالي
قروض المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة				82	529,796	1,066,249	1,596,128
بنود خارج الميزانية العمومية للمؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة				22,251	115,786	931,520	1,069,557
نسبة قروض المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة من قروض ساب الإجمالية				0.00%	0.46%	0.93%	1.39%
نسبة البنود خارج الميزانية العمومية للمؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة من إجمالي البنود خارج الميزانية العمومية لساب				0.03%	0.16%	1.30%	1.49%
عدد التسهيلات الائتمانية				135	397	2,595	3,127
عدد العملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية				93	182	325	600
عدد التسهيلات الائتمانية المضمونة ببرنامج كفالة				-	19	255	274
مبلغ التسهيلات الائتمانية المضمونة ببرنامج كفالة				-	12,824	132,225	145,049

ديسمبر 2017				ريال سعودي			
				متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة	الإجمالي
قروض المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة				1,199	206,659	370,589	578,447
بنود خارج الميزانية العمومية للمؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة				18,422	190,270	270,689	479,381
نسبة قروض المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة من قروض ساب الإجمالية				0.00%	0.17%	0.31 %	0.48%
نسبة البنود خارج الميزانية العمومية للمؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة من إجمالي البنود خارج الميزانية العمومية لساب				0.03%	0.27%	0.38 %	0.68%
عدد التسهيلات الائتمانية				83	910	1,097	2,090
عدد العملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية				61	232	110	403
عدد التسهيلات الائتمانية المضمونة ببرنامج كفالة				-	141	5	146
مبلغ التسهيلات الائتمانية المضمونة ببرنامج كفالة				-	113,751	1,441	115,192

شركة اتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة (الخدمات المصرفية الاستثمارية):

حافظت إتش إس بي سي العربية السعودية على موقعها كشركة خدمات مصرفية استثمارية رائدة في المملكة في عام 2018م حيث حصلت على جائزة «أفضل شركة استثمارية في المملكة العربية السعودية» من مجلة يوروموني وجائزة «أفضل بنك استثمار أجنبي في المملكة العربية السعودية» من مجلة إيمي فاينانس. وخلال العام، ومن ضمن خدمات استشارية أخرى، قدمت إتش إس بي سي العربية السعودية المشورة إلى صندوق الاستثمارات العامة بخصوص الاستحواذ على حصة في شركة أكوا باور، كما قدمت المشورة إلى شركة سابك بخصوص الاستحواذ على حصة من كلارينت، كما شاركت بنجاح في عدد من صفقات أسواق سندات الدين المحلية والخارجية الكبرى وعمليات التمويل المشتركة، فضلاً عن أنها الشركة الاستثمارية الوحيدة التي أدت دوراً رائداً في جميع إصدارات الصكوك / السندات السيادية الدولية منذ بدء برامج إدارة الدين العام في عام 2016م. وقد استمرت إتش إس بي سي العربية السعودية في أداء دور رئيسي في دعم بناء البنية التحتية في المملكة من خلال قدرتها على تمويل المشاريع والصادرات وتنفيذ الخدمات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعي التعليم والرعاية الصحية وغيرها.

إتش إس بي سي العربية السعودية إحدى الشركات الرائدة في مجال حفظ الأوراق المالية في السوق حيث تقدم خدمات الحفظ والإدارة للمؤسسات الاستثمارية المحلية والأجنبية. وقد قامت الشركة بدوراً محورياً في تسهيل حصول المؤسسات الأجنبية على وضعية المستثمر الأجنبي المؤهل (QFI)، محققاً بذلك الريادة في هذا المجال بأصول (QFI) تزيد عن 5 مليار دولار أمريكي، وهي في وضع جيد للإدراج المتوقع في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI) وفوتسي للأسواق الناشئة (EM FTSE) في عام 2019م. جدير بالذكر أن إتش إس بي سي العربية السعودية قد حصلت على جائزة «أفضل أمين حفظ من الباطن في المملكة العربية السعودية» من «مجلة أست» و«غلوبال فاينانس».

تقرير مجلس الإدارة

استمرت إدارة الأصول في إتش إس بي سي السعودية في الحفاظ على مركزها القوي خلال العام في إدارة عمليات الأسهم المحلية للعملاء من الشركات وعملاء المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية الخاصة. وتتمتع إتش إس بي سي العربية السعودية بمركز متميز من حيث تقديم المنتجات إذ توفر سلسلة من المنتجات تشمل على 19 صندوق عام وصندوق عقاري خاص. وتبلغ حصتنا في السوق من صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية حوالي 20% علاوة على ذلك، إتش إس بي سي العربية السعودية واحدة من اثنين فقط من «الأشخاص المرخص لها» في المملكة العربية السعودية بطرح «صندوق المؤشرات المتداولة» المدرج في السوق المالية السعودية. تدير إتش إس بي سي السعودية أيضاً حجم كبير من أعمال الوساطة للمؤسسات والأفراد، وحافظت خلال عام 2018م على مكانتها كوسيط رائد من حيث الحصة السوقية مقارنة بجميع نظرائها الدوليين العاملين في المملكة العربية السعودية.

يمثل الموظفون الأساس لنجاح استراتيجية إتش إس بي سي العربية السعودية في بناء «أفضل مكان للعمل». ولذا فقد قامت الشركة ببناء اسماً قوياً كإحدى أصحاب العمل الرائدة في السوق من حيث استقطاب الكفاءات وضمهم للعمل ومن ثم تطويرهم والاحتفاظ بهم. وقد ظل تطوير القوى العاملة السعودية وبرنامج التنوع في التوظيف بين الذكور والإناث يمثلان أولوية للشركة حيث يمثل العنصر النسائي الآن حوالي 24% من عدد الموظفين. وخلال العام قامت إتش إس بي سي العربية السعودية بتنفيذ عدد من البرامج بنجاح خاصة البرنامج العالمي لتطوير الخريجين وبرنامج الشباب للسعوديين بالإشتراك مع مجموعة إتش إس بي سي. وهذا بالإضافة لبرنامج تطوير الموظفين وبرامج التدريب القصيرة الأجل لطلاب الجامعات والتي تهدف بشكل عام لتحديد أفضل الكوادر السعودية وتدريبهم وتطويرهم ودعم رؤية المملكة 2030.

شركة ساب تكافل (التأمين)

تماشياً مع استراتيجية الشركة، كرست شركة ساب تكافل جهودها على تطبيق المبادرات ذات الصلة برؤية 2030، بما في ذلك إعادة هيكلة البنية التنظيمية والخدمات والمنتجات المطروحة للعملاء، ويأتي ذلك في سبيل تطوير أطر التعاون وضمان انسيابية الأعمال المشتركة مع بنك ساب والتي تهدف إلى تحقيق المبادرات الرقمية الاستراتيجية الضرورية لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

وفي ذلك السياق، بادرت شركة ساب تكافل خلال العام 2018م بإضافة منتج الإذخار الميسر إلى قائمة منتجاتها بهدف مساعدة العملاء على التخطيط المالي طويل الأجل لمذخراتهم، مما يمثل أداة هامة من أدوات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية 2030.

كما تبدي الشركة اهتماماً بالغاً بتحسين البيئة التنظيمية، والتركيز كحد أدنى على تلبية المعايير المطلوبة للعمل في السوق، حيث تم إنجاز الكثير من المهام من أجل تعزيز أطر عمل الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والحوكمة والالتزام بمكافحة الجرائم المالية وفيما يخص أيضاً رعاية العملاء ومتطلبات إطار الأمن السيبراني

6. إدارة المخاطر

تشمل جميع أنشطة ساب، بدرجات متفاوتة، قياس وتقييم وتقبل وإدارة المخاطر أو مجموعة من المخاطر. ومن أهم فئات المخاطر التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان (بما في ذلك مخاطر النظراء والمخاطر العابرة للحدود)؛ ومخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر نسبة العملات الخاصة ومخاطر صرف العملات الأجنبية)؛ ومخاطر النقد والسيولة؛ والمخاطر التشغيلية في صورها المتنوعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الالتزام (المخاطر التنظيمية ومخاطر الجريمة الاقتصادية)، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر السمعة والاستدامة (المخاطر البيئية والاجتماعية).

إن وجود هيكل واضح للحوكمة والملكية يضمن مراقبة الإدارة الفعالة للمخاطر والمساءلة عليها. ويعتمد مجلس الإدارة أو لجنته المكلفة - لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس - إطار عمل المخاطر الخاص بالبنك وخطته وأهداف أدائه، والتي تتضمن وضع بيان لتقبل المخاطر وتقييد السلطات لمخاطر الائتمان وغيرها من المخاطر، ووضع إجراءات مراقبة فعالة. راجعت لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس إطار عمل تقبل المخاطر لدى ساب واعتمدته أثناء العام، وهو يوضح مقدار وأنواع المخاطر التي يمكن لساب أن يتقبلها في تنفيذ استراتيجيته. كما يعتبر من العناصر المركزية في النهج المتكامل للتعامل مع المخاطر ورأس المال وإدارة الأعمال، كما يدعم البنك في تحقيق أهدافه في الحصول على عائد على حقوق المساهمين، كما يعتبر عنصراً أساسياً للوفاء بالتزامات البنك بموجب الركن الثاني من اتفاقية بازل.

مخاطر الائتمان

يدير البنك قسماً مستقلاً للمخاطر الائتمانية توفر مستوى عالياً من مراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق لبنك ساب، وذلك تمشياً مع قواعد مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك. وتشمل مهامها المراجعة المستقلة والتقييم الموضوعي للمخاطر لضمان توافق جميع طلبات التسهيلات الائتمانية مع السياسة الائتمانية لبنك ساب ومع اللوائح المحلية المعمول بها؛ وكذلك تقديم التوجيه لقطاعات الأعمال بشأن تقبل البنك للتعرض للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق فيما يتعلق بقطاعات صناعية معينة وأنشطة معينة ومنتجات مصرفية معينة؛ كما تشمل مهامها كذلك مراقبة الديون على الجهات السيادية والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

المخاطر الشرعية

المخاطر الشرعية هي مخاطر الخسارة المالية أو العقوبات التنظيمية أو الإضرار بسمعة ساب أو جميع ما سبق نتيجة لعدم الامتثال للتوجيهات والإرشادات والشروط التي تصدرها الهيئة الشرعية ببنك ساب بشأن تطوير المنتجات الإسلامية وتنفيذها وتسويقها وطرحها.

من المعروف أن القواعد الشرعية لها تفسيرات عدة؛ ومن ثم، فهناك مخاطر محتملة لتفسير أحد منتجات ساب على أنه غير متوافق مع الشريعة من جانب مجلس شرعي آخر. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، حرص ساب على أن يكون أعضاء الهيئة الشرعية للبنك من ذوي المكانة العالية في الأمور الشرعية. علاوة على ذلك، فإن لدى ساب فريق متفرغ للأمور الشرعية ومتخصص في المسائل المتوافقة مع الشريعة. وقد تم عقد تدريب وحلقات توعية بشأن مبادئ الخدمات المصرفية وكذلك متطلبات معالجة المنتجات. وأخيراً، يمتلك البنك منصة تقنية متوافقة مع المتطلبات الشرعية بشكل كبير من أجل دعم تقليل مخاطر الأخطاء التشغيلية أو المراقبة.

لقد تم تحديد المخاطر الشرعية على أنها مخاطر فريدة ومحددة شدة مخاطر الأعمال وكذلك على مستوى المسائل الشرعية التي تراقبها لجان الحوكمة المناسبة. ومن الجدير بالذكر أن رئيس إدارة الخدمات المالية الإسلامية يتبع الرئيس التنفيذي للمخاطر مباشرة، وذلك للإشراف على تطوير المنتجات والخدمات الشرعية ومراقبتها على نحو مستقل.

تقرير مجلس الإدارة

لقد استلزم هذا التركيز المتزايد وضع إطار عمل محكم للالتزام بمكافحة المخاطر الشرعية متوافقاً مع إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية. وقد أجرى البنك تحسينات على إطار العمل وضمّنه في نموذج مكون من ثلاثة خطوط دفاعية، وذلك للتأكد من أن الحوكمة تضمن الشفافية المستمرة والمساءلة في إدارة الأعمال وإدارة الخدمات المالية الإسلامية والمراجعة والتفاعل مع مجلس إدارة ساب من خلال لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر ولجنة المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة الخدمات المالية الإسلامية تبقى على تواصل مع الهيئة الشرعية بشأن جميع الأمور المتعلقة بالشرعية. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة الشرعية ترفع تقاريرها مباشرة للجنة المخاطر في ساب.

مخاطر السوق

تقلل المخاطر التي تشكلها حركة الأسعار في السوق، مثل أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العملات الخاصة والفارق في أسعار الفائدة وأسعار الأسهم، من دخلنا أو من قيمة محافظنا. وينقسم التعرض لمخاطر السوق إلى محافظتين:

محافظ المتاجرة — وتشمل البنود التي تنتج عن الوساطة المالية وشراء الأسهم والبنود الناتجة عن العميل.

محافظ غير المتاجرة — تشمل البنود التي تنشأ في الأساس من إدارة سعر العملة الخاصة للأصول والمطلوبات المصرفية التجارية والخاصة بالأفراد، والاستثمارات المالية المخصصة للبيع، حسبما تكون متوافرة، والمحافظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

تتم مراقبة وقياس مخاطر السوق باستخدام حدود ومقاييس معتمدة من لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس وتراقبها وحدة مستقلة مسؤولة عن المخاطر وتشمل القياسات الأساسية ما يلي:

- قياس القيمة المعرضة للخسائر، الذي يُستخدم لتقييم الخسائر المحتملة للبنود المعرضة للمخاطر نتيجة لحركة أسعار السوق على مدى فترة زمنية محددة وإلى مستوى معين من الثقة، ويتم تعزيزه باختبارات الضغط لتقييم التأثير المحتمل لحركات الأسعار على قيم المحافظ، في إطار مجموعة من المتغيرات المالية.
- المراقبة باستخدام مقاييس تشمل حساسية الدخل من العملات الخاصة وحساسية الصرف الأجنبي.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عن عدم توافر موارد مالية كافية لدى ساب لكي يفي بالتزاماته عند حلول أجلها أو من عدم إمكانية الوفاء بتلك الالتزامات إلا بتكبد تكلفة باهظة. وتنشأ مخاطر السيولة عن عدم التوافق في أوقات التدفقات النقدية. أما مخاطر التمويل فتنشأ من أن التمويل الذي يُنظر إليه على أنه مستدام، ومن ثم يستخدم لتمويل الأصول، لا يكون مستداماً طيلة الوقت. وتنشأ مخاطر التمويل حينما لا يمكن تمويل الأصول غير السائلة في الأجل المتوقعة، حسب الحاجة.

وقد وضع ساب بيان تقبل المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السيولة الذي تعتمد سنوياً لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس، ويتم مراجعته شهرياً من قبل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر، مع رفع تقارير ربع سنوية بها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

وقد قام بنك ساب، دعماً للامتثال المستمر لبيان تقبل المخاطر، بوضع مجموعة من مقاييس المراقبة الأساسية، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، نسبة تغطية السيولة ونسبة الأموال المستقرة الصافية. ويتم مراقبة جميع تلك المقاييس عن كثب للتحقق من التزامها بقيود بيان تقبل المخاطر من جانب لجنة إدارة الأصول والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر، ويتم رفع تقارير بها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس. ويجري ساب اختبارات الضغط للتدفق النقدي على مخاطر السيولة والتمويل. حيث يأخذ اختبار الضغط في اعتباره عدداً من السيناريوهات على نطاق السوق بالكامل وعدداً من السيناريوهات الخاصة بالإضافة إلى الفترات الزمنية، لتقييم قدرة البنك على الاستمرار في العمل بكفاءة لدعم العملاء أثناء الفترات الصعبة وما بعدها. ويتم إجراء اختبارات الضغط هذه بشكل نصف سنوي.

وضع البنك آلية لتحصيل تكلفة السيولة داخل المؤسسة لدعم إدارة هيكل المركز المالي لأغراض مخاطر السيولة والتمويل. ويتم تحديث السياسة من قبل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات مرة واحدة على الأقل في السنة وتعتمدها لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

يحتفظ بنك ساب بخطة لتمويل السيولة في حالات الطوارئ لتقديم التوجيه للإدارة العليا التي يتشكل منها فريق إدارة أزمات السيولة أثناء فترات ضوابط السيولة. وتضع خطة تمويل السيولة في حالات الطوارئ مقاييس مراقبة من أجل التحذير المبكر، وذلك من أجل تحذير الإدارة من أي ضوابط مالية وشيكة، كما أن تلك الخطة تحدد المسؤوليات وتوضح النهج الذي يمكن للإدارة أن تتبناه أثناء مراحل حدة الأزمة المختلفة. ويتم تحديث خطة تمويل السيولة في حالات الطوارئ مرة واحدة سنوياً على الأقل، ويستغل فريق إدارة أزمات السيولة هذه الفرصة من أجل مراجعة الخطة بالتفصيل وضمان الإلمام بها قبل وقوع أي أزمة.

التصنيفات الائتمانية لبنك ساب

تمثل قوة التصنيف الائتماني دلالة على القوة المالية النسبية التي يتمتع بها بنك ساب، وهي تعزز من قدرة البنك على الوصول إلى مصادر تمويل بسعر أمثل. تراعي التصنيفات الائتمانية مواطن القوة المالية ومركز السيولة الوفير والامتياز القوي لبنك ساب علاوة على مراعاة التصنيف السيادي المحلي. في عام 2018م، لم يطرأ تغيير على التصنيفات الخارجية لبنك ساب في حين انخفضت درجات التصنيف لبعض البنوك الأخرى، كما رفعت مؤسسة فيتش تصنيفنا إلى مستقر بسبب نظرتنا المستقبلية. يعرض الجدول التالي التصنيفات الائتمانية الحالية لبنك ساب حسبما أكدتها وكالات التصنيف العالمية الرائدة في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2018م:

التصنيف	الوكالة
BBB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة	إس آند بي
A- مع نظرة مستقبلية مستقرة	فيتش
A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة	موديز

الاقتراض وسندات الدين المصدرة

تمشياً مع الجهود المستمرة التي يبذلها البنك لتعزيز مركزه من الكفاية الرأس مالية وتنويع مصادر التمويل وتقليل فجوات التباين بين تواريخ استحقاق الموجودات

تقرير مجلس الإدارة

والمطلوبات، أصدر البنك سندات الدين التالية:

في 31 ديسمبر 2017م	المدفوعات في العام	في 31 ديسمبر 2018م
1,500,000	1,500,000	-
1,500,000	-	1,500,000
3,000,000	1,500,000	1,500,000
الإجمالي		

صكوك ثانوية مدتها 7 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي - 2013 م

أصدر ساب هذه الصكوك بتاريخ 17 ديسمبر 2013م على أن تكون مستحقة في ديسمبر 2020م. لقد كان هذا إصداراً متوافقاً مع اتفاق بازل، وكان لدى ساب خياراً لسداد الصكوك بعد 5 سنوات، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي ووفقاً لشروط وأحكام الاتفاقية. تم سداد الصكوك في وقت سابق في 17 ديسمبر 2018م.

تضمنت هذه الصكوك نسبة عمولة خاصة وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية خلال 6 أشهر مضافاً إليها 140 نقطة أساس تستحق السداد كل ستة أشهر. وكانت هذه الصكوك غير مضمونة ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

صكوك ثانوية مدتها 10 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي - 2015م

أصدر ساب هذه الصكوك بتاريخ 28 مايو 2015م على أن تكون مستحقة في مايو 2025م. ويتفق هذا الإصدار مع اتفاق بازل 3، ويحق لساب اختيار سداد الصكوك بعد 5 سنوات، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي ووفقاً لشروط وأحكام الاتفاقية. وتستحق الصكوك نسبة عمولة خاصة وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية خلال 6 أشهر مضافاً إليها 130 نقطة أساس تستحق السداد كل ستة أشهر. هذه الصكوك غير مضمونة ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

تتكون القروض مما يلي:

القرض المشترك

في 19 أكتوبر 2016م، حصل البنك على قرض مشترك بمعدل فائدة متغير بمبلغ 450 مليون دولار أمريكي. هذا القرض غير مضمون ويحين موعد استحقاقه في 19 أكتوبر 2019م. وفيما يلي قائمة بأسماء المشاركين في القرض المشترك:

اسم المقرض	القيمة بالدولار أمريكي
بنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال لميتيد، لندن	75,000,000
بنك تشانغ هوا كوميرشال لميتيد، لندن	10,000,000
بنك كوميرز أكتينجيزيل شافت، لوكسمبورج	50,000,000
هونج كونج آند شنغهاي بانكينج كورپوريشن، هونج كونج	75,000,000
بنك ميغا إنترناشيونال كوميرشال كو لميتيد، تايبيه	15,000,000
بنك ميزوهو لميتيد، لندن	75,000,000
بنك ستاندرد تشارترد (هونج كونج) لميتيد، هونج كونج	75,000,000
بنك أوف طوكيو ميتسوبيشي يو إف جيه لميتيد، دبي	75,000,000
الإجمالي	450,000,000

مخاطر العمليات

المخاطر التشغيلية هي تلك المخاطر التي تواجه البنك في سعيه لتطبيق استراتيجيته أو تحقيق أهدافه نتيجة عدم كفاءة العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو فشلها أو بسبب أحداث خارجية.

يتم تحديد قابلية تحمل المخاطر التشغيلية سنوياً وتوافق عليها لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. ويتم مراجعة ذلك شهرياً في لجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة المخاطر مع إجراء تحديثات ربع سنوية يتم رفعها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

من أجل ضمان التقييم المستمر لدى ملاءمة الرقابة على المخاطر التشغيلية، يتم إجراء مراجعات دورية بناءً على تقييم المخاطر والرقابة من قبل مدراء مخاطر الأعمال والرقابة. ويتم إدخال القضايا التي يتم تحديدها في نظام سجل حفظ المخاطر ويتم متابعة حل المشكلات ومتابعتها من قبل مدراء الرقابة ويتم إبلاغ ومراقبة الوضع من قبل لجان الحوكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضايا المحددة من خلال المراجعات الأخرى بما في ذلك المراجعة الداخلية والمراجعات التي تجرى من قبل السلطات النظامية يتم إبلاغها ومتابعتها من قبل لجان.

7. هيكل الكيان القانوني

الشركات التابعة

يملك ساب 100% (2017: 100%) من حق الملكية في شركة تابعة هي وكالة ساب للتأمين، والتي يبلغ رأسمالها 500 ألف ريال سعودي، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة وتعمل في المملكة العربية السعودية ورقم سجلها التجاري 1010235187 بتاريخ 18 جمادى الثاني 1428 هـ (الموافق 3 يوليو 2007 م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة

تقرير مجلس الإدارة

98% ملكية مباشرة للبنك و 2% بصورة غير مباشرة (الملكية غير المباشرة عن طريق شركة تابعة مسجلة في المملكة). ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة الفرعية في العمل كوكيل تأمين وحيد لشركة ساب تكافل داخل المملكة طبقاً للاتفاقية المبرمة بينهما .

كما يملك ساب 100% (2017: 100%) من حق الملكية في شركة تابعة هي شركة عقارات العربية المحدودة، والتي يبلغ رأسمالها 1 مليون ريال سعودي، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية ورقم سجلها التجاري 1010188350 بتاريخ 12 جمادى الأولى 1428 هـ (الموافق 12 يوليو 2003 م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة 99% ملكية مباشرة للبنك و 1% بصورة غير مباشرة (الملكية غير المباشرة عن طريق شركة فرعية مسجلة في المملكة). وتعمل الشركة الفرعية في شراء وبيع وتأجير الأراضي والعقارات لأغراض الاستثمار.

كما يمتلك ساب 100% (2017: 100%) من حق الملكية في شركة تابعة هي شركة ساب العقارية المحدودة، ويبلغ رأسمالها 500 ألف ريال سعودي، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية ورقم سجلها التجاري 1010428580 بتاريخ 12 صفر 1436 هـ (الموافق 4 ديسمبر 2014 م). وتتوزع هذه الملكية بنسبة 99,8% ملكية مباشرة للبنك و 0.2% بصورة غير مباشرة (الملكية غير المباشرة عن طريق شركة فرعية مسجلة في المملكة). ويتمثل الغرض الرئيسي من هذه الشركة الفرعية في تسجيل العقارات.

في 17 مايو 2017، أسس بنك ساب كياناً لأغراض خاصة هو شركة ساب للأسواق المحدودة، وهي عبارة عن شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل برأس مال قدره 250 ألف دولار أمريكي، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة وفقاً لقوانين جزر كايمان. وتعمل الشركة التابعة في المشتقات المالية ومعاملات إعادة الشراء.

كما يمتلك ساب 65% (2017: 65%) من حق الملكية في شركة فرعية هي شركة ساب تكافل، وهي شركة مساهمة سعودية تباشر عملها وهي مسجلة في المملكة العربية السعودية ورقم سجلها التجاري 1010234032 بتاريخ 20 جمادى الأول 1428 هـ (6 يونيو 2007 م).

أصبحت ساب تكافل شركة تابعة مملوكة لبنك ساب اعتباراً من 23 نوفمبر 2017 م . وتبلغ أسهم رأس مال شركة ساب تكافل 340,000,000 ريال سعودي. إن النشاط الرئيسي لشركة ساب تكافل هو الانخراط في أنشطة تأمين متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعرض منتجات التكافل العائلي والعام للأفراد والشركات داخل المملكة. يؤكد البنك عدم وجود سندات دين مصدرة لأي من هذه الشركات التابعة.

الكيانات المهيمنة

شارك ساب مع بنوك محلية أخرى في ثلاثة كيانات مهيمنة بغية إبرام صفقات قروض مشتركة وتوفير حقوق ضمانات إضافية لموجودات معينة للمقترضين وفقاً لهياكل تمويل إسلامية. ولا تباشر هذه الكيانات أي أنشطة تجارية أخرى. وهذه الكيانات هي:

- (1) شركة كيان السعودية لتأجير الموجودات.
- (2) شركة رابع لتأجير الموجودات.
- (3) شركة ينبع لتأجير الموجودات.

يملك كل كيان رأس مال يبلغ 500,000 ريال سعودي، ويمتلك ساب حصة قدرها 50% (2016: 50%) من رأس مال كل كيان. ولا يدمج ساب هذه الكيانات إذ لا يحق له الحصول على عائدات متغيرة من علاقته بها ولا يمتلك القدرة على التأثير على هذه العائدات عبر سيطرته عليها. ويتم قيد التمويل الأساسي ذي الصلة في دفاتر ساب.

المشروع المشترك

تمثل حصة البنك في أرباح أي مشروع مشترك حصته في أرباح اتش اس بي سي العربية السعودية (اتش اس بي سي السعودية).

يملك ساب 51% (2017: 51%) بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركاته التابعة من أسهم اتش اس بي سي العربية السعودية، وهي شركة مساهمة سعودية ومروحة من هيئة السوق المالية وتباشر عملها داخل المملكة العربية السعودية. ويبلغ رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع بالكامل لشركة اتش اس بي سي السعودية 500 مليون ريال سعودي مقسم إلى 50 مليون سهم بواقع 10 ريال سعودي لكل سهم. ولا يمكن لأي مجموعة استثمارية أن تباشر أنشطة الكيان دون تعاون الطرف الآخر. ويمكن لكلا المستثمرين تعيين عدد متساو من أعضاء المجلس، مما يعني أن قرارات المجلس تتطلب الشراكة في اتخاذ القرارات. وبالتالي، لا يدمج ساب الكيان إذ لا يحق له الحصول على عائدات متغيرة من علاقته به ولا يمتلك القدرة على التأثير على العائدات عبر سيطرته عليه. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تقديم مجموعة كاملة من خدمات الاستثمار المصرفية، من بينها الترتيب والوساطة والاستشارات وإدارة الموجودات والإيداع.

8. حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات

يدرك البنك السعودي البريطاني «ساب» الآثار الإيجابية للأخذ بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة وأن ذلك يقتضي اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في تعاملات البنك، والشفافية والإفصاح، بما يسهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل المنشأة وعلاقتها مع جميع أصحاب المصالح، كما أن البنك يؤمن بأن السير في هذا النهج يعزز ثقة المستثمرين بالبنك من جهة ويقطع الصناعة المصرفية السعودية من جهة أخرى، وهو بالتالي ما سينعكس على تأمين وسلامة واستقرار القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

راعى البنك إصدار سياسة تعظم تعارض المصالح المحتمل لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، وأصدر سياسة تعنى بالإفصاح ومتطلباته وآلياته، وقد تم العمل على تطبيق هاتين السياستين بعد إقرارهما من قبل مجلس إدارة البنك. ولرغبة منه في تعزيز مناحي التواصل مع مساهميه فقد استمر البنك في العمل على مبادرته لحث المساهمين من أصحاب الشهادات ومنهم لم يتسلموا أرباح اسهمهم خلال الفترات السابقة على التواصل مع البنك لتحديث بياناتهم وترتيب استلام حقوقهم.

إن نظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب التي اقراها مجلس إدارة البنك تضمننا عرضاً لحق المساهم في الحصول على أرباح، وحضور الجمعيات والمناقشة والتصويت والتصرف بالأسهم. ووفق سياسة ساب للإفصاح، فإن المعلومات والبيانات المتعلقة بالجمعيات والميزانيات، وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة السنوي يتم توفيرها للمساهمين، وتنتشر في الصحف وتحمل بانتظام على موقع تداول وموقع البنك الإلكتروني. وقد درج البنك رغبة منه في تأمين وعي مساهميه على طباعة الدليل الاسترشادي

تقرير مجلس الإدارة

الخاص بحقوق المساهمين في الجمعيات العامة والذي يراعى توزيعه للمساهمين عند عقد الجمعيات العامة.

وحرصاً من البنك على الالتزام بالمتطلبات الإشرافية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ووثيقة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي إلى جانب أفضل التطبيقات والممارسات المحلية والدولية، ولضمان الوفاء بهذه المتطلبات في إطار ومنهجية موثقة فيراعي البنك العمل على إجراء مراجعات داخلية بشكل دوري تهدف لضمان تقييم مدى ومستوى التزام البنك بمتطلبات الحوكمة وأفضل التطبيقات المتبعة في هذا الشأن.

وتتضمن سياسات الحوكمة في ساب ما يلي:

أ) السياسات الإجرائية:

1. سياسة الإفصاح.
2. سياسة تعارض المصالح.
3. السياسات والمعايير الإجرائية للعضوية في مجلس الإدارة.
4. السياسة المنظمة للعلاقة مع أصحاب المصالح.
5. السياسة المنظمة لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة.
6. سياسة مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة واللجان والادارة التنفيذية
7. وثيقة حوكمة ساب.

ب) قواعد ولوائح عمل لجان مجلس الإدارة:

قام البنك خلال الاعوام السابقة باستكمال إعداد قواعد ولوائح عمل كافة اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتسق مع أحكام وثيقة مبادئ الحوكمة، معايير التعيين في البنوك، نظام مراقبة البنوك وقواعده، لائحة حوكمة الشركات، نظام الشركات. وقد اقر مجلس الادارة قواعد عمل كافة لجان المجلس، في حين وافقت الجمعية العامة للبنك على إقرار قواعد لجنتي المراجعة والتشريعات والمكافآت وفق ما تقتضي بذلك التوجيهات الإشرافية.

وتراعي اللجان وفقاً لقواعد عملها، مراجعة ادائها ووضعها وقواعد عملها بشكل سنوي وذلك لضمان القيام بأعمالها بأقصى فعالية والتزامها بالتشريعات مع المتطلبات الإشرافية، والتوصية بأية تغييرات تراها ملائمة لإقرار مجلس الإدارة ومن ثم الجمعية العامة.

ج) تقييم فعالية المجلس وأعضائه وفعاليات لجان المجلس:

وفق ما تنص عليه التوجيهات الإشرافية التي تضمنتها وثيقة مبادئ الحوكمة، ولائحة حوكمة الشركات ووثيقة حوكمة ساب، يقوم مجلس الإدارة وبصفة سنوية بتقييم فعالية أعضاء وحجم مشاركتهم في أعماله سواء بصفة فردية أو كمجموعة، وفعالية اللجان المنبثقة عن المجلس. وقد روعي تصميم وإعداد أطر لتقييم فعالية أعمال اللجان المنبثقة عن المجلس وما قامت به من أعمال في مقابل نطاق العمل الموكل لها.

د) البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس:

رغبة من البنك في تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس في مختلف أوجه الصناعة المصرفية، فقد صير لتصميم برامج تدريبية مباشرة وأخرى عن طريق التعلم عن بعد و تشمل هذه البرامج كافة أعضاء المجلس وأعضاء لجانها.

هـ) حقوق المساهمين

تمشياً مع التوجيهات الإشرافية ذات الصلة وكقاعدة عامة، يعمل البنك على تسهيل ممارسة المساهمين لجميع حقوقهم النظامية المتصلة بالسهم على أكمل وجه، ومن ذلك تقديم المقترحات والملاحظات حيال البنك وادائه، ووفقاً لممارسات البنك، فقد اجاب المجلس عن اسئلة واستفسارات المساهمين أثناء إجتماعات الجمعية العامة للبنك والتي عقدت في عام 2018م، أو عن طريق وحدة شؤون المساهمين في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة هذه الملاحظات والآراء ومناقشتها.

طلبات سجل المساهمين

الترتيب	النوع	التاريخ	السبب
1	تقرير المساهمين	2018/01/01	التقرير السنوي 2017م
2	تقرير المساهمين	2018/01/16	تحديث سجلات المساهمين
3	تقرير المساهمين	2018/02/13	تحديث سجلات المساهمين
4	تقرير المساهمين	2018/03/12	تحديث سجلات المساهمين
5	تقرير المساهمين	2018/03/28	الجمعية العامة غير العادية
6	تقرير المساهمين	2018/04/01	توزيع أرباح الأسهم
7	تقرير المساهمين	2018/04/11	تحديث سجلات المساهمين
8	تقرير المساهمين	2018/05/09	تحديث سجلات المساهمين
9	تقرير المساهمين	2018/06/04	تحديث سجلات المساهمين
10	تقرير المساهمين	2018/06/09	تحديث سجلات المساهمين
11	تقرير المساهمين	2018/07/02	تحديث سجلات المساهمين
12	تقرير المساهمين	2018/08/06	توزيع أرباح الأسهم
13	تقرير المساهمين	2018/09/02	تحديث سجلات المساهمين
14	تقرير المساهمين	2018/10/03	تحديث سجلات المساهمين
15	تقرير المساهمين	2018/11/22	تحديث سجلات المساهمين
16	تقرير المساهمين	2018/11/27	تحديث سجلات المساهمين
17	تقرير المساهمين	2018/12/03	تحديث سجلات المساهمين
18	تقرير المساهمين	2018/12/31	تحديث سجلات المساهمين

تقرير مجلس الإدارة

بصفة عامة، فإن البنك السعودي البريطاني (ساب) يلتزم روحاً ونصاً بكافة الأحكام والتوجيهات الإلزامية التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مقام هيئة السوق المالية، بحيث انعكس هذا الالتزام بشمول في تضمين المتطلبات الإلزامية في نظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب ولوائح عمل لجان مجلس الإدارة بالإضافة إلى سياسات وأطر حوكمة ساب والسياسات الداخلية وأدلة العمل المنظمة لأعمال قطاعات البنك المختلفة، والتي تتضمن إثبات حقوق المساهمين في الأسهم والمشاركة في الجمعيات العامة وتوفير جميع المعلومات التي تكفل للمساهمين ممارسة حقوقهم، والإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية والتمشي التام مع متطلبات الشفافية وفق الحدود النظامية، وكذلك تحديد واجبات مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه وتشكيل لجانه المختلفة وفق لوائح عمل تتفق مع التوجيهات الإشرافية.

إلى جانب ذلك فقد التزم البنك أيضاً بالأخذ بالأحكام ذات الطابع الاسترشادي التي تضمنتها لائحة حوكمة الشركات، باستثناء مايلي :

المادة	المتطلبات	أسباب عدم التزام البنك
95	تشكيل لجنة حوكمة الشركات (مادة إرشادية)	إن لجنة الترشيدات والمكافآت طبقاً للقواعد واللوائح الخاصة بها مكلفة بإجراء مراجعات دورية للتأكد من اتساق التطبيقات وهياكل الحوكمة المعتمدة من قبل البنك وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن.

أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني (ساب) من عشرة أعضاء، منهم ستة أعضاء يمثلون المساهمين السعوديين يتم انتخابهم وتعيينهم من قبل الجمعية العامة للبنك لفترة 3 سنوات ميلادية وفق أسلوب التصويت التراكمي، مع إمكانية إعادة انتخابهم. في حين يتم تعيين الأعضاء الأربعة الآخرين من قبل الشريك الأجنبي، شركة اتش اس بي سي القابضة بي في.

وبتاريخ 15 ديسمبر 2016م، اجتمعت الجمعية العامة للبنك وانتخبت أعضاء مجلس الإدارة عن الجانب السعودي لدورة مدتها ثلاث سنوات من 1 يناير 2017م وحتى في 31 ديسمبر 2019م. وقد تم الانتخاب وفق أسلوب التصويت التراكمي.

انقضت عضوية السيد /نايجل هينشلوود في مجلس إدارة البنك (ممثلًا لمجموعة إتش إس بي سي) في 11 يناير 2018م وحل محله السيد / ستيفن موس كعضو غير تنفيذي في مجلس الإدارة وممثلًا للشريك الأجنبي لمجموعة إتش إس بي سي اعتباراً من 14 يناير 2018م. وإنقضت عضوية الأستاذ / محمد عبد الله اليحيى من عضويته في مجلس إدارة البنك وعضويته في لجنة المخاطر اعتباراً من 30 مايو 2018م.

وفي ضوء ما تقدم فقد تشكل مجلس الإدارة في تاريخ 31 ديسمبر 2018م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صُنفت عضوياتهم بحسب ما جاء في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية ووثيقة مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي:

اسم عضو مجلس الإدارة وتصنيف العضوية	أسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً بمجلس إدارتها الحالي أو مديرها (نوع الكيان القانوني / الموقع) 2018	أسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً بمجلس إدارتها الحالي أو مديرها (نوع الكيان القانوني / الموقع) 2017
الأستاذ / خالد سليمان العليان رئيس المجلس - عضو مستقل - رئيس مجلس الإدارة	• رئيس مجلس إدارة شركة العليان المالية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)	• رئيس مجلس إدارة شركة العليان المالية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)
المهندس / خالد عبد الله المحم - عضو مستقل - نائب رئيس مجلس الإدارة	• شركة الأسمنت الأبيض السعودي (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (إعمار) (شركة مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة (مدرجة / المملكة العربية السعودية)	• مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (إعمار) (شركة مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة الأسمنت الأبيض السعودي (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • الشركة المتحدة للإلكترونيات (إكسترا) (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • مدينة المعرفة الاقتصادية (إعمار) (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • ميناء الملك عبد الله في رايغ (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • إتش إس بي سي الشرق الأوسط (شركة غير مدرجة / الإمارات العربية المتحدة).
الأستاذ / محمد عمران العمران - عضو مستقل	• شركة أوركنس السعودية للتأجير التمويلي (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة ترابط للاستثمار والتنمية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)	• شركة أوركنس السعودية للتأجير التمويلي (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة الرابحي للتأمين (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة ترابط للاستثمار والتنمية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)
الأستاذ / سليمان عبد القادر المهيدب - عضو غير تنفيذي	• مجموعة المهيدب (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • مجموعة صافولا (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة أكوا باور الدولية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة التصنيع الوطنية (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة المراعي (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة رافال (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • فيجون إنفست (شركة غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)	• مجموعة المهيدب (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • مجموعة صافولا (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة الشرق الأوسط للورق (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة أكوا باور الدولية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة التصنيع الوطنية (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة المراعي (مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة رافال (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • شركة أكوا القابضة (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)
الأستاذ / سعد عبد الحسن الفضلي - عضو غير تنفيذي	• الرئيس التنفيذي لشركة حصانة الإستثمارية (شركة غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)	• الرئيس التنفيذي لشركة حصانة الإستثمارية (شركة غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)
السيد / ستيفن موس - عضو غير تنفيذي	• إتش إس بي سي الشرق الأوسط القابضة بي في (شركة غير مدرجة / هولندا). • إتش إس بي سي للأصول العالمية المحدودة (غير مدرجة / المملكة المتحدة)	-
السيد / سمير عساف - عضو غير تنفيذي	• اتش اس بي سي فرنسا (مدرجة / فرنسا) • اتش اس بي سي ترينكهاوس وبيوركارث آيه جي (مدرجة / ألمانيا)	• اتش اس بي سي فرنسا (مدرجة / فرنسا) • اتش اس بي سي ترينكهاوس وبيوركارث آيه جي (مدرجة / ألمانيا)
السيد / جورج الحيزري - عضو غير تنفيذي	• بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدودة (غير مدرجة / الإمارات العربية المتحدة) • بنك اتش اس بي سي مصر (غير مدرجة / جمهورية مصر العربية) • اتش اس بي سي العربية السعودية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • بنك اتش اس بي سي أي أس تركيا (غير مدرجة / جمهورية تركيا) • إتش إس بي سي الشرق الأوسط القابضة بي في (شركة غير مدرجة / هولندا).	• بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدودة (غير مدرجة / الإمارات العربية المتحدة) • بنك اتش اس بي سي مصر (غير مدرجة / جمهورية مصر العربية) • اتش اس بي سي العربية السعودية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية) • بنك اتش اس بي سي أي أس تركيا (غير مدرجة / جمهورية تركيا)
السيد / ديفيد ديو - عضو تنفيذي	• اتش اس بي سي الشرق الأوسط (غير مدرجة / الإمارات العربية المتحدة) • اتش اس بي سي العربية السعودية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)	• اتش اس بي سي الشرق الأوسط (غير مدرجة / الإمارات العربية المتحدة) • اتش اس بي سي العربية السعودية (غير مدرجة / المملكة العربية السعودية)

تقرير مجلس الإدارة

نبذة موجزة عن أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب الحالي	المنصب السابق	المؤهلات	الخبرة
الأستاذ/ خالد سليمان العليان	عضو مجلس إدارة في: • رئيس مجلس إدارة شركة العليان المالية	عضو مجلس إدارة في: • رئيس مجلس إدارة شركة العليان المالية	• درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية مينلو، كاليفورنيا • درجة الماجستير في الأعمال الدولية من الجامعة الأمريكية في واشنطن دي سي	خبرات واسعة في مجالات الإدارة والشؤون المالية والاستثمار
المهندس/ خالد عبد الله المحم	عضو مجلس إدارة في: • مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (عمار) • شركة الأسمنت الأبيض السعودي • شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة	عضو مجلس إدارة في: • مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (عمار) شركة • الأسمنت الأبيض السعودي • الشركة المتحدة للإلكترونيات (إكسترا) • شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة • مدينة المعرفة الاقتصادية • ميناء الملك عبد الله في رابغ • انتش اس بي سي الشرق الأوسط	• بكالوريوس العلوم في الهندسة الكهربائية وبكالوريوس الإدارة الهندسية من جامعة إيفانسفيل، الولايات المتحدة الأمريكية	خبرة في أعمال البنوك والشركات، وتولى مناصب قيادية في شؤون الخصخصة في عدد من الشركات السعودية الكبرى
الأستاذ/ سليمان عبد القادر المهديب	عضو مجلس إدارة في: • مجموعة المهديب • مجموعة صافولا • شركة أكوا باور الدولية • شركة التصنيع الوطنية • شركة المراعي • شركة رافال فيجون إنفيسيت	عضو مجلس إدارة في: • مجموعة المهديب • مجموعة صافولا • شركة الشرق الأوسط للورق • شركة أكوا باور الدولية • شركة التصنيع الوطنية • شركة المراعي • شركة رافال • شركة أكوا القابضة	–	خبرة واسعة في مجالات الإدارة والمجالات المالية
الأستاذ/ محمد عمران العمران	عضو مجلس إدارة في: • شركة أوركنس السعودية للتأجير التمويلي • شركة ترابط للاستثمار والتنمية	عضو مجلس إدارة في: • شركة أوركنس السعودية للتأجير التمويلي • شركة الراجحي للتأمين • شركة ترابط للاستثمار والتنمية	• بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية من جامعة الملك سعود في الرياض • ماجستير في هندسة الإنشائية والإدارة من جامعة كاليفورنيا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية	خبرة في قطاعي الأعمال والاستثمار
الأستاذ/ سعد عبد المحسن الفضلي	• الرئيس التنفيذي لشركة حصانة للاستثمار	– الرئيس التنفيذي لشركة حصانة للاستثمار	• بكالوريوس علوم في المحاسبة من جامعة الملك سعود، الرياض • درجة الماجستير في الاقتصاديات المالية من جامعة بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية	خبرة في إدارة الاستثمارات والخدمات المصرفية في عدد من المؤسسات المالية والتنظيمية لأكثر من 20 عاماً
السيد/ ستيفن موسى	عضو مجلس إدارة في: • إتش إس بي سي الشرق الأوسط القابضة بي.بي. • إتش إس بي سي للأصول العالمية المحدودة	رئيس المجموعة لعمليات الإندماج والاستحواذ	• محاسب قانوني معتمد وعضو معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز	تقلد ستيفن منصب مدير تنفيذي في مجموعة إتش إس بي سي في 2018م حيث عمل مع مجموعة إتش إس بي سي لمدة 27 عاماً. بصفته كبير المستشارين للرئيس التنفيذي للمجموعة، عمل ستيفن في قيادة إدارات إستراتيجية المجموعة والتخطيط وعمليات الدمج والاستحواذ للمجموعة والاتصالات العالمية والأحداث العالمية والشؤون العامة للمجموعة والاستدامة المؤسسية للمجموعة.
السيد/ سمير عساف	عضو مجلس إدارة في: • اتش اس بي سي فرنسا (رئيس مجلس الإدارة) • اتش اس بي سي ترينكهاوس وبوركارت أيه جي	عضو مجلس إدارة في: • اتش اس بي سي فرنسا (رئيس مجلس الإدارة) • اتش اس بي سي ترينكهاوس وبوركارت أيه جي	• ماجستير في الاقتصاد من جامعة القديس يوسف، لبنان • ماجستير في التمويل من معهد الدراسات السياسية، فرنسا • ماجستير في الاقتصاد من جامعة السوربون، فرنسا	خبرة في الخدمات المصرفية والأسواق المالية مكتسبة من العمل في مجموعة اتش اس بي سي، حيث شغل عدة مناصب قيادية بها.
السيد/ جورج الحضري	عضو مجلس إدارة في: • بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدودة • بنك اتش اس بي سي مصر • اتش اس بي سي العربية السعودية • بنك اتش اس بي سي أي أس تركيا • إتش إس بي سي الشرق الأوسط القابضة بي.بي.	عضو مجلس إدارة في: • بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدودة • بنك اتش اس بي سي مصر • اتش اس بي سي العربية السعودية • بنك اتش اس بي سي أي أس تركيا	• درجة الدراسات العليا في الإحصاء والاقتصاد من الكلية الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية، فرنسا • درجة البكالوريوس في الهندسة من المدرسة الوطنية المتعددة للتكنولوجيا، فرنسا	خبرة إدارية وقيادية متراكمة تزيد عن 20 عاماً في الخدمات المصرفية والتمويل والأسواق اكتسبها من تولي مناصب قيادية لدى عدد من المؤسسات المالية الدولية الرائدة
السيد/ ديفيد ديو	عضو مجلس إدارة في: • اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدودة	عضو مجلس إدارة في: • اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدودة	• ماجستير الاقتصاد من جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة • زمالة المعهد المصرفي	خبرة إدارية ومالية مكتسبة أثناء العمل لدى بنك اتش اس بي سي لمدة 40 عاماً في عدد من المناطق والمناصب.

تقرير مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة

في عام 2018م، عقد مجلس إدارة بنك ساب 7 اجتماعات. يستعرض الجدول التالي تفاصيل هذه الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال العام.

الاسم	تواريخ الاجتماعات						
	28 مارس 2018م	13 مايو 2018م	15 مايو 2018م	17 يوليو 2018م	27 سبتمبر 2018م	29 نوفمبر 2018م	19 ديسمبر 2018م
1 السيد / خالد سليمان العليان (رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2 مهندس/ خالد عبد الله الملحم (نائب رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3 السيد / سليمان عبد القادر المهديب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4 السيد / محمد عمران العمران	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5 السيد / سعد عبد المحسن الفضلي	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6 السيد / ديفيد ديو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7 السيد / سمير عساف	✓	✓	-	✓	✓	✓	✓
8 السيد / جورج الحيزري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9 السيد / ستيفن موس *	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
10 الأستاذ/ محمد عبد الله اليحيى **	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
11 السيد / نايجل هينشلوود *	-	-	-	-	-	-	-

* إنقضت عضوية السيد / نايجل هينشلوود في مجلس إدارة البنك (ممثلاً لمجموعة إنتش إس بي سي) في 11 يناير 2018م وحل محله السيد / ستيفن موس اعتباراً من 14 يناير 2018م.

** إنقضت عضوية الأستاذ / محمد عبد الله اليحيى في مجلس إدارة البنك إعتباراً من 30 مايو 2018م.

لجان مجلس الإدارة:

انسجاماً مع الضوابط الإشرافية الصادرة عن الجهات الإشرافية ونظام البنك الأساسي ووثيقة حوكمة ساب، والتي تقضي بتشكيل عدد مناسب من اللجان بحسب حجم البنك وحاجته وتنوع أنشطته، فقد شكل مجلس إدارة البنك أربع لجان فرعية منبثقة عنه، يشارك أعضاء من المجلس فيها جميعاً، وتتضمن الأقسام التالية استعراضاً لاختصاصات ومهام هذه اللجان وبيانات تشكيلها واجتماعاتها :

اللجنة التنفيذية :

شكلت اللجنة التنفيذية للبنك من قبل مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للبنك وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وتضم في عضويتها العضو المنتدب (رئيساً) وأربعة أعضاء آخرين، يتم اختيار اثنين منهم على الأقل من بين أعضاء المجلس. وتتمثل المهام الرئيسية لهذه اللجنة في مساعدة العضو المنتدب ضمن الصلاحيات المخولة لها من قبل مجلس الإدارة في معالجة الأمور المحالة لها من قبل العضو المنتدب أو من قبل مجلس الإدارة. وافر مجلس الإدارة تعديلات قواعد عمل اللجنة في ديسمبر 2016م. وتقوم اللجنة التنفيذية بمراجعة كافة التقارير الشهرية المقدمة من مختلف رؤساء الفعاليات وأقسام وقطاعات العمل بالبنك وتجتمع ستة مرات على الأقل في السنة. عقدت اللجنة 10 اجتماعات في عام 2018م، ويبين الجدول أدناه تفاصيل تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال السنة:

الاسم	تواريخ الاجتماعات									
	29 يناير 2018م	27 فبراير 2018م	27 مارس 2018م	25 أبريل 2018م	3 مايو 2018م	28 مايو 2018م	16 يوليو 2018م	26 سبتمبر 2018م	25 أكتوبر 2018م	18 ديسمبر 2018م
1 السيد / ديفيد ديو (الرئيس)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2 المهندس/ خالد عبد الله الملحم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3 الأستاذ/ خالد سليمان العليان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓
4 الأستاذ / محمد عمران العمران	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة المراجعة

أنشأت لجنة المراجعة بالبنك في عام 1992م، وفقاً لقواعد تشكيلها ولائحة عملها فإنها تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من داخل وخارج مجلس الإدارة، وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وفي 15 ديسمبر 2016م أقرت الجمعية العامة للبنك تشكيل لجنة المراجعة للدورة الممتدة من 1 يناير 2017م حتى 31 ديسمبر 2019م، وكما أقرت الجمعية العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 25 أبريل 2017م تعيين المهندس/ خالد عبد الله الملحم عضواً في لجنة المراجعة.

تتولى لجنة المراجعة في الإشراف على مهام إدارة المراجعة الداخلية بالبنك، ومراقبة فاعلية وفعاليات أعمال المراجعة الخارجية للبنك ومراجعة نواحي الضعف في المراقبة وقصور الأنظمة، والإشراف على إدارة الالتزام ومراقبة فعاليتها ومراجعة التقارير المقدمة إليها، كما أن اللجنة معنية بمراجعة القوائم المالية الأولية والسنوية والسياسات المحاسبية المتبعة والرفع بتوصياتها للمجلس، وتعنى اللجنة بمراجعة تقارير المراجعة وإبداء توصياتها بشأنها، والتوصية للمجلس بتعيين المحاسبين القانونيين وتحديد أتعابهم، إلى جانب متابعة أنشطتهم وأعمالهم المكلفين بها واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة الاعتيادية.

وفقاً لخطة البنك للالتزام بمتطلبات الحوكمة فقد تمت مراجعة لائحة قواعد عمل اللجنة، وتم إقرار تلك التعديلات واعتمادها من الجمعية العامة للبنك التي عقدت في 28 مارس 2018م.

تقرير مجلس الإدارة

خلال العام 2018م عقدت اللجنة خمسة اجتماعات، وبين الجدول ادناه تفاصيل تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال العام:

الإسم	تواريخ الاجتماعات				
	15 فبراير 2018م	24 أبريل 2018م	8 أغسطس 2018م	28 أكتوبر 2018م	18 ديسمبر 2018م
1 المهندس/ خالد عبد الله الملحم (رئيس)	✓	✓	✓	✓	✓
2 الأستاذ/ طلال أحمد الزامل	✓	✓	✓	✓	✓
3 الأستاذ/ خالد صالح السبيل	✓	✓	✓	✓	✓
4 الأستاذ/ سعد صالح السبتي	✓	✓	✓	✓	✓
5 السيد / جيمس مادسن	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم تشكيل لجنة الترشيحات والتعويضات بالبنك في عام 2009م وتجتمع مرتين على الأقل خلال العام. وتتكون اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من أعضاء المجلس وخارجه يتم تعيينهم من قبل المجلس، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

وتختص اللجنة برفع توصياتها لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لسياسات ومعايير العضوية في مجلس ساب التي أقرها المجلس، كما تقوم سنوياً بمراجعة احتياجات المهارات والإمكانات المطلوبة والملائمة لعضوية المجلس بما في ذلك الوقت المطلوب أن يكرسه عضو مجلس الإدارة من أجل أعمال المجلس، ومراجعة هيكل المجلس وتقييم فعاليته وفعالية الأعضاء واللجان والتحقق من استقلالية الأعضاء المستقلين ومن جوانب تعارض المصالح المحتمل، كما تعنى اللجنة بمراجعة أطر ومحددات حوكمة ساب، إلى جانب وضع وإقرار برامج وسياسات المكافآت والتعويضات ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

وخلال العام 2018م، تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لإستقالة الأستاذ/ زيد عبد الرحمن القويز وهو عضو مستقل من خارج المجلس اعتباراً من 31 مارس 2018م.

وفقاً لخطة البنك للإلتزام بمتطلبات الحوكمة فقد أعيدت صياغة لائحة قواعد عمل اللجنة والتي تم رفعها والموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للبنك التي عقدت في 28 مارس 2018م.

خلال العام في عام 2018م عقدت اللجنة ثلاث اجتماعات، وبين الجدول ادناه تفاصيل تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال العام:

الإسم	تواريخ الاجتماعات		
	27 مارس 2018م	27 سبتمبر 2018م	19 ديسمبر 2018م
1 السيد/ محمد عمران العمران (الرئيس)	✓	✓	✓
2 السيد/ خالد سليمان العليان	✓	✓	✓
3 السيد/ سمير عساف	✓	✓	✓
4 السيد/ زيد عبد الرحمن القويز *	✓	-	-
5 السيد/ سعد صالح الأزوري	✓	✓	✓

* إنتضت عضوية الأستاذ/ زيد عبد الرحمن القويز في لجنة الترشيحات والمكافآت في 31 مارس 2018م.

لجنة المخاطر:

شكلت لجنة المخاطر بالبنك من قبل مجلس الإدارة خلال النصف الثاني من العام 2013م، ووفقاً لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بضوابط إدارة المخاطر والتي تشترط تشكيل لجنة تعنى بشؤون إدارة المخاطر. ووفق لوائح وقواعد عملها فإن لجنة المخاطر تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من أعضاء مجلس إدارة البنك غير التنفيذيين أو من خارجه وترفع اللجنة تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة، وتضطلع بمهمة الإشراف وتقديم المشورة للمجلس بشأن جميع الأمور المتعلقة بالمخاطر عالية المستوى ذات الصلة بأنشطة البنك، إلى جانب توفير التوجيه الاستراتيجي للمخاطر عبر ساب، بما في ذلك وضع رؤية المخاطر، والبت في الأولويات والإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية للمخاطر التحويلية. وخلال العام 2018م، تم إعادة تشكيل لجنة المخاطر وذلك لإستقالة الأستاذ/ محمد عبد الله اليحيى من عضوية في مجلس الإدارة وعضويته في لجنة المخاطر إعتباراً من 30 مايو 2018م، وتسمية وتعيين السيد / جيمس مادسن كعضو مستقل من خارج المجلس إعتباراً من 25 يوليو 2018م.

خلال في العام 2018م عقدت اللجنة اربعة اجتماعات، وبين الجدول ادناه تفاصيل تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال العام:

الإسم	تاريخ الاجتماع			
	22 فبراير 2018م	28 يونيو 2018م	26 سبتمبر 2018م	19 ديسمبر 2018م
1 الأستاذ/ سعد عبد المحسن الفضلي (رئيس)	✓	✓	✓	✓
2 الأستاذ/ جورج الحيزري	✓	✓	✓	✓
3 السيد/ جيمس مادسن *	-	-	✓	✓
الأستاذ/ محمد عبد الله اليحيى **	✓	-	-	-

* انضم السيد / جيمس مادسن لعضوية لجنة المخاطر في 25 يوليو 2018م.

** إنتضت عضوية الأستاذ/ محمد عبد الله اليحيى في لجنة المخاطر في 30 مايو 2018م.

تقرير مجلس الإدارة

نبذة عن أعضاء لجان المجلس (غير أعضاء مجلس الإدارة) :

الاسم	الوظيفة الحالية	الوظيفة السابقة	المؤهلات	الخبرات
الأستاذ/ طلال أحمد الزامل (عضو في لجنة المراجعة)	المدير العام شركة الشرق الأوسط للطبائية عضو مجلس إدارة في: • شركة الأنابيب السعودية • شركة الصناعات الكهربائية • الشركة السعودية للتسويق عضو لجنة في: • اللجنة الصناعية لغرفة التجارة والصناعة بالمنطقة الشرقية • عضو اللجنة الوطنية الصناعية	• صندوق التنمية الصناعية السعودي - قائد فريق في إدارة الائتمان • السعودي الفرنسي كابيتال - عضو مجلس إدارة • عضو المجلس البلدي لأمانة المنطقة الشرقية	• بكالوريوس هندسة ميكانيكية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن • ماجستير إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	خبرة واسعة تزيد عن 25 عاما في الإدارة والتحليل المالي والائتمان.
الأستاذ/ خالد صالح السبيل (عضو في لجنة المراجعة)	• ناس القابضة - عضو لجنة المراجعة	• مدير إدارة التفتيش البنكي في مؤسسة النقد العربي السعودي • شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين - عضو في لجنة المراجعة	• بكالوريوس ادب من جامعة الملك سعود في الرياض • ماجستير محاسبة من جامعة ايلينوي، شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية. • دبلوم دراسات مصرفية من معهد الادارة العامة في الرياض.	يتمتع بخبرة تمتد لمدة 26 عاما في عدة مناصب قيادية في مؤسسة النقد العربي السعودي.
الأستاذ/ سعد صالح السبتي (عضو في لجنة المراجعة)	• شركة بروتيفيتي - شريك تنفيذي	• السبتي وبنغا - المدير الشريك لشركة آر اس ام • مجموعة الفيصلي - رئيس المراجعة الداخلية. • شركة فينشر كابيتال الاستثمارية السعودية - عضو لجنة المراجعة	• بكالوريوس محاسبة من جامعة الملك سعود في الرياض • ماجستير محاسبة من جامعة ويلش في الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادات مهنية مثل شهادة زمالة المحاسبين الأمريكيين (CPA) وشهادة زمالة المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين (AICPA) وشهادة زمالة المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) وشهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).	يتمتع بخبرة في القطاع المالي والمحاسبي، خاصة في مجال المراجعة الداخلية.
الأستاذ/ جيمس مادسن (عضو في لجنة المراجعة)	-	رئيس إدارة المراجعة الداخلية في إنش إس بي سي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	• بكالوريوس اقتصاد والدراسات اجتماعية من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة.	يتمتع بخبرة إدارية ومالية ومحاسبية واسعة في القطاع المصرفي والمالي.
الأستاذ/ سعد صالح الأزوري (عضو في لجنة الترشيدات والمكافآت)	عضو مجلس إدارة في: • شركة الشرق الأوسط للكايبالات المتخصصة مسك. • الشركة السعودية للصناعات المتطورة. • شركة السلام لصناعة الطيران	• الرئيس التنفيذي لشركة ناس للطيران الخاص. • الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للطباعة والتتليف. • الرئيس التنفيذي للمعاملات في مجموعة العبيكان للاستثمار.	• درجة البكالوريوس في الهندسة ومراقبة الجودة من جامعة كانساس ويسليان في الولايات المتحدة الأمريكية. • ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل في المملكة المتحدة.	يتمتع بخبرة تمتد لمدة 19 عاما في مناصب قيادية في قطاع الموارد البشرية.

نبذة عن كبار التنفيذيين وأعضاء الإدارة (غير العضو المنتدب)

الاسم	الوظيفة الحالية	الوظيفة السابقة	المؤهلات	الخبرات
الأستاذ/ نايف العبدالكريم	مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات منذ عام 2015	مدير عام الفروع وإدارة الثروات	درجة الماجستير في إدارة الأعمال	التحق بسبب في يناير 2012 رئيساً للخدمات المصرفية الخاصة ثم تم تعيينه رئيساً للفروع وإدارة الثروات. ويتمتع بخبرة تزيد عن 17 سنة في المجال المصرفي حيث عمل سابقاً في البنك العربي الوطني وبنك الرياض والبنك الأهلي بوظائف مختلفة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية والمصرفية التجارية.
الأستاذ/ غسان العمودي	مدير عام الخدمات المصرفية التجارية منذ 1 يناير 2018	رئيس الخدمات المصرفية التجارية بالنيابة	درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال	التحق بسبب في عام 1996 ويتمتع بخبرة واسعة وشاملة تمتد لعقدين في مجال الخدمات المصرفية للشركات، كما تولى إدارة فرق متعددة بمناصب مختلفة إلى جانب تركيزه واهتمامه المستمر في تحليل الاتجاهات الاقتصادية
الأستاذ/ ياسر البراك	رئيس الخدمات المصرفية العالمية المشارك منذ مارس 2018	رئيس القطاع العام منذ مارس 2013	درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية	التحق بسبب في عام 2012 في قسم الخدمات المصرفية العالمية والأسواق. ويتمتع بخبرة تزيد عن 14 سنة حيث عمل في هيئة السوق المالية وفي مجال الخدمات المصرفية للشركات في بنك سامبا.
الأستاذ/ مازن أبوفيان	رئيس الخدمات المصرفية العالمية المشارك منذ مارس 2018	رئيس قسم الشركات السعودية العالمية منذ سبتمبر 2015	درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أستون، المملكة المتحدة عام 2012 (من مستفيدي برنامج البنك السعودي البريطاني للمنهج الدراسية)	التحق بسبب في عام 2003 وتولى مناصب عدة في المجال الائتماني والمخاطر وشركات عالمية ومتعددة الجنسيات. غادر البنك لينضم إلى دويتشه بنك في عام 2013 ثم التحق بسبب/ انش اس بي سي مجدداً.
الأستاذ/ صالح المطوع	مدير عام الخزينة منذ عام 2009	نائب مدير عام الخزينة	درجة البكالوريوس في العلاقات العامة	التحق بسبب في عام 1991، ويتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاما في الخزينة
الأستاذ/ فيصل جادو	مدير عام الموارد البشرية منذ أغسطس 2017	رئيس لإدارة الأداء، المكافآت والتطوير التنظيمي.	درجة البكالوريوس في إدارة نظم المعلومات	التحق بسبب في عام 2011، ومنذ ذلك الحين شغل العديد من المناصب القيادية وترأس وظائف متعددة في الموارد البشرية ساهمت في التطبيق الناجح لاستراتيجية الموظفين. ويتمتع بفصل بخبرة تزيد عن 12 عاما في القطاع المصرفي.
الأستاذ/ نبيل شعيب	الأمين العام منذ مايو 2017	الرئيس التنفيذي للمعاملات ونائب الرئيس التنفيذي في انش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	شهادة التعليم العام	التحق بسبب في عام 1981 حيث شغل عدة مناصب قيادية في المراجعة الداخلية والعمليات والخدمات المصرفية الفردية، والائتمان وعدد من وظائف قيادية أخرى.
الأستاذ/ سامي المهيد	الرئيس التنفيذي للانترام منذ يناير 2015	نائب الرئيس التنفيذي للانترام	دبلوم دولي في الانترام	لتحق بسبب في عام 2013 ويتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 16 سنة من مختلف البنوك حيث عمل في بنك سامبا والبنك الأول وبنك الراجحي وساب.

تقرير مجلس الإدارة

الأستاذ/ حسين اليامي	رئيس المراجعة الداخلية منذ عام 2014	الرئيس التنفيذي للمخاطر والإدارة	درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية	التحق بساب في عام 2006، حيث كان يعمل في بنك سامبا مساعدا لمدير عام نظم التجارة الإلكترونية، وقبل عمله الحالي رئيسا للمراجعة الداخلية، شغل حسين منصب الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات.
الأستاذ/ روبن جونز	الرئيس التنفيذي للعمليات منذ عام 2017	نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	محاسب قانوني معتمد من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين	يتمتع بخبرة تمتد لمدة 23 عاما في اتش اس بي سي وشغل عددا من المناصب القيادية العليا في مناطق متعددة تشمل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا، ومؤخرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
الأستاذ/ ريتشارد هينشلي	الرئيس التنفيذي للمخاطر منذ عام 2016	الرئيس التنفيذي للمخاطر في اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد مركز الإدارة، المملكة المتحدة	خبرة متخصصة وتمرس في مجال المخاطر إلى جانب خبرة تنفيذية لمدة 24 عاما في اتش اس بي سي، بالإضافة إلى مناصب إدارية عليا لمدة 15 سنة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية وآسيا والشرق الأوسط
الأستاذ/ ماثيو بيرس	رئيس الرقابة المالية منذ عام 2016	رئيس الرقابة المالية مسؤولا عن جميع أعمال اتش اس بي سي في اليابان.	محاسب قانوني معتمد من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في إنجلترا وويلز. درجة البكالوريوس في دراسات الأعمال واللغة اليابانية	التحق باتش اس بي سي في عام 2004 من برايس ووتر هوس كوبرز، وتقلد العديد من المناصب في المجال المالي في اتش اس بي سي المملكة المتحدة وآسيا.

الإشعار المتعلق بملكيات أهم المساهمين

لم يترك البنك خلال العام أي إشعارات من المساهمين والأشخاص ذوي العلاقة بخصوص تغير نسبة ملكيتهم في أسهم البنك وذلك بحسب ما تتضمنه متطلبات الإفصاح المضمنة في قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتتضمن الجداول أدناه وصفا للمصالح التي تعود لكبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين أو أزواجهم وأولادهم القصر في الأسهم أو أدوات الدين:

وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لكبار المساهمين:

كبار المساهمين				اسم صاحب المصلحة
عدد الأسهم في بداية العام 2018/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2018/12/31م	صافي التغير خلال السنة	عدد الأسهم	
600,000,000	600,000,000	-	-	شركة اتش اس بي سي المصرفية القابضة بي في
254,766,582	254,352,582	-	-	شركة العليان السعودية للاستثمار المحدودة
146,125,438	146,125,438	-	-	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
75,013,539	75,013,539	-	-	شركة عبد القادر المهيدب وأولاده

وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب العائدة لأعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبنائهم القصر				اسم صاحب المصلحة
عدد الأسهم في بداية العام 2018/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2018/12/31م	صافي التغير خلال السنة	عدد الأسهم	
7,500	7,500	-	-	1. خالد سليمان العليان
53,119	53,119	-	-	2. خالد عبد الله المحم
123,739	123,739	-	-	3. سليمان عبد القادر المهيدب وأفراد أسرته
14,060,540	14,060,540	-	-	4. محمد عمران العمران وأفراد أسرته
-	-	-	-	5. سعد عبد المحسن الفضلي (ممثلًا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)
-	-	-	-	6. ديفيد ديو (ممثلًا للشريك الأجنبي مجموعة اتش اس بي سي)
-	-	-	-	7. سمير عساف (ممثلًا للشريك الأجنبي مجموعة اتش اس بي سي)
-	-	-	-	8. جورج الحيزري (ممثلًا للشريك الأجنبي مجموعة اتش اس بي سي)
-	-	-	-	9. ستيفن موس (ممثلًا للشريك الأجنبي مجموعة اتش اس بي سي)*
2,000	-	(2,000)	(100%)	10. محمد عبد الله يحيى**
-	-	-	-	11. نايجل هينشيلود (ممثلًا للشريك الأجنبي مجموعة اتش اس بي سي)*

* إنقضت عضوية إدارة السيد/ نايجل هينشيلود (ممثلًا للشريك الأجنبي مجموعة اتش اس بي سي) في البنك في 11 يناير 2018م وحل محله السيد/ ستيفن موس

اعتبارا من 14 يناير 2018م.

** إنقضت عضوية إدارة الأستاذ/ محمد عبد الله يحيى في البنك اعتبارا من 30 مايو 2018م.

وصف لأي مصلحة وحقوق خيار وحقوق اكتتاب تعود لكبار التنفيذيين في البنك وزوجاتهم وأولادهم القصر:

كبار التنفيذيين في البنك وزوجاتهم وأبنائهم القصر				اسم صاحب المصلحة
عدد الأسهم في بداية العام 2018/1/1م	عدد الأسهم في نهاية العام 2018/12/31م	صافي التغير خلال السنة	عدد الأسهم	
-	-	-	-	ديفيد ديو
-	-	-	-	روبين جونز
36,102	46,831	10,729	30%	نبيل علي شعيب
-	-	-	-	ماثيو بيرس

تقرير مجلس الإدارة

توزيع الأرباح:

طبقاً للنظام الأساسي للبنك ووثيقة حوكمة ساب، فإن سياسة توزيع الأرباح التي ينتهجها البنك تتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك والتوجيهات الاشرافية، ويتم توزيع صافي الأرباح السنوية للبنك كالتالي:

1. يتم احتساب وتخصيص المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين والضريبة المستحقة على الشريك الأجنبي طبقاً للقواعد والأحكام النافذة في المملكة العربية السعودية، ويقوم البنك بدفع تلك المبالغ بعد اقتطاعها من صافي الأرباح الموزعة لهذه الأطراف.
2. يقتطع البنك نسبة 25% من الأرباح الصافية وترحل لتدعيم الاحتياطي النظامي إلى أن يصبح ذلك الاحتياطي معادلاً لقيمة رأس المال المدفوع.
3. بناء على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة للبنك يتم توزيع الأرباح على مساهمي البنك بحسب عدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم.
4. يتم ترحيل صافي الأرباح غير الموزعة كأرباح مبقاة أو يتم تحويلها إلى الاحتياطي النظامي.

وافقت الجمعية العامة غير العادية، التي عقدت في 28 مارس 2018م، على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية 2017م بإجمالي 1,110 مليون ريال سعودي بواقع 74 هللة للسهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع الأرباح المرحلية التي بلغت 1,125 مليون ريال سعودي بواقع 75 هللة للسهم الواحد والتي سبق توزيعها عن النصف الأول من السنة المالية 2017م، وبذلك يصبح إجمالي الأرباح الموزعة أو المقترحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م مبلغ وقدره 2,235 مليون ريال سعودي بواقع 1.49 هللة للسهم الواحد. وبلغ إجمالي توزيع الأرباح على المساهمين السعوديين بعد خصم الزكاة 1.42 ريال سعودي للسهم الواحد (والتي تمثل 14.2% من قيمة السهم الإسمية).

وكان البنك قد اقترح توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الأول من عام 2018م بمبلغ إجمالي وقدره 1,500 مليون ريال سعودي، بواقع 1.00 ريال سعودي للسهم الواحد، وكانت الأحقية في الأرباح للمساهمين الذين يملكون أسهم في التاريخ المحدد في 2 أغسطس 2018 والمساهمين المسجلين لدى مركز إيداع الأوراق المالية (تداول) كما بنهاية تداول تداول اليوم الثاني من التاريخ المحدد. وقد تم دفع أرباح النصف الأول من العام 2018م والتي بلغت 0.96 ريال سعودي للسهم الواحد (وتمثل 9.6% من القيمة الاسمية للسهم) بعد اقتطاع الزكاة للمساهمين السعوديين وذلك يوم 16 أغسطس 2018م.

وفي شأن توزيعات الأرباح المقترحة عن النصف الثاني من العام المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، فقد أعلن البنك بتاريخ 27 ديسمبر 2018م عن صدور قرار مجلس الإدارة بالتوصية للجمعية العامة للبنك باعتماد توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من العام المالي 2018م بمبلغ إجمالي وقدره 1,820 مليون ريال سعودي بواقع 1.21 ريال سعودي للسهم الواحد. وسوف تكون الأحقية في تلك الأرباح للمساهمين الذين يملكون أسهم في التاريخ المحدد والمساهمين المسجلين لدى مركز إيداع الأوراق المالية (تداول) كما بنهاية تداول اليوم الثاني من التاريخ المحدد الذي سيتم الإعلان عنه لاحقاً. وبذلك يكون صافي الربح الموزع للمساهمين السعوديين، بعد اقتطاع الزكاة، 1.00 ريال سعودي للسهم الواحد (ويمثل نسبة 10.0% من القيمة الاسمية للسهم).

وبناء على ما تقدم، فقد بلغ إجمالي الأرباح المدفوعة أو المقترحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م، مبلغ 3,320 مليون ريال سعودي (إجمالي)، بواقع 2.21 ريال سعودي للسهم الواحد. وقد بلغ صافي الأرباح الموزعة للمساهمين السعوديين بعد اقتطاع الزكاة 1.96 ريال للسهم الواحد (ويمثل 19.6% من القيمة الاسمية للسهم).

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح كما يلي:

بـآلاف الريالات السعودية	
صافي دخل لعام 2018م	4,933,108
الأرباح المبقاة من السنة السابقة	7,858,470
الأثر الناتج عن اعتماد معايير جديدة في 1 يناير 2018م	(1,472,777)
المجموع	11,318,801
توزع كما يلي:	
المحول إلى الاحتياطي النظامي	1,232,277
الزكاة الشرعية وضريبة الدخل للسنة الحالية	626,313
مخصصات الزكاة للسنوات السابقة	1,628,070
صافي توزيعات الأرباح المدفوعة / المقترحة	2,697,010
الأرباح المبقاة لعام 2018م	5,135,131

ترتيبات تنازل أياً من مساهمي البنك عن حقوقهم في الأرباح:

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من مساهمي البنك عن أي حقوق لهم في الأرباح.

ترتيبات تنازل أياً من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين عن رواتبهم أو تعويضاتهم

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين بالبنك عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.

المعايير المحاسبية:

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المطبقة والمتطلبات الأخرى كما هو موضح في بيان الالتزام في المذكرة رقم 1.1 (أ) من القوائم المالية الموحدة التي تمت مراجعتها لعام 2018م.

بازل 3

ينشر ساب بيانات الإفصاح الكمي والنوعي لديه على أساس سنوي. ويمكن الاطلاع على هذه الإفصاحات من التقرير السنوي للبنك، كما أنها متوفرة في الموقع الإلكتروني للبنك (www.sabb.com).

9. المدفوعات النظامية المستحقة

تتكون المدفوعات النظامية المستحقة على البنك لعام 2018م في جلها من الزكاة المستحقة على المساهمين السعوديين والضريبة المستحقة على الشريك الأجنبي والمبالغ المستحقة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن اشتراكات التأمين للموظفين.

تقرير مجلس الإدارة

بلغت المدفوعات النظامية المستحقة عن عام 2018م كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	
227,759	• الزكاة الفرعية المستحقة على المساهمين السعوديين عن عام 2018م
325,614	• مبلغ الزكاة المدفوع لهيئة الزكاة والدخل لتسوية المستحقات الزكوية عن السنوات المالية السابقة وحتى السنة المالية 2018م
394,829	• ضريبة الدخل المستحقة على حصة المساهم غير السعودي عن عام 2018م.
108,425	• مدفوعات التأمينات الاجتماعية
51,889	• الاقتطاع الضريبي
10,963	• مدفوعات أخرى

10. تقرير المكافآت

تحدد سياسة ساب المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة البنك أو الأعضاء من خارج مجلس الإدارة طبقاً للأطر المحددة بموجب توجيهات السلطات الإشرافية وتخضع للمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية وقواعد المكافآت والتعويضات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بما في ذلك تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي الذي يوضح الحد الأقصى للمكافآت والتعويضات والمزايا العينية المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة الفرعية للمجلس سنوياً بما في ذلك بدل الحضور. وبالإضافة إلى قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ونظام الشركات والنظام الأساسي للبنك وأيضاً وثيقة حوكمة ساب وسياسة ساب للتعويضات.

وقد بلغت مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم في مجلس إدارة البنك ومشاركتهم في أعماله خلال العام 2018م مبلغ 4,582,250 ريال سعودي وتشمل مبلغ 1,082,250 ريال سعودي بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر. ويتم دفع التعويضات في نهاية السنة.

وخلال العام 2018م لم يقيم أي من أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان الفرعية بأي عمل ذي طابع فني أو استشاري، ومن ثم لم يحصلوا على أي مقابل أو مزايا خاصة بشأنها. ويوضح الجدول التالي بيانات المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان التابعة له وكبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك خلال العام:

العالم 2018م بآلاف الريالات السعودية	رؤساء وتعضيات	بدلات	مكافآت سنوية ودورية *	برامج الحوافز **	التعويضات والمزايا العينية الأخرى المدفوعة شهرياً أو سنوياً. ***
أعضاء المجلس					
أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين-	2,207	-	-	-	-
أعضاء مجلس الإدارة المستقلين-	2,376	-	-	-	-
سنة من كبار المسؤولين التنفيذيين (ويشمل ذلك الرئيس التنفيذي **** ورئيس الرقابة المالية)	8,955	3,970	18,724	-	1,912
كبار التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي	21,695	10,192	30,504	-	2,533

* يشمل الأموال النقدية والمكافآت المؤجلة

** تم تخصيص مبلغ لبرنامج الاحتفاظ وسيتم منحه خلال ثلاث سنوات.

*** يشمل مكافأة نهاية الخدمة لكبار التنفيذيين الذين قدموا استقالتهم، ورسوم التعليم وإيجار السكن.

**** الرئيس التنفيذي هو العضو الوحيد في مجلس الإدارة الذي يشغل منصب المدير التنفيذي

العالم 2018م بآلاف الريالات السعودية	المكافآت الثابتة	بدل حضور اجتماعات المجلس	المجموع
أعضاء لجنة المراجعة	668	129	797
أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات	342	66	408
أعضاء لجنة المخاطر	199	58	257
أعضاء اللجنة التنفيذية	153	148	301
لجنة خاصة لمشروع الاندماج	-	523	523

مزاي وبرامج الموظفين:

تم خلال العام إجراء مراجعة مستقلة لهيكل الرواتب والتعويضات بالبنك من قبل مستشار خارجي، وتم رفع التقرير الخاص بذلك إلى لجنة الترشيحات والمكافآت للدراسة، كما تم رفعه مع تقرير إداري إلى مؤسسة النقد العربي السعودي. ويأتي ذلك تمسكاً مع توجيهات وتعليمات مؤسسة النقد ومجلس الاستقرار المالي.

طبقاً لأحكام نظام العمل النافذ في المملكة العربية السعودية وسياسات البنك الداخلية، يستحق تعويض نهاية الخدمة الدفع في نهاية فترة عمل الموظف. وقد بلغت تعويضات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين كما في نهاية 2018م، مبلغ 453.6 مليون ريال سعودي.

ويعتمد البنك ثلاثة برامج أسهم لبعض الموظفين، وتعكس هذه البرامج عدد الأسهم المخصصة للأداء للسنوات 2015م و 2016م و 2017م والتي بلغت قيمتها السوقية 34,723,961 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2018م.

وبموجب شروط هذه البرامج، يمنح الموظفون المؤهلين أسهم بأسعار محددة سلفاً ولمدة زمنية محددة. ويتوارخ الاستحقاق المحددة بموجب شروط البرامج، يسلم البنك الأسهم المخصصة للموظفين، شريطة إكمال شروط الاستحقاق بصورة مرضية. يتم إثبات تكاليف البرامج على مدى فترة الخدمة التي يتم الوفاء بالشروط فيها وتنتهي في التاريخ الذي يستحق فيه المؤهلين المعنيين بالكامل هذه الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تعكس المصاريف التراكمية المثبتة لهذه البرامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق - المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق وأفضل تقدير للبنك لعدد الأسهم التي قد تستحق في نهاية المطاف.

تقرير مجلس الإدارة

كانت الحركة في عدد الأسهم بموجب برامج الدفعات المسحوبة على أساس الأسهم المسددة على شكل أسهم كالآتي:

عدد الأسهم		
2017م	2018م	
919,102	1,142,854	في بداية السنة
(180,850)	(66,915)	متنازل عنها
(404,674)	(470,281)	انقضت / منتهية
809,276	457,863	ممنوحة خلال السنة
1,142,854	1,063,521	في نهاية السنة

بلغ المتوسط المرجح لسعر الأسهم الممنوحة خلال السنة 31.1 ريال سعودي (20.67: 2017 ريال سعودي).

الإفصاح عن أسهم الخزينة لدى البنك وبيانات استخدامها:

عدد أسهم الخزينة	القيمة السوقية بالريال السعودي	تاريخ التملك	بيانات الاستخدام
1,598,946	52,205,587	31 ديسمبر 2018	يملك البنك الأسهم الخاصة به التي يزعم منحها إلى مدرائه الرئيسيين مستقبلاً. وإلى أن يتم نقل ملكية تلك الأسهم إلى المستفيدين الحقيقيين من الموظفين فإن تلك الأسهم غير المخصصة / غير الممنوحة يتم التعامل معها كأسهم خزينة تستخدم في تمويل خطط الحوافز طويلة الأجل للموظفين.

11. تأكيدات أعضاء مجلس الإدارة

يؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

تم الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمعلومات المتعلقة بأي أعمال أو عقود يكون البنك طرفاً فيها وتكون فيها مصالح كبيرة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو رئيس الرقابة المالية أو أي شخص ذو علاقة بهم ، في القسم 16 من هذا التقرير والمذكرة رقم 36 من القوائم المالية الموحدة التي تمت مراجعتها لعام 2018.

12. التمشي مع المتطلبات الإشرافية والدولية

ينفذ ساب إجراءات صارمة لمراقبة تنفيذ الأعمال بما يتسق مع تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي وأيضاً أفضل الممارسات العالمية. ويعد برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فعالاً إلى الحد الذي يمكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية التي وضعها لتعزيز دفاعات ساب ضد أنشطة الجرائم المالية.

منذ أن حصلت المملكة العربية السعودية على عضوية مجموعة العمل المالي بصفة مراقب، وسعيها منها للحصول على العضوية الدائمة في هذه المجموعة، فقد أجرى البنك تقييماً ذاتياً بخصوص تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي مبدئياً حرصه الشديد على وضع ضوابط رقابة مستدامة على مستوى البنك. وكنتيجة لذلك فقد تم تحقيق تقدم كبير في تعزيز ضوابط مراقبة الجرائم المالية وشمل ذلك تعزيز النظام الآلي لمراقبة عمليات غسل الأموال وتعديل سياسة اعرف عميلك بالإضافة إلى رفع مستوى وعي الموظفين بالمخاطر المترتبة. كما تم أيضاً تخصيص برامج مكافحة الجرائم المالية ومكافحة الرشوة والفساد وذلك من أجل تعزيز التركيز على هذه الجرائم المالية المتنامية. وتم أيضاً مراجعة كافة السياسات الحالية ووضع ضوابط مراقبة كافية على هذا الصعيد.

يعتبر رفع الوعي بين الموظفين والتطوير من خلال الدورات التدريبية المتنوعة وبرامج الإلحاق إحدى الأولويات الرئيسية للبنك، حيث يتم إلحاق جميع الموظفين عند الالتحاق بالبنك بدورة تدريبية تغطي مجالات الالتزام ومكافحة غسل الأموال والعقوبات والأمن والاحتيال ومكافحة الرشوة والفساد. إضافة لذلك يخضع كافة الموظفين في المراكز ذات المخاطر العالية لتدريب مخصص بشكل سنوي في موضوعات مكافحة غسل الأموال والعقوبات والالتزام. وكجزء من برنامج معايير ساب العالمية، فقد تم إضافة مكافحة الجرائم المالية ومكافحة الرشوة والفساد ضمن ركائز هذا البرنامج، وعلى أثر ذلك طرح البنك عدداً من البرامج التدريبية من خلال التعليم الإلكتروني شملت برامج التدريب ذات العلاقة بالالتزام المذكورة آنفاً.

13. ضوابط الرقابة الداخلية

إن إدارة ساب مسؤولة عن إنشاء رقابة داخلية كافية وفعالة تشمل السياسات والإجراءات / العمليات وأنظمة المعلومات حسبما ما يوافق عليه مجلس الإدارة بما يسهل تحقيق عمليات ذات كفاءة وفعالية عالية. ويضمن نظام الرقابة الداخلية جودة التقارير الخارجية والداخلية، والحفاظ على السجلات والإجراءات الملائمة، والالتزام بالقواعد والأنظمة والسياسات الداخلية فيما يخص سير العمل. وبالرغم من ذلك فإن المسؤولية عن أي نظام رقابة داخلية تقع على عاتق مجلس الإدارة، كما أن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإدارة، عوضاً عن تخفيف مخاطر الإخفاق في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لساب.

في عام 2018م، بذل ساب كافة جهوده لكي يضمن استمرارية عمل نظام الرقابة الداخلية طبقاً للتعليمات المتعلقة بضوابط الرقابة الداخلية الصادرة من مؤسسة النقد، والذي يمثل إجراءات متواصلة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي يواجهها البنك. وقد تمت مراجعة ملاحظات المراجعين الداخليين / الخارجيين وفريق تفتيش مؤسسة النقد العربي السعودي أثناء زيارتهم التفتيشية على الفور ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأيضاً إدارة ساب لتصحيح تلك الملاحظات بما يحمي مصالح ساب. وكجزء من تقييم ساب، فإن نظام الرقابة الداخلي المعتمد يوفر تأكيداً معقولاً بالنسبة لنزاهة وموثوقية ضوابط الرقابة الموضوعية والتقارير الإدارية التي تصدر منها.

تقييم لجنة المراجعة حول كفاية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك

خلال عام 2018م قامت لجنة المراجعة بمراجعة تقارير مختلفة حول كفاية ضوابط الرقابة الداخلية والأنظمة بما في ذلك القوائم المالية وتقارير المخاطر. كما تضطلع اللجنة بمراجعة محاضر لجان الإدارة المختلفة مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة الالتزام ولجنة متابعة المراجعة. ويتم توثيق مناقشات اللجنة وقراراتها في محاضر الاجتماعات ورفع المسائل التي تتطلب الإهتمام إلى مجلس الإدارة.

وخلال هذا العام عقد أعضاء لجنة المراجعة اجتماعات مع رئيس المراجعة الداخلية والرئيس التنفيذي للعمليات والرئيس التنفيذي للمخاطر والرئيس التنفيذي للإلتزام ورئيس الرقابة المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين حيث اطلعت على آخر المستجدات بشأن المسائل التي تتطلب اهتمام اللجنة. كما تلقت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير السلطات الرقابية إضافة إلى خطابات مراجعي الحسابات الخارجيين للإدارة الصادرة خلال العام وراجعت خطط عمل الإدارة للمسائل التي تم رفعها.

قامت لجنة المراجعة أيضا بمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الإلتزام بالسياسات الداخلية لساب والمتطلبات التنظيمية والقانونية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية وما إذا كانت الإدارة قد أستوفت واجبها بإيجاد نظام رقابة داخلية فعال والسعي للحصول على تأكيد مستقل عن المراجعة الداخلية لتقييم مدى كفاية وفعالية هذه الضوابط الداخلية.

تؤكد لجنة المراجعة لمجلس الإدارة والمساهمين بأنه وحسب معرفتها التامة من كافة النواحي المادية أن نظام الرقابة الداخلية في ساب كاف وينفذ بفاعلية. وتؤكد أيضا أن توصيات اللجنة المتعلقة بالتعيين والفصل والتقييم أو تحديد مكافآت مراجعي الحسابات الخارجيين أو تعيين مراجع حسابات داخلي قد تم اعتمادها من المجلس.

14. المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول عن الحفاظ على فعالية إدارة المخاطر في سابومراجعتها. وقد صمم إطار المعايير والسياسات والإجراءات الرئيسية التي وضعها مجلس الإدارة من أجل تحقيق رقابة داخلية فعالة بالبنك بهدف إدارة المخاطر ضمن تحمل المخاطر المعتمد لديه، حماية الموجودات والأصول من الاستخدام أو التصرف غير المفوض، الحفاظ على السجلات المحاسبية الصحيحة، وموثوقية وفائدة المعلومات المالية المستخدمة ضمن العمل أو للنشر. وهذه الإجراءات مصممة لإدارة وتخفيف مخاطر الإخفاق في تحقيق أهداف العمل ويمكنها فقط أن توفر تأكيدا معقولا وليس مطلقا ضد المخالفات الهامة، والأخطاء، والخسائر أو الاحتيال. وإن العمل بالأنظمة والإجراءات المتعلقة باستمرارية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك خلال السنة.

إن إدارة ساب مسؤولة عن تنفيذ ومراجعة فعالية الرقابة الداخلية بالبنك حسب المعتمد من قبل مجلس الإدارة وتقع مسؤولية تحديد إدارة المخاطر على عاتق جميع الموظفين في نطاق الأدوار المنوطة بهم كجزء من نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، وهو نموذج مبني على تسبب الأنشطة والمهام بالمسؤوليات الإدارية لإدارة المخاطر وبيئة المراقبة. ويحدد خط الدفاع الثاني السياسة والقواعد التوجيهية لإدارة مخاطر مجالات معينة، كما يقدم النصائح والإرشادات فيما يتعلق بالمخاطر ويناقش خط الدفاع الأول (مالكي المخاطر) حول فعالية إدارة المخاطر وإن إدارة فعاليتها تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر، مسؤولة عن مواصلة الإشراف على إدارة مختلف المخاطر على مستوى البنك.

كما إن فعالية الإلتزام مسؤولة عن الإشراف على عمليات الأقسام وإجراءات الإدارة وذلك لضمان التوافق مع المتطلبات النظامية وخاصة قواعد فتح الحسابات المصرفية، قواعد مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب وقواعد ولوائح هيئة السوق المالية وأيضا المتطلبات النظامية العالمية ذات المستوى الأول. كما أن إجراءات إدارة المخاطر مدمجة بالكامل مع الخطط الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والمخطط الدوري لرأس المال. ويتم رفع النتائج لاطلاع أعضاء مجلس الإدارة من خلال تقارير دورية ترفع إلى أعضاء لجنة المراجعة ولجنة المخاطر.

تشمل العناصر الرئيسية لإجراءات الرقابة الداخلية ما يلي:

معايير ساب: وضع ساب معايير واضحة يجب اتباعها من قبل جميع الموظفين والأقسام والبنك ككل. كما تم وضع معايير لتقارير الفعاليات والعمليات والتقارير المالية لتطبيقها عبر كافة أقسام وفعاليات البنك.

• **إطار عمل السياسات والإجراءات:** يمتلك ساب إطارا متينا للسياسات والإجراءات تنظمها «إرشادات وإجراءات ساب». وتحدد إرشادات ساب المعيارية المبادئ الأساسية التي يجب أن يعمل البنك بموجبها. كما توضح إرشادات وتعليمات الأقسام السياسات الرئيسية المتعلقة بجميع أنشطة البنك الرئيسية إلى جانب السياسات القائمة على اللوائح الرئيسية. تتم الموافقة على جميع السياسات من قبل مجلس الإدارة وتخضع لمراجعة دورية للحفاظ على توافقها مع اللوائح مع أفضل الممارسات الدولية.

• **تفويض الصلاحيات ضمن الحدود الموضوعة من قبل المجلس:** تم تفويض إدارة ساب لتنفيذ مختلف الأنشطة والمسؤوليات المتعلقة بالأداء المالي وفق الخطة وذلك ضمن الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. ويتطلب تفويض مجلس الإدارة لكل من هؤلاء الأشخاص الحفاظ على التوزيع الملائم للمسؤوليات الهامة والإشراف على وضع ومتابعة أنظمة الرقابة الملائمة لكل قسم. ويتم التفويض بصلاحيات الدخول في ترتيبات المخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق إلا أنه ينبغي الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية للتوصيات الائتمانية ذات المبالغ والخصائص المرتفعة المخاطر عند تخصيص حدود الإدارة المباشرة ويتم قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر الأسواق وجمعها للمراجعة مخاطر التكررات الائتمانية. ويتطلب تعيين مسئولين تنفيذيين في الوظائف القيادية العليا في ساب مصادقة مجلس الإدارة وموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

• **تحديد ومراقبة المخاطر:** لقد تم وضع الأنظمة والإجراءات في ساب من أجل تحديد ومراقبة والإبلاغ عن كافة المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر الائتمان والأسواق والسيولة ورأس المال والإدارة المالية ولتصاميم النماذج ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية واستمرارية الأعمال والالتزام ومخاطر العمليات الأخرى أية مخاطر ناشئة أخرى. ويتم مراقبة التعرض لهذه المخاطر من قبل مختلف كيانات الحوكمة الإدارية مثل لجنة الإدارة العليا ولجنة الأصول والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الإلتزام واللجنة العليا لمكافحة الاحتيال ولجنة العناية بالعملاء ولجنة متابعة المراجعة ومختلف اللجان الفرعية المنبثقة عنها.

وترفع محاضر اجتماعات هذه اللجان إلى اللجان المشرفة المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع من خلال تلك اللجان إلى مجلس الإدارة. كما يتم تحديد جميع المخاطر التشغيلية الكبيرة وضوابط الرقابة ذات الصلة من خلال إجراءات تقييم المخاطر والرقابة من قبل المسؤولين عن المخاطر ويقوم أيضا خبراء الأقسام المعنية بتزويد مدخلاتهم

تقرير مجلس الإدارة

وملاحظاتهم، ولقد تم اختبار تصميم هذه الضوابط وفعاليتها التشغيلية على عدة مستويات والتي تشمل مدير مخاطر الأعمال والرقابة (ضمن خط الدفاع الأول)، ومسؤولي المخاطر ذوي الصلة (ضمن خط الدفاع الثاني) وإدارة المراجعة الداخلية (ضمن خط الدفاع الثالث) كما تم تزويد الإدارة بتأكيد معقول حول مدى كفاية وفعالية الضوابط.

• **التقارير المالية:** تتم مراقبة إجراءات التقارير المالية لساب والمتعلقة بإعداد التقرير السنوي والحسابات الموحدة لعام 2018م باستخدام سياسات محاسبية ونماذج تقارير موثقة. ويخضع تقديم المعلومات المالية لمصادقة رئيس الرقابة المالية.

• **التغيرات في الظروف و الممارسات السوقية:** تم وضع الإجراءات الكفيلة بتحديد المخاطر الجديدة الناشئة عن التغيرات في ظروف السوق والممارسات السوقية وسلوك العملاء. وقد تم التركيز خلال عام 2018م على النواحي التالية:

(أ) تطبيق أعلى المعايير العالمية والمحافظة عليها عبر كافة مستويات الأنشطة في ساب

(ب) تحديد وتخفيف مخاطر الالتزام النظامي، ومخاطر غسل الأموال ومخاطر الجرائم المالية التي تواجهها أقسام العمل

(ج) إدخال مستويات تحمل المخاطر واختبارات الضغط كجزء من أعمال ساب

(د) تحديد وإدارة المخاطر الكبيرة والناشئة

(هـ) إدارة المخاطر الإقليمية واستمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة

(و) تخفيف مخاطر المعلومات والتهديدات المتعلقة باستخدامات الإنترنت.

• **الخطط الاستراتيجية:** يقوم مجلس إدارة ساب بإكمال خطته الإستراتيجية للسنوات 2019-2022، والتي سيتم تقديمها لمجلس إدارة البنك المندمج عند الموافقة على عملية الدمج المقترحة مع بنك الأول. ويتم أيضاً إعداد الخطط التشغيلية السنوية والتي تتضمن تحليلات مفصلة حول مستوى تحمل المخاطر وتوصيفا لأنواع وكميات المخاطر الذي يمكن للبنك تحملها لتنفيذ استراتيجيته، وذلك على مستوى الأقسام والأعمال. كما توضح تلك الخطط مبادرات العمل الرئيسية والآثار المالية المحتملة على تلك المبادرات.

• **ترتيبات الحوكمة:** تم وضع ترتيبات الحوكمة لتوفير الإشراف على وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بخصوص الأمور ذات المخاطر الهامة. ويتم ذلك من خلال مجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأيضاً اللجان الإدارية والتي تشرف على فعالية إدارة المخاطر وترفع التقارير حول ذلك إلى لجان مجلس الإدارة.

• **المراجعة الداخلية:** تشكل إدارة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث وتراقب فعالية ضوابط الرقابة الداخلية عبر كافة بنية البنك وذلك من خلال تركيزها على مكانم الخطر الأكبر للبنك حسب ما يتم تحديده عن طريق المراجعة البنينة على المخاطر. وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بذلك من خلال المراجعة المستقلة لفعالية تصميم وتشغيل أنظمة وسياسات الرقابة الداخلية التي تحددها وحدات خطوط الدفاع الأول والثاني بما يضمن أن البنك يعمل ضمن مستوى تحمل المخاطر المصرح عنه وبالتوافق مع الأطر النظامية. ويرفع رئيس إدارة المراجعة الداخلية تقاريره إلى لجنة المراجعة فيما يخص كافة المسائل المتعلقة بالمراجعة الداخلية. ويوضح برنامج عمل المراجعة الداخلية التزام واستقلالية ومسؤولية وصلاحيات فعالية المراجعة الداخلية بينما يشرح دليل معايير المراجعة في ساب المعايير والإجراءات التي تلتزم بها إدارة المراجعة. وتتم مراجعة كلا الوثيقتين واعتمادهما من قبل لجنة المراجعة بالبنك نيابة عن مجلس الإدارة وذلك على أساس سنوي. إن الإدارة التنفيذية مسئولة عن ضمان تنفيذ الخطط والإجراءات الإدارية المعتمدة من قبل فعالية المراجعة الداخلية ضمن جدول زمني ملائم ومتفق عليه. ويجب تقديم تأكيد بذلك الخصوص إلى المراجعة الداخلية.

قامت إدارة المراجعة الداخلية خلال عام 2018م بمراجعة عدد من الأنشطة والإجراءات في ساب متبعة منهج التدقيق المبني على المخاطر. وتم رفع تقارير هذه المراجعات إلى لجنة المراجعة في ساب حيث تم تسليط الضوء على المجالات التي تضمن فيها فعالية الضوابط أو فعالية الإدارة في معالجة أخطاء الرقابة هي أقل من المرصية. وبشكل عام، أكدت المراجعات التي تمت على فعالية بيئة الرقابة الداخلية خلال عام 2018م بأن الأنظمة والإجراءات المتعلقة بعملية التحديد المستمر والتقييم والإدارة للمخاطر الكبيرة التي تواجه ساب قد تم وضعها خلال السنة. وقد مكنت هذه الإجراءات ساب من الوفاء بالالتزامات بموجب القواعد واللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير المحددة من قبل مجلس الإدارة في ساب.

خلال السنة حافظت لجنة المخاطر ولجنة المراجعة بوضع فعالية نظام الرقابة الداخلية هذا تحت المراجعة وأبلغت مجلس الإدارة بذلك على أساس دوري. ومن أجل القيام بهذه المراجعات فإن لجنة المخاطر ولجنة المراجعة تتسلم تقييمات منتظمة للأعمال والعمليات، وأيضاً تقارير منتظمة من فعاليات المخاطر في ساب ورئيس إدارة المراجعة الداخلية، وتقارير عن مراجعات إطار الرقابة الداخلية، سواء المالية أو غير المالية، وحالات الطوارئ أو الحالات غير المتوقعة التي تتسبب بها نقاط الضعف في الضوابط الداخلية وتقارير المراجعة الداخلية، وتقارير المراجعين الخارجيين، والتقارير الإشرافية، والتقارير النظامية.

يجرى أعضاء مجلس الإدارة، من خلال لجنة المخاطر ولجنة المراجعة، مراجعات سنوية لفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك تغطي كافة الضوابط الرئيسية بما في ذلك الضوابط المالية والعملية وضوابط الالتزام، وأنظمة مراقبة المخاطر، وكفاية الموارد ومؤهلات وخبرات الموظفين في فعالية التقارير المالية والمحاسبية وبرامج تدريبهم وميزانياتهم. وتتلقى لجنة المخاطر ولجنة المراجعة تأكيدات بان الإدارة التنفيذية اتخذت أو أنها بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية أخطاء أو نواحي ضعف تم تحديدها خلال عمل إطار الضوابط بالبنك.

15. العقوبات والجزاءات

يؤكد البنك التزامه التام في تطبيق -جميع التعليمات والأنظمة المصرفية واللوائح والقواعد التنظيمية الصادرة عن الجهات الإشرافية من خلال ممارسة أعماله اليومية. ويضمن البنك من خلال ذلك إنشاء إستراتيجية خطوط الدفاع الثلاثة أن يكون تطبيق الأنظمة والقواعد صارماً ومستداماً على مستوى كافة الأقسام.

تقرير مجلس الإدارة

يوضح الجدول أدناه مقارنة للغرامات المفروضة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لعام 2017 و 2018م:

موضوع المخالفة	السنة المالية السابقة 2017	السنة المالية الحالية 2018
	عدد القرارات الجزائية	اجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي
مخالفة - تعليمات المؤسسة الاشرافية	8	666,000
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة بحماية العملاء	1	15,000
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة ببذل العناية الواجبة	-	-
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة بمستوى أداء أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع	1	20,000
مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة ببذل العناية الواجبة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	-	-
إجمالي	10	701,000

يتضمن الجدول الموضح أدناه بيان بالغرامات المفروضة في عام 2018م والجراءات التصحيحية التي اتخذها البنك في التعامل مع عدم الامتثال وتجنب تكرار حدوث مثل هذه المخالفات في المستقبل:

رقم متسلسل	مبلغ الغرامة	سبب المخالفة	الإجراء التصحيحي
1	785,000	مخالفة تعليمات مؤسسة النقد في شأن إعادة سريان البدلات المالية - قام سبب بخصم / الحجز على عدد من البدلات والمزايا المالية.	أعاد سبب المبالغ المخصومة خلال 48 ساعة. وبالنسبة للأنشطة الأخرى المتعلقة بالبدلات، قام سبب بتشكيل مجموعة عمل لتنفيذ توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي واتفق أيضاً مع المؤسسة على أنه لن يتم فرض غرامات مالية لمدة شهرين إذا قام بنك سبب بإعادة أي مبالغ مدينة غير صحيحة خلال 48 ساعة.
2	105,000	مخالفة لوائح وأنظمة مؤسسة النقد فيما يخص توفير العملات المعدنية لفة الريال في فروع البنوك.	تم مشاركة قواعد مؤسسة النقد المحدثة كجزء من تداول الملاحظات والاجتماعات الصباحية بالفروع. بالإضافة إلى ذلك، أجرت إدارة مخاطر الأعمال والرقابة إلى جانب فرق مساندة ودعم الفروع، بجولات رقابية مفاجئة ورفعت تقارير بالنتائج لإدارة الفرع.
3	200,000	عدم طلب تمديد التاريخ المستهدف قبل شهر من تاريخ الاستحقاق.	تم تقديم جميع طلبات التمديد إلى مؤسسة النقد قبل الموعد المحدد. وسيقوم فريق المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية بمراقبة خطة العمل وضمان عدم التأخير في تلبية متطلبات المؤسسة.
4	15,000	مخالفة متطلبات اتفاقية مستوى خدمة نقاط البيع	استمر تحسين أداء المدفوعات الرقمية من خلال التنسيق مع موردي سبب والتأكد من إستيفاء متطلبات مؤسسة النقد بموجب اتفاقية مستوى خدمة نقاط البيع على أساس شهري. وقد ترتب على ذلك عدم فرض غرامات منذ مارس 2018م - فصاعداً.
5	77,836	مخالفة متطلبات اتفاقية مستوى خدمة نظام سداد	تم ادخال تعديلات في النظام للتأكد من عدم حدوث المشكلة مرة أخرى
6	164,398	التسجيل في التأمينات الاجتماعية	طبقت الموارد البشرية إجراءات حديثة خاصة بإدارة قسم التأمينات الاجتماعية فيما يخص إضافة وحذف وتسويات الموظفين
7	163,082	التسجيل في التأمينات الاجتماعية	طبقت الموارد البشرية إجراءات حديثة خاصة بإدارة قسم التأمينات الاجتماعية فيما يخص إضافة وحذف وتسويات الموظفين
8	10,000	استمرار صرف الرواتب بعد مرور 5 أشهر لموظفي سبب السابقين ممن قدموا استقالاتهم وقد تم رفضها بالخطأ.	قام قسم الموارد البشرية بتعزيز الإجراءات بحيث سيتلقى الفريق المسؤول عن مغادرة الموظفين تقرير أسبوعي من فريق المعلومات الإدارية يوضح الموظفين الذين قدموا استقالاتهم خلال الأسبوع ليتم التحقق من سجلاتهم. وعلاوة على ذلك، يتم حصر إجراءات الإنهاء بفريق تقديم الخدمات ولا يتم أي إجراء يدوي لإنهاء المدفوعات حتى يتم معالجتها في النظام.
9	350,000	بلدية محافظة الرياض - عدم الالتزام بالمتطلبات الجديدة لأجهزة الصراف الآلي	تمت مراجعة بيان أجهزة الصراف الآلي من قبل إدارة الممتلكات وإدارة الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات لإيقاف تشغيل الأجهزة وتطبيق المتطلبات اللازمة.
10	186,000	بلدية محافظة الرياض - عدم الالتزام بالمتطلبات الجديدة لأجهزة الصراف الآلي	تمت مراجعة بيان أجهزة الصراف الآلي من قبل إدارة الممتلكات وإدارة الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الثروات لإيقاف تشغيل الأجهزة وتطبيق المتطلبات اللازمة.
11	4,000	بلدية محافظة مكة - عدم الحصول على التراخيص المطلوبة	كانت هذه متطلبات جديدة من البلدية للحصول على تراخيص لأجهزة الصراف الآلي داخل فروع سبب. ولكن بالرغم من ذلك قام سبب بتزويد البلدية بالمتطلبات الجديدة للحصول على التراخيص.
إجمالي المبلغ	2,060,316		

تقرير مجلس الإدارة

16. إجتماعات الجمعية العامة للبنك

في عام 2018م، عقد ساب اجتماع واحد للجمعية العامة غير العادية للمساهمين، على النحو التالي:

الجمعية العامة غير العادية للبنك

وفق ما تقتضيه به التوجيهات الإشرافية فقد عقد إجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك (الإجتماع الأول) بتاريخ يوم الأربعاء 28 مارس 2018م في تمام الساعة 6:30 مساءً بمبنى الإدارة العامة للبنك الكائن في شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي بمدينة الرياض، مع توفر النصاب المطلوب وحضور 78.384% من المساهمين.

جرى نشر نتائج إجتماع الجمعية العامة غير العادية في موقع تداول (www.tadawul.com.sa) بما في ذلك القرارات التالية المتعلقة بأي عمل أو عقد مع الطرف ذو العلاقة: (1) التصويت على الأعمال والعقود التي سيتم تنفيذها بين البنك وأعضاء في شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في (كل بصفته الاعتبارية)، والتي لأعضاء مجلس الإدارة الممثلين للشريك الأجنبي مصلحة غير مباشرة فيها وهم كالتالي: السيد / ديفيد ديو والسيد / سمير عساف، والسيد ستيفن موس والسيد / جورج الحيزري، والترخيص بها لعام قادم. وهي عبارة عن اتفاقية تمويل مشتركة لمدة ثلاث سنوات وتبلغ حصة مجموعة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي.في.) من إجمالي مبلغ التمويل محل هذه الاتفاقية مبلغ وقدره (281,250,000) مئتا وواحد وثمانون مليون ومائتان وخمسون ألف ريال سعودي والتي تعادل مبلغ (75) خمسة وسبعون مليون دولار أمريكي، علماً بأنه لا يوجد أي شروط تفضيلية في هذه الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أن البنك قام بالحصول على موافقة الجمعية على الدخول في هذه الاتفاقية في إجتماعها المنعقد بتاريخ 25 أبريل 2017م، ولم يتم إجراء أي تعديل على أحكام وبنود هذه الاتفاقية منذ تاريخ موافقة الجمعية العامة للبنك عليها.

(2) التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وبين أعضاء في شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في (كل بصفته الاعتبارية)، والذين يعتبرون بمثابة الجهات التي قامت بالترتيب، والجهة المقرضة والمنسقه وبنك التوثيق ولأعضاء مجلس إدارة البنك السيد / ديفيد ديو والسيد / سمير عساف، والسيد / ستيفن موس والسيد / جورج الحيزري مصلحة غير مباشرة فيها باعتبارهم ممثلين لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة في مجلس إدارة البنك والترخيص بها لعام قادم، وهي اتفاقية تتعلق ببرنامج إصدار صكوك بقيمة 2 مليار دولار أمريكي، ويتمثل دور أعضاء شركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة (بي.في.) في تقديم الخدمات والدعم اللازم للبنك بشأن برنامج إصدار الصكوك، علماً بأنه لا يوجد أي شروط تفضيلية في هذه الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أن البنك قام بالحصول على موافقة الجمعية على الدخول في هذه الاتفاقية في إجتماعها المنعقد بتاريخ 25 أبريل 2017م، ولم يتم إجراء أي تعديل على أحكام وبنود هذه الاتفاقية منذ تاريخ موافقة الجمعية العامة للبنك عليها.

حضور أعضاء مجلس الإدارة لإجتماع الجمعية العامة غير العادية

خلال عام 2018م عقد البنك السعودي البريطاني إجتماع واحد، ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذا الاجتماع وسجل حضور الأعضاء خلال السنة:

الإسم	تواريخ الإجتماع 28 مارس 2018
1 الأستاذ / خالد سليمان العليان	✓
2 المهندس / خالد عبد الله المحم	✓
3 الأستاذ / سليمان عبد القادر المهديب	✓
4 الأستاذ / محمد عمران العمران	✓
5 الأستاذ / سعد عبدالحسن الفضلي	-
6 السيد / ديفيد ديو	✓
7 الأستاذ / سمير عساف	✓
8 الأستاذ / جورج الحيزري	✓
9 السيد / ستيفن موس	✓
10 الأستاذ / محمد عبد الله اليحيي	✓

17. تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين

تمت الموافقة في إجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقد بتاريخ 28 مارس 2018م ووفقاً لتوصية لجنة المراجعة على اختيار كل من السادة / كي بي إم جي الفوزان وشركاه و السادة / إرنست ويونغ كمراجع حسابات خارجيين من بين المرشحين لمراجعة القوائم المالية للبنك والبيانات ربع السنوية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م والتقارير الربع السنوية وتحديد أنعابهم.

18. موافقة مجلس الإدارة

تمت الموافقة على القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 7 فبراير 2019م.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي البريطاني ("ساب" أو "البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م وقائمة الدخل الموحدة، قائمة الدخل الشامل الموحدة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعذر، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتمادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة

أمر المراجعة الرئيسية (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسية	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
الانخفاض في قيمة القروض والسلف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي القروض والسلف الخاصة بالمجموعة ١١٥,٠٨ مليار ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص انخفاض في القيمة قدره ٤,٧٥ مليار ريال سعودي. خلال السنة، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، والذي استحدث نموذج انخفاض خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية. وعند تطبيق هذا المعيار، قامت المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بأثر رجعي دون تعديل بيانات المقارنة. ونتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ تعديل انتقالي قدره ١,٦٣ مليار ريال سعودي على حقوق الملكية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨، وتم توضيح أثر التحول في الإيضاح ٢ (ب) (٤) حول القوائم المالية الموحدة. لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة القروض والسلف أمر مراجعة رئيسي لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب من الإدارة تبني أحكام هامة ولأن لذلك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تشمل النواحي الرئيسية للأحكام على: (١) تصنيف القروض ضمن المراحل ١ و ٢ و ٣ على أساس تحديد: (أ) التعرضات التي تشمل على تدهور كبير في الجودة الائتمانية منذ نشوئها، و (ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ المتعثرة. (٢) الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف الآخر، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية الخ. (٣) الحاجة إلى تطبيق طرق إضافية لإظهار العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يعكسها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. يرجى الرجوع إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح ٢ (أ) و ٢ (ب) حول القوائم المالية الموحدة بخصوص أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ – الأدوات المالية و الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والإيضاح ١-١ (ر) (١) والذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، وطريقة تقويم الانخفاض في القيمة المستخدمة من قبل المجموعة، والإيضاح ٦ (ب) والذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف، والإيضاح ٣١ (٢) بخصوص تفاصيل جودة الائتمان والافتراضات الأساسية والعوامل التي تم أخذها بالحسبان عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	• قمنا بالحصول على فهم لتقويم الإدارة للانخفاض في قيمة القروض والسلف بما في ذلك إجراءات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، ونموذج التصنيف الداخلي بالمجموعة، وسياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة ومنهجية تقويم خسارة الائتمان المتوقعة. • قمنا بمقارنة سياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالمجموعة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، وقمنا بتقويم الافتراضات المعنية ومداخلات البيانات المستخدمة. • قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية الإجراءات الرقابية على: • عملية التقويم بما في ذلك الحوكمة المتعلقة بمراقبة النماذج، واعتماد الافتراضات الأساسية. • تصنيف الجهات المقترضة إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في خسائر مخاطر الائتمان، و • تكامل إدخال البيانات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. • فيما يتعلق بعينه من العملاء، قمنا بتقويم: • درجات التصنيف الداخلي المحددة من قبل الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي بالمجموعة، • عملية التصنيف إلى المراحل طبقاً لما حددته الإدارة، و • عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة. • قمنا بالإطلاع على الضوابط الموضوعية من قبل المجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد التعرضات المصنفة كـ "منخفضة بصورة فردية" / "متعثرة"، وتصنيفها إلى مراحل. • إضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بعينه من التعرضات، قمنا بتقويم عملية التصنيف إلى المراحل المحددة من قبل المجموعة. • قمنا بتقويم الافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة في عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • في الحالات التي استخدمت فيها الإدارة طرق إضافية، قمنا بتقويم تلك الطرق وعملية الحوكمة المتعلقة بها. • قمنا بالتأكد من مدى اكتمال دقة البيانات المتعلقة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. • قمنا بتكليف متخصصين، عندما يكون ذلك ملائماً، لمساعدتنا في مراجعة عمليات احتساب النماذج وتكامل البيانات. • ونظراً لقيام المجموعة بالتطبيق بأثر رجعي معدل للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، فقد قمنا بكافة الإجراءات المذكورة أعلاه لتقويم احتساب الإدارة للتعديل على حقوق الملكية بالمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨ (نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩). • قمنا بتقويم الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة
أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
تقويم الأدوات المالية المشتقة أبرمت المجموعة عقود مشتقات مختلفة بما في ذلك مقايضات أسعار العملات الخاصة والعملات ("المقايضات") وعقود الصرف الأجنبي الأجلة ("العقود الأجلة") وخيارات العملات وخيارات أسعار العملات الخاصة وخيارات الأسهم ("الخيارات") وعقود المشتقات الأخرى. تشمل المقايضات والعقود الأجلة والخيارات وعقود المشتقات الأخرى على مشتقات خارج الأسواق النظامية ويعتبر تقويم هذه العقود ذاتي لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدد من الافتراضات وعمليات معايرة طرق التقويم. إن معظم هذه المشتقات مكتناه لأغراض المتاجرة. تستخدم المجموعة بعض المشتقات لتغطية مخاطر التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لأغراض محاسبية تغطية المخاطر في القوائم المالية الموحدة. إن إجراء تقويم غير ملائم للمشتقات يمكن أن يكون له أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة وفي حالة عدم فعالية التغطية يمكن أن يكون له أثر على محاسبة التغطية. لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لوجود صعوبات وعدم موضوعية عند تقويم المشتقات بشكل عام، وفي بعض الحالات، بسبب استخدام طرق تقويم معقدة ومدخلات تقويم غير قابلة للرصد في السوق. يرجى الرجوع إلى أسس الإعداد في الإيضاح ١-١ (و) ٢ حول القوائم المالية الموحدة والذي يوضح التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية الهامة بخصوص قياس القيمة العادلة، وملخص السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح ٢ (ز) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة، والإيضاح (١٠) والذي يتضمن الإقصاء عن المشتقات بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة بشأن تحديد القيمة العادلة للمشتقات ومحاسبة تغطية المخاطر، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات بما في ذلك اختبار إجراءات الرقابة الآلية التي تغطي تحديد القيمة العادلة للمشتقات. • قمنا باختيار عينة من المشتقات و: • اختبرنا دقة تفاصيل المشتقات وذلك بمقارنة الشروط والأحكام مع الاتفاقيات المعنية ومصادقات الصفقات، • قمنا بتقويم المدخلات الرئيسية لنماذج التقويم. • قمنا بإجراء عمليات تقويم مستقلة للمشتقات ومقارنة النتيجة مع تقويم الإدارة، • قمنا بالتأكد من مدى فعالية التغطية التي أجرتها المجموعة ومحاسبة التغطية ذات العلاقة، و • قمنا بتقويم الإفصاحات المتعلقة بأسس التقويم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة
أمور المراجعة الرئيسية (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
أتعاب الخدمات البنكية تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً على بعض القروض الممنوحة للعملاء. تعد كافة هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من عملية إنشاء الأداة المالية ولذلك يجب أخذ كافة هذه الأتعاب بعين الاعتبار كجزء من العائد الفعلي على القروض والسلف وإثباته ضمن دخل العمولات الخاصة. مع ذلك، ونظراً لضخامة حجم المعاملات التي معظمها بأتعاب غير جوهرية، تقوم الإدارة باستخدام بعض الافتراضات والأحكام لإثبات هذه الأتعاب المسجلة ضمن "دخل أتعاب وعمولات، صافي". لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأن استخدام الإدارة للافتراضات والأحكام قد ينتج عنه تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة ولأنها تؤثر على توقيت وإثبات الأتعاب. يرجى الرجوع إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح ٢ (ي) حول القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بإجراءات المراجعة التالية: • قمنا بتقويم التصميم والتطبيق واختبار الفعالية التشغيلية على الضوابط الرقابية على التطبيق المتسق لافتراضات وأحكام الإدارة بشأن إثبات دخل الأتعاب، و • قمنا بتقويم الافتراضات والنسب المستخدمة من قبل الإدارة لتسوية العائد الفعلي على القروض والسلف واطفاء دخل الأتعاب وفقاً لذلك. • حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والأحكام و: • قمنا بتتبع بيانات السنة السابقة والحالية المستخدمة من قبل الإدارة مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة، على أساس العينة. • قمنا بالتأكد من تقويم الإدارة بما في ذلك عمليات الاحتساب والافتراضات ذات العلاقة على أساس العينة، و • قمنا بتقويم تقدير الإدارة للأثر على إثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة
أمر المراجعة الرئيسية (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
تقويم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تشمل الاستثمارات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على سندات ديون وأدوات حقوق ملكية. يتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، وتدرج التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر أو في الربح أو الخسارة. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية باستخدام طرق تقويم، والتي غالباً ما تتطلب ممارسة الأحكام من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقدير. هناك حالات عدم تأكد من التقديرات المتعلقة بالأدوات غير المتداولة في سوق نشط، ويتم تقويمها وفق طرق تقويم داخلية باستخدام: ○ مدخلات التقويم الهامة القابلة للرصد (أي استثمارات مصنفة ضمن المستوى ٢). ○ مدخلات التقويم الهامة غير القابلة للرصد (أي استثمارات مصنفة ضمن المستوى ٣). إن عدم التأكد من التقديرات يعتبر عالياً خاصة بالنسبة للاستثمارات المصنفة ضمن المستوى ٢ والمستوى ٣. تم اعتبار تقويم المجموعة للاستثمارات ضمن المستوى ٢ و ٣ أمراً من أمور المراجعة الرئيسية نظراً للتعقيدات المصاحبة لتقويم هذه الاستثمارات وأهمية الأحكام والتقدير التي تجريها الإدارة. يرجى الرجوع إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح ٢ (ج) (١) حول القوائم المالية الموحدة، والإيضاحين ٣٥ و ١-١ (و) (٢) واللذان يوضحان منهجية تقويم الاستثمارات المتبعة من قبل المجموعة والأحكام والتقدير المحاسبية الهامة ذات العلاقة.	• قمنا بتقويم التصميم والتطبيق واختبار إجراءات الرقابة الرئيسية على: • إجراءات الإدارة بشأن تقويم الاستثمارات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، و • تكامل إدخال البيانات المستخدمة في عملية تقويم الاستثمارات. • قمنا بتقويم طرق التقويم والمدخلات المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وكجزء من إجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقويم المدخلات الأساسية المستخدمة في تحديد القيمة مثل البيانات القابلة للمقارنة مع منشآت أخرى في نفس المجال، والخصومات وذلك بمقارنتها مع البيانات الخارجية. • قمنا بتقويم عينة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة غير المتداولة في سوق نشط، ومقارنة النتائج مع تقويم الإدارة. • قمنا بتقويم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام ٢٠١٨م

إن مجلس الإدارة ("مجلس الإدارة") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام ٢٠١٨م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدى أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملانم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملانة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. بعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملانة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
 - تقويم مدى ملانة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - استنتاج مدى ملانة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة أو، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملانة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظّل المسؤولون بصورة فردية عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية) - تنمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تنمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

عبدالعزیز عبد الله النعيم
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٩٤



إرنست ويونغ وشركاهم
محاسبون قانونيون
ص ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

عبدالعزیز عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٢٧٧



١٢ جمادى الثاني ١٤٤٠ هـ
(١٧ فبراير ٢٠١٩)

القوائم المالية
الموحدة للسنة
المنتهية في
31 ديسمبر 2018

تقرير السنوي



قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة المركز المالي الموحدة (كما في 31 ديسمبر)

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	
			الموجودات
26,874,499	14,101,089	3	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
13,490,700	12,041,294	4	أرصده لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
532,364	562,373	10	مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية
26,976,751	34,570,456	5	إستثمارات، صافي
117,006,087	110,325,959	6	قروض وسلف، صافي
524,924	532,597	7	إستثمار في مشروع مشترك
1,134,927	1,280,670	8	ممتلكات ومعدات، صافي
1,075,092	1,149,673	9	موجودات أخرى
187,615,344	174,564,111		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
3,690,975	1,013,233	11	أرصده للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
140,239,513	130,506,505	12	ودائع العملاء
2,998,748	1,499,282	13	سندات دين مصدرة
1,682,445	1,695,308	14	إقتراض
481,195	547,253	10	مشتقات بالقيمة العادلة السلبية
5,051,997	6,839,433	15	مطلوبات أخرى
154,144,873	142,101,014		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك
15,000,000	15,000,000	16	رأس المال
9,545,984	10,778,261	17	إحتياطي نظامي
488	(3,123)	18	إحتياطيات أخرى
7,858,470	5,135,131		أرباح مبقاة
939,650	1,430,954	27	أرباح مقترح توزيعها
33,344,592	32,341,223		إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك
125,879	121,874	19	حقوق الملكية غير المسيطرة
33,470,471	32,463,097		إجمالي حقوق الملكية
187,615,344	174,564,111		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	
6,051,288	6,642,002	21	دخل العملات الخاصة
953,404	1,064,673	21	مصاريف العملات الخاصة
5,097,884	5,577,329		صافي دخل العملات الخاصة
1,255,534	1,182,117	22	دخل الأتعاب والعملات، صافي
431,407	412,545		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
-	3,515		دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل
258,398	171,209	23	دخل المتاجرة، صافي
52,499	65,099		توزيعات أرباح
-	(20,947)	24	خسائر سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي
30,944	-		مكاسب إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
242	(13,645)		(خسارة) دخل العمليات الأخرى، صافي
7,126,908	7,377,222		إجمالي دخل العمليات
1,228,591	1,239,055	25	رواتب وما في حكمها
139,773	135,938		إيجار ومصاريف مباني
124,785	131,465	8	إستهلاك
697,414	748,180		مصاريف عمومية وإدارية
1,001,828	259,032	31,6,5	مخصص خسائر الإئتمان، صافي
48,855	-		مخصص الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى
3,241,246	2,513,670		إجمالي مصاريف العمليات
3,885,662	4,863,552		الدخل من الأنشطة التشغيلية
68,916	65,551	7	الحصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك
3,954,578	4,929,103		صافي الدخل
			العائد إلى:
3,954,578	4,933,108		مساهمي البنك
-	(4,005)		حقوق الملكية غير المسيطرة
3,954,578	4,929,103		صافي الدخل
2.64	3.29	26	الربح الأساسي والمخفض للسهم (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	
3,954,578	4,929,103		صافي دخل السنة
			دخل شامل آخر للسنة
			بنود لا يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة :
-	333,078		الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)
			بنود ممكن ان يعاد تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة :
			سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(176,408)	18	- صافي التغير في القيمة العادلة
-	20,947	18	- محول إلى قائمة الدخل الموحدة، صافي
			موجودات مالية متاحة للبيع
(87,156)	-	18	- صافي التغير في القيمة العادلة
19,056	-	18	- محول إلى قائمة الدخل الموحدة، صافي
			تغطية مخاطر التدفقات النقدية
89,927	6,760	18	- صافي التغير في القيمة العادلة
(54,276)	(7,865)	18	- محول إلى قائمة الدخل الموحدة، صافي
(32,449)	176,512		إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل الآخر للسنة
3,922,129	5,105,615		إجمالي الدخل الشامل للسنة
			العائد إلى:
3,922,129	5,109,620		مساهمي البنك
-	(4,005)		حقوق الملكية غير المسيطرة
3,922,129	5,105,615		الإجمالي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك							
إجمالي حقوق الملكية	حقوق الملكية غير المسيطرة	الإجمالي	الأرباح المقترحة توزيعها	الأرباح المبقاة	الإحتياطيات الأخرى	الإحتياطي النظامي	رأس المال
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
إيضاحات							
2018							
الرصيد في بداية السنة							
أثر تطبيق المعايير الجديدة كما في 1 يناير 2018							
- إعادة قياس الأدوات المالية							
- إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
- إعادة تصنيف سندات الدين المتاحة للبيع إلى مقتناة بالتكلفة المطفأة							
الرصيد المعدل في 1 يناير 2018							
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
صافي دخل السنة							
صافي التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
صافي التغيرات في سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر							
محول إلى قائمة الدخل الموحدة							
أسهم خزينة							
احتياطي برنامج أسهم الموظفين							
محول إلى الإحتياطي النظامي							
مخصص ضريبة دخل للسنة							
مخصص زكاة للسنة							
مخصص زكاة للسنوات السابقة							
توزيعات أرباح نهائية مدفوعة لعام 2017، بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة لعام 2018، بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام 2018، بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
الرصيد في نهاية السنة							
2017							
الرصيد في بداية السنة							
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
صافي دخل السنة							
صافي التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع							
محول إلى قائمة الدخل الموحدة							
حقوق الملكية غير المسيطرة الناتجة عن عمليات تجميع أعمال							
أسهم خزينة							
احتياطي برنامج أسهم الموظفين							
محول إلى الإحتياطي النظامي							
مخصص زكاة للسنة							
مخصص ضريبة الدخل للسنة							
توزيعات أرباح نهائية مدفوعة لعام 2016 بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة لعام 2017 بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام 2017 بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل							
الرصيد في نهاية السنة							

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر

2017	2018	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
3,954,578	4,929,103		الأنشطة التشغيلية
			صافي دخل السنة
			التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:
			إطفاء العلاءة على الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة /
			الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
10,150	(2,873)	8	إستهلاك
124,785	131,465		دخل الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي
-	(3,515)		خسائر سندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي
-	20,947	24	مكاسب إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
(30,944)	-		مكاسب تغطية مخاطر التدفقات النقدية محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
(54,276)	(7,865)		الحصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك
(68,916)	(65,551)	7	مخصص خسائر الائتمان، صافي
1,001,828	259,032	31,6,5	احتياطي برنامج اسهم الموظفين
13,386	15,040		مخصص الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى، صافي
48,855	-		
4,999,446	5,275,783		
			صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:
691,152	552,214	3	ودعية نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
			أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تزيد فترة استحقاقها الأصلية
(1,579,983)	376,498		عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء
-	(38,988)		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
2,956,900	5,206,242		قروض وسلف، صافي
438,566	(104,590)		موجودات أخرى ومشتقات
			صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
271,801	(2,677,742)		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(373,936)	(9,733,008)		ودائع العملاء
203,877	(802,950)		مطلوبات أخرى ومشتقات
7,607,823	(1,946,541)		
			صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
21,177,306	-		متحصلات من بيع واستحقاق إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
-	6,190,565		متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات غير مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	(13,596,085)		شراء استثمارات غير مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(18,443,972)	-		شراء إستثمارات لغير أغراض المتاجرة
(219,531)	(277,208)	8	شراء ممتلكات ومعدات
56,500	57,878	7	توزيعات أرباح من استثمار في مشروع مشترك
84,384	-	19	الاستحواذ على شركة تابعة، صافي بعد خصم النقدية وشبه النقدية المستحوذ عليها
2,654,687	(7,624,850)		
			صافي النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(4,500)	(14,031)		أسهم خزينة مشتراة
(1,518,888)	(1,499,466)	13	سندات دين مصدرة
(27,513)	12,863		إقتراض
(1,574,807)	(2,221,982)		توزيعات أرباح مدفوعة
(3,125,708)	(3,722,616)		
7,136,802	(13,294,007)		صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
22,958,777	30,095,579		صافي (النقص) / الزيادة في النقدية وما في حكمها
30,095,579	16,801,572	28	النقدية وما في حكمها في بداية السنة
6,069,144	6,416,182		النقدية وما في حكمها في نهاية السنة
1,062,816	1,057,604		عمولة خاصة مستلمة خلال السنة
			عمولة خاصة مدفوعة خلال السنة
			معلومات إضافية غير نقدية
(32,449)	176,512		صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1 - عام

تأسس البنك السعودي البريطاني («ساب» أو «البنك»)، شركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/4 بتاريخ 12 صفر 1398 هـ الموافق 21 يناير 1978 م. وقد بدأ ساب أعماله رسمياً بتاريخ 26 رجب 1389 هـ (1 يوليو 1978 م) بعد أن إنتقلت إليه عمليات البنك البريطاني للشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية. يعمل ساب بموجب السجل التجاري رقم 1010025779 بتاريخ 22 ذي القعدة 1399 هـ الموافق 13 أكتوبر 1979 م كبنك تجاري من خلال شبكة فروع وعدها 78 فرعاً (81 : 2017 فرعاً) في المملكة العربية السعودية. بلغ عدد موظفي ساب 3,171 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2018م (3,263: 2017 موظف).

إن عنوان المركز الرئيسي لساب هو كما يلي:

البنك السعودي البريطاني

ص ب 9084

الرياض 11413

المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف ساب في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية. كما يقوم ساب بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة، معتمدة وتحت إشراف هيئة شرعية مستقلة تأسست من قبل ساب.

يملك ساب (100% : 2017) 100% من الحصص في رأسمال شركة وكالة ساب للتأمين (شركة تابعة)، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010235187 وتاريخ 18 جمادى الثاني 1428 هـ (الموافق 3 يوليو 2007). يملك ساب بصورة مباشرة 98% و 2% بصورة غير مباشرة من الحصص في رأسمال الشركة التابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة تابعة، مسجلة في المملكة العربية السعودية). يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في العمل كوكيل تأمين وحيد لشركة ساب للتكافل (شركة تابعة لساب – أنظر إيضاح 19) داخل المملكة العربية السعودية. طبقاً للاتفاقية المبرمة بين الشركتين التابعتين، فإن عقد تأسيس الشركة التابعة لا يحظر عليها العمل كوكيل لأي شركة تأمين أخرى في المملكة العربية السعودية.

يملك ساب (100% : 2017) 100% من الحصص في رأسمال شركة عقارات العربية المحدودة (شركة تابعة)، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010188350 وتاريخ 12 جمادى الأول 1424 هـ (الموافق 12 يوليو 2003). يملك ساب بصورة مباشرة 99% و 1% بصورة غير مباشرة من الحصص في رأسمال الشركة التابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة تابعة، مسجلة في المملكة العربية السعودية). يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في شراء وبيع وتأجير الأراضي والعقارات لأغراض الاستثمار. كما يملك ساب (100% : 2017) 100% من الحصص في رأسمال شركة ساب العقارية المحدودة (شركة تابعة)، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010428580 وتاريخ 12 صفر 1436 هـ (الموافق 4 ديسمبر 2014).

يملك ساب بصورة مباشرة 99.8% و 0.2% بصورة غير مباشرة من الحصص في رأسمال الشركة التابعة (الحصة غير المباشرة مملوكة من خلال شركة تابعة، مسجلة في المملكة العربية السعودية). يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في تسجيل العقارات باسمها أو الاحتفاظ بالضمانات وإدارتها نيابة عن البنك.

بتاريخ 17 مايو 2017، قام ساب بتأسيس منشأة لغرض خاص باسم / شركة ساب للأسواق المحدودة، شركة تابعة مملوكة بالكامل تم تأسيسها كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب قوانين جزر الكايمان، ستقوم هذه الشركة التابعة بالمناجزة في المشتقات وعمليات إعادة الشراء.

يملك ساب حصة قدرها (65% : 2017) 65% في شركة ساب للتكافل (شركة تابعة)، شركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010234032 وتاريخ 20 جمادى الأولى 1428 هـ (6 يونيو 2007). أصبحت شركة ساب للتكافل شركة تابعة لساب اعتباراً من 23 نوفمبر 2017 (إيضاح 19). تقوم ساب للتكافل بتقديم خدمات تأمين متوافقة مع الشريعة، وتطرح منتجات تكافل عائلي وعام للشركات والأفراد في المملكة العربية السعودية.

كان ساب يملك (100% : 2017) 100% من رأسمال الشركة التابعة / شركة ساب للأوراق المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب قرار هيئة السوق المالية رقم 7 – 35 – 2007 وتاريخ 10 جمادى الثاني 1428 هـ الموافق 25 يونيو 2007، ومسجلة في المملكة العربية السعودية بالسجل التجاري رقم 1010235982 وتاريخ 8 رجب 1428 هـ (22 يوليو 2007). وقد تم إتمام إجراءات تصفية هذه الشركة التابعة في 15 يونيو 2017.

يملك ساب (51% : 2017) 51% من الحصص في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية، شركة مساهمة مقفلة، مشروع مشترك مع إتش إس بي سي. تتمثل النشاطات الرئيسية لشركة إتش إس بي سي العربية السعودية، شركة مساهمة مغلقة، في تقديم الخدمات البنكية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية والوساطة وتمويل المشاريع والتمويل الاسلامي. كما تقوم بإدارة الصناديق الاستثمارية والمحافظ الاختيارية.

لقد شارك البنك في تأسيس ثلاث منشآت لغرض القيام بمعاملات القروض المشتركة والحصول على حقوق الضمان على موجودات محددة خاصة بالمقترضين بموجب اتفاقيات التمويل الإسلامي، لا يوجد لهذه المنشآت أية نشاطات أخرى.

1 - شركة كيان السعودية لتأجير الموجودات

2 - شركة رايغ لتأجير الموجودات

3 - شركة ينبع لتأجير الموجودات

يملك ساب حصة قدرها (50% : 2017) 50% في كل منشأة. لم يتم ساب بتوحيد هذه المنشآت لعدم وجود حق له في العوائد المتغيرة من علاقته بالمنشآت والمقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال ممارسة سلطاته على تلك المنشآت. يقيد التمويل المعني الممنوح للمعلاء في قائمة المركز المالي لساب.

إشارة إلى الإعلان بتاريخ 1439/9/1 هـ (الموافق 16 مايو 2018) بشأن التوصل إلى اتفاق غير ملزم بين البنك السعودي البريطاني (ساب) والبنك الأول بخصوص معامل مبادلة الأسهم من خلال عملية الاندماج المقترحة، أعلن ساب للمساهمين فيه عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع البنك الأول بتاريخ 3 أكتوبر 2018، وبموجبها اتفق الطرفان على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ صفقة الاندماج بينهما وفقاً لأحكام المواد 193 – 191 من نظام الشركات، والفقرة الفرعية (1) من الفقرة (أ) من المادة 49 من لائحة الاندماج والاستحواذ («الاتفاقية»). يبقى الاندماج مشروطاً بالموافقة من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المقبل والجهات التنظيمية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1-1 أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك:

- وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل والتي تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيما عدا تطبيق معيار المحاسبة الدولي (12): ضرائب الدخل، والتفسير (21) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية – الرسوم، بقدر تعلقها بالزكاة وضريبة الدخل. وطبقاً لتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 وتاريخ 11 إبريل 2017 والتعديلات اللاحقة عليه على شكل إيضاحات بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل (التعميم)، يتم تسجيل الزكاة وضريبة الدخل المستحقة على أساس ربع سنوي من خلال حقوق المساهمين ضمن الأرباح المبقاة، و
 - طبقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.
- إضافة إلى ذلك، ألغي تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي المذكور أعلاه المعايير المحاسبية للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ولم تعد مطبقة اعتباراً من 1 يناير 2017.

(ب) أسس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا المشتقات، والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تقيد الموجودات والمطلوبات مغطاة المخاطر (المغطاة بالقيمة العادلة) بقيمتها العادلة بقدر المخاطر التي يتم تغطيتها.

(ج) عملة العرض والنشاط

تظهر هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، ويتم تقريبها لأقرب ألف. يعتبر الريال السعودي عملة النشاط للبنك.

(د) عرض القوائم المالية الموحدة

يقوم البنك بعرض قائمة المركز المالي الموحدة الخاصة به على أساس السيولة. وقد تم تقديم تحليل بشأن عمليات الاسترداد أو السداد خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) ولأكثر من سنة بعد تاريخ قائمة المركز المالي (غير متداولة) في الإيضاح 33 (ب).

(هـ) أسس توحيد القوائم المالية

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية لساب، والشركات التابعة له (ويشار إليها جميعاً بـ «البنك»). يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية لساب، باستخدام سياسات محاسبية مماثلة، فيما عدا شركة ساب للتكافل والتي تم إعداد قوائمها المالية حتى نهاية الربع السنوي السابق لغرض التوحيد للوفاء بالجدول الزمني لإعداد تقارير المجموعة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي يسيطر عليها ساب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. يسيطر ساب على منشأة ما (الشركة المستثمر فيها) والتي يتعرض بشأنها لمخاطر ولديه حقوق في الحصول على عائدات مختلفة من علاقته بالشركة المستثمر فيها ولديه القدرة على التأثير على العائدات من خلال ممارسة سلطاته على الشركة المستثمر فيها. يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة على تلك الشركات إلى ساب ويتم التوقف عن التوحيد اعتباراً من تاريخ تخلي ساب عن مثل هذه السيطرة. يتم حذف المعاملات والأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعة عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

(و) الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة، طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام والتقدير عند تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. يتم تقويم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة وذلك على أساس خبرة البنك وعوامل أخرى تشتمل على الحصول على المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف والمعطيات. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي تعدل فيها التقديرات وفي الفترات المستقبلية. وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

1) خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

منهجية الانخفاض في القيمة

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39، لكافة فئات الموجودات المالية إجراء الأحكام وخاصة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض وتقويم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدد من العوامل والتغيرات التي ينتج عنها مستويات مختلفة للمخصصات. تمثل عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بالبنك مخرجات نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات المتعلقة باختيار مدخلات مختلفة وأمور متداخلة. تشتمل عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر بمثابة أحكام وتقديرات محاسبية على ما يلي:

- نموذج تصنيف الائتمان الداخلي بالبنك والذي يحدد احتمال التعثر عن السداد للدرجات الفردية.
- ضوابط البنك للتقويم فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وأنه يجب قياس مخصصات الموجودات المالية لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ووفق تقويم نوعي.

• تحديد فئات الموجودات المالية في حالة تقويم خسائر الائتمان المتوقعة لها على أساس جماعي.

• إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك مختلف المعادلات واختيار المدخلات.

• تحديد العلاقات بين تصورات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية مثل مستويات البطالة وقيمة الضمانات، وأثر احتمال التعثر عن السداد ومخاطر التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- اختيار تصورات الاقتصاد الكلي المستقبلية وأوزانها المرجحة بالاحتمالات للوصول إلى المدخلات الاقتصادية لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها

يقوم البنك بمنح القروض بناءً على قدرة العملاء على سداد التزاماتهم من مصادر التدفقات النقدية الخاصة بهم بدلاً من الاعتماد على قيمة الضمانات المقدمة. وبحسب وضع العميل ونوع المنتج، تمنح التسهيلات بدون ضمانات. بالنسبة للقروض الأخرى، يتم الحصول على ضمانات إضافية ويؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار بشأن منح الائتمان والأسعار. وفي حالة التعثر عن السداد، يقوم البنك باستخدام الضمان كمصدر من مصادر السداد. وحسب شكلها، يمكن أن يكون للضمانات تأثيراً مالياً هاماً في التقليل من مخاطر الائتمان. إضافة إلى ذلك، يمكن إدارة المخاطر باستخدام أنواع أخرى من الضمانات وتعزيزات مخاطر الائتمان مثل الضمانات الإضافية والرهونات الأخرى والضمانات غير المدعومة بمستندات ثبوتية، لكن قيمة هذه الضمانات ستكون غير معروفة ولم يتم تحديد أثرها المالي.

(2) قياس القيمة العادلة

يقوم البنك بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية موحدة. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في الإيضاح رقم (35) حول القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداها عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيس للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيس، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيس أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل البنك. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد. يستخدم البنك طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، يقوم البنك بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية. ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه.

(3) الانخفاض في قيمة سندات الدين

(4) تصنيف الاستثمارات بالتكلفة المطفأة

(5) تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة المبينة في الإيضاح 1-1 (هـ) لأحكام الإدارة.

(6) الاستهلاك والإطفاء

(7) برامج المنافع المحددة

(8) مخصص الالتزامات والمطالبات القانونية

يتلقى البنك مطالبات قانونية خلال دورة أعماله العادية. قامت الإدارة بإجراء التقديرات والأحكام بشأن احتمال تجنب مخصص لقاء المطالبات، إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد. يعتمد توقيت وتكاليف المطالبات القانونية على الإجراءات النظامية المتبعة.

(ز) مبدأ الإستمرارية

لقد قامت الإدارة بتقويم مقدرة البنك على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى البنك الموارد الكافية للإستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم لدى الإدارة بأية حالات عدم تأكد هامة قد تثير شكوكاً جوهرية حول مقدرة البنك على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية. عليه، تم الإستمرار في إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2 - ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي بياناً بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة

أ) التغيرات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء إتباع المعيارين المحاسبين الجديدين المذكورين أدناه، والتعديلات الأخرى على المعايير الحالية والتي أتبعها البنك اعتباراً من 1 يناير 2018. وقد تم توضيح أثر هذه المعايير أدناه:

المعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء

اتبع البنك المعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء، ونتج عن ذلك تغير سياسة البنك بشأن إثبات الإيرادات من العقود مع العملاء. لقد صدر المعيار الدولي للتقرير المالي 15 في شهر مايو 2014، وسرى مفعوله للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقرير المالي 15 طريقة واحدة شاملة بشأن المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وحل محل الارشادات الحالية المتعلقة بإثبات الإيرادات المذكورة حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي. لقد حدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 طريقة مؤلفة من خمس خطوات سيتم تطبيقها على الإيرادات من العقود مع العملاء. وتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس العوض الذي تستحقه المنشأة لقاء تحويل البضاعة أو الخدمات إلى عميل ما. وبينما يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على توجيهات أكثر تنظيمًا من معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الحالي، فإن نتائج الاعتراف بالإيرادات تشبه إلى حد كبير الممارسة الحالية المتمثلة في توزيع الدخل على مدى فترة الخدمة المقدمة وبالتالي لا يكون للمعيار الدولي للتقرير المالي 15 تأثير جوهري على البنك.

المعيار الدولي للتقرير المالي 9: الأدوات المالية

لقد قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9- الأدوات المالية، الصادر في شهر يوليو 2014 وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي له في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تغييراً هاماً عن معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية - الإثبات والقياس. يجمع المعيار الجديد التغيرات الأساسية إلى المحاسبة عن الموجودات المالية وإلى بعض النواحي المتعلقة بالمحاسبة عن المطلوبات المالية. وكما يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي 9، اختار البنك الاستمرار في المحاسبة عن تغطية المخاطر طبقاً للمتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39. فيما يلي ملخصاً بالتغيرات الأساسية في السياسات المحاسبية للبنك نتيجة تطبيقه المعيار الدولي للتقرير المالي 9:

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على ثلاث فئات تصنيف أساسية للموجودات المالية وهي: مقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقائمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يحدد هذا التصنيف عادة، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، على أساس نموذج الأعمال الذي يدار بموجبه الأصل المالي وتدفقاته النقدية التعاقدية. يستبعد المعيار فئات التصنيف الحالية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي 39 وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة، والماتحة للبيع.

وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9، يحظر فصل المشتقات المدمجة في عقود يكون مضيفها أصل مالي يقع ضمن نطاق المعيار. وبدلاً من ذلك، يتم تقويم كامل الأداة المختلطة لأغراض التصنيف. ولتوضيح كيفية قيام البنك بتصنيف الموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، أنظر القسم المعني من السياسات المحاسبية الهامة. وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، بقيت المحاسبة عن المطلوبات المالية إلى حد كبير تماماً مثل تلك المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39 باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة والمتعلقة بالمطلوبات المخصصة بالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لقد بقيت قواعد التوقف عن الأثبات المحولة من معيار المحاسبة الدولي 39 كما هي، ولم تتغير. عليه، لا يوجد أثر جوهري على المطلوبات المالية الخاصة بالبنك والسياسة المحاسبية المتعلقة بالتوقف عن الأثبات.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

لقد استبدل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 نموذج «الخسارة المتكبدة» حسب معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج «خسارة الائتمان المتوقعة». يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 من البنك تسجيل مخصص خسارة الائتمان المتوقعة لكافة القروض والموجودات المالية الأخرى (سندات الديون) غير المقتناة بالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع التزامات القروض وعقود الضمان المالي. يحدد المخصص على أساس خسارة الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الاثنى عشر شهراً القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها. وفي تلك الحالة، يتم تحديد المخصص على أساس احتمال التعثر على مدى عمر الأصل. وإذا كانت الموجودات المالية تقي بشروط تعريفها كموجودات مالية مشتراة أو مستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض، يتم تحديد المخصص على أساس التغير في خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، يتم إثبات خسائر الائتمان في فترة أبكر من الفترة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39.

المعيار الدولي للتقرير المالي 7- الأدوات المالية: الإفصاحات

لإظهار الفروقات بين المعيار الدولي للتقرير المالي 9، ومعيار المحاسبة الدولي 39، تم تعديل المعيار الدولي للتقرير المالي 7: الأدوات المالية - الإفصاحات، وقام البنك بتطبيقه سوياً مع المعيار الدولي للتقرير المالي 9 للسنة التي تبدأ في 1 يناير 2018. تشمل التغيرات على إفصاحات انتقالية كما هو مبين في إيضاح 2 (ب)، ومعلومات كمية ونوعية مفصلة حول عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة مثل الافتراضات والمدخلات المستخدمة. تم إظهار التسويات من مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحية إلى مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الختامية في إيضاح 2 (ج) وإيضاح 5، وإيضاح 6، وإيضاح 31.

التحول

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بأثر رجعي، باستثناء ما هو مبين أدناه: لم يتم تعديل فترات المقارنة. تم إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في الأرباح المبقة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. عليه، لا تعكس المعلومات المعروضة لعام 2017 المتطلبات المذكورة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، وبالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة مع

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المعلومات المعروضة لعام 2018 طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

- تم إجراء عمليات التقويم التالية بناء على الحقائق والظروف القائمة بتاريخ التطبيق الأولي:

1. تحديد نموذج الأعمال المقتنى من خلاله الأصل المالي.
 2. تخصيص وإلغاء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة سابقاً على أنه تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 3. تخصيص بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المكتتة لأغراض المتاجرة كـ «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر».
- تم الافتراض بأن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل جوهري بالنسبة لسندات الديون التي تحمل مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

ب) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(1) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاصة بالبنك كما في 1 يناير 2018:

التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9
(بالآلاف الريالات السعودية)			

الموجودات المالية

نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	26,874,499	26,874,499
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	13,490,700	13,490,700
مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية	مقتناة لأغراض المتاجرة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	532,364	532,364
استثمارات - سندات دين وأدوات حقوق ملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	12,735,843	15,872,540
استثمارات - سندات دين	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	13,842,933	10,724,146
استثمارات - صناديق استثمارية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	380,065	380,065
قروض وسلف	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	115,860,147	117,006,087
موجودات أخرى	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	839,192	839,192
			184,555,743	185,719,593

التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9
(بالآلاف الريالات السعودية)			

المطلوبات المالية

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	3,690,975	3,690,975
ودائع العملاء	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	140,239,513	140,239,513
سندات دين مصدرة	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	2,998,748	2,998,748
اقتراض	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	1,682,445	1,682,445
مشتقات بالقيمة العادلة السلبية	مقتناة لأغراض المتاجرة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	481,195	481,195
مطلوبات أخرى (بما في ذلك مخصص الائتمان لقاء التعرضات للبنود خارج قائمة المركز المالي)	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	5,161,991	4,671,931
مطلوبات أخرى (احتياطي عمليات تكافل)	مقتناة لأغراض المتاجرة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	380,066	380,066
			154,634,933	154,144,873

(2) تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9. يشمل الجدول أدناه على تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في 1 يناير 2018.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018
(بآلاف الريالات السعودية)			
الموجودات المالية			
التكلفة المطفأة			
26,874,499	-	-	26,874,499
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي			
13,490,700	-	-	13,490,700
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى			
قروض وسلف:			
117,006,087	-	-	117,006,087
الرصيد الافتتاحي			
-	-	(1,145,940)	(1,145,940)
إعادة قياس			
117,006,087	-	(1,145,940)	115,860,147
الرصيد الختامي			
استثمارات (سندات دين):			
10,724,146	-	-	10,724,146
الرصيد الافتتاحي			
-	3,122,300	-	3,122,300
محولة من مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر *			
-	-	(3,513)	(3,513)
إعادة قياس			
10,724,146	3,122,300	(3,513)	13,842,933
الرصيد الختامي			
839,192	-	-	839,192
موجودات أخرى			
168,934,624	3,122,300	(1,149,453)	170,907,471
إجمالي التكلفة المطفأة			
القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018
(بآلاف الريالات السعودية)			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سندات دين وأدوات حقوق ملكية)			
استثمارات:			
15,872,540	-	(3,264)	15,869,276
الرصيد الافتتاحي			
-	(3,133,433)	-	(3,133,433)
محول إلى مدرجة بالتكلفة المطفأة *			
15,872,540	(3,133,433)	(3,264)	12,735,843
الرصيد الختامي			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (صناديق استثمارية)			
استثمارات:			
380,065	-	-	380,065
الرصيد الافتتاحي			
-	(380,065)	-	(380,065)
محول إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
380,065	(380,065)	-	-
الرصيد الختامي			

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

هناك بعض سندات الدين التي تم إعادة تصنيفها من مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى التكلفة المطفأة، كان لها أثر صافي إعادة قياس بمبلغ 11.13 مليون ريال سعودي (الفرق بين التحويل إلى والتحويل بين فئات التصنيفات)

القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018
(بآلاف الريالات السعودية)			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
532,364	-	-	532,364
مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية			
-	380,065	-	380,065
استثمارات محولة من مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
532,364	380,065	-	912,429
الرصيد الختامي			
المطلوبات المالية			
التكلفة المطفأة			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى			
3,690,975	-	-	3,690,975
ودائع العملاء			
140,239,513	-	-	140,239,513
سندات دين مصدرة			
2,998,748	-	-	2,998,748
اقتراض			
1,682,445	-	-	1,682,445
مطلوبات أخرى (بما في ذلك مخصص الائتمان لقاء التعرضات للبنود خارج قائمة المركز المالي)			
4,671,931	-	490,060	5,161,991
إجمالي التكلفة المطفأة			
153,283,612	-	490,060	153,773,672
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
481,195	-	-	481,195
مشتقات بالقيمة العادلة السلبية			
380,066	-	-	380,066
مطلوبات أخرى (احتياطي عمليات التكافل)			
861,261	-	-	861,261
إجمالي المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			

(3) تسوية إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية إلى التكلفة المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9. يوضح الجدول التالي آثار إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية من الفئات طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى فئة التكلفة المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9:

بآلاف الريالات السعودية

من الموجودات المالية المتاحة للبيع طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	
القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2018	2,319,472
خسائر القيمة العادلة التي كان من المفترض إثباتها خلال عام 2018 في الدخل الشامل الآخر فيما لو لم يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية	(520)
استحققت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 الموجودات المالية البالغة قيمتها العادلة 1,010 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2017 والمعاد تصنيفها من متاحة للبيع/مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى التكلفة المطفأة.	

(4) الأثر على الأرباح المبقاة والاحتياطيات الأخرى

الأرباح المبقاة	الاحتياطيات الأخرى
بآلاف الريالات السعودية	
7,858,470	488
الرصيد الختامي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017)	
170,000	(181,133)
إعادة تصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	
(1,642,777)	-
إثبات خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	
(بما في ذلك التزامات القروض وعقود الضمان المالي)	
6,385,693	(180,645)
الرصيد الافتتاحي طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (1 يناير 2018)	

يشتمل الجدول أدناه على تسوية المخصص المسجل طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 إلى المخصص المسجل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9:

* مخصص الانخفاض الختامي للموجودات المالية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، ومخصصات التزامات القروض وعقود الضمان المالي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37: المخصصات والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2017، إلى

* مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحي المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 ديسمبر 2017 (معييار المحاسبة الدولي 39 / معيار المحاسبة الدولي 37)	إعادة التصنيف	إعادة القياس	1 يناير 2018 (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)
(بآلاف الريالات السعودية)			
قروض ودمم مدينة (معيار المحاسبة الدولي 39) / موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)			
قروض وسلف، صافي	3,556,133	-	1,145,940
موجودات مالية متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي 39) / موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)	186,571	(170,000)	3,513
استثمارات، صافي	-	-	20,084
موجودات مالية مقتناة بالتكلفة المطفأة (معيار المحاسبة الدولي 39) / موجودات مالية مقتناة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)	-	-	3,264
استثمارات، صافي	-	-	490,060
التزامات القروض وعقود الضمان المالي	3,742,704	(170,000)	1,642,777
الإجمالي	5,215,481		5,215,481

يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والموجزة كما في 31 ديسمبر 2018.

مصنفة إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات دين	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - استثمارات حقوق ملكية	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية
(بآلاف الريالات السعودية)					
الموجودات المالية					
-	-	-	-	14,101,089	14,101,089
-	-	-	-	12,041,294	12,041,294
368,594	50,539	11,642,455	1,346,179	21,162,689	34,570,456
562,373	-	-	-	-	562,373
-	-	-	-	110,325,959	110,325,959
-	-	-	-	831,919	831,919
930,967	50,539	11,642,455	1,346,179	158,462,950	172,433,090
المطلوبات المالية					
-	-	-	-	1,013,233	1,013,233
-	-	-	-	130,506,505	130,506,505
-	-	-	-	1,499,282	1,499,282
-	-	-	-	1,695,308	1,695,308
547,253	-	-	-	-	547,253
-	368,594	-	-	6,470,839	6,839,433
547,253	368,594	-	-	141,185,167	142,101,014

ج) السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

1) تصنيف الموجودات المالية (السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018)

اعتباراً من 1 يناير 2018، قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 وقام بتصنيف موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة، و
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تم أدناه تبيان متطلبات تصنيف القروض والسلف، وسندات الدين، والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

القروض والسلف وسندات الدين

يعتمد تصنيف القروض والسلف وسندات الدين والقياس اللاحق لها على:

– نموذج عمل البنك لإدارة الموجودات، و

– خصائص التدفقات النقدية للأصل والتي هي – فقط – دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة.

وبناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف وسندات الدين الخاصة به إلى إحدى فئات القياس الثلاثة التالية:

- **التكلفة المطفأة:** يتم قياس الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية إذا كانت التدفقات النقدية تلك تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، وغير المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – بالتكلفة المطفأة. تعدل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بمخصص خسارة الائتمان المتوقعة المثبتة.
- **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** تقاس الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات – إذا كانت تلك التدفقات النقدية تمثل – فقط – دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، وغير المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تدرج التغيرات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء إثبات مكاسب أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات العمولة ومكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية على التكلفة المطفأة للأداة حيث يتم إثباتها في الربح أو الخسارة. وفي حالة التوقف عن إثبات أي أصل مالي، فإنه يعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية – المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر – من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة.
- **القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:** تقاس الموجودات التي لا تقي بضوابط ومعايير إثبات التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم إثبات أرباح وخسائر سندات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ولا تعتبر جزءاً من علاقة تغطية المخاطر، في قائمة الدخل الموحدة خلال الفترة التي تنشأ فيها.

تقويم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقويم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار على:

- السياسات والأهداف الموضوعية بشأن المحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً.
- كيفية تقويم أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مدراء الأعمال، على سبيل المثال فيما إذا تم التعويض على أساس القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها، و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإن تلك المبيعات لا يمكن أخذها بالحسبان بمفردها، ولكن كجزء من التقويم الكلي لكيفية تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل البنك لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية. يتم قياس الموجودات المالية المكتتة لأغراض المتاجرة والتي يتم قياس أداؤها على أساس القيمة العادلة – بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – لعدم الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لعدم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقويم التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة

- لأغراض هذا التقويم، يمثل «المبلغ الأصلي» القيمة العادلة للموجودات المالية بتاريخ الإثبات الأولي. أما «العمولة» فتتمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقد ومقابل مخاطر الائتمان والإقراض الأساسية الأخرى المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة ما، وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وهامش الربح. وعند تقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة، يأخذ البنك بالحسبان الشروط التعاقدية للأداة، ويشمل ذلك فيما إذا كان الأصل المالي يشتمل على شرط تعاقد يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تستوفي هذا الشرط. ولإجراء هذا التقويم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:
- الأحداث المحتملة التي تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرفع المالي.
- السداد المبكر وشروط التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة البنك للتدفقات النقدية من موجودات محددة، مثل (الترتيبات المتعلقة بحق عدم الرجوع)، و
- الخصائص التي تعدل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقد مثل التعديل الدوري لأسعار العملات.

أدوات حقوق الملكية

عند الإثبات الأولي للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المكتتة لأغراض المتاجرة، يجوز للبنك أن يختار بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إثبات مكاسب وخسائر القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يعاد تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة، بما في ذلك الاستبعاد. يتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

- تصنف كافة الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (مثل: أدوات حقوق الملكية المكتتة لأغراض المتاجرة، وسندات الدين غير المصنفة بـ «التكلفة المطفأة»، و بـ «القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» أو «صندوق استثمار»).
- إضافة إلى ذلك، عند الإثبات الأولي، يجوز للبنك أن يخصص بشكل لا رجعة فيه أي أصل مالي – والذي بخلاف ذلك يفي بمتطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يزيل أو يقلص – بشكل جوهري – عدم التماثل المحاسبي والذي ينشأ بخلاف ذلك.
- لا يعاد تصنيف الموجودات المالية – بعد الإثبات الأولي لها، باستثناء خلال الفترة التي يقوم فيها البنك بتغيير نموذج أعمال إدارة الموجودات المعنية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(2) تصنيف المطلوبات المالية

(السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018)

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء، والاقتراض، وسندات الدين المصدرة بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم. وبعد ذلك، يتم قياس كافة المطلوبات المالية المرتبطة بعمولات، والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة، التي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة. تطفأ العلاوات والخصومات على أساس العائد الفعلي حتى تاريخ الإستحقاق، وترجل إلى مصاريف العمولات الخاصة. يتم تسوية المطلوبات المالية المرتبطة بتغطية مخاطر القيمة العادلة في تغيرات القيمة العادلة بالتقدر المغطى بمخاطره. تدرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.

(السياسة المطبقة بعد 1 يناير 2018)

يقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة باستثناء المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. سيتم قياس هذه المطلوبات بما في ذلك المشتقات المصنفة كمطلوبات، لاحقاً بالقيمة العادلة.

المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى

تعتبر المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى مشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الإقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يعتبر بحد ذاته عقد مشتقات مقبولة لأغراض المتاجرة، أو أدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في الربح أو الخسارة. تقيد المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى المنفصلة في قائمة المركز المالي الموحدة مع العقد الرئيسي.

(3) التوقف عن الإثبات

أ) الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات.

في الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل موجودات مالية، يتم التوقف عن الإثبات في حال قيام البنك بنقل كل المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الموجودات. وفي الحالات التي لا يتم فيها نقل أو الإبقاء على كل المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الموجودات المالية، يتم التوقف عن الإثبات فقط في حالة تخلي البنك عن السيطرة على الموجودات. يقوم البنك بتسجيل الموجودات والمطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه العمليات.

عند التوقف عن الإثبات، يتم إدراج الربح أو الخسارة التراكمية - المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة - في قائمة الدخل الموحدة للفترة. اعتباراً من 1 يناير 2018 - لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة تراكمية مثبتة في الدخل الشامل الآخر بشأن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات هذه الأدوات.

ب) المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

(4) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ) الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، يقوم البنك بتقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة تماماً. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة تماماً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي الأصلي، ويتم إدراج الفرق المثبت كمكاسب أو خسائر التوقف عن إثبات الأصل المالي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم يؤدي تعديل الأصل إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي، سيقوم البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وذلك بخصم التدفقات النقدية المعدلة باستخدام العمولة الفعلية قبل التعديل. سيتم إدراج أي فرق بين المبلغ المعدل احتسابه وإجمالي القيمة الدفترية الحالية في الربح أو الخسارة بشأن تعديل الأصل.

ب) المطلوبات المالية

يتوقف البنك عن إثبات مطلوبات مالية ما وذلك في حالة تعديل شروطها وأن التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة كانت مختلفة تماماً. وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات أية مطلوبات مالية جديدة وفق الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استنفادها، والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل الموحدة.

(5) الانخفاض في القيمة

يقوم البنك بإثبات مخصصات لقاء خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- الموجودات المالية (سندات الدين) التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- عقود الضمان المالي الصادرة، و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى 12 شهراً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
 - الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الانبثاق الأولي لها.
- يعتبر البنك بأن سندات الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ «من الدرجة الأولى».
- تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر جزء من مخاطر الائتمان المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير المالي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

- تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديرًا احتماليه مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو التالي:
- الموجودات المالية التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها).
- الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات الفروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها.
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة دفعها لحامل العقد ناقصاً أية مبالغ يتوقع البنك استردادها.

الموجودات المالية المعدلة

- في حالة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها، أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم إجراء تقييم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسارة الائتمان المتوقعة على النحو التالي:
- إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.
- إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن إثباته. يدرج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

- يقوم البنك، بتاريخ كل تقرير مالي، بإجراء تقييم للتأكد ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطلقة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ذات مستوى ائتماني منخفض. يعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
- ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات الممكنة ملاحظتها التالية:
- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق،
- إعادة جدولة القرض أو السلفة من قبل البنك وفق شروط غير ملائمة للبنك.
- احتمال دخول المقترض في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، و
- اختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.
- إن القرض الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع الجهة المقترضة يعتبر عادة ذو مستوى ائتمان منخفض ما لم يكن هناك دليلاً على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه لا توجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة. إضافة إلى ذلك، تعتبر قروض الأفراد المتأخرة السداد لمدة 90 يوماً فأكثر قروضاً منخفضة القيمة.

عند إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذو مستوى ائتماني منخفض، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المال بخصوص إصدار الدين الجديد.
- احتمال جدولة القرض مما يؤدي إلى تكبد حامل ارتباط القرض لخسائر من خلال الاعفاء من السداد طوعاً أو كرهاً.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

- يتم عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة على النحو التالي:
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطلقة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصل،
- التزامات الفروض وعقود الضمان المالي: تظهر عادة كمخصص في المطلوبات الأخرى،
- عندما تشتمل الأداة المالية على كل من مكون مسحوب وغير مسحوب، وأنه لا يمكن للبنك تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مكون التزام القرض بصورة مستقلة عن تلك المتعلقة بالمكون المسحوب: يقوم البنك بعرض مخصص خسائر مجمع لكلا المكونين. يتم إظهار المخصص المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب. يتم إظهار أي زيادة في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب كمخصص، و
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسائر في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تعتبر بمثابة القيمة العادلة لها. يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر، ويتم إثباته في احتياطي القيمة العادلة. يتم إثبات خسائر الانخفاض في الربح أو الخسارة، وتدرج التغيرات بين التكلفة المطلقة للموجودات والقيمة العادلة لها في الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (في جزء منها أو بأكملها) عند عدم وجود توقعات معقولة لاستردادها. لا تزال تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات البنك بشأن استرداد المبالغ المستحقة. وفي حالة زيادة المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسارة المتراكم، يتم في البداية اعتبار الفرق كإضافة إلى المخصص الذي يطبق على إجمالي القيمة الدفترية. تقيد أية استردادات لاحقة إلى مصاريف خسائر الائتمان.

تقويم الضمان

لتقليل مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، يقوم البنك باستخدام الضمانات، قدر الامكان. تكون الضمانات على أشكال متنوعة مثل نقد، وأوراق مالية وخطابات ضمان/ اعتماد، ودمم مدينة، وبضاعة وموجودات غير مالية أخرى وتعزيزات ائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. إن السياسة المحاسبية للبنك بشأن الضمانات التي يتم التنازل عنها إليه بموجب ترتيبات الإقراض الخاصة به طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 هي نفس السياسة المتبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. ما لم يتم مصادرتها، لا يتم تسجيل الضمانات في قائمة المركز المالي للبنك. إلا أن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، ويتم تقويمها عادة عند نشأتها كحد أدنى، ويعاد تقويمها على أساس دوري. أما بعض الضمانات مثل النقد والأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش فيتم تقويمها يومياً.

وقدر المستطاع، يقوم البنك باستخدام البيانات من الأسواق النشطة لتقويم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. أما الموجودات المالية الأخرى التي لا يمكن تحديد قيمتها السوقية فيتم تقويمها باستخدام النماذج. يتم تقويم الضمانات غير المالية مثل العقارات على أساس البيانات المقدمة من أطراف أخرى مثل وسطاء الرهن، أو على أساس مؤشرات أسعار المساكن والقوائم المالية المدققة ومصادر مستقلة أخرى.

الضمانات التي يتم مصادرتها

إن سياسة البنك المحاسبية المتبعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بقيت نفس السياسة التي كانت متبعة بموجب معيار المحاسبة الدولي 39. تتمثل سياسة البنك في التأكد فيما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المصادر لأغراض عملياته الداخلية أو بيعه. تحول الموجودات التي يتقرر بأنها مفيدة للعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات المعنية بالقيمة المعاد مصادرتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. تحول الموجودات التي يعتبر بيعها أفضل خيار إلى الموجودات المعدة للبيع بالقيمة العادلة لها (إذا كانت موجودات مالية) وبالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع الموجودات غير المالية بتاريخ المصادرة وبما يتفق مع سياسة البنك.

وخلال دورة الأعمال العادية، لا يقوم البنك فعلياً بمصادرة عقارات أو موجودات أخرى في محفظة قروض الأفراد الخاصة به، لكنه يقوم بتكليف وكلاء خارجيين لاسترداد الأموال ويكون ذلك عادة بالزاد، لسداد القرض القائم. تعاد الأموال الفائضة إلى العملاء/ الجهات المقترضة. ونتيجة لهذا الإجراء، لا يتم تسجيل العقارات السكنية التي يتم مصادرتها نظامياً في قائمة المركز المالي الموحدة.

(6) الضمانات المالية والتزامات القروض

يتم، الإثبات الأولي للضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، والتي تمثل قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي:

- اعتباراً من 1 يناير 2018: تقاس مقدرة البنك تجاه كل ضمان بالمبلغ غير المغطى أو مخصص الخسارة، أيهما أعلى.
- قبل 1 يناير 2018: كانت مقدرة البنك تجاه كل ضمان تقاس بالعلاوة غير المغطاة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لسداد الالتزامات المالية الناتجة عن الضمانات، أيهما أعلى.
- يتم إثبات العلاوة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن «دخل أتعاب وعمولات، صافي» بطريقة القسط الثابت على مدة فترة الضمان.
- تمثل التزامات القروض ارتباطات مؤكدة لمنح الائتمان وفق شروط وأحكام محددة سلفاً. لم يصدر البنك أي التزامات قروض يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة للالتزامات القروض:
- اعتباراً من 1 يناير 2018: يعترف البنك بمخصص الخسارة.
- قبل 1 يناير 2018: قام البنك بتسجيل مخصص وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 إذا كان العقد يحمل خسائراً.

(7) تقديم الخدمات

يقدم البنك خدمات متنوعة لعملائه وذلك إما بصورة مستقلة أو على شكل رزم مع تقديم خدمات أخرى. تبين للبنك بأنه يجب إثبات الإيرادات من مختلف الخدمات المتعلقة بتداول الأسهم، وإدارة الصناديق، وتمويل الشركات، والخدمات الاستشارية والخدمات البنكية الأخرى بتاريخ تقديم الخدمات أي عند الوفاء بالتزامات الأداء. أما بالنسبة للخدمات المجانية المتعلقة ببطاقات الائتمان، يقوم البنك بإثبات الإيرادات على مدى الفترة الزمنية.

(8) برنامج ولاء العملاء

لدى البنك برنامج ولاء العملاء (نقاط المكافآت/ الأميال الجوية ويشار إليها فيما يلي بـ «نقاط المكافآت») والذي يسمح لحملة البطاقات من اكتساب نقاط يمكن استردادها من بعض منافذ البيع. يقوم البنك بتوزيع جزء من سعر المعاملة (رسم متبادل) إلى نقاط المكافآت الممنوحة لحملة البطاقات وذلك على أساس سعر البيع المستقل النسبي. يتم تأجيل مبلغ الإيرادات الموزع إلى نقاط المكافآت ويحمل على قائمة الدخل الموحدة عند استرداد النقاط. يتم تعديل المبلغ المتراكم من الالتزامات المتعلقة بالنقاط غير المستردة على مدى الزمن وذلك على أساس الخبرة الفعلية والتوجهات الحالية للاسترداد.

د- السياسات المطبقة قبل اتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 9

(1) الإستثمارات

يتم، في الأصل، إثبات كافة السندات الإستثمارية بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ المدفوع، شاملة مصاريف الشراء المتعلقة بالإستثمارات (فيما عدا الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث لا يتم إضافة مصاريف الشراء إلى التكلفة عند الإثبات الأولي لها، وتحمل على قائمة الدخل الموحدة). تنفأ العلاوة والخصم

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

على أساس العائد الفعلي، وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

وبعد الإثبات الأولي لها، تحدد القيمة العادلة للسندات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند انتهاء العمل في تاريخ إعداد القوائم المالية. تقوم استثمارات الأسهم المتداولة بالأسعار المتداولة في يوم الاقفال. تحدد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في الصناديق الإستثمارية على أساس صافي قيمة الموجودات المعلن والذي يقارب القيمة العادلة.

وبعد الإثبات الأولي لها، تحدد القيمة العادلة للسندات غير المتداولة بالسوق، وذلك بإجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها تقريباً، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو على أساس ما يخص تلك السندات من صافي الموجودات ذات الصلة. وبعد الإثبات الأولي، لا يسمح عادة بإجراء أية تحويلات لاحقة بين فئات الإستثمار المختلفة. تحدد القيمة المصرح عنها لكل فئة من فئات الإستثمار في نهاية الفترة المالية اللاحقة على النحو التالي:-

(أ) الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف الإستثمارات ضمن هذه الفئة كـ «إستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة» أو «إستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل»، وذلك عند نشأتها أو عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (39) المعدل. يتم شراء الإستثمارات المصنفة كـ «إستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة» بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء لمدد قصيرة الأجل. تصنف الإستثمارات كـ «إستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل» من قبل الإدارة في حالة الوفاء بالمعايير والأسس المذكورة أدناه، (فيما عدا إستثمارات الأسهم غير المتداولة في سوق مالي نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به):

• أنها عبارة عن أداة مالية تشتمل على نوع واحد أو أكثر من المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى والتي تعدل بصورة جوهرية التدفقات النقدية الناتجة عن الأداة المالية، أو

• أنها أداة مالية تشتمل على مشتقات مدرجة ضمن أدوات مالية أخرى يجب فصلها عن العقد الرئيسي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39)، ولكن البنك غير قادر على قياس المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى بصورة منفصلة وبشكل موثوق به عند الشراء أو في تاريخ لاحق بعد تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. يتم تصنيف « القيمة العادلة » طبقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة من لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك، وهذا التصنيف غير قابل للإلغاء. يتم إثبات الموجودات المالية المصنفة عند إبرام البنك إتفاقيات تعاقدية مع الأطراف الأخرى بتاريخ التداول، ويتم التوقف عن إثباتها عند بيعها. وبعد الإثبات الأولي لها، تقاس الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويتم إدراج أية تغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها تلك التغيرات. يدرج في قائمة الدخل الموحدة دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كـ « دخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل». لا تضاف تكاليف المعاملات، إن وجدت، إلى قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

(ب) الإستثمارات المتاحة للبيع

الإستثمارات المتاحة للبيع عبارة عن أسهم وسندات دين غير مشتقة لم يتم تصنيفها كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو قروض وذمم مدينة أو مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل. ويعتزم البنك الاحتفاظ بها لمدة غير محددة، والتي يمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في أسعار العمولات الخاصة، أو أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم.

تقاس الإستثمارات المصنفة كـ «إستثمارات متاحة للبيع» لاحقاً بالقيمة العادلة. بالنسبة للإستثمارات المتاحة للبيع التي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في قيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل الموحدة. وعند إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات، يتم إظهار الربح أو الخسارة المتراكمة - المثبتة سابقاً ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة - في قائمة الدخل الموحدة للفترة. تقيد استثمارات الأسهم المتاحة للبيع، التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به، بالتكلفة.

(ج) المقتناء بالتكلفة المطفأة

تصنف الإستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة في سوق مالي نشط، كـ «إستثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة». الإستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة تظهر بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الإنخفاض في قيمتها. يتم تسوية الإستثمارات المطفأة قيمتها العادلة في تغيرات القيمة العادلة بقدر المخاطر التي يتم تغطية مخاطرها. تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الإستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات، ويتم الإفصاح عنها كمكاسب أو (خسائر) استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي.

(د) المقتناء حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الإستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تاريخ إستحقاق محدد والتي يستطيع البنك ولديه النية والمقدرة الإيجابية لإقتنائها حتى تاريخ إستحقاقها - عدا تلك التي تقي بمتطلبات تعريف الإستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة - كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق. يتم قياس هذه الإستثمارات بعد إقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الإنخفاض في قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الشراء باستخدام معدل العائد الفعلي، وتدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الإستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات أو إنخفاض قيمتها.

إن الإستثمارات المصنفة كـ «مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق»، لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها - دون أن تتأثر مقدرة البنك على إستخدام هذا التصنيف، ولا يمكن تصنيفها كبند مغطى بالمخاطر بشأن أسعار العمولة الخاصة أو السداد المبكر، وبالتالي إظهار النية للإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

2 (القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة يتم منحها أو إقتناؤها من قبل البنك، وذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها، ولا يتم تداولها في سوق مالي نشط.

تقاس كافة القروض والسلف، في الأصل، بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المدفوع، شاملة مصاريف الشراء المتعلقة بالقروض والسلف.

تصنف القروض والسلف الخاصة بالبنك كقروض وسلف مقتناة بالتكلفة المطفأة، ناقصاً أية مبالغ مشطوبة ومخصص الإنخفاض في قيمتها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

بالنسبة للقروض والسلف التي تمت تغطية مخاطرها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره قيمته العادلة في القيمة الدفترية.

(3) الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

أن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى هي موجودات مالية تتكون أساساً من إيداعات أسواق المال، وذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها، ولا يتم تداولها في الأسواق المالية النشطة. لا يتم إبرام إيداعات أسواق المال بنية إعادة بيعها مباشرة أو خلال فترة قصيرة. يتم، في الأصل، قياس الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة، والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المدفوع. وبعد الإثبات الأولي لها، تظهر الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

(4) الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم، بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة، إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي من أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل، التي يتم حسابها على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ويتم إثبات أية خسارة ناجمة عن ذلك الإنخفاض في التغيرات في قيمتها الدفترية.

وفي حالة عدم إمكانية تحصيل أي أصل مالي، فإنه يتم شطبه من مخصص الإنخفاض في القيمة. لا يتم شطب الموجودات المالية إلا بعد استنفاد كافة وسائل التحصيل الممكنة وتحديد مبلغ الخسارة.

في حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد، يتم إثبات دخل العمولات الخاصة بعد ذلك على أساس سعر العمولة الخاصة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد.

وإذا ما حدث لاحقاً إنخفاض في مبلغ خسارة الإنخفاض في قيمة الإستثمارات عدا إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع وأن هذا الإنخفاض يتعلق، بصورة موضوعية، بوقوع حدث بعد إثبات الإنخفاض (مثل تحسن درجة تصنيف الإئتمان للجهة المقترضة)، يتم عكس قيد خسارة الإنخفاض التي تم إثباتها سابقاً وذلك بتعديل حساب المخصص. يتم إثبات عكس القيد في قائمة الدخل الموحدة ضمن مخصص خسائر الإئتمان.

(أ) إنخفاض قيمة الموجودات المالية المكتناة بالتكلفة المطفأة

تُصنف الموجودات المالية كموجودات منخفضة القيمة عند وجود دليل موضوعي على وقوع الإنخفاض المتعلق بالإئتمان نتيجة لوجود حدث خسارة أو أكثر بعد الإثبات الأولي لتلك الموجودات، وأن لحدث الخسارة هذا أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو لمجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن قياسها بشكل موثوق به. يجنب مخصص خاص لقاء خسائر الإئتمان الناتجة عن انخفاض قيمة أي قرض أو أي من الموجودات المالية الأخرى المكتناة بالتكلفة المطفأة، بما في ذلك تلك الناتجة عن مخاطر ديون سيادية، عند وجود دليل موضوعي يشير إلى أن البنك لن يكون قادراً على تحصيل المبالغ المستحقة. يمثل مبلغ المخصص الخاص الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدرة القابلة للاسترداد. إن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك القيمة المقدرة القابلة للاسترداد من الضمانات والكفالات المخصصة على أساس أسعار العمولة الخاصة الفعلية الأصلية.

يعاد التفاوض بشأن القروض والسلف وذلك إما كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو لمواجهة التغيرات السلبية في ظروف الجهة المقترضة. ويمكن أن يؤدي إعادة المفاوضات إلى تمديد تاريخ الاستحقاق أو برامج السداد وبموجبها يمنح البنك سعر عمولة معدل إلى العميل المتعثر. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الاستمرار في اعتبار الأصل «متأخر السداد» و«منخفض القيمة» بمفرده لأن سداد العمولة وأصل المبلغ الذي أعيد التفاوض بشأنه لن يسترد القيمة الدفترية الأصلية للقرض. وفي حالات أخرى، يفضي إعادة التفاوض إلى إبرام إتفاقية جديدة، ويتم اعتبارها ك«قرض جديد». تحدد السياسات والإجراءات المتبعة بشأن إعادة جدولة القروض وفق مؤشرات أو معايير توحى بأن عملية السداد قد تستمر في الغالب. ويستمر في إخضاع القروض للتقييم للتأكد من وجود إنخفاض على أساس فردي أو جماعي، ويتم احتسابه باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للقرض.

تعتبر القروض الشخصية منخفضة القيمة وذلك عندما يتأخر سدادها لعدد معين من الأيام طبقاً لبرامج المنتجات ذات العلاقة. وحيث أنه يتم تحديد مقاييس مخاطر القروض الشخصية على أساس «جماعي» وليس «فردية»، فإنه يتم أيضاً احتساب مخصصات القروض الشخصية على أساس «جماعي» باستخدام طريقة «معدل التدفق». يغطي المخصص كامل القروض غير العاملة (فيما عدا قروض السكن) التي تصل حد الشطب (أي تعتبر متأخرة السداد لمدة 180 يوم). تحدد قرارات الشطب عادة على أساس حالات الإخفاق السابقة المتعلقة بالمنتج. وفي حالة عدم إمكانية تحصيل أي أصل مالي، فإنه يتم شطبه من مخصص الإنخفاض في القيمة، إن وجد، وتحمل أية مبالغ زائدة عن المخصص المتاح مباشرة على قائمة الدخل الموحدة.

إضافة للمخصص الخاص، يجنب مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة على أساس المحفظة لقاء خسائر الإئتمان وذلك في حالة وجود دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. إن المخصص الجماعي مبني على أساس إنخفاض في مستوى التصنيف الائتماني (إنخفاض درجات تصنيف مخاطر الإئتمان) للموجودات المالية منذ تاريخ منحها. يقدر هذا المخصص بناءً على عدة عوامل تتضمن تصنيفات الإئتمان المحددة للجهة / الجهات المقترضة، والظروف الاقتصادية الحالية وخبرة البنك في التعامل مع الجهة / الجهات المقترضة، وأية معلومات أخرى متاحة عن حالات الإخفاق السابقة. يتم تسوية القيمة الدفترية للأصل من خلال حساب المخصص، ويتم إدراج مبلغ التسوية في قائمة الدخل الموحدة.

(ب) إنخفاض قيمة الموجودات المالية المكتناة بالقيمة العادلة

بالنسبة للموجودات المالية المكتناة بالقيمة العادلة، فإنه في حالة إثبات الخسارة مباشرة من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن حقوق المساهمين، يتم تحويل صافي الخسارة المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة عندما يعتبر الأصل منخفض القيمة.

(ج) الانخفاض في الإستثمارات المتاحة للبيع

بالنسبة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرى أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة يعتبر دليلاً موضوعياً على الانخفاض في القيمة. وعلى عكس

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

سندات الديون، لا يسمح باسترداد مبلغ الخسارة المثبتة سابقاً والناتجة عن انخفاض القيمة ضمن قائمة الدخل الموحدة طالما ظل الأصل قائماً بالسجلات، وعليه فإن أي زيادة في القيمة العادلة بعد إدراج الانخفاض بالسجلات يجب أن تسجل فقط ضمن حقوق المساهمين. وفي حالة التوقف عن إثباتها، يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة. يقوم البنك بشطب موجوداته المالية عندما تقرر وحدات العمل المعنية وإدارة المخاطر عدم إمكانية تحصيلها، ويتم اتخاذ هذا القرار بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض المعلومات مثل حدوث تغيرات هامة في المركز المالي للجهة المقترضة / المصدرة تشير إلى عدم مقدرتها على سداد التزاماتها أو أن متحصلات الضمان غير كافية لسداد كامل المخاطر. لا يتم شطب الموجودات المالية إلا بعد إستنفاد كافة الوسائل الممكنة لتحصيلها. يقوم البنك بالحصول على ضمانات، عندما يكون ذلك ممكناً، لتقليل مخاطر الموجودات المالية. تكون هذه الضمانات على شكل نقدية، وأوراق مالية، وخطابات اعتماد/ ضمان، وعقارات، وذهب مدينة، وبضاعة، وموجودات غير مالية أخرى، وتعزيزات إئتمانية مثل ترتيبات المقاصة. تقدر القيمة العادلة للضمانات عادة، على الأقل، عند نشأتها، وذلك بناءً على جدول التقارير الربع سنوية الخاصة بالبنك. تقوم بعض الضمانات، مثل النقدية والأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش، يومياً. وبقدر المستطاع، يستخدم البنك البيانات المتعلقة بالأسواق النشطة لتقويم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. أما الموجودات المالية الأخرى التي لا يمكن تحديد قيمتها السوقية، فيتم تحديدها باستخدام طرق تقويم (نماذج). تحدد قيمة الضمانات غير المالية، مثل العقارات، وفق بيانات مقدمة من أطراف أخرى مثل وسطاء الرهن ومؤشرات أسعار السكن والقوائم المالية المدققة ومصادر مستقلة أخرى.

(د) الإنخفاض في قيمة سندات الدين المتاحة للبيع

عند إجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة، يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة الأدلة المتوفرة بما في ذلك البيانات القابلة للملاحظة أو معلومات حول أحداث تتعلق تحديداً بالسندات والتي يترتب عليها انخفاض في استرداد المبالغ القابلة للتحصيل من التدفقات النقدية المستقبلية. يؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات المالية للمصدر وكذلك العوامل الأخرى مثل المعلومات المتعلقة بالسيولة لدى الجهة المصدرة، والتعرض لمخاطر مالية، ومستويات توجهات التعثر المتعلقة بموجودات مالية مماثلة والتوجهات والظروف الاقتصادية المحلية والقيمة العادلة للكفالات والضمانات، بشكل فردي أو كلاهما معاً، عند التأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في القيمة.

5) المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة إيداعات أسواق المال وودائع العملاء، والاقتراض، وسندات الدين المصدرة، بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للمبلغ المستلم. وبعد ذلك، يتم قياس كافة المطلوبات المالية المرتبطة بعمولات أو التي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة. تطفأ العلاوة والخصومات على أساس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق، وترحل إلى مصاريف العمولات الخاصة. يتم تسوية المطلوبات المالية المرتبطة بتغطية مخاطر القيمة العادلة في تغيرات القيمة العادلة بالتقدير المغطى بمخاطره. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.

6) الضمانات والتزامات القروض

يتم، في الأصل، إثبات الضمانات المالية ضمن المطلوبات الأخرى في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي لها، يتم قياس التزام البنك تجاه كل ضمان بالعلاوة المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لسداد الالتزامات المالية الناتجة عن الضمانات، أيهما أكبر. تدرج أية زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة ضمن «مخصص خسائر الائتمان».

يتم إثبات العلاوة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن «دخل الأتعاب والعمولات، صافي»، بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الضمان. إن التزامات القروض هي التزامات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

7) التوقف عن إثبات الأدوات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات.

في الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل موجودات مالية، يتم التوقف عن الإثبات في حال قيام البنك بنقل كل المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الموجودات. وفي الحالات التي لا يتم فيها نقل أو الإبقاء على كل المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الموجودات المالية، يتم التوقف عن الإثبات فقط في حالة تخلي البنك عن السيطرة على الموجودات. يقوم البنك بتسجيل الموجودات والمطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه العمليات. يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية (أو جزء منها) وذلك فقط عند استنفادها، أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

هـ) عمليات تجميع الأعمال والشهرة

تتم المحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. تقاس تكلفة الاستحواذ بإجمالي كل من العوض المحول، والذي يتم قياسه بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، ومبلغ حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها. بالنسبة لكل عملية من عمليات تجميع الأعمال، يقوم البنك بقياس حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات القابلة للتمييز للشركة المستحوذ عليها. تقيد تكاليف الاستحواذ المتكبدة كمصاريف وتدرج ضمن المصاريف الإدارية.

وعند قيام البنك بالاستحواذ على عمل ما، يتم تقدير الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التعاقد بها من أجل التصنيف والتخصيص الملائم لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والأوضاع السائدة بتاريخ الاستحواذ. ويتضمن ذلك فصل المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى في العقود الرئيسية من قبل الشركة المستحوذ عليها. يتم إثبات العوض المحتمل المراد تحويله من قبل الشركة المستحوذ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. يُقاس كافة العوض المحتمل (عدا ذلك المصنف كحقوق ملكية) بالقيمة العادلة، وتُدرج التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. لا يعاد قياس العوض المحتمل المصنف كحقوق ملكية، وتتم المحاسبة عن التسويات اللاحقة ضمن حقوق الملكية. يتم، في الأصل، قياس الشهرة، بالتكلفة (والتي تمثل الزيادة في إجمالي العوض المحول والمبلغ المثبت لحقوق الملكية غير المسيطرة وأية حصص مملوكة سابقاً، عن صافي الموجودات القابلة للتمييز التي تم الاستحواذ عليها والمطلوبات التي تم التعاقد بها). وفي حالة زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

عليها عن إجمالي العوض المحول، يقوم البنك بإعادة تقدير للتأكد من قيامه بصورة صحيحة بتحديد كافة الموجودات المستحوذ عليها وكافة المطلوبات التي تم التمتع بها، ومراجعة الإجراءات المستخدمة في قياس المبالغ المراد إثباتها بتاريخ الاستحواذ. وإذا ما زال ينتج عن إعادة التقدير زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها عن إجمالي العوض المحول، يتم إثبات الأرباح في الربح أو الخسارة. وبعد الإثبات الأولي لها، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة. يتم اختبار أي شهرة ناتجة عن التوحيد الأولي للتأكد من الانخفاض في القيمة مرة واحدة سنوياً على الأقل، ويتم تخفيضها إذا لزم الأمر عندما تشير الأحداث والظروف إلى وقوع انخفاض في القيمة.

(و) محاسبة تاريخ التداول

يتم في الأصل إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأداة. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بالشراء أو البيع هي عمليات شراء أو بيع للموجودات المالية التي تتطلب أن يتم تسليم الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

(ز) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة تغطية المخاطر

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود تحويل العملات الأجنبية، والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات الخاصة، واتفاقيات الأسعار الآجلة، ومقايضات أسعار العملات والمعاملات الخاصة، وخيارات أسعار العملات والمعاملات الخاصة (المكتنية والمشتراة) بالقيمة العادلة (العلاوات المستلمة للخيارات المكتنية). تقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة عادة وفقاً للأسعار المتداولة في السوق باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التسعير، حسبما هو ملائم. إن معالجة التغيرات في القيمة العادلة تعتمد على تصنيف الأدوات المشتقة بحسب الفئات التالية:

(1) المشتقات المكتناة لأغراض المتاجرة

تدرج أية تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المكتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة للسنة. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة المكتناة لأغراض المتاجرة كل تلك الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط.

(2) المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى

تعتبر المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى مشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يعتبر بعد ذاته عقد مشتقات مكتناة لأغراض المتاجرة، أو أدوات مالية مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل. تقيد المشتقات المدرجة ضمن الأدوات المالية الأخرى المنفصلة عن العقد الرئيسي بالقيمة العادلة في محفظة المشتقات المكتناة لأغراض المتاجرة، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

(3) محاسبة تغطية المخاطر

يقوم البنك بتصنيف بعض المشتقات كأدوات تغطية عندما تكون مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر. لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، تصنف تغطية المخاطر إلى فئتين هما: (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات التي تم إثباتها، و (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بخاطر محدد مرتبط بالموجودات أو المطلوبات المغطاة أو العمليات المتوقعة بشكل كبير التي يمكن أن تؤثر على صافي الربح أو الخسارة المعلن.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يجب التوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية خلال فترة التغطية، بحيث يتم تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة بطريقة تقويم مدى فعالية تغطية المخاطر من قبل البنك. وتبعاً لذلك، يجب تقويم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أما بالنسبة لتغطية مخاطر القيمة العادلة التي تفي بشرط محاسبة تغطية المخاطر، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره في قائمة الدخل الموحدة. وفي الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بمعاملات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، عندئذ يتم إطفاء تسوية القيمة الدفترية في قائمة الدخل الموحدة على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. وعند التوقف عن إثبات البند الذي تمت تغطية مخاطره، يتم إدراج تسوية القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تفي بشرط محاسبة تغطية المخاطر، يتم إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر، التي تم تحديدها على أنها تغطية فعالة، في قائمة الدخل الشامل الموحدة، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي لها تأثير على المعاملات المستقبلية، يتم تحويل الربح أو الخسارة المدرجة في الإحتياطيات الأخرى إلى قائمة الدخل الموحدة خلال نفس الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على قائمة الدخل الموحدة.

يتم التوقف عن محاسبة تغطية المخاطر وذلك عند انتهاء سريان أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو عندما لاتعد تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر. وعند التوقف عن إتباع محاسبة تغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة - المثبتة سابقاً في الإحتياطيات الأخرى - ضمن حقوق المساهمين لحين حدوث العملية المتوقعة. وفي الحالات التي لم يعد فيها توقع حدوث العملية المغطاة، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة - المثبتة ضمن الإحتياطيات الأخرى - إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

(ح) العملات الأجنبية

تم إظهار وعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر أيضاً عملة النشاط للبنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية لريالات سعودية بأسعار التحويل الفورية السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملة الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. تمثل أرباح وخسائر تحويل البنود النقدية المسجلة بالعملة الأجنبية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الرئيسية في بداية السنة والمعدلة بالعملة الفعلية والمبالغ المسددة خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بسعر التحويل في نهاية السنة. ترحل كافة فروقات التحويل الناتجة عن الأنشطة غير التجارية إلى أرباح تحويل عملات أجنبية في قائمة الدخل الموحدة فيما عدا الفروقات على القروض بالعملة الأجنبية التي تؤمن تغطية فعالة على صافي الاستثمار في المنشآت الأجنبية. تدرج أرباح أو خسائر تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملة الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، فيما عدا الفروقات الناتجة عن إعادة تحويل استثمارات الأسهم المتاحة للبيع، أو تلك المدرجة ضمن حقوق المساهمين والخاصة بتغطية مخاطر التدفقات النقدية وصافي الاستثمار المؤهلين لتغطية المخاطر وبقدر تغطية المخاطر الفعالة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين وذلك حسب الموجودات المالية المعنية.

ط) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عندما يوجد حالياً حق نظامي ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة أو عندما يكون لدى البنك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد. لا يتم مقاصة الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به من قبل أي معيار محاسبي أو تفسير وكما تم الإفصاح عنه في السياسات المحاسبية للبنك.

ي) إثبات الإيرادات / المصاريف

دخل ومصاريف العمليات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمليات الخاصة المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بعمولة، في قائمة الدخل الموحدة على أساس العائد الفعلي. يمثل معدل العمولة الفعلي المعدل الذي تم استخدامه في خصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو لفترة أقصر، حسبما هو ملائم) إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. وعند احتساب معدل العمولة الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

تعديل القيمة الدفترية لأية موجودات أو مطلوبات مالية، في حالة قيام البنك بتعديل تقديراته بشأن المدفوعات أو المقبوضات. تحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي، ويحدد التغير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمليات خاصة.

في حال انخفاض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة بسبب خسارة الانخفاض في القيمة، فإنه يستمر في إثبات دخل العمولة الخاصة باستخدام معدل العمولة الفعلي الذي ينطبق على القيمة الدفترية الجديدة.

يأخذ احتساب معدل العائد الفعلي بعين الاعتبار كافة الشروط التعاقدية المتعلقة بالأدوات المالية (مثل الدفعات المقدمة، والخيارات الخ)، ويشتمل على كافة الاتعاب المدفوعة أو المستلمة، وتكاليف المعاملات وكذلك الخصومات والعلاوات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. تعتبر تكاليف المعاملات تكاليف عرضية تتعلق مباشرة بشراء أو إصدار أو استبعاد موجودات أو مطلوبات مالية ما.

وعند قيام البنك بإبرام اتفاقية مقايضة أسعار عملات خاصة لتبديل العمولة الخاصة بمعدل ثابت إلى عائم (أو العكس)، يتم تعديل دخل أو مصاريف العمولة الخاصة بصافي العمولة الخاصة على عملية المقايضة.

تتم مقاصة دخل العمليات الخاصة على المنتجات المعتمدة من الهيئة الشرعية - المستلمة وغير المتحققة بعد - مقابل الموجودات المعنية.

أرباح / خسائر تحويل العملات الأجنبية

يتم إثبات أرباح / خسائر تحويل العملات الأجنبية عند تحققها / حدوثها.

توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية استلامها.

دخل ومصاريف الأتعاب والعمولات

يدرج دخل ومصاريف الأتعاب والعمولات، والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية، في معدل العمولة الفعلي. ويتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات الأخرى - بما في ذلك أتعاب خدمة الحسابات وأتعاب إدارة الاستثمارات وعمولة المبيعات وأتعاب الإيداع وأتعاب القروض المشتركة - عند تأدية الخدمات ذات العلاقة. يتم تأجيل أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي غالباً ما يتم استخدامها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتسوية العائد الفعلي عن تلك القروض.

يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى، على أساس نسبي - زمني، طبقاً لعقود الخدمات المعنية. أما الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات والأموال وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والصيانة والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى فترة معينة، فيتم إثباتها بشكل نسبي على مدى فترة الخدمة المقدمة. وفي الحالات التي لا يتوقع فيها بأن تؤدي الارتباطات المتعلقة بالقروض إلى استخدام القرض، يتم إثبات أتعاب الارتباطات لمنح القروض بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الارتباط. تتعلق مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى أساساً بأتعاب المعاملات والخدمات، ويتم قيدها كمصاريف عند استلام الخدمة. يصنف أي دخل أتعاب مستلم وغير متحقق بعد ضمن المطلوبات الأخرى.

صافي دخل المتاجرة

تشتمل النتائج الناجمة عن الأنشطة التجارية على كافة المكاسب والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة، ودخل أو مصاريف العمليات الخاصة المتعلقة بها، وتوزيعات الأرباح الناتجة عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وفروقات تحويل العملات الأجنبية. يشتمل ذلك على عمليات التغطية غير الفعالة المدرجة في عمليات التغطية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

ربح اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة مختلفة عن القيمة العادلة لنفس الأداة في المعاملات السوقية القابلة للملاحظة الأخرى أو تكون مبنية على أساس طريقة تقييم حيث تشمل المتغيرات فيها على بيانات فقط من الأسواق التي يمكن ملاحظتها، يقوم البنك فوراً بإثبات الفروقات بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة ضمن «صافي دخل المتاجرة». وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة حسب طريقة التقييم في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند التوقف عن إثبات الأداة.

ك) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر البنك في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي الموحدة نظراً لاحتفاظ البنك بكافة المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية، ويستمر في قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في «الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى» أو «ودائع العملاء»، حسبما هو ملائم. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة، ويطلقاً على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى البنك. تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في «النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي» أو «الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى» أو «القروض والسلف»، حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة، ويطلقاً على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ل) الاستثمار في الشركات المستثمر فيها التي يتم المحاسبة عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية

تتكون حصة البنك في الشركات المستثمر فيها التي يتم المحاسبة عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية من الحصة في شركة زميلة ومشروع مشترك. الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي يمارس البنك تأثيراً هاماً - وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة - على سياساتها المالية والتشغيلية. المشروع المشترك عبارة عن ترتيب يكون للبنك سيطرة مشتركة وله حقوق في صافي موجودات الترتيب وليس حقوق في موجوداته أو التزامات لقاء مطلوباته. يتم المحاسبة عن الحصة في الشركة الزميلة والمشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، ويتم إثباتها في الأصل بالتكلفة شاملة تكاليف المعاملات. وبعد الإثبات الأولي، تشمل القوائم المالية الموحدة على حصة البنك في الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى للشركات المستثمر فيها التي يتم المحاسبة عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ولحين زوال التأثير الهام أو السيطرة المشتركة. تعكس قائمة الدخل حصة البنك في نتائج أعمال الشركة الزميلة والمشروع المشترك. إن تاريخ إعداد القوائم المالية لكل من الشركة الزميلة والمشروع المشترك متطابقة مع تاريخ إعداد القوائم المالية للبنك، وتتمشى سياساتهما المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل البنك فيما يتعلق بنفس المعاملات والأحداث التي تقع في ظروف مشابهة. يتم حذف الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركة الزميلة والمشروع المشترك بقدر حصته في الشركة الزميلة والمشروع المشترك.

م) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسارة الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات وكما يلي:-

33 سنة

المباني

على مدى فترة عقد الإيجار

تحسينات المباني المستأجرة

3 إلى 4 سنوات

الأثاث والمعدات والسيارات وبرامج الحاسب الآلي

تحدد مكاسب وخسائر الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية، ويتم إدراجها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة القيمة المتبقية وكذلك الأعمار الإنتاجية للموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات فوراً إلى قيمتها القابلة للاسترداد، في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة له.

ن) المخصصات

تجنب المخصصات عند وجود التزامات قانونية أو متوقعة على البنك ناجمة عن أحداث سابقة ومن المحتمل بشكل كبير أن تتطلب استخدام الموارد المالية لتسوية هذا الالتزام. تم عرض المصاريف المتعلقة بأي مخصص في قائمة الدخل الموحدة بعد خصم المبالغ المستردة.

س) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي يبرمها البنك كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ع) النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تتكون النقدية وما في حكمها من النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي وإيداعات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وفترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء.

ف) الموجودات المحتفظ بها لدى البنك بصفته وصياً أو مؤتمناً عليها

لا يتم اعتبار الموجودات المحتفظ بها لدى البنك، بصفته وصياً أو مؤتمناً عليها، كموجودات خاصة بالبنك، وبالتالي لا تدرج ضمن القوائم المالية الموحدة المرفقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

ص) الزكاة وضريبة الدخل

تحسب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو صافي الدخل وفقاً للأسس المنصوص عليها في الأنظمة الزكوية. تحسب ضريبة الدخل على حصة المساهمين غير السعوديين في صافي دخل السنة.

تحسب الزكاة وضريبة الدخل على أساس ريع سنوي، وتحمل على الأرباح المبقاة وفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. وفي السابق، كانت الزكاة وضريبة الدخل تخصم من توزيعات الأرباح عند دفعها، ويتم إثباتها كمطلوبات في ذلك التاريخ. لا يتم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على قائمة الدخل الموحدة لأنها التزامات على المساهمين، وبالتالي يتم خصمها من توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين.

ق) المنتجات البنكية المعتمدة من الهيئة الشرعية

إضافة إلى المنتجات البنكية التقليدية، يقدم البنك لعملائه بعض المنتجات البنكية القائمة على مبدأ تجنب العمولة وتعتمد من قبل الهيئة الشرعية. يتم معالجة كافة المنتجات البنكية القائمة على مبدأ تجنب العمولة - محاسبياً باستخدام المعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً للسياسات المحاسبية المذكورة في هذه القوائم المالية الموحدة.

ر) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يجنب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لتقويم اكتواري طبقاً لنظام العمل والعمال السعودي. يتم مراجعة صافي التزامات البنك المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. تشمل الافتراضات المستخدمة في احتساب التزامات البرامج على افتراضات مثل الزيادات المتوقعة مستقبلاً في الرواتب ومعدل استقالات الموظفين المتوقع، ومعدل الخصم المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية.

ش) الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم

بموجب شروط برنامج المكافأة طويلة الأجل المحسوب على أساس الأسهم، يمنح البنك الموظفين المؤهلين أسهم بأسعار شراء محددة سلفاً ولفترة زمنية محددة. وبتاريخ الاستحقاق المحدد في شروط البرنامج، يسلم البنك الأسهم المخصصة للموظفين شريطة الوفاء بشروط المنح بصورة مرضية. يتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيين الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تظهر المصاريف التراكمية - التي يتم احتسابها بموجب هذا البرنامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق - المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف.

3- النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

2018	2017	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
1,542,528	1,304,487	نقد في الصندوق
7,609,549	8,161,763	وديعة نظامية
4,811,666	17,379,275	إيداعات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
137,346	28,974	أرصدة أخرى
14,101,089	26,874,499	الإجمالي

يتعين على ساب، وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من التزامات ودائعه، تحسب في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية لساب، وبالتالي لا تعتبر جزءاً من النقدية وما في حكمها. تمثل الإيداعات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي سندات مشتركة بموجب اتفاقيات إعادة بيع (شراء عكسي) مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

4- الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2018	2017	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
6,896,890	6,808,077	حسابات جارية
5,144,404	6,682,623	إيداعات أسواق المال
12,041,294	13,490,700	الإجمالي

5- الإستثمارات، صافي

أ) تصنف الاستثمارات كآلاتي:

2018	2017	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
11,642,455	-	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات دين
1,346,179	-	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - حقوق الملكية
419,133	-	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
21,162,689	10,724,146	مقتناة بالتكلفة المطفأة
-	16,252,605	متاحة للبيع
34,570,456	26,976,751	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(ب) تصنف الاستثمارات حسب الأدوات المالية على النحو التالي:

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
16,981,575	23,945,635	5,300,583	3,656,236	11,680,992	20,289,399	سندات بعمولة ثابتة
8,598,601	9,278,642	866,673	1,659,149	7,731,928	7,619,493	سندات بعمولة عائمة
1,396,575	1,346,179	20,768	18,642	1,375,807	1,327,537	أسهم وأخرى
26,976,751	34,570,456	6,188,024	5,334,027	20,788,727	29,236,429	الإجمالي

فيما يلي تحليلاً للحركات في مخصص خسائر سندات الدين غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

بآلاف الريالات السعودية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2018	3,137	3,640	16,571	23,348
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	598	(598)	-	-
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	(16)	16	-	-
صافي المحمل للسنة	(1,138)	(2,910)	-	(4,048)
مخصص الخسارة كما في 1 يناير 2018	2,581	148	16,571	19,300

(ج) فيما يلي تحليلاً لمكونات المحفظة الاستثمارية:

2018			2017			
متداولة (بآلاف الريالات السعودية)	غير متداولة (بآلاف الريالات السعودية)	الإجمالي (بآلاف الريالات السعودية)	متداولة (بآلاف الريالات السعودية)	غير متداولة (بآلاف الريالات السعودية)	الإجمالي (بآلاف الريالات السعودية)	
23,830,738	114,897	23,945,635	16,981,575	80,176	16,981,575	سندات بعمولة ثابتة
3,935,173	5,343,469	9,278,642	8,598,601	5,516,537	8,598,601	سندات بعمولة عائمة
1,318,781	27,398	1,346,179	1,396,575	29,523	1,396,575	أسهم وأخرى
29,084,692	5,485,764	34,570,456	26,976,751	5,626,236	26,976,751	الإستثمارات، صافي

(د) فيما يلي تحليلاً للإستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

2018		
بآلاف الريالات السعودية	2017	
26,862,791	20,278,786	حكومية وشبه حكومية
2,267,776	3,493,616	شركات
5,429,343	3,194,621	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
10,546	9,728	أخرى
34,570,456	26,976,751	الإجمالي

يمثل بند «أخرى» استثمارات أسهم غير متداولة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومسجلة بالتكلفة لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

6- القروض والسلف، صافي

(أ) تصنف القروض والسلف على النحو التالي:

2018				
بطاقات ائتمان بآلاف الريالات السعودية	قروض شخصية بآلاف الريالات السعودية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة بآلاف الريالات السعودية	الإجمالي بآلاف الريالات السعودية	
2,130,911	19,883,855	89,734,554	111,749,320	مقتناة بالتكلفة المطفأة
55,305	242,120	3,029,826	3,327,251	القروض والسلف العامة
2,186,216	20,125,975	92,764,380	115,076,571	القروض والسلف غير العامة
(195,050)	(686,621)	(3,868,941)	(4,750,612)	إجمالي القروض والسلف
1,991,166	19,439,354	88,895,439	110,325,959	مخصص خسائر الائتمان
				القروض والسلف، صافي
2017				
بطاقات ائتمان بآلاف الريالات السعودية	قروض شخصية بآلاف الريالات السعودية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة بآلاف الريالات السعودية	الإجمالي بآلاف الريالات السعودية	
2,232,841	21,552,924	94,882,921	118,668,686	مقتناة بالتكلفة المطفأة
5,623	105,065	1,782,846	1,893,534	القروض والسلف العامة
2,238,464	21,657,989	96,665,767	120,562,220	القروض والسلف غير العامة
(115,664)	(441,087)	(2,999,382)	(3,556,133)	إجمالي القروض والسلف
2,122,800	21,216,902	93,666,385	117,006,087	مخصص خسائر الائتمان
				القروض والسلف، صافي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تشتمل القروض والسلف، صافي على منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة قدرها 84,103.9 مليون ريال سعودي (92,611.4: 2017 مليون ريال سعودي) تم إظهارها بالتكلفة بعد خصم مخصص خسائر الائتمان وقدره 2,605.1 مليون ريال سعودي (2017: 1,842.5 مليون ريال سعودي). تم الإفصاح عن القروض والسلف غير العاملة بعد خصم العمولات الخاصة المتراكمة المعلقة وقدرها 172.6 مليون ريال سعودي (2017: 209.1 مليون ريال سعودي).

(ب) الحركة في مخصص خسائر الائتمان

يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص خسائر الائتمان مقابل القروض والسلف:

31 ديسمبر 2018					بالآلاف الريالات السعودية
خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	مشتراة ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي	
517,743	1,951,464	2,201,897	30,969	4,702,073	الرصيد في 1 يناير
299,344	(286,794)	(12,550)	-	-	محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر
(41,087)	155,415	(114,328)	-	-	محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها
(9,600)	(313,956)	323,556	-	-	محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض
(399,677)	118,684	420,581	11,955	151,543	صافي المحمل / (عكس قيد) للسنة
-	-	(103,004)	-	(103,004)	مبالغ مشطوبة
366,723	1,624,813	2,716,152	42,924	4,750,612	الرصيد في 31 ديسمبر
2017					بالآلاف الريالات السعودية
بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	الإجمالي		
102,355	356,714	2,430,642	2,889,711		الرصيد في بداية السنة
(129,793)	(399,439)	(55,472)	(584,704)		ديون مشطوبة
143,102	483,812	626,857	1,253,771		مجنب خلال السنة، بعد خصم عكس القيد
-	-	(2,645)	(2,645)		مبالغ مستردة مجانية سابقاً
115,664	441,087	2,999,382	3,556,133		الرصيد في نهاية السنة

بلغ صافي المبلغ المحمل على قائمة الدخل الموحدة على حساب مخصص خسائر الائتمان 327.9 مليون ريال سعودي (2017: 1,001.8 مليون ريال سعودي)، وتم إظهاره بعد خصم المبالغ المستردة المجنية سابقاً طبقاً لما هو مبين أعلاه، بالإضافة إلى المبالغ المشطوبة مباشرة والمبالغ المستردة المشطوبة سابقاً وقدرها 176.4 مليون ريال سعودي (2017: 249.3 مليون ريال سعودي).

(ج) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركيزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

2018 (بالآلاف الريالات السعودية)				
القروض والسلف العاملة	القروض والسلف غير العاملة، صافي	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي	
8,296,736	-	(3,413)	8,293,323	حكومية وشبه حكومية
6,250,863	-	(90,780)	6,160,083	تمويل
723,932	-	(1,487)	722,445	زراعة وأسماك
18,624,305	535,331	(1,110,702)	18,048,934	تصنيع
3,491,737	-	(3,795)	3,487,942	مناجم وتعددين
3,301,400	166,320	(109,269)	3,358,451	كهرباء، ماء، غاز، وخدمات صحية
9,910,835	1,182,719	(1,226,655)	9,866,899	بناء وإنشاءات
24,770,141	383,865	(625,351)	24,528,655	تجارة
6,323,640	77,966	(88,518)	6,313,088	نقل واتصالات
4,442,247	7,499	(60,216)	4,389,530	خدمات
22,014,766	297,425	(881,671)	21,430,520	قروض شخصية وبطاقات إئتمان
2,944,364	676,126	(548,755)	3,071,735	أخرى
654,354	-	-	654,354	عمولة خاصة مستحقة (قروض تجارية وحسابات جارية مدينة)
111,749,320	3,327,251	(4,750,612)	110,325,959	الإجمالي

(ج) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركيزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

2017 (بالآلاف الريالات السعودية)				
القروض والسلف العاملة	القروض والسلف غير العاملة، صافي	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي	
7,771,991	-	-	7,771,991	حكومية وشبه حكومية
7,076,588	-	-	7,076,588	تمويل
855,355	-	-	855,355	زراعة وأسماك
18,549,066	168,196	(144,947)	18,572,315	تصنيع
3,518,518	-	-	3,518,518	مناجم وتعددين
3,673,031	32,799	(32,799)	3,673,031	كهرباء، ماء، غاز، وخدمات صحية
10,010,328	720,305	(583,861)	10,146,772	بناء وإنشاءات
28,188,884	356,945	(307,065)	28,238,764	تجارة
5,758,488	77,966	(77,966)	5,758,488	نقل واتصالات
5,359,114	6,899	(6,899)	5,359,114	خدمات
23,785,765	110,688	-	23,896,453	قروض شخصية وبطاقات إئتمان
3,526,714	419,736	(311,326)	3,635,124	أخرى
594,844	-	-	594,844	عمولة خاصة مستحقة (قروض تجارية وحسابات جارية مدينة)
-	-	(2,091,270)	(2,091,270)	مخصص جماعي لقاء الإنخفاض في القيمة
118,668,686	1,893,534	(3,556,133)	117,006,087	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تشتمل أرصدة القروض الشخصية وبطاقات الائتمان على دخل العملات الخاصة المستحقة ذات العلاقة في نهاية السنة. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، تم حساب مخصص خسائر الائتمان المتعلق بالقروض والسلف الشخصية على أساس جماعي وتم إدراجه في المخصص الجماعي لقاء الانخفاض في القيمة. تم حساب المخصص الجماعي لقاء الإنخفاض في القيمة على أساس نظام تقييم جودة الموجودات والذي يشتمل على تصنيف درجات مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء والظروف الاقتصادية العامة.

(د) الضمانات

يحتفظ البنك، خلال عمليات الإقراض الخاصة به، بضمانات لتقليل مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلف. تشتمل هذه الضمانات، في الغالب، على ودائع لأجل، وتحت الطلب، وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية، وأسهم محلية ودولية، وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت القيمة الدفترية لإجمالي القروض والسلف غير العاملة 3,327.3 مليون ريال سعودي (2017: 1,893.5 مليون ريال سعودي). بلغت قيمة الضمانات الممكن تحديدها والمحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلف 2,028.8 مليون ريال سعودي (2017: 1,521.1 مليون ريال سعودي).

يوضح الجدول أنما الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلف:

	2017	2018
	النسبة المئوية	النسبة المئوية
نوع الضمان المحتفظ به		
قروض شخصية		
تمويل مضمون برهن	100%	100%
عقارات سكنية		
قروض تجارية وحسابات تجارية مدينة	42%	38%
عقارات تجارية وسكنية		

7- الاستثمارات في شركة زميلة ومشروع مشترك

يملك ساب 51% (2017: 51%) من الحصص في شركة إتش إس بي سي العربية السعودية، شركة مساهمة مقفلة، مشروع مشترك مع إتش إس بي سي. لا يمكن لمستثمر ما القيام بتوجيه أنشطة المنشأة دون تعاون الطرف الآخر. يحق لكلا المستثمرين تعيين عدد متساو من أعضاء مجلس الإدارة وبالتالي يتطلب إتخاذ قرارات المجلس بصورة مشتركة. لم يتم ساب بتوحيد هذه المنشأة لأنه لا يوجد لديه حقوق في العوائد المتغيرة من علاقته بالمنشأة والمقدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال ممارسة السلطة على المنشأة.

خلال سنة 2017، قام ساب بزيادة نسبة ملكيته في الشركة الزميلة/ شركة ساب للتكافل من 32.5% إلى 65% (إيضاح 19)، ونتج عن ذلك بأن أصبح ساب يملك حصة مهيمنة في شركة ساب للتكافل. أصبحت شركة ساب للتكافل شركة تابعة، وبالتالي قام ساب بتوحيد القوائم المالية لشركة ساب للتكافل اعتباراً من شهر نوفمبر 2017.

	2017	2018
	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية (مساهمة مقفلة) للتكافل	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية (مساهمة مقفلة) للتكافل
الإجمالي	شركة ساب	شركة ساب
الرصيد في بداية السنة	524,924	524,924
الحصة في الأرباح غير الموزعة	65,551	65,551
توزيعات أرباح مستلمة	(57,878)	(57,878)
استحوذ على شركة تابعة (إيضاح 19)	-	-
الرصيد في نهاية السنة	532,597	532,597

حصة البنك في القوائم المالية للمشروع المشترك والشركة الزميلة:

	2017	2018
	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية (مساهمة مقفلة) للتكافل	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية (مساهمة مقفلة) للتكافل
شركة ساب للتكافل	شركة ساب	شركة ساب
إجمالي الموجودات	635,181	656,766
إجمالي المطلوبات	228,726	257,949
إجمالي حقوق الملكية	406,455	398,817
إجمالي الدخل	200,651	205,960
إجمالي المصاريف	124,486	131,659

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

8- الممتلكات والمعدات، صافي

الأراضي والمباني بالآلاف الريالات السعودية	تحسينات المباني المستأجرة بالآلاف الريالات السعودية	المعدات والأثاث والسيارات بالآلاف الريالات السعودية	برامج الحاسب الآلي بالآلاف الريالات السعودية	الإجمالي 2018 بالآلاف الريالات السعودية	الإجمالي 2017 بالآلاف الريالات السعودية
التكلفة :					
في 1 يناير	921,133	582,009	590,374	148,341	2,056,015
الإضافات	5,595	2,564	37,221	31,242	175,071
استحواذ على شركة	-	-	-	-	11,361
تابعة خلال السنة	-	-	(9,921)	-	(590)
الإستبعادات	-	-	(9,921)	-	(590)
في 31 ديسمبر	926,728	584,573	617,674	179,583	2,241,857
الإستهلاك المتراكم:					
في 1 يناير	383,051	439,258	468,822	97,883	1,255,287
المحمل للسنة	10,334	38,907	56,362	25,862	124,785
استحواذ على شركة	-	-	-	-	9,532
تابعة خلال السنة	-	-	(9,921)	-	(590)
الإستبعادات	-	-	(9,921)	-	(590)
في 31 ديسمبر	393,385	478,165	515,263	123,745	1,389,014
صافي القيمة الدفترية :					
في 31 ديسمبر 2018	533,343	106,408	102,411	55,838	798,000
في 31 ديسمبر 2017	538,082	142,751	121,552	50,458	852,843
الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ					282,084
الإجمالي					1,134,927

9- الموجودات الأخرى

2018 بالآلاف الريالات السعودية	2017 بالآلاف الريالات السعودية
ذمم مدينة	488,704
ضريبة مدفوعة مقدماً	239,133
أخرى	421,836
الإجمالي	1,149,673
	521,642
	235,900
	317,550
	1,075,092

10- المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر:

(أ) العقود الآجلة والمستقبلية

وهي عبارة عن إتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. أن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات محددة والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية المتعلقة بأسعار العملات الخاصة فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(ب) الخيارات

وهي عبارة عن إتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الإلتزام، للمشتري (المكاتب بالخيار) لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

(ج) المقايضات

وتمثل الإلتزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات الخاصة، عادة ما تقوم الأطراف الأخرى بتبادل دفع العملات الخاصة بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل دفع العملات الخاصة بسعر ثابت مع أصل المبلغ وذلك بعملات مختلفة. وفي حالة مقايضة أسعار العملات الخاصة بعملات مختلفة، فإنه يتم بموجبها تبادل أصل المبلغ زائداً دفع العملات الخاصة بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملات مختلفة.

(د) إتفاقيات الأسعار الآجلة

وهي عبارة عن عقود تتعلق بأسعار العملات الخاصة يتم تداولها خارج الأسواق المالية النظامية وتنص على أن يسدد نقداً الفرق بين سعر العملة الخاصة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

التسويات المتعلقة بالمخاطر

سعر الشراء - البيع

يتطلب المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (13) استخدام الفرق بين سعر الشراء - البيع والذي يمثل القيمة العادلة.

ينتج عن طريق التقويم في العادة قيمة سوقية متوسطة. تعكس تسوية سعر الشراء - البيع تكلفة الشراء - البيع التي يتم تكبدها في حالة إقفال كافة صافي مخاطر السوق المتبقية المتعلقة بالمحفظة باستخدام أدوات التغطية المتاحة أو باستبعادها أو بالتخلص منها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف الآخر تجاه البنك

وتمثل تسوية تقويم عقود المشتقات المبرمة خارج الأسواق النظامية كي تعكس ضمن القيمة العادلة احتمال تعثر الطرف الآخر وأن ساب لن يستلم القيمة السوقية الكاملة للمعاملة.

تسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنك تجاه الطرف الآخر

وتمثل تسوية تقويم عقود المشتقات المبرمة خارج الأسواق النظامية كي تعكس ضمن القيمة العادلة احتمال تعثر ساب وأن ساب لن يدفع القيمة السوقية الكاملة للمعاملة.

طريقة تسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف الآخر تجاه البنك / طريقة تسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنك تجاه الطرف الآخر

يقوم ساب باحساب تسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف الآخر تجاه البنك وتسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنك تجاه الطرف الآخر بصورة مستقلة لكل طرف آخر تتعرض المنشأة لمخاطر بشأنه. يقوم ساب باحساب تسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف الآخر تجاه البنك وذلك بتطبيق احتمال تعثر الطرف الآخر - في حالة عدم تعثر ساب - على التعرضات الإيجابية المتوقعة للطرف الآخر، وضرب النتيجة بالخسارة المتوقعة في حالة التعثر. وعلى العكس، يقوم ساب باحساب طريقة تسوية تقويم مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنك تجاه الطرف الآخر وذلك باستخدام احتمال تعثر ساب - في حالة عدم تعثر الطرف الآخر - على التعرضات الإيجابية المتوقعة للطرف الآخر تجاه ساب وضرب الخسارة المتوقعة في حالة التعثر. يتم احتساب كلا الطريقتين على مدى فترة التعرض المحتمل للمخاطر.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة الخاصة بالبنك بالمبيعات، وأخذ المراكز، وموازنة أسعار الصرف. تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق أخذ المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والإستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

يتبع البنك نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر - (انظر الإيضاح 31 - إدارة المخاطر المالية، والإيضاح 32 - مخاطر السوق، والإيضاح 33 - مخاطر السيولة) - والتي تتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي والعمولات الخاصة وتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناءً على التوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدوداً لمخاطر مراكز العملات. تراقب مراكز العملات يومياً وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العملات الخاصة وذلك بوضع حدوداً للفجوات في أسعار العملات الخاصة للفترة المقررة. يتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العملات الخاصة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء الفجوات بين أسعار العملات الخاصة ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لتقليل تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وباستخدام إستراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن التغطية الإستراتيجية للمخاطر، عدا تغطية مخاطر المحفظة، لا تخضع لحاسبة تغطية المخاطر، وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة.

يستخدم البنك عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملات في تغطية مخاطر عملات محددة. كما يستخدم البنك مقايضات أسعار العملات الخاصة لتغطية مخاطر محددة ناشئة عن التعرض لمخاطر عملات خاصة بسعر ثابت. ويستخدم البنك أيضاً مقايضات أسعار العملات الخاصة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العملات الخاصة بسعر عائم. وفي كافة هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة تغطية المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل البنود المغطاة وأداة تغطية المخاطر، ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تغطية مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

إختبار فعالية تغطية المخاطر

كي تكون المشتقات مؤهلة لحاسبة تغطية المخاطر، فإن ساب يطلب - عند بدء تغطية المخاطر وطوال فترتها - بأنه يجب التوقع بأن تكون كل تغطية مخاطر ذات فعالية عالية مستقبلاً وبأثر رجعي، وبصورة مستمرة.

توضح مستندات كل تغطية مخاطر كيفية تقويم فعالية التغطية وأن الطريقة المتبعة من قبل كل منشأة لتقويم فعالية التغطية تعتمد على استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها. وفيما يتعلق بالفعالية المستقبلية، يجب التوقع بأن تكون أداء التغطية ذات فعالية عالية عند تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المتعلقة بالمخاطر المغطاة خلال الفترة التي خصصت إليها التغطية. كانت فعالية التغطية ما بين 80% إلى 125%. يتم إثبات عدم فعالية التغطية في قائمة الدخل الموحدة ضمن «دخل المتاجرة، صافي».

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

يتعرض البنك للتغيرات في التدفقات النقدية لأسعار العملات المستقبلية الخاصة على الموجودات والمطلوبات المقتناة لغير أغراض المتاجرة والتي تحمل دخل عمولة خاصة بسعر متغير. يستخدم البنك مقايضات أسعار العملات كتغطية مخاطر التدفقات النقدية لهذه المخاطر في أسعار العملات الخاصة. يوضح الجدول أدناه، كما في 31 ديسمبر، الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية المغطاه فيها، والفترة التي يتوقع أن تؤثر فيها على قائمة الدخل:

2018 بالآلاف الريالات السعودية	خلال سنة واحدة	سنة إلى 3 سنوات	3 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
تدفقات نقدية وارد (موجودات)	42,886	33,641	6,412	1,066
تدفقات نقدية صادرة (مطلوبات)	(5,231)	(3,486)	-	-
صافي التدفقات النقدية الصادرة	37,655	30,155	6,412	1,066

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2017	خلال سنة واحدة	سنة إلى 3 سنوات	3 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
بآلاف الريالات السعودية				
تدفقات نقدية وارد (موجودات)	41,654	86,625	38,319	6,787
تدفقات نقدية صادرة (مطلوبات)	(4,964)	(9,337)	-	-
صافي التدفقات النقدية الصادرة	36,690	77,288	38,319	6,787

يعكس الجدول التدفقات النقدية لدخل العمولات الخاصة المتوقع نشوئها على البنود المغطاه مخاطرها في تغطية مخاطر التدفقات النقدية وذلك على أساس تجديد الأسعار للموجودات والمطلوبات المغطاه مخاطرها.

تعكس الجداول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الإسمية لها كما في 31 ديسمبر وذلك على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. أن المبالغ الإسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الإسمية لا تعكس مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمستندات.

2018	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات
بآلاف الريالات السعودية							
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	283,080	(271,665)	39,675,381	4,389,170	3,584,180	26,207,556	5,494,475
خيارات أسعار العمولات الخاصة	128,632	(135,847)	18,386,296	37,000	1,038,500	17,050,833	259,963
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	18,852	(14,135)	3,710,093	1,680,176	1,559,779	470,138	-
خيارات العملات	133	(133)	5,513,328	1,576,414	3,936,914	-	-
مقايضات العملات	11,962	(11,113)	1,487,500	-	1,000,000	487,500	-
أخرى	5,198	(5,198)	360,835	-	8,063	352,772	-
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	76,710	(84,558)	9,420,627	262,500	881,250	5,621,875	2,655,002
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	13,169	(10,716)	1,190,000	-	750,000	440,000	-
مقايضات العملات	24,637	(13,888)	1,462,500	-	168,750	1,106,250	187,500
الإجمالي	562,373	(547,253)	81,206,560	7,945,260	12,927,436	51,736,924	8,596,940

2017	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات
بآلاف الريالات السعودية							
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	270,248	(241,185)	41,249,303	5,108,269	3,515,608	27,423,804	5,201,622
خيارات أسعار العمولات الخاصة	91,904	(93,830)	15,748,090	-	2,857,148	12,358,141	532,801
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	34,516	(25,406)	14,073,054	12,274,747	1,608,807	189,500	-
خيارات العملات	18,355	(18,441)	41,251,205	15,974,503	22,689,202	2,587,500	-
مقايضات العملات	18,023	(16,521)	3,205,935	250,000	1,468,435	1,487,500	-
أخرى	14,862	(14,861)	360,836	-	-	360,836	-
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	42,027	(40,034)	6,498,750	187,500	1,200,000	2,748,750	2,362,500
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية:							
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	30,282	(15,273)	1,390,000	-	-	1,190,000	200,000
مقايضات العملات	12,147	(15,644)	1,419,078	333,034	186,044	900,000	-
الإجمالي	532,364	(481,195)	125,196,251	34,128,053	33,525,244	49,246,031	8,296,923

أبرم البنك إتفاقيات بشأن منتجات خيارات عملات مركبة مع العملاء والتي تشمل على أداه مشتقة واحدة أو أكثر. وفي مثل هذه الحالات، تمثل القيمة العادلة لكل منتج من المنتجات المركبة صافي قيمة المشتقات المعنية. تم الإفصاح عن إجمالي المبالغ الاسمية لكافة الخيارات المتعلقة بكل منتج بتاريخ إعداد القوائم المالية في الجدول أعلاه. تعكس الجداول أدناه ملخصاً بالبنود المغطاه مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاه وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2018 بآلاف الريالات السعودية						
وصف البنود المغطاة:	القيمة العادلة	القيمة عند بدء التغطية	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
إستثمارات بعمولة ثابتة	9,367,452	9,420,627	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العملات الخاصة	76,710	(84,558)
استثمارات بعمولة عائمة	1,190,072	1,190,000	التدفق النقدي	مقايضات أسعار العملات الخاصة	13,169	(10,716)
استثمارات بعمولة ثابتة	1,273,205	1,275,000	التدفق النقدي	مقايضات العملات	24,266	(13,888)
ودائع بعمولة ثابتة	187,500	187,500	التدفق النقدي	مقايضات العملات	371	-
2017 بآلاف الريالات السعودية						
وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	القيمة عند بدء التغطية	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
إستثمارات بعمولة ثابتة	6,485,500	6,498,750	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العملات الخاصة	42,027	(40,034)
استثمارات بعمولة عائمة	1,390,142	1,390,000	التدفق النقدي	مقايضات أسعار العملات الخاصة	30,282	(15,273)
استثمارات بعمولة ثابتة	1,229,903	1,230,592	التدفق النقدي	مقايضات العملات	12,147	(15,041)
ودائع بعمولة ثابتة	187,500	187,500	التدفق النقدي	مقايضات العملات	-	(603)

تم تعديل القيمة عند بدء التغطية، عند الضرورة، لإظهار القيمة الدفترية.

بلغ صافي خسائر أدوات التغطية المتعلقة بتغطية مخاطر القيمة العادلة 9.8 مليون ريال سعودي (2017: صافي خسائر قدرها 30.1 مليون ريال سعودي)، بينما بلغ صافي أرباح البند الذي تمت تغطية مخاطره والمتعلق بالمخاطر المغطاه 39.9 مليون ريال سعودي (2017: صافي أرباح قدرها 18.6 مليون ريال سعودي).
تم إبرام ما نسبته 68% (2017: 65%) تقريباً من عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالبنك مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من 38% (2017: 8%) من إجمالي عقود القيمة العادلة الإيجابية مع طرف واحد من الأطراف الأخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

11- الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2018 بآلاف الريالات السعودية	2017 بآلاف الريالات السعودية	
956,730	1,780,975	حسابات جارية
56,503	1,910,000	ودائع أسواق المال
1,013,233	3,690,975	الإجمالي

12- ودائع العملاء

2018 بآلاف الريالات السعودية	2017 بآلاف الريالات السعودية	
82,086,159	88,538,701	تحت الطلب
7,823,077	6,868,200	إدخار
39,560,510	43,860,973	لأجل
1,036,759	971,639	تأمينات نقدية
130,506,505	140,239,513	الإجمالي

تشتمل ودائع العملاء على ودائع بموجب عقود منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة قدرها 80,450.9 مليون ريال سعودي (2017: 78,849.5 مليون ريال سعودي).
تشتمل الودائع أعلاه على ودائع بعمولات أجنبية تقاصيلها كالاتي:

2018 بآلاف الريالات السعودية	2017 بآلاف الريالات السعودية	
11,076,510	11,946,994	تحت الطلب
237,074	294,069	إدخار
8,410,185	8,930,155	لأجل
200,831	216,606	تأمينات نقدية
19,924,600	21,387,824	الإجمالي

13- سندات الدين المصدر

2018 بآلاف الريالات السعودية	2017 بآلاف الريالات السعودية	
-	1,500,452	صكوك ثانوية مدتها 7 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي - عام 2013
1,499,282	1,498,296	صكوك ثانوية مدتها 10 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي - عام 2015
1,499,282	2,998,748	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

صكوك ثانوية مدتها 7 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي - عام 2013

قام ساب بإصدار صكوك بتاريخ 17 ديسمبر 2013، وتستحق السداد خلال شهر ديسمبر 2020. إن هذا الإصدار كان متوافق مع توصيات بازل 3، وكان لساب الحق بسداد الصكوك بعد 5 سنوات، ويخضع ذلك للموافقة المسبقة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وشروط وأحكام الاتفاقية. وتم سداد الصكوك في 17 ديسمبر 2018. تحمل الصكوك دخل عمولة خاصة فعلية لمدة ستة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 140 نقطة أساس، وتستحق السداد على أساس نصف سنوي. إن هذه الصكوك كانت غير مضمونة، وكانت مدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

صكوك ثانوية مدتها 10 سنوات بمبلغ 1,500 مليون ريال سعودي - عام 2015

قام ساب بإصدار صكوك بتاريخ 28 مايو 2015، وتستحق السداد خلال شهر مايو 2025. إن هذا الإصدار متوافق مع توصيات بازل 3، ولساب الحق بسداد الصكوك بعد 5 سنوات، ويخضع ذلك للموافقة المسبقة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وشروط وأحكام الاتفاقية. تحمل الصكوك دخل عمولة خاصة فعلية لمدة ستة أشهر وفقاً للمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية زائداً 130 نقطة أساس، وتستحق السداد على أساس نصف سنوي. إن هذه الصكوك غير مضمونة، ومدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول).

14- الإقتراض

يمثل القرض المشترك وقدره 450 مليون دولار أمريكي قرض مشترك بعمولة عائمة حصل عليه البنك بتاريخ 19 أكتوبر 2016. يحمل هذا القرض عمولة لمدة ثلاثة أشهر على أساس لايبور زائداً 125 نقطة أساس، ويستحق السداد كل ربع سنة. إن هذا القرض غير مضمون، ويستحق السداد بتاريخ 19 أكتوبر 2019

15- المطلوبات الأخرى

2018 بآلاف الريالات السعودية	2017 بآلاف الريالات السعودية	
1,222,879	1,098,226	ذمم دائنة
590,437	809,135	سحوبات مستحقة
225,958	242,234	توزيعات أرباح مستحقة
453,605	434,890	مكافأة نهاية الخدمة
4,346,554	2,467,512	أخرى
6,839,433	5,051,997	الإجمالي

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل لساب من 1,500 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (2017 : 1,500 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي).

أن ملكية الأسهم موزعة على النحو التالي:

2018	2017	
60%	60%	مساهمون سعوديون
40%	40%	شركة هونج كونج وشغهاي المصرفية القابضة بي في شركة تابعة مملوكة بالكامل لمؤسسة هونغ كونغ شنغهاي المصرفية القابضة بي إل سي

17- الإحتياطي النظامي

يقتضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية، تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الإحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الإحتياطي رأس المال المدفوع لساب. عليه، تم تحويل مبلغ قدره 1,232.2 مليون ريال سعودي (2017: 988.6 مليون ريال سعودي) إلى الإحتياطي النظامي. أن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

18- الإحتياطيات الأخرى

تغطية مخاطر التدفقات النقدية والاستثمارات المتاحة للبيع

2018 بآلاف الريالات السعودية	تغطية مخاطر التدفقات النقدية	القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بـ القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الإجمالي
رصيد بداية السنة	10,007	8,209	18,216
أثر تطبيق المعيار الجديد كما في 1 يناير 2018: -إعادة تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع إلى الدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	(181,133)	(181,133)
الرصيد في 1 يناير 2018 المعدل	10,007	(172,924)	(162,917)
صافي التغير في القيمة العادلة	6,760	156,670	163,430

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

13,082	20,947	(7,865)	محول إلى قائمة الدخل الموحدة
176,512	177,617	(1,105)	صافي الحركة خلال السنة
13,595	4,693	8,902	الإجمالي الفرعي
(36,993)			أسهم خزينة
20,275			احتياطي برنامج أسهم الموظفين
(16,718)			الإجمالي الفرعي
(3,123)			رصيد نهاية السنة
الإجمالي	الإستثمارات المتاحة للبيع	تغطية مخاطر التدفقات النقدية	2017
50,665	76,309	(25,644)	بآلاف الريالات السعودية
2,771	(87,156)	89,927	رصيد بداية السنة
(35,220)	19,056	(54,276)	صافي التغير في القيمة العادلة
(32,449)	(68,100)	35,651	محول إلى قائمة الدخل الموحدة
18,216	8,209	10,007	صافي الحركة خلال السنة
(37,494)			الإجمالي الفرعي
19,766			أسهم خزينة
(17,728)			احتياطي برنامج أسهم الموظفين
488			الإجمالي الفرعي
			رصيد نهاية السنة

لقد أدى التوقف عن محاسبة تغطية المخاطر خلال السنوات السابقة إلى إعادة تصنيف الأرباح التراكمية المتعلقة بها وقدرها 7.9 مليون ريال سعودي (2017: 54.3 مليون ريال سعودي) من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة، وتم إدراجها في المبالغ أعلاه ضمن تغطية مخاطر التدفقات النقدية.

19- تجميع الأعمال

بتاريخ 17 أغسطس 2017، أبرم ساب اتفاقية مع أتش أس بي سي آسيا هولدينغز بي في وبعض الشركات التابعة الأخرى المملوكة بالكامل لشركة أتش أس بي سي هولدينغز بي أل سي (ويشار إليهم جميعاً بـ «أتش أس بي سي») لشراء حصة أتش أس بي سي البالغة 32.5% في شركة ساب للتكافل وهي شركة مدرجة في سوق الأسهم السعودية (داول) بسعر شراء قدره 10.66 ريال سعودي للسهم، وبمبلغ إجمالي قدره 117.8 مليون ريال سعودي. وقد تم إتمام هذه الصفقة بتاريخ 23 نوفمبر 2017، ونتج عن ذلك أن أصبح البنك الآن يمتلك حصة مسيطرة قدرها 65% في شركة ساب للتكافل. تم تصنيف شركة ساب للتكافل كشركة تابعة لساب اعتباراً من 23 نوفمبر 2017 ولم تعد تعتبر شركة زميلة. وقد تمت المحاسبة عن عملية الاستحواذ باستخدام طريقة الاستحواذ. وقد قرر ساب قياس حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالحصة التناسبية في حصته في صافي الموجودات القابلة للتمييز في الشركة المستحوذ عليها. تقوم شركة ساب للتكافل بتقديم خدمات تأمين متوافقة مع الشريعة، وتطرح منتجات تكافل عائلي وعام للشركات والأفراد في المملكة العربية السعودية.

لقد أتم البنك عملية تجميع احتساب القيمة الدفترية لشركة ساب للتكافل في 23 نوفمبر 2017 ويلخص الجدول التالي المبالغ المثبتة للموجودات والمطلوبات التي تم التعهد بها بتاريخ الاستحواذ:

بآلاف الريالات السعودية	23 نوفمبر 2017
الموجودات	
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	228,512
استثمارات، صافي	533,191
ممتلكات ومعدات، صافي	1,829
موجودات أخرى	144,482
إجمالي الموجودات	908,014
المطلوبات	
مطلوبات أخرى	548,359
إجمالي المطلوبات	548,359
صافي الموجودات القابلة للتمييز بالقيمة العادلة المؤقتة	359,655
حقوق الملكية غير المسيطرة	(125,879)
الشهرة الناتجة من الاستحواذ	13,806
إجمالي العوض	247,582

ويتكون هذا من التالي:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

117,793	المدفوع نقداً عند الاستحواذ
129,789	القيمة العادلة لحقوق الملكية المملوكة سابقاً
	التدفقات النقدية من الاستحواذ
202,177	النقدية وما في حكمها في الشركة التابعة المستحوذ عليها
(117,793)	العوض النقدي المدفوع
84,384	صافي التدفقات النقدية الواردة من الاستحواذ

تتعلق الشهرة بالمنافع التي يتوقع أن تنشأ من تكامل أنشطة شركة ساب للتكاثر في مجموعة ساب.

20-التعهدات والإلتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2018، يوجد دعاوى قضائية مقامة ضد البنك. لم يجنب أي مخصص جوهري لقاء هذه الدعاوى، وذلك بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين التي تشير إلى أنه ليس من المحتمل تكبد خسائر هامة.

(ب) الإلتزامات الرأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت الإلتزامات الرأسمالية لدى البنك 576.2 مليون ريال سعودي (2017: 746.5 مليون ريال سعودي) تتعلق بشراء أراضي ومعدات.

(ج) التعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان

تتكون التعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان بشكل أساسي من الضمانات والإعتمادات المستندية والقبولات والإلتزامات لمنح الإئتمان. إن خطابات الضمان والإعتمادات المستندية - التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالإلتزاماته تجاه الأطراف الثالثة - تحمل نفس مخاطر الإئتمان التي تحملها القروض والسلف. إن الإعتمادات المستندية - التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال وفق شروط وأحكام محددة - مضمونة عادة بالبضاعة التي تخصصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل. تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. أما المتطلبات النقدية بموجب هذه الأدوات فتقل كثيراً عن المبلغ الملتزم لأن البنك يتوقع بأن يفي العملاء بالإلتزاماتهم الأساسية.

تمثل الإلتزامات لمنح الإئتمان الجزء غير المستخدم من الإئتمان الممنوح على شكل قروض وسلف و ضمانات وإعتمادات مستندية. وبالنسبة لمخاطر الإئتمان المتعلقة بالإلتزامات لمنح الإئتمان، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل كثيراً من إجمالي الإلتزام غير المستخدم لأن معظم الإلتزامات لمنح الإئتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير إئتمان محددة. إن إجمالي الإلتزامات القائمة لمنح الإئتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الإلتزامات يتم إنهاؤها أو إنتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(د) فيما يلي تحليلاً بالإستحقاقات التعاقدية للتعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان بالخاصة بالبنك:

2018					الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية					
خلال 3 أشهر	12-3 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي	
5,944,584	2,038,908	628,047	3,164,066	11,775,605	إعتمادات مستندية
8,124,323	20,111,100	10,817,155	14,208,658	53,261,236	خطابات ضمان
1,851,536	1,132,165	1,101	-	2,984,802	قبولات
300,254	403,581	2,038,949	791,803	3,534,587	إلتزامات لمنح الإئتمان غير قابلة للنقض
16,220,697	23,685,754	13,485,252	18,164,527	71,556,230	الإجمالي
خلال 3 أشهر	12-3 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي	
5,122,801	3,732,706	435,493	1,709,938	11,000,938	إعتمادات مستندية
8,608,542	22,753,910	10,456,345	10,787,136	52,605,933	خطابات ضمان
2,188,752	1,092,795	401	-	3,281,948	قبولات
125,500	1,324,643	825,000	1,242,934	3,518,077	إلتزامات لمنح الإئتمان غير قابلة للنقض
16,045,595	28,904,054	11,717,239	13,740,008	70,406,896	الإجمالي

بلغ الجزء غير المستخدم والقائم من الإلتزامات غير المؤكدة، والتي يمكن إنهاؤها من جانب البنك في أي وقت، ما مجموعه 51,003 مليون ريال سعودي (2017 : 49,316 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(هـ) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالالتزام حسب الأطراف الأخرى:

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
3,398,385	2,428,562	حكومية وشبه حكومية
52,768,439	55,313,975	شركات
14,226,426	13,767,327	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
13,646	46,366	أخرى
70,406,896	71,556,230	الإجمالي

(و) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية:

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
78,187	69,706	أقل من سنة
188,271	129,640	من سنة إلى خمس سنوات
105,199	53,059	أكثر من خمس سنوات
371,657	252,405	الإجمالي

21- صافي دخل العمولات الخاصة

دخل العمولات الخاصة:

إستثمارات:

- مدرجة بالقيمة العاجلة من خلال الدخل الشامل الآخر/ متاحة للبيع

- مفتاه بالتكلفة المطفأة

أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

قروض وسلف

الإجمالي

مصاريف العمولات الخاصة:

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ودائع العملاء

سندات دين مصدرة

إقتراض

الإجمالي

صافي دخل العمولات الخاصة

22- دخل الأتعاب والعمولات، صافي

دخل الأتعاب والعمولات:

- أتعاب إدارة الصناديق الإستثمارية

- تمويل تجاري

- تمويل شركات وإستشارات

- منتج بطاقات

- خدمات بنكية أخرى

إجمالي دخل الأتعاب والعمولات

مصاريف الأتعاب والعمولات:

- منتج بطاقات

- خدمات حفظ الأوراق المالية

- خدمات بنكية أخرى

إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات

دخل الأتعاب والعمولات، صافي

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
9,496	11,390	
648,546	609,019	
132,301	106,948	
523,074	490,263	
344,837	424,533	
1,658,254	1,642,153	
307,381	363,984	
718	834	
94,621	95,218	
402,720	460,036	
1,255,534	1,182,117	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

23- دخل المتاجرة ، صافي

2017	2018	
بـآلاف الريالات السعودية	بـآلاف الريالات السعودية	
98,541	82,424	أرباح تحويل عملات أجنبية ، صافي
156,488	86,471	مشتقات
271	161	سندات دين
3,098	2,153	أخرى
258,398	171,209	الإجمالي

24- مكاسب الاستثمارات المكتتاه لغير أغراض المتاجرة، صافي

2017	2018	
بـآلاف الريالات السعودية	بـآلاف الريالات السعودية	
-	20,947	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

25- الرواتب وما في حكمها

2017	2018	
بـآلاف الريالات السعودية	بـآلاف الريالات السعودية	
732,515	795,247	رواتب وبدلات
120,075	119,338	بدل سكن
57,682	57,120	مكافأة نهاية الخدمة
318,319	267,350	أخرى
1,228,591	1,239,055	الإجمالي

أ) الإفصاحات الكمية

يلخص الجدول أدناه فئات الموظفين المحددة طبقاً للأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن تعويضات الموظفين، ويشتمل على إجمالي التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة للموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 31 ديسمبر 2017 وأشكال السداد.

2018	تعويضات متغيرة مدفوعة خلال عام 2018	
فئات الموظفين	عدد الموظفين *	بـآلاف الريالات السعودية
كبار المدراء التنفيذيين (الذين يحتاجون إلى عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي)	21	34,403
موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على مخاطر	543	186,936
موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على أعمال رقابية	327	117,210
موظفون آخرون	2,505	501,225
موظفون بعقود خارجية	375	36,311
الإجمالي	3,771	876,085
تعويضات متغيرة مستحقة خلال عام 2018		185,959
مزايا موظفين أخرى *		177,011
إجمالي رواتب وما في حكمها		1,239,055

2) الإفصاحات الكمية

2017	تعويضات متغيرة مدفوعة خلال عام 2017	
فئات الموظفين	عدد الموظفين *	بـآلاف الريالات السعودية
كبار المدراء التنفيذيين (الذين يحتاجون إلى عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي)	22	40,225
موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على مخاطر	587	188,061
موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على أعمال رقابية	299	105,114
موظفون آخرون	2,544	488,791
موظفون بعقود خارجية	554	38,034
الإجمالي	4,006	860,225
تعويضات متغيرة مستحقة خلال عام 2017		215,907
مزايا موظفين أخرى *		152,459
إجمالي رواتب وما في حكمها		1,228,591

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

* تمثل كافة الموظفين الذين عملوا لدى البنك وحصلوا على تعويضات خلال عام 2018 أو 2017 سواء كانوا يعملون الآن أو لم يعودوا يعملون لدى البنك.
** تشمل مزايا الموظفين الأخرى على أقساط تأمين مدفوعة، واشتراكات التأمين الاجتماعية، ومصاريق الاستقدام، وتكاليف متعلقة بموظفي شركة ساب للتكافل، وبعض مصاريق الموظفين غير المكرره الأخرى.

كبار المدراء التنفيذيين (الذين يحتاجون إلى عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي)

ويشمل ذلك موظفي الإدارة العليا الذين يتمتعون بالمسؤولية والصلاحيات لإعداد الاستراتيجيات والقيام بأعمال التوجيه والمراقبة لنشاطات البنك والذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي. ويشمل ذلك العضو المنتدب والموظفين التنفيذيين الآخرين التابعين له مباشرة.

موظفون يقومون بنشاطات تشتمل على مخاطر

ويشمل ذلك مدراء قطاعات الأعمال (الشركات، الخدمات التجارية، الخدمات المصرفية الخاصة، والخزينة) المسؤولين عن تنفيذ وتطبيق استراتيجية الأعمال نيابةً عن البنك. ويشمل ذلك أيضاً أولئك الذين يقومون بتقديم التوصيات بخصوص حدود الائتمان وتقويمها، والملاءة الائتمانية، وتسعير القروض، والقيام بتنفيذ العروض، ومعاملات الخزينة.

موظفون يقومون بنشاطات رقابية

ويقصد بذلك موظفي الأقسام الذين لا يقومون بنشاطات تشتمل على مخاطر ولكنهم يقومون بأعمال تشتمل على المراجعة والدراسة (إدارة المخاطر، الالتزام، المراجعة الداخلية، عمليات الخزينة، الخدمات البنكية الإسلامية (أمانة)، والمالية والمحاسبة). تعتبر كافة هذه الأقسام مستقلة بالكامل عن الوحدات التي تقوم بنشاطات تشتمل على مخاطر.

موظفون آخرون

ويشمل ذلك كافة موظفي البنك الآخرين، عدا المذكورين ضمن الفئات أعلاه.

موظفون يعقود خارجية

ويشمل ذلك موظفون لدى جهات متعددة يقومون بتقديم خدمات للبنك بدوام كامل ويقومون بأدوار غير هامة. لا تشتمل هذه الأدوار على مخاطر أو نشاطات رقابية.

ب) الإفصاحات النوعية**الإفصاح المتعلق بالتعويضات لأغراض القوائم المالية السنوية**

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي، بصفتها الجهة المسؤولة عن القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية، بإصدار تعليمات بخصوص سياسات التعويضات، وطبقاً لهذه التعليمات، تمت صياغة وتنفيذ سياسة التعويضات من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت بالبنك وتم اعتمادها من مجلس الإدارة.

سياسة التعويضات الخاصة بساب

(1) الهدف من هذه السياسة

تحدد هذه السياسة الإرشادات المتعلقة بطريقة إدارة التعويضات الثابتة والمتغيرة في ساب. يغطي نطاق هذه السياسة ما يلي :-
كافة فئات الموظفين، الشركات التابعة، كافة عناصر التعويضات، المحددات الأساسية للتعويضات، طريقة الإعتماد، طريقة إعداد التقارير، تأجيل المكافآت، الإحتفاظ بالأسهل، وأدوار ومسؤوليات الجهات المستفيدة من ذلك.
تهدف هذه السياسة إلى ربط المكافآت مع إستراتيجية البنك وقيمه وذلك لضمان نجاح تنفيذ الإستراتيجية بطريقة تتماشى مع المخاطر، ومنح عروض مغرية للموظفين والإبقاء على الموظفين الأكفاء والملتزمين وتحفيزهم، وضمان الإستقرار المالي لساب.

(2) هيكل التعويضات

يعمل نظام التعويضات في ساب على أساس «إجمالي حزمه التعويضات» الذي يتم مقارنته مع البيانات السائدة في السوق بشأن مهنة معينة. يشتمل إجمالي التعويض على مزيج من العناصر التي تتكون منها التعويضات الثابتة والمتغيرة وهي: الرواتب، والبدايات، والمزايا، والمكافآت السنوية، والحوافز قصيرة وطويلة الأجل.

(3) نظام إدارة الأداء

يتم تقويم أداء الموظفين مقابل الأهداف التي يتم تحقيقها باستخدام نظام نقاط متوازن، وكذلك عن طريق التقويم المالي، وتقويم العملاء، وتقويم العمليات والأفراد.
يتم إجراء عملية معايرة لضمان إجراء تقويم عادل ومنصف للأداء. تركز عملية إدارة الأداء المتبعة من قبل ساب على التمييز بين أداء الموظفين باستخدام استراتيجية المكافآت المختلفة التي تحت على الأداء الرفيع باتباع طريقةً مرتبطة بالمخاطر.

(4) تعديل المخاطر المتعلقة بأنظمة التعويضات المتغيرة

قام البنك بمراجعة كافة أنظمة التعويضات المتغيرة الخاصة به بالتعاون مع مستشاري تعويضات خارجيين للتأكد بأن المكافآت تأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر. تحدد المكافآت على أساس عوامل الأداء الملائمة بعد تعديلها بالمخاطر. تحدد مكافآت النشاطات الرقابية على أساس الأرباح قصيرة الأجل وبما يتفق مع الأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

(5) تأجيل المكافآت

يتم تأجيل دفع المكافآت على شكل أسهم لكافة الموظفين سواءاً «الذين يحتاجون إلى عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي» أو «الذين يقومون بنشاطات تشتمل على نشاطات رقابية أو على مخاطر هامة». سيتم تأجيل المكافآت لكافة هؤلاء الموظفين وعلى مدى فترة استحقاق مدتها ثلاث سنوات. يخضع الاستحقاق إلى تحقق ظروف محددة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(6) لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على هيكل وسياسة التعويضات لكافة الموظفين وذلك للتأكد بأن كافة مكافآت الموظفين المبنية على الأداء قد تم تعديلها بالمخاطر، وأن التعويضات تتماشى مع الأنظمة وأنها فعالة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية.

(ج) الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم

لدى البنك برامج محسوبة على أساس الأسهم تسدد على شكل أسهم قائمة في نهاية السنة. وبموجب شروط هذه البرامج، يمنح الموظفون المؤهلين بالبنك أسهم بأسعار محددة سلفاً ولمدة زمنية محددة. ويتوارىح الاكتساب المحددة بموجب شروط البرامج، يسلم البنك الأسهم المخصصة للموظفين، شريطة إكمال شروط الاكتساب بصورة مرضية. يتم إثبات تكاليف البرامج على مدى فترة الخدمة التي يتم الوفاء بالشروط فيها وتنتهي في التاريخ الذي يستحق فيه المؤهلين المعنيين بالكامل هذه الأسهم (تاريخ الاكتساب). تعكس المصاريف التراكمية المثبتة لهذه البرامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية موحدة حتى تاريخ الاكتساب - المدى الذي انتهت إليه فترة الاكتساب وأفضل تقدير للبنك لعدد الأسهم التي يتم اكتسابها في نهاية المطاف.

كانت الحركة في عدد الأسهم بموجب برامج الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة على شكل أسهم كالآتي:

2017	2018	
919,102	1,142,854	في بداية السنة
(180,850)	(66,915)	متنازل عنها
(404,674)	(470,281)	تمت ممارستها/ منتهية
809,276	457,863	ممنوحة خلال السنة
1,142,854	1,063,521	في نهاية السنة

بلغ المتوسط المرجح لسعر السهم الممنوح خلال السنة 31.1 ريال سعودي (20.67 ريال سعودي).

26- الربح الأساسي والمعدل للسهم

تم احتساب الربح الأساسي والمعدل للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و 2017 وذلك بتقسيم صافي دخل السنة العائد على مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة.

27- إجمالي الأرباح المقترح توزيعها، والزيادة وضريبة الدخل

إقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نهائية إجمالية قدرها 1,820 مليون ريال سعودي لعام 2018 (2017: 1.110 مليون ريال سعودي). كما اقترح خلال عام 2018 توزيع أرباح مرحلية قدرها 1,500 مليون ريال سعودي (2017: 1,125 مليون ريال سعودي) وتم دفعها. سيتم دفع توزيعات الأرباح للمساهمين السعوديين وغير السعوديين بعد خصم الزكاة وضريبة الدخل، على التوالي وكما يلي:

المساهمون السعوديون

تشتمل اتفاقية التسوية التي تم التوصل إليها مع الهيئة العامة للزكاة والدخل على اتفاق بشأن المبالغ المستحقة لعام 2018. بلغت الالتزامات الزكوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمتعلقة بالمساهمين السعوديين 227.8 مليون ريال سعودي تقريباً (2017: 63.0 مليون ريال سعودي)، وسيتم خصمها من حصصهم من الأرباح الموزعة لهم بحيث يصبح صافي الربح الموزع للمساهمين السعوديين 1.96 ريال سعودي للسهم (2017: 1.42 ريال سعودي للسهم).

المساهم غير السعودي

بلغت ضريبة الدخل على المساهم غير السعودي عن حصته في دخل السنة الحالية 394.8 مليون ريال سعودي (2017: 316.5 مليون ريال سعودي) تقريباً. سيتم دفع حصة شركة إتش اس بي سي هولدينجز بي في من توزيعات الأرباح بعد خصم الضرائب المستحقة أعلاه.

الربوط الزكوية والضريبة

بتاريخ 20 ديسمبر 2018، أعلن البنك عن إبرامه اتفاقية تسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل («الهيئة») لسداد بعض المطالبات المتعلقة بالزكاة للسنوات المالية حتى 2017، وبموجبها تم الاتفاق على دفع مبلغ قره 1,628.1 مليون ريال سعودي. وبموجب اتفاقية التسوية، وافق البنك على سداد 20% من مبلغ التسوية. سيتم سداد المبلغ المتبقي بأقساط متساوية سنوية على مدى الخمس سنوات اللاحقة وحتى عام 2023. وقد نتج عن الالتزامات الإضافية نقص في حقوق المساهمين خلال الربع الأخير من عام 2018 بمبلغ قدره 1,128.1 مليون ريال سعودي.

استلم البنك أيضاً الربوط الضريبية للسنوات المالية من 2005 حتى 2009، وطالبت فيها الهيئة بضريبة دخل واستقطاع إضافية وكانت مبالغها غير جوهرية.

28- النقدية وما في حكمها

تتكون النقدية وما في حكمها المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
18,712,736	6,491,540	نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية البالغة 7,610 مليون ريال سعودي (2017: 8,162 مليون ريال سعودي) (إيضاح 3)
11,382,843	10,310,032	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها
30,095,579	16,801,572	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

29- التزامات منافع الموظفين

أ) وصف عام

لدى البنك برنامج مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه يتم احتسابه وفقاً لنظام العمل والعمال السعودي. يتم احتساب المستحقات وفق تقويم إكتواري باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة، بينما يتم الوفاء بالتزامات سداد المنافع عند استحقاقها.

ب) فيما يلي بياناً بالمبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة وحركة الالتزام خلال السنة على أساس القيمة الحالية له :

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
414,510	434,890	التزام المنافع المحددة في بداية السنة
43,919	36,756	تكلفة الخدمة الحالية
15,830	16,737	تكلفة الفائدة
(37,523)	(32,342)	منافع مدفوعة
(1,846)	(2,436)	أرباح إكتوارية غير مثبتة
434,890	453,605	التزام المنافع المحددة في نهاية السنة

ج) المحمل للسنة

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
43,919	36,756	تكلفة السنة الحالية
15,830	16,737	تكلفة الفائدة
59,749	53,493	الإجمالي

د) الافتراضات الإكتوارية الأساسية (بشأن برنامج منافع الموظفين)

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
4.00% سنوياً	4.60% سنوياً	معدل الخصم
2.90% سنوياً	3.85% سنوياً	النسبة المتوقعة لزيادات الرواتب
60 سنة	60 سنة	سن التقاعد العادي

تستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات المستقبلية على المشورة الإكتوارية وفقاً للإحصائيات المنشورة والخبرة في المنطقة.

هـ) أثر الافتراضات الإكتوارية

يوضح الجدول أدناه أثر تقويم التزام المنافع المحددة كما في 31 ديسمبر 2018 على معدل الخصم 4.60% (ديسمبر 2017: 4.00%) ومعدل الزيادة في الرواتب 3.85% (ديسمبر 2017: 2.90%) والافتراضات المتعلقة بالاستقالات ومعدل الوفيات:

بآلاف الريالات السعودية			السيناريو الأساسي
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة (النقص)			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	2018
1.00%	(43,612)	51,629	معدل الخصم
1.00%	53,885	(46,233)	النسبة المتوقعة في زيادة الرواتب
سنة	(980)	947	سن التقاعد العادي
بآلاف الريالات السعودية			السيناريو الأساسي
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة (النقص)			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	2017
1.00%	(36,788)	42,353	معدل الخصم
1.00%	44,709	(39,428)	النسبة المتوقعة في زيادة الرواتب
سنة	(1,078)	1,102	سن التقاعد العادي

يستند تحليل الأثر أعلاه إلى تغير في أحد الافتراضات مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

و) تاريخ الاستحقاق المتوقع

فيما يلي تحليلاً بتاريخ الاستحقاق المتوقع للالتزام المنافع المحددة غير المخصومة بشأن مكافأة نهاية الخدمة:

بآلاف الريالات السعودية	2018	أقل من سنة	سنة إلى سنتين	2 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
	453,605	38,713	21,800	73,148	651,198	784,859
بآلاف الريالات السعودية	2017	أقل من سنة	سنة إلى سنتين	2 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
	434,890	19,765	47,398	71,875	510,569	649,607

يبلغ المتوسط المرجح لفترة التزام المنافع المحددة 10.54 سنة (2017: 9.11 سنة).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

30- القطاعات التشغيلية

يمارس البنك نشاطه بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية. تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط التجارية العادية. تتكون موجودات ومطلوبات القطاعات من الموجودات والمطلوبات التشغيلية وتمثل غالبية الرصيد.

(أ) فيما يلي بياناً بقطاعات البنك التي يتم إعداد التقارير بشأنها :

- قطاع الأفراد : ويولي بشكل أساسي الإحتياجات البنكية الشخصية للأفراد.
 - قطاع الشركات : وهو مسؤول عن المنتجات والخدمات التي تطلبها الشركات.
 - قطاع الخزينة : ويدير السيولة ، ومخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. كما أنه مسؤول عن تمويل عمليات البنك وإدارة المحفظة الإستثمارية ومركز السيولة.
 - أخرى : يشمل ذلك الإستثمار في شركة تأمين تابعة وهي شركة ساب للتكافل، وإستثمار في مشروع مشترك وهي شركة أتش أس بي سي العربية السعودية وإستثمارات الأسهم.
- تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية أعلاه وفقاً لنظام أسعار الحوالات بالبنك . فيما يلي تحليلاً لإجمالي موجودات ومطلوبات البنك كما في 31 ديسمبر 2018 و 2017، وإجمالي دخل ومصاريف العمليات والنتائج للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع من القطاعات التشغيلية أعلاه:

2018 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك استبعادات المعاملات المتداخلة ضمن المجموعة)	الإجمالي
إجمالي الموجودات	25,871,991	87,698,216	58,329,917	2,663,987	174,564,111
إجمالي المطلوبات	59,238,230	67,606,923	14,735,343	520,518	142,101,014
إستثمار في مشروع مشترك	-	-	-	532,597	532,597
إجمالي دخل العمليات، منه:	2,677,756	3,439,920	1,199,961	59,585	7,377,222
دخل العمولات الخاصة، صافي	2,198,966	2,498,199	869,037	11,127	5,577,329
دخل أتعاب وعمولات، صافي	351,464	830,515	138	-	1,182,117
دخل المتاجرة، صافي	266	11,085	159,858	-	171,209
مخصص خسائر الإئتمان والإنخفاض في القيمة، صافي	190,979	72,003	(3,950)	-	259,032
مصاريف العمليات الأخرى	1,304,899	761,490	160,647	27,602	2,254,638
الحصة في أرباح مشروع مشترك	-	-	-	65,551	65,551
صافي دخل السنة	1,181,878	2,606,427	1,043,264	97,534	4,929,103
2017 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك استبعادات المعاملات المتداخلة ضمن المجموعة)	الإجمالي
إجمالي الموجودات	27,728,040	92,111,925	65,338,461	2,436,918	187,615,344
إجمالي المطلوبات	58,902,458	73,940,989	20,753,067	548,359	154,144,873
إستثمار في مشروع مشترك	-	-	-	524,924	524,924
إجمالي دخل العمليات، منه:	2,567,438	3,219,555	1,287,416	52,499	7,126,908
دخل العمولات الخاصة، صافي	2,102,772	2,190,731	804,381	-	5,097,884
دخل أتعاب وعمولات، صافي	344,590	911,173	(229)	-	1,255,534
دخل المتاجرة، صافي	114	8,788	249,496	-	258,398
مخصص خسائر الإئتمان والإنخفاض في القيمة، صافي	388,082	613,746	(1,145)	50,000	1,050,683
مصاريف العمليات الأخرى	1,267,941	716,804	157,899	47,919	2,190,563
الحصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك	-	-	-	68,916	68,916
صافي دخل السنة	911,415	1,889,005	1,130,662	23,496	3,954,578

(ب) إجمالي دخل العمليات حسب القطاعات التشغيلية :

2018 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك استبعادات المعاملات المتداخلة ضمن المجموعة)	الإجمالي
خارجي	1,945,778	4,417,150	956,726	57,568	7,377,222
داخلي	731,978	(977,230)	243,235	2,017	-
إجمالي دخل العمليات	2,677,756	3,439,920	1,199,961	59,585	7,377,222
2017 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك استبعادات المعاملات المتداخلة ضمن المجموعة)	الإجمالي
خارجي	2,109,765	4,331,267	633,377	52,499	7,126,908
داخلي	457,673	(1,111,712)	654,039	-	-
إجمالي دخل العمليات	2,567,438	3,219,555	1,287,416	52,499	7,126,908

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

ج) فيما يلي تحليلاً لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2018	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك استبعادات المعاملات المتداخلة ضمن المجموعة)	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية					
الموجودات	23,432,481	86,893,478	57,163,466	292,072	167,781,497
التعهدات والإلتزامات المحتملة	26,908	42,404,714	-	-	42,431,622
المشتقات	-	-	828,940	-	828,940
الإجمالي	23,459,389	129,298,192	57,992,406	292,072	211,042,059
2017	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	أخرى (بما في ذلك استبعادات المعاملات المتداخلة ضمن المجموعة)	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية					
الموجودات	25,586,028	91,420,059	64,285,585	355,301	181,646,973
التعهدات والإلتزامات المحتملة	6,823	33,102,276	-	-	33,109,099
المشتقات	-	-	1,207,929	-	1,207,929
الإجمالي	25,592,851	124,522,335	65,493,514	355,301	215,964,001

تتكون مخاطر الائتمان من القيمة الدفترية للموجودات باستثناء النقدية، والممتلكات والمعدات، والموجودات الأخرى والاستثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك واستثمارات الأسهم، والمعادل الائتماني بالنسبة للتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات والذي يتم تحديده على أساس معامل تحويل الائتمان طبقاً لما نصت عليه تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

31- مخاطر الائتمان

أ) مخاطر الائتمان

إن مجلس الإدارة مسئول عن إدارة المخاطر الكلية داخل ساب وعن مراجعة مدى فعاليتها.

لقد قام مجلس الإدارة بتعيين لجنة للمخاطر تقوم بإعتماد والاشراف على أطر عمل المخاطر الخاصة بالبنك والخطط وأهداف الأداء والتي تشمل على إعداد الإجراءات المتعلقة بقبول المخاطر، وإستراتيجيات إدارة المخاطر وتعيين كبار المسؤولين وتفويض الصلاحيات المتعلقة بالائتمان والمخاطر الأخرى وإعداد الاجراءات الرقابية الفعالة.

يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان والتي تمثل عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بإلتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي عن عمليات الإقراض التي تنتج عنها القروض والسلف، وعن الأنشطة الإستثمارية. كما تنشأ مخاطر الائتمان عن التعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان، والمشتقات.

يقوم البنك بتقويم إحتمال تعثر الأطراف الأخرى باستخدام نظام تصنيف داخلي. كما يستخدم البنك درجات تصنيف مخاطر خارجية صادرة عن وكالات تصنيف رئيسية، عند توفرها.

يقوم البنك بالتقليل من مخاطر الائتمان وذلك بمراقبتها، ووضع حدوداً للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقويم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. تصمم سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك لتحديد المخاطر، ووضع الحدود الملائمة لها ومراقبة المخاطر والالتزام بحدودها. كما يتم مراقبة حدود المخاطر الفعلية التي يتعرض لها البنك يومياً. إضافة لمراقبة حدود مخاطر الائتمان، يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام إتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد من فترات التعرض للمخاطر. كما يقوم البنك أحياناً بإقتال المعاملات لتقليل مخاطر الائتمان. تمثل مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المشتقات في حالة إخفاق الأطراف الأخرى عن الوفاء بإلتزاماتها. ولمراقبة مستوى مخاطر الائتمان التي آلت للبنك، يقوم البنك بتقويم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الطرق والأساليب المتبعة بشأن تقويم عمليات الإقراض الخاصة به.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الإقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

يشير التركيز في مخاطر الائتمان إلى مدى تأثر أداء البنك تجاه التطورات التي تحدث بصناعة ما أو تطراً على منطقة جغرافية معينة.

يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنوع محفظة الإقراض لتفادي التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسبما هو ملائم. كما يقوم البنك بالحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى عند وجود مؤشرات على وقوع إنخفاض في القروض والسلف المعنية.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية أخرى وفقاً للعقد المبرم وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها عند مراجعتها لدى كفاية مخصص خسائر الائتمان.

يقوم البنك بصورة منتظمة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في المنتجات بالسوق وإتباع أفضل الممارسات المستجدة.

تتعلق سندات الديون المدرجة في الإستثمارات، بشكل أساسي، بمخاطر ديون سيادية. تم تبيان تحليل الإستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (5). لمزيد من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (6). تم تبيان المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالأدوات المشتقة في الإيضاح (10)، بينما

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تم تبين المعلومات المتعلقة بالتعهدات والإلتزامات المحتملة في الإيضاح (20). تم إظهار المعلومات المتعلقة بالحد الأقصى لمخاطر الإئتمان التي يتعرض لها البنك لكل قطاع من القطاعات التشغيلية في الإيضاح رقم (30).

أ- التركيز الجغرافي للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الإئتمان

2018 (بالآلاف الريالات السعودية)	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي ومنتطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	دول أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
نقدية في الصندوق	1,542,528	-	-	-	-	1,542,528
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	12,421,215	-	-	-	-	12,421,215
أرصدة أخرى	137,346	-	-	-	-	137,346
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	59,380	1,886,211	4,914,373	36,926	6,896,890
حسابات جارية	4,718,592	388,242	37,570	-	-	5,144,404
إيداعات أسواق المال						
إستثمارات، صافي	419,133	-	-	-	-	419,133
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8,624,106	2,726,934	1,450,879	92,065	94,650	12,988,634
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	20,193,190	386,827	-	-	582,672	21,162,689
مقتناة بالتكلفة المحظاة						
مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية	182,582	27,706	237,519	-	50	447,857
مقتناة لأغراض المتاجرة	-	3,556	73,154	-	-	76,710
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	-	22,420	15,386	-	-	37,806
مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية						
قروض وسلف، صافي	1,991,166	-	-	-	-	1,991,166
بطاقات ائتمان	19,439,354	-	-	-	-	19,439,354
قروض شخصية	88,480,748	189,570	225,121	-	-	88,895,439
قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	532,597	-	-	-	-	532,597
استثمار في مشروع مشترك	1,280,670	-	-	-	-	1,280,670
ممتلكات ومعدات، صافي	1,149,673	-	-	-	-	1,149,673
موجودات أخرى	161,112,900	3,804,635	3,925,840	5,006,438	714,298	174,564,111
الإجمالي						
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,248	458,019	471,951	9,156	15,356	956,730
حسابات جارية	-	56,503	-	-	-	56,503
ودائع أسواق المال						
ودائع العملاء	81,961,755	1,631	83,433	21,471	17,869	82,086,159
تحت الطلب	7,823,077	-	-	-	-	7,823,077
إدخار	39,441,098	4,518	24,358	8,933	81,603	39,560,510
لأجل	1,036,759	-	-	-	-	1,036,759
تأمينات نقدية	1,499,282	-	-	-	-	1,499,282
سندات دين مصدرة	-	282,551	791,145	-	621,612	1,695,308
اقتراض						
مشتقات بالقيمة العادلة السلبية	93,117	12,379	332,570	-	25	438,091
مقتناة لأغراض المتاجرة	-	4,321	80,237	-	-	84,558
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	-	12,230	12,374	-	-	24,604
مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية	6,839,433	-	-	-	-	6,839,433
مطلوبات أخرى	138,696,769	832,152	1,796,068	39,560	736,465	142,101,014
الإجمالي	58,924,589	872,400	4,674,413	913,833	6,170,995	71,556,230
التعهدات والإلتزامات المحتملة						
مخاطر الإئتمان (مبينة بالمعادل الإئتماني لها)	154,728,719	3,750,953	3,597,991	4,989,586	714,248	167,781,497
الموجودات	35,109,342	516,826	2,702,949	528,772	3,573,733	42,431,622
التعهدات والالتزامات المحتملة	467,822	117,530	243,588	-	-	828,940
المشتقات	190,305,883	4,385,309	6,544,528	5,518,358	4,287,981	211,042,059
إجمالي مخاطر الإئتمان						

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2017
(بالآلاف الريالات السعودية)

الموجودات

نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

نقدية في الصندوق

أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

أرصدة أخرى

أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

حسابات جارية

إيداعات أسواق المال

إستثمارات، صافي

متاحة للبيع

مقتناة بالتكلفة المطفأة

مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية

مقتناة لأغراض المتاجرة

مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة

مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية

قروض وسلف، صافي

بطاقات ائتمان

قروض شخصية

قروض تجارية وحسابات جارية مدينة

استثمار في مشروع مشترك

ممتلكات ومعدات، صافي

موجودات أخرى

الإجمالي

المطلوبات

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

حسابات جارية

ودائع أسواق المال

ودائع العملاء

تحت الطلب

إدخار

لأجل

تأمينات نقدية

سندات دين مصدرة

اقتراض

مشتقات بالقيمة العادلة السلبية

مقتناة لأغراض المتاجرة

مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة

مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية

مطلوبات أخرى

الإجمالي

التعهدات والالتزامات المحتملة

مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني لها)

الموجودات

التعهدات والالتزامات المحتملة

المشتقات

إجمالي مخاطر الائتمان

المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	دول أخرى	الإجمالي
1,304,487	-	-	-	-	1,304,487
25,541,038	-	-	-	-	25,541,038
28,974	-	-	-	-	28,974
-	33,378	1,776,450	4,944,942	53,307	6,808,077
5,287,342	1,132,021	175,354	78,010	9,896	6,682,623
10,364,664	2,627,612	2,660,200	75,572	524,557	16,252,605
10,424,063	-	300,083	-	-	10,724,146
182,547	37,273	228,088	-	-	447,908
-	-	42,027	-	-	42,027
-	8,695	33,734	-	-	42,429
2,122,800	-	-	-	-	2,122,800
21,216,902	-	-	-	-	21,216,902
93,251,815	189,570	225,000	-	-	93,666,385
524,924	-	-	-	-	524,924
1,134,927	-	-	-	-	1,134,927
1,075,092	-	-	-	-	1,075,092
172,459,575	4,028,549	5,440,936	5,098,524	587,760	187,615,344
2,597	539,170	1,138,595	47,687	52,926	1,780,975
1,175,123	734,877	-	-	-	1,910,000
87,667,777	6,830	812,433	37,709	13,952	88,538,701
6,868,200	-	-	-	-	6,868,200
42,914,272	-	863,150	3,836	79,715	43,860,973
971,639	-	-	-	-	971,639
2,998,748	-	-	-	-	2,998,748
-	280,408	785,139	-	616,898	1,682,445
110,945	25,517	273,782	-	-	410,244
-	-	40,034	-	-	40,034
-	9,331	21,586	-	-	30,917
5,051,997	-	-	-	-	5,051,997
147,761,298	1,596,133	3,934,719	89,232	763,491	154,144,873
57,458,258	1,024,673	4,800,473	917,318	6,206,174	70,406,896
166,861,789	3,982,581	5,136,114	5,078,729	587,760	181,646,973
27,101,134	486,385	2,301,949	594,552	2,625,079	33,109,099
623,485	245,584	309,565	-	29,295	1,207,929
194,586,408	4,714,550	7,747,628	5,673,281	3,242,134	215,964,001

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(ب) فيما يلي بياناً بالتوزيع الجغرافي للقروض والسلف المنخفضة القيمة ومخصص خسائر الائتمان:

2018 (بآلاف الريالات السعودية)	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	دول أخرى	الإجمالي
قروض غير عاملة	3,321,969	-	5,282	-	-	3,327,251
مخصص خسائر الائتمان	4,745,371	-	5,241	-	-	4,750,612
2017 (بآلاف الريالات السعودية)	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	دول أخرى	الإجمالي
قروض غير عاملة	1,893,534	-	-	-	-	1,893,534
مخصص خسائر الائتمان	3,556,133	-	-	-	-	3,556,133

(ج) تحليل جودة الائتمان

(أ) يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بجودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يمثل المبالغ الظاهرة بالجدول إجمالي القيمة الدفترية ما لم يتم الإفصاح عنها بـ «صافي»:

2018					
بالآلاف الريالات السعودية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	خسائر الائتمان المتوقعة التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها على مدى العمر	خسائر الائتمان المتوقعة ذات مستوى ائتماني منخفض على مدى العمر	موجودات مالية مشتراة ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	12,041,294	-	-	-	12,041,294
سندات دين بالتكلفة المطفأة، صافي	21,162,689	-	-	-	21,162,689
سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي	11,428,410	214,046	-	-	11,642,456
القروض والسلف الممنوحة للعملاء بالتكلفة المطفأة	15,195,292	187,991	-	-	15,383,283
قوية	44,387,339	1,767,356	8,715	-	46,163,410
جيدة	14,472,142	10,048,293	34,103	-	24,554,538
مقبولة	20,766,857	721,644	463,899	62,365	22,014,765
غير مصنفة	-	3,417,329	215,995	-	3,633,324
تحت الملاحظة	-	-	3,325,781	1,470	3,327,251
غير عاملة	94,821,630	16,142,613	4,048,493	63,835	115,076,571
الاجمالي	62,311,456	8,304,422	940,352	-	71,556,230
التعهدات والإنترامات المحتملة					
2017					
بالآف الريالات السعودية	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	الإجمالي	
قوية	-	-	13,071,772	13,071,772	
جيدة	-	8,244,886	46,512,304	54,757,190	
مقبولة	2,068,417	11,253,881	29,853,387	43,175,685	
تحت الملاحظة	-	-	3,247,353	3,247,353	
متأخرة السداد	164,424	2,054,157	2,198,105	4,416,686	
غير عاملة	5,623	105,065	1,782,846	1,893,534	
الاجمالي	2,238,464	21,657,989	96,665,767	120,562,220	

قوية: تشير إلى أن الموقف المالي، والرسمله والأرباح والسيولة وتوليد النقدية والإدارة ذات جودة عالية. هناك قدرات قوية على الوفاء بالالتزامات طويلة وقصيرة الأجل. جيدة: لا يظهر الوضع المالي وجود توجهات سلبية كبيرة. تعتبر القدرة على الوفاء بالالتزامات متوسطة وقصيرة الأجل عادلة، لكنها تتأثر كثيراً بالتغيرات الخارجية أو الظروف في السوق.

مقبولة: تشير إلى أن الموقف المالي للطرف المقابل متوسط، لكن ليس قوياً. إن الموقف الكلي غير مقلق لكنه يتطلب المراقبة المنتظمة بسبب الشكوك الناتجة عن التغيرات الخارجية أو الظروف في السوق.

تحت الملاحظة: الموقف المالي ضعيف والمقدرة على السداد مشكوك فيها. يتطلب الموقف المالي للجهة المقترضة المتابعة عن قرب والتقييم المستمر.

(ب) المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى لها، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحاليل تستند على خبرة البنك السابقة وتقييم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

يهدف التقييم إلى تحديد فيما إذا وقعت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وذلك بمقارنة:

- احتمال التعثر بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة، مع
- احتمال التعثر المقدر عند الإثبات الأولي للتعرض.

إضافة إلى ذلك، تشتمل الاعتبارات الكمية الرئيسية الأخرى على عدد أيام التأخر في السداد ودرجة تصنيف العميل.

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بوضع درجة ائتمان لكل خطر استناداً إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقدير المتعلق بالائتمان المبينة على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة مخاطر التعرض ونوع المقترض. يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر الائتمان، مثل عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات التصنيف 1 و 2 أقل من الفرق بين درجات تصنيف الائتمان 2 و 3 تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان لكل شركة عند الإثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية.

التعرضات المتعلقة بالشركات	التعرضات المتعلقة بالأفراد (التجزئة)	كافة التعرضات
• يتم الحصول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لل ملفات العميل - مثل القوائم المالية المدققة، وحسابات الإدارة، والموازنات التقديرية والتوقعات، ومن الأمثلة على النواحي التي تتطلب تركيز معين: إجمالي هامش الربح، معدلات الرفع المالي، تغطية خدمة الدين، الالتزام بالتعهدات، إدارة الجودة النوعية، والتغيرات في الإدارة العليا. • بيانات من وكالات الائتمان المرجعية، والمقالات الصحفية أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية. • السندات المتداولة، وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة، عند توفرها. • التغيرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية.	• المعلومات التي يتم الحصول عليها داخلياً وسلوك العميل - مثل استخدام تسهيلات البطاقات الائتمانية. • مقاييس الملاءة • بيانات خارجية من وكالات ائتمانية بما في ذلك درجات الائتمان المعيارية في الصناعة المشابهة.	• سجل السداد - يشمل ذلك حالات التأخر عن السداد ومجموعة من المتغيرات المتعلقة بمعدلات السداد. • استخدام الحدود الائتمانية المتاحة. • طلبات ومنح الإعفاء من السداد. • تغيرات خارجية ومتوقعة في ظروف الأعمال والمالية والاقتصادية.

1) وضع جدول شروط احتمال التعثر عند السداد

تعتبر درجات تصنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسي لتحديد شروط احتمال التعثر عن السداد، ويشمل ذلك على:

- احتساب النزعة المركزية والتحول في درجات التصنيف المحددة بحيث تعكس درجات التصنيف التصور الاقتصادي الحالي الذي يتضمن احتمال التعثر عن السداد.
- تسويات الاقتصاد الكلي للنزعة المركزية للمحفظة.

تستخدم البيانات التاريخية المتعلقة بمعدلات التعثر الخاصة بالمحفظة للوصول إلى النزعة المركزية المستقبلية للمحفظة لمدة سنة، ويتم تحديد العلاقة بين مقاييس الاقتصاد الكلي المستقبلية والنزعة الاقتصادية المستقبلية لمدة سنة. يتم استخدام النزعة الاقتصادية التي تم التوصل إليها بعد تعديلها بالاقتصاد الكلي لمعايرة احتمال التعثر عند نقطة من الزمن لكل درجة تصنيف.

2) تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تتفاوت ضوابط التحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري بحسب المحفظة، وتشمل تغيرات كمية في احتمالات التعثر وعوامل نوعية، بما في ذلك التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، بعد الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- عدد أيام التأخر عن السداد
- التغير في احتمال التعثر عن السداد منذ الإثبات الأولي
- العمر المتوقع للأداء المالية، و
- المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والتي يمكن أن تؤثر على مخاطر الائتمان.
- يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر لأي تسهيلات جوهرية والتي ما زالت تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولي لها. يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر في حالة التأخر عن سداد أي تسهيلات لأكثر من 30 يوماً بالنسبة للشركات والأفراد ولأكثر من 7 أيام بالنسبة لاستثمارات الخزينة.
- يقوم البنك بمراقبة فعالية الضوابط المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات منتظمة كي يؤكد بأن:
- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.
- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الموجودات متأخرة السداد لمدة 30 يوماً، و
- عدم وجود تقلبات غير مضمونة في مخصص الخسائر من التحول بين التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) والتعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

3 (الموجودات المالية المعدلة)

يمكن تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لأسباب عدة منها تغير الظروف في السوق والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المتوقع للعميل. يجوز التوقف عن إثبات القروض الحالية التي تم تعديل شروطها، ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

في حالة تعديل شروط موجودات مالية ما ولم ينتج عن التعديل إلغاء إثباتها، سيعيد البنك احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل وذلك بخصم التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة باستخدام معدل العمولة الفعلي قبل التعديل. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ المعاد احتسابه وإجمالي القيمة الدفترية الحالية في قائمة الدخل لتعديل الموجودات.

لقياس الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (بالنسبة للموجودات المالية التي لم يتم التوقف عن إثباتها خلال التعديل). سيقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر التي تقع بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة وعلى أساس شروط العقد المعدلة ومخاطر التعثر التي تقع بتاريخ الإثبات الأولي على أساس شروط العقد الأصلية وغير المعدلة، سيقوم البنك بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة للملازمة حسب المرحلة المحددة بعد التعديل، إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة للمرحلة 1، وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بالنسبة للمرحلة 2 والتعثر بالنسبة للمرحلة 3.

يقوم البنك بالتفاوض على قروض العملاء الذين تواجههم ظروف مالية صعبة (ويشار إلى ذلك بـ «أنشطة الامهال») لزيادة فرص السداد وتقليل مخاطر التعثر. وطبقاً لسياسة الامهال بالبنك، يتم منح الامهال الخاص بالقروض على أساس اختياري إذا كان المقترض متعثراً حالياً في سداد ديونه أو وجود مخاطر عالية للتعثر، مع توفر دليل على أن المقترض قام بجميع الجهود المعقولة للسداد حسب شروط التعاقد الأصلية، ويتوقع أن يكون قادراً على الالتزام بالشروط المعدلة.

عادة كما تشمل الشروط المعدلة على تمديد فترة الاستحقاق، تغيير وقت سداد العمولة وتعديل شروط التعهدات للقرض. تخضع قروض الشركات والأفراد لسياسة الامهال. تقوم لجنة المراجعة بالبنك بمراجعة تقارير أنشطة الامهال بشكل دوري.

سيحصل الأصل على معالجة ملائمة حسب المرحلة المحددة بعد تعديل الأصل، على سبيل المثال خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر بالنسبة للمرحلة 1، وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بالنسبة للمرحلة 2، والتعثر بالنسبة للمرحلة 3. لا يتم أخذ أي تعديل للأصل بعين الاعتبار إذا لم ينتج عن ذلك الوضع الائتماني الصعب للجهة المقترضة.

4 (تعريف التعثر عن السداد)

يعتبر البنك بأن الأصل المالي متعثراً عن السداد عند:

- احتمال عدم قيام الجهة المقترضة بسداد التزاماتها الائتمانية للبنك بالكامل دون قيام البنك باتخاذ اية إجراءات مثل بتسييل الضمانات (في حالة الاحتفاظ به)، أو
- تجاوز الجهة المقترضة موعد الاستحقاق لما يزيد عن 90 يوماً لأي التزام ائتماني جوهري تجاه البنك. تعتبر الحسابات المكشوفة بأنه تم تجاوز موعد استحقاقها عند خرق العميل لأي حد تم اشعار به، أو تم اشعاره بحد يقل عن المبلغ القائم الحالي. تعتبر أي مؤسسة مالية بما في ذلك البنك وأي جهة سيادية متعثرة إذا تجاوزت المدة لأكثر من 15 يوم عمل.

وعند تقييم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فإن البنك ينظر في مؤشرات:

- نوعية - مثل أي خرق للتعهدات.
 - كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد اية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى البنك.
 - تستند على بيانات معدة داخلياً ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.
 - أن المدخل إلى التقييم فيما إذا كانت الأداة المالية متعثرة عن السداد وأهميتها يتفاوتت على مدى الزمن لظهور التغيرات في الظروف.
- يتفق تعريف التعثر عن السداد كثيراً مع التعريف المطبق من قبل البنك لأغراض رأس المال النظامي.

5 (إدراج المعلومات المستقبلية)

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة. تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام ثلاثة سيناريوهات مستقبلية مختلفة - خط الأساس، والتحسين، والهبوط. يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل سيناريو ويتم ترجيحه باحتمال حدوث ذلك السيناريو.

وبناءً على نصيحة الخبراء الاقتصاديين ودراسة مختلف المعلومات والتوقعات الفعلية والخارجية، يقوم البنك بإعداد تصوراً لـ «الحالة الأساسية» للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية المعنية التي تظهر معدلات التعثر لكل محفظة أدوات مالية. يمثل السيناريو «خط الأساس» أكثر النتائج احتمالاً، ويتفق مع المعلومات المستخدمة من قبل البنك لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والموازنة التقديرية أو الأنشطة الأخرى. إن السيناريوهين الآخرين يمثلان نتائج أكثر تبايناً وأكثر تشاؤماً.

وباستخدام منهجية الاقتصاد الكلي، قام البنك بتجديد وتوثيق عوامل الاقتصاد الكلي التي تعكس التغير في معدلات التعثر لكل محفظة أدوات مالية. وقد قام البنك باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي التالية والتوقعات المشورة من قبل الجهات الحكومية وسلطات النقد مثل مؤسسة النقد العربي السعودي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأوبك في إدراج المعلومات المستقبلية ضمن جدول شروط احتمال التعثر عن السداد في كل سيناريو:

- التضخم (متوسط نسبة التغير في أسعار المستهلك)
- معدل البطالة
- تستحق خلال 3 أشهر وفقاً لسايبور
- سرعة الدخل من المال (غير النفط)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- التضخم (نسبة التغير في أسعار المستهلك في نهاية الفترة %)
- نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي
- صافي الإقراض / الاقتراض الأولي الحكومي العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) :
- عرض النقود (بملايين الريالات السعودية).

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر عن السداد لمختلف محافظ الموجودات المالية استناداً إلى تحليل البيانات التاريخية على مدى السنوات الـ 13 الماضية.

(6) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

استخدم البنك مؤشرات المخاطر التالية، التي تعتبر جزءاً من أطر العمل وفقاً لتوجهات بازل، لقياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- احتمال التعثر عن السداد.
- نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم استخراج هذه المؤشرات عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً وغيرها من البيانات التاريخية.

يمثل احتمال التعثر عن السداد الاحتمال المتوقع لعدم تمكن مجموعة من المقترضين من السداد على مدى فترة زمنية محدد مسبقاً. وفيما يتعلق بكل محفظة أدوات مالية، تم تقدير احتمال التعثر عن السداد في تاريخ معين باستخدام نماذج إحصائية. تحدد هذه النماذج الإحصائية وفق بيانات مجمعة داخلياً وخارجياً تشتمل على عوامل كمية ونوعية. تم استخدام معدلات التعثر المقدمة من وكالات تصنيف خارجية معتمدة لاستخراج احتمالات التعثر في حالة عدم توفر حالات التعثر الداخلية. تم إجراء تعديلات الاقتصاد الكلي لاحتمال التعثر عن السداد طبقاً لما هو مبين أعلاه لتعكس المعلومات المستقبلية. كما قام البنك بتعديل احتمالات التعثر لإدراج أثر زيادة وتخفيض درجات التصنيف للجهات المقترضة مع مرور الزمن.

تمثل نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد مبلغ الائتمان الذي تم خسارته في حالة تعثر مقترض ما. ولكل محفظة، يقوم البنك بتقدير نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد باستخدام طريقة منهج العمل على أساس تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذج نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد بعين الاعتبار الهيكل والضمان واقدمية المطالبة، والنشاط الذي يزاوله الطرف الآخر وتكاليف استرداد أي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة لقروض الرهن العقاري المضمونة بعقارات مملوكة للأفراد، تعتبر نسبة القرض مقابل القيمة الحالية للقيمة الحالية للعقار مؤشرات أساسية لتحديد نسبة عند تحديد نسبة الخسارة عند التعثر والتي يتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العمولة المتعاقد عليه كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر تقديراً لتعرضات البنك تجاه الطرف الآخر بالنسبة للحسابات المتعثرة، يمثل التعرض عند التعثر ببساطة المبلغ القائم بتاريخ التعثر. بالنسبة للحسابات العاملة، تم أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار عند احتساب التعرض عند التعثر عن السداد على مستوى الأداة/ التسهيل:

- الفترة الزمنية التي يتم على مداها تقدير التعرض عند التعثر عن السداد.
- التدفقات النقدية المتوقعة حتى الفترة الزمنية للتعثر المقدّر.
- الأجل المتبقي حتى الاستحقاق

يأخذ التعرض عند التعثر عن السداد المتعلق بالقروض المسجلة بالتكلفة المطفأة بعين الاعتبار المبالغ المسددة المتعاقد عليها، وأثر الدفعات القائمة والعمولات اللاحقة المستحقة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وحدث التعثر، والمبالغ المسحوبة المتوقعة من الرصيد غير المستخدم. بالنسبة لالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل التعرض عند التعثر عن السداد المبالغ المسحوبة والمبالغ المستقبلية المحتملة والتي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية.

بالنسبة للمحافظ التي يوجد لدى البنك بشأنها بيانات تاريخية محدودة، يتم استخدام معلومات استرشادية خارجية لتكمّل البيانات المتاحة داخلياً. إن المحافظ، التي تمثل المعلومات الاسترشادية الخارجية تعتبر مدخلاً هاماً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة تتمثل في استثمارات الخزينة، والمؤسسات المالية البنكية وغير البنكية وإيداعات أسواق المال.

(ج) مخصص خسائر الائتمان

يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص خسائر الائتمان مقابل القروض والسلف والبنود خارج قائمة المركز المالي:

31 ديسمبر 2018

الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر
بنود خارج قائمة المركز المالي			
بآلاف الريالات السعودية			
الرصيد في 1 يناير	490,060	347,158	142,642
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	-	(38,580)	38,580
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي لم ينخفض مستوى الائتمان لها	(79,369)	81,677	(2,308)
محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر التي انخفض مستوى الائتمان لها	29,435	(29,360)	(75)
صافي المحمل (الاسترداد) خلال السنة	(64,964)	(123,365)	(147,508)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	425,096	237,530	31,331

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

32- مخاطر السوق

وتتمثل المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق مثل أسعار العملات الخاصة، وأسعار تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم. يصنف البنك مخاطر السوق كمخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية أو مصرفية.

تقتصر مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية على المشتقات المصنفة كـ «مقتناه لأغراض المتاجرة» طبقاً لما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية الموحدة. تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو المصرفية عن مخاطر أسعار العملات الخاصة ومخاطر أسعار الأسهم طبقاً لما تم الإفصاح عنه في الجزء (ب) من هذا الإيضاح. يتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية باستخدام طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر»، بينما يتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية باستخدام مجموعة من الطرق التي تشمل على «القيمة المعرضة للمخاطر»، واختبار الجهد، وتحليل الحساسية.

(أ) مخاطر السوق - العمليات التجارية

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة العمليات التجارية. يقوم البنك باستخدام طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر» لتقويم مراكز مخاطر السوق القائمة وتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة بناءً على عدد من المؤشرات والإفتراسات المتعلقة بتغير الظروف السائدة في السوق. وبموجب طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر»، يتم تقدير التغير السلبي المحتمل في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى معين من الثقة وعلى مدى فترة زمنية محددة. يستخدم البنك نماذج محاكاة عند تقويم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للعمليات التجارية بناءً على البيانات التاريخية. تصمم طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر»، في العادة، لقياس مخاطر السوق خلال ظروف اعتيادية، وبالتالي يوجد قصور في استخدام طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر» لأنها تركز على العلاقات التاريخية المتداخلة والتغيرات في أسعار السوق. كما يفترض هذه الطريقة بأن تكون التغيرات المستقبلية على شكل توزيع إحصائي.

إن طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر» المتبعة من قبل البنك تمثل تقديراً وذلك باستخدام مستوى ثقة قدره 99% من الخسائر المحتملة التي لا يتوقع تجاوزها في حالة ثبات الظروف السائدة بالسوق لمدة يوم واحد. إن استخدام مستوى الثقة بنسبة 99% على مدى يوم واحد يوضح بأن الخسائر التي تجاوزت مبلغ «القيمة المعرضة للمخاطر» يجب ألا تحدث، في المتوسط، أكثر من مرة كل مائة يوم.

تمثل «القيمة المعرضة للمخاطر» مخاطر المحفظة عند انتهاء يوم عمل ما، ولا تأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي تحدث خارج فترة الثقة المحددة، لكن النتائج التجارية الفعلية يمكن أن تختلف عن عمليات احتساب القيمة المعرضة للمخاطر خاصة وأن عمليات الاحتساب هذه لا تعطي مؤشراً ذو معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق غير العادية.

إضافة إلى طريقة «القيمة المعرضة للمخاطر»، يقوم البنك بإجراء اختبارات الجهد للمحفظة للوقوف على الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية، ويتم إبلاغ لجنة إدارة المخاطر بالبنك بانتظام بالخسائر المحتملة التي تحدث خلال إختبارات الجهد لمراجعتها.

فيما يلي البيانات المتعلقة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالبنك:

بـآلاف الريالات السعودية			2018
تحويل العملات الأجنبية	سعر العمولة الخاصة	المخاطر الكلية	
109	564	575	القيمة المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2018
1,104	1,174	1,778	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر لعام 2018
74	423	424	الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2018
3,949	2,850	4,069	الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2018
بـآلاف الريالات السعودية			2017
تحويل العملات الأجنبية	سعر العمولة الخاصة	المخاطر الكلية	
567	1,686	1,663	القيمة المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2017
1,179	6,359	6,461	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر لعام 2017
385	1,202	1,312	الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2017
1,958	17,846	17,495	الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر لعام 2017

(ب) مخاطر السوق - المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية، بشكل أساسي، عن التغيرات في أسعار العملات الخاصة أو أسعار تحويل العملات الأجنبية، أو أسعار الأسهم.

(1) مخاطر أسعار العملات الخاصة

تنشأ مخاطر أسعار العملات الخاصة نتيجة لاحتمال تأثير التغيرات في أسعار العملات على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للفجوات في أسعار العملات خلال فترات زمنية معينة. يقوم البنك بمراقبة المراكز يومياً، ويستخدم استراتيجية تغطية المخاطر لضمان بقاء المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

يوضع الجدول أدناه أثر التغيرات المحتملة المقبولة في أسعار العملات، وكذلك التغيرات الأخرى التي بقيت ثابتة، قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بالبنك. أن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار العملات على صافي دخل العملات الخاصة لمدة سنة وذلك بناءً على الموجودات المالية والمطلوبات المالية غير التجارية بعمولة عائمة والتي أعيد تجديد أسعارها كما في 31 ديسمبر 2018، شاملاً أثر أدوات التغطية. يتم احتساب الأثر على حقوق الملكية وذلك بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع بعمولة ثابتة بما في ذلك أثر التغطية كما في 31 ديسمبر 2018 على أثر التغيرات المفترضة في أسعار العملات. فيما يلي تحليلاً بالأثر على حقوق الملكية حسب تاريخ استحقاق الأصل أو المقايضة، ويمثل فقط تلك المخاطر التي تؤثر مباشرة على بنود الدخل الشامل الآخر للبنك:

بآلاف الريالات السعودية						
2018						
العملة	الزيادة في نقاط الأساس	الأثر على دخل العملات الخاصة	الأثر على حقوق الملكية			
			6 أشهر أو أقل	سنة أو أقل	سنة إلى 5 سنوات أو أقل	أكثر من خمس سنوات
الإجمالي						
ريال سعودي	+ 100	561,800	(16,096)	(12,181)	(449,313)	(85,715)
دولار أمريكي	+ 100	117,541	(7,304)	(15,496)	(150,489)	(197,600)
يورو	+ 100	(8,379)	-	-	-	-
أخرى	+ 100	(2,671)	-	-	-	-

بآلاف الريالات السعودية						
2018						
العملة	النقص في نقاط الأساس	الأثر على دخل العملات الخاصة	الأثر على حقوق الملكية			
			6 أشهر أو أقل	سنة أو أقل	سنة إلى 5 سنوات أو أقل	أكثر من خمس سنوات
الإجمالي						
ريال سعودي	- 100	(577,484)	16,096	12,181	449,313	85,715
دولار أمريكي	- 100	(117,273)	7,304	15,496	150,489	197,600
يورو	- 100	-	-	-	-	-
أخرى	- 100	9	-	-	-	-

بآلاف الريالات السعودية						
2017						
العملة	الزيادة في نقاط الأساس	الأثر على دخل العملات الخاصة	الأثر على حقوق الملكية			
			6 أشهر أو أقل	سنة أو أقل	سنة إلى 5 سنوات أو أقل	أكثر من خمس سنوات
الإجمالي						
ريال سعودي	+ 100	573,320	(15,645)	(551)	(233,353)	(73,997)
دولار أمريكي	+ 100	47,276	(5,821)	(15,393)	(137,477)	(175,836)
يورو	+ 100	(7,781)	-	-	-	-
أخرى	+ 100	(2,481)	(1,244)	(654)	-	(1,898)

بآلاف الريالات السعودية						
2017						
العملة	النقص في نقاط الأساس	الأثر على دخل العملات الخاصة	الأثر على حقوق الملكية			
			6 أشهر أو أقل	سنة أو أقل	سنة إلى 5 سنوات أو أقل	أكثر من خمس سنوات
الإجمالي						
ريال سعودي	- 100	(664,789)	15,645	551	233,353	73,997
دولار أمريكي	- 100	(33,305)	5,821	15,393	137,477	175,836
يورو	- 100	-	-	-	-	-
أخرى	- 100	9	1,244	654	-	1,898

يتعرض البنك للمخاطر المصاحبة للتقلبات في أسعار العملات الخاصة بالسوق. يشتمل الجدول أدناه على ملخص لمخاطر أسعار العملات الخاصة. كما يشتمل الجدول على موجودات ومطلوبات البنك المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار العملات الخاصة نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية المشتقة التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر وذلك بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2018 (بالآلاف الريالات السعودية) الموجودات					
خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي					
-	-	-	-	1,542,528	1,542,528
نقدية في الصندوق					
4,811,666	-	-	-	7,609,549	12,421,215
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي					
-	-	-	-	137,346	137,346
أرصدة أخرى					
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
-	-	-	-	6,896,890	6,896,890
حسابات جارية					
4,469,391	637,513	37,500	-	-	5,144,404
إيداعات أسواق المال					
إستثمارات، صافي					
368,674	-	20,324	30,135	-	419,133
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة					
1,849,851	2,148,283	4,325,726	3,318,595	1,346,179	12,988,634
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
4,397,120	1,891,788	12,825,869	2,047,912	-	21,162,689
مقتناة بالتكلفة المحظاة					
مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية					
-	-	-	-	447,857	447,857
مقتناة لأغراض المتاجرة					
-	-	-	-	76,710	76,710
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة					
-	-	-	-	37,806	37,806
مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية					
قروض وسلف، صافي					
1,991,166	-	-	-	-	1,991,166
بطاقات ائتمان					
1,867,173	5,300,113	10,392,939	1,879,129	-	19,439,354
قروض شخصية					
53,927,642	31,563,631	2,843,510	560,656	-	88,895,439
قروض تجارية وحسابات جارية مدينة					
-	-	-	-	532,597	532,597
استثمار في مشروع مشترك					
-	-	-	-	1,280,670	1,280,670
ممتلكات ومعدات، صافي					
-	-	-	-	1,149,673	1,149,673
موجودات أخرى					
73,682,683	41,541,328	30,445,868	7,836,427	21,057,805	174,564,111
إجمالي الموجودات					
المطلوبات وحقوق الملكية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
-	-	-	-	956,730	956,730
حسابات جارية					
56,503	-	-	-	-	56,503
ودائع أسواق المال					
ودائع العملاء					
-	-	-	-	82,086,159	82,086,159
تحت الطلب					
7,823,077	-	-	-	-	7,823,077
إدخار					
30,749,725	6,528,182	2,282,603	-	-	39,560,510
لأجل					
-	-	-	-	1,036,759	1,036,759
تأمينات نقدية					
5,218	1,494,064	-	-	-	1,499,282
سندات دين مصدرة					
-	1,695,308	-	-	-	1,695,308
اقتراض					
مشتقات بالقيمة العادلة السلبية					
-	-	-	-	438,091	438,091
مقتناة لأغراض المتاجرة					
-	-	-	-	84,558	84,558
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة					
-	-	-	-	24,604	24,604
مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية					
-	-	-	-	6,839,433	6,839,433
مطلوبات أخرى					
-	-	-	-	32,463,097	32,463,097
حقوق الملكية					
38,634,523	9,717,554	2,282,603	-	123,929,431	174,564,111
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					
أثر مخاطر أسعار العملات على الموجودات والمطلوبات					
35,048,160	31,823,774	28,163,265	7,836,427	(102,871,626)	
أثر مخاطر أسعار العملات على الأدوات المالية المشتقة					
7,947,083	(642,359)	(4,478,219)	(2,826,505)	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة					
42,995,243	31,181,415	23,685,046	5,009,922	(102,871,626)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العملات الخاصة					
42,995,243	74,176,658	97,861,704	102,871,626	-	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2017 (بالآلاف الريالات السعودية) الموجودات						
الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة خاصة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	
						نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
1,304,487	1,304,487	-	-	-	-	نقدية في الصندوق
25,541,038	8,161,763	-	-	-	17,379,275	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
28,974	28,974	-	-	-	-	أرصدة أخرى
						أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
6,808,077	6,808,077	-	-	-	-	حسابات جارية
6,682,623	-	-	-	-	6,682,623	إيداعات أسواق المال
						إستثمارات، صافي
16,252,605	1,016,511	2,692,484	4,155,107	5,242,268	3,146,235	متاحة للبيع
10,724,146	-	1,345,127	6,274,238	-	3,104,781	التكلفة المطفأة
						مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية
447,908	447,908	-	-	-	-	مقتناة لأغراض المتاجرة
42,027	42,027	-	-	-	-	مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة
42,429	42,429	-	-	-	-	مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
						قروض وسلف، صافي
2,122,800	-	-	-	-	2,122,800	بطاقات ائتمان
21,216,902	-	8,790,981	12,100,664	275,175	50,082	قروض شخصية
93,666,385	-	527,962	6,172,514	23,717,020	63,248,889	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة
524,924	524,924	-	-	-	-	استثمار في مشروع مشترك
1,134,927	1,134,927	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
1,075,092	1,075,092	-	-	-	-	موجودات أخرى
187,615,344	20,587,119	13,356,554	28,702,523	29,234,463	95,734,685	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين						
						أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,780,975	1,780,975	-	-	-	-	حسابات جارية
1,910,000	-	-	-	-	1,910,000	ودائع أسواق المال
						ودائع العملاء
88,538,701	88,538,701	-	-	-	-	تحت الطلب
6,868,200	-	-	-	-	6,868,200	إدخار
43,860,973	-	-	2,469,345	8,663,365	32,728,263	لأجل
971,639	971,639	-	-	-	-	تأمينات نقدية
2,998,748	-	-	-	2,991,813	6,935	سندات دين مصدرة
1,682,445	-	-	-	1,682,445	-	اقتراض
						مشتقات بالقيمة العادلة السلبية
410,244	410,244	-	-	-	-	مقتناة لأغراض المتاجرة
40,034	40,034	-	-	-	-	مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة
30,917	30,917	-	-	-	-	مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
5,051,997	5,051,997	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
33,470,471	33,470,471	-	-	-	-	حقوق الملكية
187,615,344	130,294,978	-	2,469,345	13,337,623	41,513,398	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	(109,707,859)	13,356,554	26,233,178	15,896,840	54,221,287	أثر مخاطر أسعار العملات على الموجودات والمطلوبات
	-	(2,162,500)	(1,727,979)	(1,803,430)	5,693,909	أثر مخاطر أسعار العملات على الأدوات المالية المشتقة
	(109,707,859)	11,194,054	24,505,199	14,093,410	59,915,196	إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العملات الخاصة
	-	109,707,859	98,513,805	74,008,606	59,915,196	الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العملات الخاصة

يمثل صافي الفجوة بين الأدوات المالية المشتقة صافي المبالغ الإسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العملات الخاصة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2 مخاطر العملات

وتتمثل المخاطر الناتجة عن التغير في قيمة الأدوات المالية بسبب التقلبات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. لا يحتفظ البنك بمراكز عملات مفتوحة غير تجارية هامة. تحول مخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن العمليات غير التجارية إلى العمليات التجارية، وتدار كجزء من المحفظة التجارية. تعكس القيمة المعرضة للمخاطر المتعلقة بمخاطر تحويل العملات الأجنبية المفصّل عنها في الإيضاح (32-أ) إجمالي مخاطر العملات التي يتعرض لها البنك.

يتعرض البنك للتقلبات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ليلاً وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يومياً. فيما يلي تحليلاً بصافي المخاطر الجوهرية الخاصة بالبنك في نهاية السنة بشأن العملات الأجنبية التالية:

	2017	2018
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
	مركز دائن (مدين)	مركز دائن (مدين)
دولار أمريكي	1,396,961	779,093
يورو	(7,695)	3,173
جنيه استرليني	(5,756)	(386)
أخرى	(65,895)	(20,679)

3 مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر انخفاض القيم العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. تنشأ مخاطر أسعار الأسهم المكتناه لغير أغراض المتاجرة عن الأسهم المصنفة كأسهم متاحة للبيع. إن الزيادة أو الانخفاض بواقع 10% في قيمة الأسهم المتاحة للبيع الخاصة بالبنك كما في 31 ديسمبر 2018 سيؤدي إلى زيادة أو انخفاض الأسهم بمبلغ 133.6 مليون ريال سعودي (2017: 136.7 مليون ريال سعودي).

33- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات السداد الخاصة به عند استحقاقها خلال الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية. تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى الإئتمان مما يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وقاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الإعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد ملائم من النقدية وما في حكمها والأوراق المالية المتداولة، ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة يومياً. كما يوجد لدى البنك خطوط إئتمان ملتزم بها يمكن الوصول إليها لمواجهة متطلبات السيولة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل 7% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من ودائع الإيداع ولأجل. كما يحتفظ البنك بإحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من الإلتزامات ودائمه. ويكون هذا الإحتياطي من النقد أو سندات التمنية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الإحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التمنية الحكومية.

يشتمل الجدول أدناه على ملخص بالإستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية والتي تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة حتى تاريخ الإستحقاق التعاقدية ولا تأخذ بعين الإعتبار تاريخ الإستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع للإحتفاظ بالودائع من قبل البنك. تمثل المبالغ المبينة في الجدول التدفقات النقدية غير المخصومة المتعاقد عليها، بينما يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة المتأصلة بناءً على التدفقات النقدية الواردة غير المخصومة المتوقعة. إن كافة المشتقات المستخدمة لأغراض تغطية المخاطر مبينة حسب تواريخ الإستحقاق وبناءً على الإلتزامات السداد غير المخصومة التعاقدية. وحيث أن الجزء الرئيسي من المشتقات المكتناه لأغراض المتاجرة يتكون من معاملات مقابل معاملات أخرى، وبالتالي فإن مخاطر المشتقات المكتناه لأغراض المتاجرة المفتوحة تعتبر قليلة، فإن الإدارة تعتقد بأن إدراج المشتقات المكتناه لأغراض المتاجرة في جدول الإستحقاقات التعاقدية لا يتعلق بفهم توقيت التدفقات النقدية، وبالتالي تم إستبعادها.

تقوم الإدارة بمراقبة محفظة الإستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مراكز السيولة أسبوعياً، ويتم إجراء إختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم إصدار تقارير موجزة تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة. كما يقدم شهرياً تقرير موجز إلى لجنة الموجودات والمطلوبات يشمل على كافة الإستثناءات والإجراءات المتخذة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(أ) تحليل المطلوبات المالية حسب تواريخ الاستحقاق المتبقية

يوضح الجدول أدناه المطلوبات المالية غير المخصومة التعاقدية الخاصة بالبنك:

2018 بآلاف الريالات السعودية						
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	المطلوبات المالية
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
956,730	-	-	-	-	956,730	حسابات جارية
56,513	-	-	-	-	56,513	ودائع أسواق المال
						ودائع العملاء
82,086,159	82,086,159	-	-	-	-	تحت الطلب
7,823,077	-	-	-	-	7,823,077	إدخار
39,924,182	-	-	2,478,641	6,629,480	30,816,061	لأجل
1,036,759	-	289,846	392,240	266,315	88,358	تأمينات نقدية
1,824,397	-	1,570,335	203,250	38,109	12,703	سندات دين مصدرة
1,746,598	-	-	-	1,729,522	17,076	اقتراض
<u>المشتقات</u>						
(15,120)	-	16,966	(10,267)	(13,057)	(8,762)	عمولات خاصة مدينة (دائته) متعاقد عليها
135,439,295	82,086,159	1,877,147	3,063,864	8,650,369	39,761,756	إجمالي المطلوبات غير المخصومة
2017 بآلاف الريالات السعودية						
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	المطلوبات المالية
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
1,780,975	-	-	-	-	1,780,975	حسابات جارية
1,910,161	-	-	-	-	1,910,161	ودائع أسواق المال
						ودائع العملاء
88,538,701	88,538,701	-	-	-	-	تحت الطلب
6,868,200	-	-	-	-	6,868,200	إدخار
44,195,725	-	-	2,682,084	8,738,880	32,774,761	لأجل
971,639	-	224,238	490,861	158,667	97,873	تأمينات نقدية
3,537,826	-	1,778,471	1,656,230	77,344	25,781	سندات دين مصدرة
1,762,931	-	-	1,718,762	33,127	11,042	اقتراض
<u>المشتقات</u>						
(51,169)	-	(4,689)	(33,304)	(9,684)	(3,492)	عمولات خاصة مدينة (دائته) متعاقد عليها
149,514,989	88,538,701	1,998,020	6,514,633	8,998,334	43,465,301	إجمالي المطلوبات غير المخصومة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

ب) تحليل الاستحقاقات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات

يشتمل الجدول أدناه على تحليل بالموجودات والمطلوبات مصنفة حسب تواريخ الإسترداد أو السداد المتوقعة لها:

2018 بالآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
نقدية في الصندوق	1,542,528	-	-	-	-	1,542,528
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,811,666	-	-	-	7,609,549	12,421,215
أرصدة أخرى	137,346	-	-	-	-	137,346
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
حسابات جارية	6,896,890	-	-	-	-	6,896,890
إيداعات أسواق المال	4,469,391	637,513	37,500	-	-	5,144,404
إستثمارات، صافي						
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	368,595	-	20,324	30,214	-	419,133
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	444,133	1,794,746	5,206,333	4,197,243	1,346,179	12,988,634
مقتناة بالتكلفة المطفأة	154,773	491,867	14,594,053	5,921,996	-	21,162,689
مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية						
مقتناة لأغراض المتاجرة	447,857	-	-	-	-	447,857
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	76,710	-	-	-	-	76,710
مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية	37,806	-	-	-	-	37,806
قروض وسلف، صافي						
بطاقات ائتمان	1,991,166	-	-	-	-	1,991,166
قروض شخصية	122,914	1,756,355	11,213,970	6,346,115	-	19,439,354
قروض تجارية وحسابات جارية مدينة	55,344,347	11,286,346	6,845,501	15,419,245	-	88,895,439
استثمار في مشروع مشترك	-	-	-	-	532,597	532,597
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,280,670	1,280,670
موجودات أخرى	202,547	597,884	-	-	349,242	1,149,673
إجمالي الموجودات	77,048,669	16,564,711	37,917,681	31,914,813	11,118,237	174,564,111
المطلوبات وحقوق الملكية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
حسابات جارية	956,730	-	-	-	-	956,730
ودائع أسواق المال	56,503	-	-	-	-	56,503
ودائع العملاء						
تحت الطلب	-	-	-	-	82,086,159	82,086,159
إدخار	7,823,077	-	-	-	-	7,823,077
لأجل	30,749,725	6,528,182	2,282,603	-	-	39,560,510
تأمينات نقدية	88,358	266,315	392,240	289,846	-	1,036,759
سندات دين مصدرة	5,218	-	-	1,494,064	-	1,499,282
اقتراض	-	1,695,308	-	-	-	1,695,308
مشتقات بالقيمة العادلة السلبية						
مقتناة لأغراض المتاجرة	438,091	-	-	-	-	438,091
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	84,558	-	-	-	-	84,558
مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية	24,604	-	-	-	-	24,604
مطلوبات أخرى	1,197,224	344,376	1,167,793	13,981	4,116,059	6,839,433
حقوق الملكية					32,463,097	32,463,097
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	41,424,088	8,834,181	3,842,636	1,797,891	118,665,315	174,564,111

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2017 بالآلاف الريالات السعودية						الموجودات
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر	
						نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
1,304,487	-	-	-	-	1,304,487	نقدية في الصندوق
25,541,038	8,161,763	-	-	-	17,379,275	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
28,974	-	-	-	-	28,974	أرصدة أخرى
						أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
6,808,077	-	-	-	-	6,808,077	حسابات جارية
6,682,623	-	-	137,512	632,845	5,912,266	إيداعات أسواق المال
						إستثمارات، صافي
16,252,605	1,016,509	4,740,449	7,030,538	2,066,457	1,398,652	متاحة للبيع
10,724,146	-	3,784,988	6,849,959	12,171	77,028	مقتناة بالتكلفة المطفأة
						مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية
447,908	-	-	-	-	447,908	مقتناة لأغراض المتاجرة
42,027	-	-	-	-	42,027	مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة
42,429	-	-	-	-	42,429	مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
						قروض وسلف، صافي
2,122,800	-	-	-	-	2,122,800	بطاقات ائتمان
21,216,902	-	9,375,692	11,358,852	419,940	62,418	قروض شخصية
93,666,385	-	18,081,064	13,378,254	18,509,759	43,697,308	قروض تجارية وحسابات جارية مدينة
524,924	524,924	-	-	-	-	استثمارات في مشروع مشترك
1,134,927	1,134,927	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات، صافي
1,075,092	274,326	-	-	589,042	211,724	موجودات أخرى
187,615,344	11,112,449	35,982,193	38,755,115	22,230,214	79,535,373	إجمالي الموجودات
						المطلوبات وحقوق المساهمين
						أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,780,975	-	-	-	-	1,780,975	حسابات جارية
1,910,000	-	-	-	-	1,910,000	ودائع أسواق المال
						ودائع العملاء
88,538,701	88,538,701	-	-	-	-	تحت الطلب
6,868,200	-	-	-	-	6,868,200	إدخار
43,860,973	-	-	2,469,345	8,663,365	32,728,263	لأجل
971,639	-	224,238	490,861	158,667	97,873	تأمينات نقدية
2,998,748	-	1,495,906	1,495,907	-	6,935	سندات دين مصدرة
1,682,445	-	-	1,682,445	-	-	اقتراض
						مشتقات بالقيمة العادلة السلبية
410,244	-	-	-	-	410,244	مقتناة لأغراض المتاجرة
40,034	-	-	-	-	40,034	مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة
30,917	-	-	-	-	30,917	مقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
5,051,997	3,359,608	15,530	139,773	93,182	1,443,904	مطلوبات أخرى
33,470,471	33,470,471	-	-	-	-	حقوق الملكية
187,615,344	125,368,780	1,735,674	6,278,331	8,915,214	45,317,345	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تشتمل الموجودات المتوفرة للوفاء بكافة الإلتزامات وتغطية إلتزامات القروض القائمة، على النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنود قيد التحصيل، والقروض والسلف الممنوحة للبنوك، والقروض والسلف الممنوحة للعملاء. تم تبين تواريخ إستحقاق التعهدات والإلتزامات المحتملة في الإيضاح (20- د) حول القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

34- مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية الخاضعة للمقاصة بموجب اتفاقيات مقاصة رئيسية ملزمة واتفاقيات مماثلة.

المبالغ التي لم يتم مقاصتها في قائمة المركز المالي الموحدة						2018 بآلاف الريالات السعودية أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
إجمالي مبلغ الموجودات المالية المثبتة	إجمالي المبالغ التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي الموحدة	المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة	المبالغ الخاضعة لترتيبات مقاصة رئيسية ملزمة	ضمانات نقدية مستلمة	صافي المبلغ	
97,030,182	(84,988,888)	12,041,294	-	-	12,041,294	
13,913,257	(422,557)	13,490,700	-	-	13,490,700	2017 بآلاف الريالات السعودية أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

المطلوبات المالية الخاضعة للمقاصة بموجب اتفاقيات مقاصة رئيسية ملزمة واتفاقيات مماثلة.

المبالغ التي لم يتم مقاصتها في قائمة المركز المالي الموحدة						2018 بآلاف الريالات السعودية مشتقات
إجمالي مبلغ الموجودات المالية المثبتة	إجمالي المبالغ التي تمت مقاصتها في قائمة المركز المالي الموحدة	إجمالي المبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة	المبالغ الخاضعة لترتيبات مقاصة رئيسية ملزمة	ضمانات نقدية مستلمة	صافي المبلغ	
547,253	-	547,253	-	(103,350)	443,903	
481,195	-	481,195	-	(104,238)	376,957	2017 بآلاف الريالات السعودية مشتقات

35- القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه عند بيع أصل ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية في السوق الرئيسي (أو الأكثر فائدة) والتي تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس في ظل الظروف الحالية للسوق. بصرف النظر عما إذا كان السعر قابلاً للملاحظة بصورة مباشرة أو تم تقديره باستخدام طرق تسعير أخرى، وبالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة. إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي تم إثباتها لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية.

تحديد القيمة العادلة ومستوياتها

يستخدم البنك المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تسعير أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة، و
المستوى الثالث: طرق تسعير لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة.

القيمة العادلة				القيمة الدفترية	31 ديسمبر 2018 (بآلاف الريالات السعودية)
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول		
562,373	-	562,373	-	562,373	الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة أدوات مالية مشتقة
419,133	-	419,133	-	419,133	مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
12,988,634	27,398	11,642,455	1,318,781	12,988,634	مقتناة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
12,041,294	-	12,041,294	-	12,041,294	الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
21,028,501	-	21,028,501	-	21,162,689	استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة
109,316,526	109,316,526	-	-	110,325,959	قروض وسلف
547,253	-	547,253	-	547,253	المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة أدوات مالية مشتقة
1,013,233	-	1,013,233	-	1,013,233	المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
130,624,132	-	130,624,132	-	130,506,505	ودائع العملاء
1,499,282	-	1,499,282	-	1,499,282	سندات دين مصدرة
1,695,308	-	1,695,308	-	1,695,308	اقتراض

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

القيمة العادلة				القيمة الدفترية	31 ديسمبر 2017 (بآلاف الريالات السعودية)
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول		
532,364	-	532,364	-	532,364	الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
16,252,605	29,523	14,856,030	1,367,052	16,252,605	أدوات مالية مشتقة
					إستثمارات مالية متاحة للبيع
13,490,700	-	13,490,700	-	13,490,700	الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
10,632,181	-	10,632,181	-	10,724,146	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
115,751,698	115,751,698	-	-	117,006,087	استثمارات مكتونة بالتكلفة المطلقة
					قروض وسلف
481,195	-	481,195	-	481,195	المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
					أدوات مالية مشتقة
3,690,975	-	3,690,975	-	3,690,975	المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
140,371,074	-	140,371,074	-	140,239,513	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,998,748	-	2,998,748	-	2,998,748	ودائع العملاء
1,682,445	-	1,682,445	-	1,682,445	سندات دين مصدرة
					اقتراض

تتكون المشتقات المصنفة ضمن المستوى الثاني من مقايضات أسعار العملات الخاصة التي تتم خارج الأسواق النظامية، ومقايضات العملات، وخيارات أسعار العملات الخاصة، و عقود الصرف الأجنبي والآجلة، وخيارات العملات، وغيرها من الأدوات المالية المشتقة. تم قياس هذه المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام طرق التقييم الخاصة بالبنك التي تم تحديدها باستخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة. تم تحديد مدخلات هذه الطرق بناءً على مؤشرات الأسواق القابلة للملاحظة المتعلقة بالأسواق التي يتم تداولها فيها، ويتم الحصول عليها من مقدمي خدمات البيانات المستخدمة في السوق بشكل واسع.

تشتمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المصنفة ضمن المستوى الثاني على سندات لم تتوفر أسعار لها في السوق. تحدد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة التي تستخدم مدخلات البيانات القابلة للملاحظة في السوق لمنحنيات العائد وهوامش الائتمان.

تشتمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المصنفة ضمن المستوى الثالث على صناديق أسهم خاصة تم تحديد قيمتها العادلة على أساس آخر صافي قيمة موجودات معلن عنه بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. تتعلق الحركة في المستوى الثالث للأدوات المالية خلال السنة بالتغير في القيمة العادلة وسداد رأس المال فقط. بالنسبة للقروض والسلف المصنفة ضمن المستوى الثالث، تحدد القيمة العادلة لها وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً لمعدلات سايبر المتوقعة بعد تعديلها بالمخاطر.

لم تتم أية تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

كان إجمالي التغيرات في القيمة العادلة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة - الذي تم تقديره باستخدام طرق التسعير - إيجابياً بمبلغ 34.1 مليون ريال سعودي (2017: إيجابياً بمبلغ 49.2 مليون ريال سعودي).

إن القيمة التي تم الحصول عليها من طريقة التقييم ذات العلاقة قد تختلف عن سعر المعاملة للأداة المالية في تاريخ المعاملة. يشار إلى الفرق بين سعر المعاملة وقيمة طريقة التقييم بـ «ربح وخسارة اليوم الواحد». حيث يتم إطفائه على مدى عمر المعاملة للأداة المالية أو يؤجل إلى أن يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المعلومات المتوفرة من السوق والتي يمكن ملاحظتها أو يتحقق عند استيعاده. ويتم إثبات التغير اللاحق في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة دون عكس ربح وخسارة اليوم الواحد المؤجلة. تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة والمقارنة مع أدوات مماثلة تتوفر بشأنها الأسعار القابلة للملاحظة في السوق. تشتمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على الأدوات المرتبطة وغير المرتبطة بمعمولة، وهوامش الائتمان، والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم وأسعار تحويل العملات الأجنبية.

يستخدم البنك طرق تقييم معروفة بشكل واسع لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الشائعة والمعروفة. تتوفر الأسعار القابلة للملاحظة أو المدخلات لطرق التقييم في السوق بشأن سندات الدين والأسهم المدرجة والمشتقات المتعلقة بتحويل العملات، والمشتقات التي تتم خارج الأسواق النظامية مثل مقايضات أسعار العملات. أن توفر الأسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات لهذه الطرق يقلل من حاجة الإدارة لإبداء الأحكام وإجراء التقديرات ويقلل أيضاً من حالات عدم التأكد المتعلقة بتحديد القيمة العادلة. يتوقف توفر الأسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات لهذه الطرق على المنتجات والأسواق وتخضع للتغيرات على أساس الأحداث الخاصة والظروف العامة السائدة في الأسواق المالية.

36 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تقدم شركة أنس أس بي سي هولدينغز بي أل سي وهي الشركة الأم لشركة هونج كونج وشنغهاي المصرفية القابضة بي في - خبرات إدارية ومتخصصة بموجب إتفاقية خدمات فنية. وقد جددت هذه الإتفاقية في 30 سبتمبر 2017 لمدة خمس سنوات.

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. وترى الإدارة ومجلس الإدارة بأن هذه المعاملات قد تمت بنفس الشروط المطبقة على المعاملات مع الأطراف الأخرى. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كانت أرصدة نهاية السنة المدرجة في القوائم المالية الموحدة والناتجة عن هذه المعاملات على النحو التالي:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	مجموعة هونج كونج وشنغهاي المصرفية :
3,623,200	3,074,745	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
169,848	265,334	إستثمارات
235,900	239,133	موجودات أخرى
7,461	19,996	مشتقات بالقيمة العادلة السلبية، صافي
823,819	342,457	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
281,250	281,250	اقتراض
2,067,824	2,571,269	تمهيدات والتزامات محتملة

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	مشروع مشترك:
524,924	532,597	استثمارات
150,000	275,004	قروض وسلف
4,571	4,804	موجودات أخرى
191,435	270,183	ودائع العملاء
86,866	433	مطلوبات أخرى
1,151,025	800,925	تمهيدات والتزامات محتملة

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	أعضاء مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:
3,619,695	2,853,721	قروض وسلف
5,902,027	3,775,635	ودائع العملاء
700,000	385,000	سندات دين مصدرة
9,976	887	مشتقات بالقيمة العادلة الإيجابية، صافي
15,327	13,028	مطلوبات أخرى
59,946	13,734	تمهيدات والتزامات محتملة

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	صناديق مشتركة ذات علاقة
279,853	90,376	ودائع العملاء
-	126	قروض وسلف

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	شركات تابعة
34,000	34,000	موجودات أخرى
380,066	368,594	صناديق مشتركة ذات علاقة
724	-	- استثمارات
		- موجودات أخرى

فيما يلي تحليلًا بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة:

2017 بآلاف الريالات السعودية	2018 بآلاف الريالات السعودية	
111,526	153,623	دخل عمولات خاصة
169,170	60,990	مصاريف عمولات خاصة
16,136	14,008	دخل أتعاب وعمولات
42,045	39,332	مصاريف خدمات مدفوعة لمجموعة هونج كونج وشنغهاي المصرفية
26,251	22,651	مصاريف خدمات مستردة من مشروع مشترك
23,906	9,446	الحصة في الأرباح المدفوعة إلى المشروع المشترك بخصوص الأنشطة البنكية الإستثمارية
117,793	-	استحواذ على شركة ساب للتكاثر
5,014	5,589	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

فيما يلي تحليلاً بإجمالي التعويض المدفوع لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
42,099	36,843	مزايَا موظفين قصيرة الأجل*
3,250	-	مكافأة نهاية الخدمة
2,000	-	مزايَا ما بعد التوظيف
372	894	مزايَا موظفين طويلة الأجل أخرى
6,281	5,147	دفعات على أساس الأسهم

* تشمل مزايَا الموظفين قصيرة الأجل على الرواتب والبدلات والمكافآت النقدية المدفوعة خلال السنة.

يقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الأشخاص ، بما فيهم أي مدير تنفيذي، الذين لهم السلطة والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يمنح البنك لموظفيه وبعض موظفي الإدارة العليا برامج حوافز محسوبة على أساس الأسهم. هناك ثلاثة برامج قائمة كما في 31 ديسمبر 2018. تم الإفصاح عن تفاصيل هذه البرامج بصورة مستقلة في الإيضاح (25) حول هذه القوائم المالية الموحدة.

37- كفاية رأس المال

تتمثل أهداف البنك، عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعية من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة البنك على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والحفاظ على وجود رأسمال قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بانتظام من قبل إدارة البنك. تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهي 8%.

يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك بإستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع الموجودات، والتعهدات والالتزامات المحتملة والمبالغ الإسمية للمشتقات بإستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

بموجب التعميم رقم 391000029731 وتاريخ 1439/3/15 هـ (الموافق 2017/12/3) بشأن المدخل المرحلي والترتيبات الانتقالية للتوزيعات المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتوجيه البنوك بضرورة توزيع الأثر الأولي على نسبة كفاية رأس المال نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على مدى خمس سنوات

2017	2018	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
162,589,324	155,438,168	الموجودات المرجحة المخاطر
13,712,152	12,434,259	مخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المرجحة المخاطر
2,278,175	1,510,175	المخاطر التشغيلية المتعلقة بالموجودات المرجحة المخاطر
178,579,651	169,382,602	مخاطر السوق المتعلقة بالموجودات المرجحة المخاطر
		إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر
33,344,592	33,359,762	رأس المال الأساسي
4,132,367	2,700,534	رأس المال المساند
37,476,959	36,060,296	إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
18.67%	19.69%	نسبة كفاية رأس المال %
20.99%	21.29%	نسبة رأس المال الأساسي
		نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

38- التغيرات المستقبلية في المعايير المحاسبية

لقد ارتأى البنك عدم اتباع المبكر للمعايير الجديدة التالية الصادرة وغير السارية المفعول بعد على السنوات المحاسبية للبنك التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويقوم بدراسة آثارها حالياً.

فيما يلي موجزاً بالمعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة وتعديلاتها والتي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (19) : تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته

تطبق التعديلات على الفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. تتناول التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 المحاسبة عند حدوث تعديل على البرنامج أو تقليصه أو تسويته خلال الفترة المالية. تحدد التعديلات متى يتم تعديل البرنامج أو تقليصه أو تسويته خلال الفترة المالية السنوية.

• المعيار الدولي للتقرير المالي (16) عقود الإيجار

يطبق هذا المعيار على الفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يستبعد المعيار طريقة المحاسبة المزدوجة الحالية للمستأجرين المذكورة في معيار المحاسبة الدولي 17 والتي تميز بين الإيجارات التمويلية داخل قائمة المركز المالي والإيجارات التشغيلية خارج قائمة المركز المالي. وبدلاً من ذلك، يقترح المعيار الدولي للتقرير المالي 16 طريقة المحاسبة داخل قائمة المركز المالي.

• التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي (16)

سيقوم البنك بتطبيق المعيار اعتباراً من تاريخ التطبيق الإلزامي له في 1 يناير 2019. يعتزم البنك استخدام طريقة التحول المبسطة، ولن يقوم بتعديل بيانات المقارنة للسنة السابقة للتطبيق الأولي له.

سيقوم البنك باستخدام الإعفاءات التي اقترحها المعيار بشأن عقود الإيجار التي تنتهي فتراتهما خلال 12 من تاريخ التطبيق الأولي وعقود إيجار الموجودات المنخفضة القيمة. فيما يتعلق بالتزامات الإيجار المتبقية، يتوقع البنك إثبات أصول حق استخدام قدرها 576 مليون ريال سعودي تقريباً في 1 يناير 2019، والتزامات إيجار قدرها 533 مليون ريال سعودي (بعد تعديلها بالدفعات المقدمة المثبتة كما في 31 ديسمبر 2018). يتوقع البنك بأن ينخفض صافي الدخل لعام 2019 بمبلغ قدره 9 مليون ريال سعودي نتيجة تطبيق الأنظمة الجديدة.

بالنسبة للمعايير والتعديلات والتفسيرات الأخرى التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، يتوقع البنك ألا يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

39- أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة الأخرى للسنة السابقة كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

40- اعتماد القوائم المالية الموحدة من مجلس الإدارة

إعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ 2 جمادى الثاني 1440 هـ (الموافق 7 فبراير 2019).

الركن الثالث
بازل 3
الإفصاح الكمي
والنوعي كما في
31 ديسمبر 2018

السجل السنوي
Annual
Report



الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

لمحة عامة حول إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية والأصول مرجحة المخاطر	KM1 - المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة)
	OVA - طريقة إدارة المخاطر البنكية
	OV1 - لمحة عامة حول الأصول مرجحة المخاطر
الرابط بين القوائم المالية والمخاطر النظامية	LIA - إيضاح الاختلافات بين مبالغ المخاطر المحاسبية والنظامية
	LI1 - الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والنظامية لتوحيد وتخطيط القوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية
	LI2 - المصادر الرئيسية للاختلاف بين مبالغ الانكشاف النظامي والقيم الحالية في القوائم المالية
تكوين رأس المال وإجمالي القدرة على استيعاب الخسارة	CC1 - تكوين رأس المال النظامي
	CC2 - تسوية رأس المال النظامي في الميزانية العمومية
	CCA - الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال النظامي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسائر الكلية
تدابير الرقابة الاحترازية الكلية	CCyB1 - التوزيع الجغرافي للتعرضات الائتمانية المستخدمة في مواجهة التقلبات الدورية
معدل الإقتراض	LR1 - ملخص مقارنة الموجودات المحاسبية ومعدل الإقتراض لقياس التعرض
	LR2 - نسبة الرافعة المالية نموذج الإفصاح المشترك
السيولة	LIQA - إدارة مخاطر السيولة
	LIQ1 - معدل تغطية السيولة
	LIQ2 - نسبة صافي التمويل المستقر
مخاطر الائتمان	
	CRA - معلومات عامة حول المخاطر الائتمانية
	CR1 - النوعية الائتمانية للأصول
	CR2 - التغيير في مخزون القروض المتعثرة وسندات الدين
	CRB - الإفصاح الإضافي المتعلق بالنوعية الائتمانية للأصول
	التحليل الجغرافي
	التحليل حسب قطاعات الصناعة
	تحليل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية
	القروض المتعثرة، والقروض التي فاتت استحقاقها والإعفاءات حسب القطاع
	القروض المتعثرة، والقروض التي فاتت استحقاقها والإعفاءات
	تسوية التغييرات في إعفاءات القروض المتعثرة
	تحليل الإنكشافات المعاد هيكلتها
	CRC - متطلبات الإفصاح النوعي المتعلقة بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية
	CR3 - لمحة عامة حول طرق تخفيف المخاطر الائتمانية
	CRD - الإفصاح النوعي حول استخدام البنك للتصنيفات الائتمانية الخارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية
	CR4 - الطريقة المعيارية - الانكشاف للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية
	CR5 - الطريقة المعيارية - الانكشاف لفئات الأصول المرجحة بالمخاطر
مخاطر تخلف الطرف المقابل عن تنفيذ واجباته الائتمانية	CCRA - الإفصاح النوعي المتعلق بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل
	CCR1 - تحليل الانكشاف للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل
	CCR2 - تعديل القيم الائتمانية لتكلفة رأس المال
	CCR3 - الطريقة المعيارية للانكشاف لمخاطر الطرف المقابل حسب المحفظة المالية النظامية وأوزان المخاطر
	CCR5 - مكونات الضمانات الإضافية لمخاطر الطرف المقابل الائتمانية
	CCR8 - الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية
مخاطر السوق	MRA - متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بمخاطر السوق
	MR1 - مخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية
المخاطر التشغيلية	الإفصاح النوعي للمخاطر التشغيلية
مخاطر نسبة الفائدة	الإفصاح النوعي والكمي - مخاطر نسبة الفائدة في المحفظة البنكية (IRRBB)
الجزء 13 - المكافآت	REMA - سياسة المكافآت
	REMA1 - المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية
	REMA2 - المدفوعات الخاصة
	REMA3 - المكافآت المؤجلة

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

KM1: المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة الموحدة) « بالآلاف الريالات »

هـ	د	ج	ب	أ	
الفئة 4-	الفئة 3-	الفئة 2-	الفئة 1-	الفئة	
رأس المال المتاح (المبالغ)					
33,344,592	33,332,802	34,325,703	34,130,969	33,359,762	1 الأسهم العادية فئة 1 (حقوق المساهمين)
	31,772,164	32,847,203	32,734,608	32,355,002	1أ نموذج المحاسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة بالكامل
33,344,592	33,332,802	34,325,703	34,130,969	33,359,762	2 الفئة 1
	31,772,164	32,847,203	32,734,608	32,355,002	2أ نموذج المحاسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة بالكامل الفئة 1
37,476,959	37,397,153	38,084,779	37,797,494	36,060,296	3 إجمالي رأس المال
	34,544,220	35,381,999	35,244,869	34,256,652	3أ نموذج المحاسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لإجمالي رأس المال
الأصول مرجحة المخاطر (المبالغ)					
178,579,651	174,085,161	171,032,331	171,398,153	169,382,602	4 إجمالي الأصول مرجحة المخاطر
نسب رأس المال المبنية على المخاطر كنسبة من الأصول مرجحة المخاطر					
%18.67	%19.15	%20.07	%19.91	%19.69	5 نسبة الأسهم العادية فئة 1 (%)
	%18.25	%19.21	%19.10	%19.10	5أ نموذج المحاسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للأسهم العادية فئة 1) - (%)
%18.67	%19.15	%20.07	%19.91	%19.69	6 إجمالي نسبة رأس المال (%)
	%18.25	%19.21	%19.10	%19.10	6أ نموذج المحاسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة بالكامل للفئة 1) - (%)
%20.99	%21.48	%22.27	%22.05	%21.29	7 نسبة إجمالي رأس المال - (%)
	%19.84	%20.69	%20.56	%20.22	7أ نموذج المحاسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لنسبة إجمالي رأس المال - (%)
متطلبات حفظ رأس المال الإضافية من أسهم الفئة 1 كنسبة مئوية من الأصول مرجحة المخاطر					
%1.250	%1.875	%1.875	%1.875	%1.875	8 متطلبات احتياط المحافظة على رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (2.5% من 2019) - (%)
%0.066	%0.066	%0.067	%0.071	%0.071	9 متطلبات احتياط المحافظة على رأس المال الإضافية (2.5% إعتباراً من 2019) - (%)
%0.50	%0.50	%0.50	%0.50	%0.50	10 متطلبات إضافية للبنوك المؤثرة على النظام المحلي و/أو العالمي - (%)
%1.816	%2.441	%2.442	%2.446	%2.446	11 مجموع متطلبات البنك المحددة من الفئة 1 من الأسهم العادية لمواجهة التقلبات الدورية (%) (سطر 8 + سطر 9 + سطر 10)
%16.86	%16.71	%17.63	%17.47	%17.25	12 الفئة 1 من الأسهم العادية المتاح بعد إستيفاء الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك (%)
نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3					
236,203,263	234,438,694	234,130,688	225,778,359	225,820,012	13 مجموع مقياس تعرض نسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3
%14.12	%14.22	%14.66	%15.12	%14.77	14 المقاييس الاحترازية لنسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (سطر 2 / سطر 13)
	%13.55	%14.03	%14.50	%14.33	14أ نموذج المحاسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة المحملة بالكامل لنسبة الرافعة المالية بموجب بازل 3 (%) (سطر 2a / سطر 13)
معدل تغطية السيولة بموجب بازل 3					
37,863,633	41,844,700	39,494,288	39,040,172	37,612,078	15 مجموع الأصول السائلة عالية الجودة
21,327,740	23,604,627	23,957,969	17,767,140	13,560,433	16 مجموع التدفق النقدي الصافي إلى الخارج
%178	%177	%165	%220	%277	17 معدل تغطية السيولة (%)
معدل صافي التمويل الثابت					
130,637,898	128,850,389	131,236,912	129,902,783	127,857,915	18 مجموع التمويل الثابت المتاح
94,023,861	94,428,311	90,448,498	81,511,328	79,381,640	19 مجموع التمويل الثابت المطلوب
%139	%136	%145	%159	%161	20 معدل صافي التمويل الثابت

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

OVA - طريقة إدارة المخاطر البنكية

(أ) تحديد طريقة العمل وبيانات المخاطر:

تأسس البنك السعودي البريطاني («ساب») أو («البنك») كشركة سعودية مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم: م/4، الصادر بتاريخ 12 صفر 1398 (الموافق 21 يناير 1978م) وهو شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي. ويبلغ رأس مال البنك 15 مليار ريال سعودي مقسم إلى 1.5 مليار سهم بقيمة اسمية وقدرها 10 ريال سعودي لكل سهم.

تتمثل الأهداف الرئيسة للبنك في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات البنكية للعملاء الأفراد والشركات عبر إدارته وقطاعات أعماله وفروعه المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية. ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

يقدم البنك منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة ومعتمدة من قبل وتحت إشراف هيئة شرعية مستقلة. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية تشمل الحسابات الجارية والادخارية، والودائع الآجلة، والتمويلات الائتمانية للشركات، والقروض الشخصية والسكنية، وتمويلات التجارة، وإدارة النقد والمدفوعات، وأعمال الخزينة والبطاقات الائتمانية.

يقيم البنك شراكة استراتيجية وثيقة مع مجموعة إتش إس بي سي، وهي إحدى أكبر المجموعات المصرفية وأكثرها انتشاراً حول العالم. وتعطي هذه الشراكة الاستراتيجية سبباً ميزة تنافسية تمكنه من الوصول إلى أفضل عروض الخدمات في السوق على المستويين المحلي والعالمي لتقدمها لعملائه، حيث تمتلك مجموعة إتش إس بي سي 40% من أسهم ساب.

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من أقسام / قطاعات العمل الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية الشخصية:

تقدم الخدمات المصرفية الفردية وإدارة الثروات مختلف الخدمات والمنتجات البنكية لعملائها من الأفراد والمصرفية الخاصة. ويشمل ذلك الودائع والحسابات الجارية والادخارية، والتمويل العقاري والتمويلات الفردية وبطاقات الائتمان حيث يحتل البنك مركزاً رائداً في السوق على هذا الصعيد في المملكة. وتقدم الخدمات المصرفية وإدارة الثروات طيفاً واسعاً من الحلول الرقمية للعملاء بما يمكنهم من الوصول إلى حساباتهم في أي وقت ومن أي مكان إضافة لإمكانية التعامل مع شبكة الفروع التقليدية.

تنتشر شبكة فروع البنك على نطاق المملكة، حيث بلغ عدد الفروع 95 فرعاً منها 17 قسمياً مخصصاً للسيدات و3 فروع صغيرة. وهذه الفروع مصنفة بحيث تقدم خدمة وتجربة بيع متوازنة تعكس البيئة المحلية وتفي بتوقعات واحتياجات العملاء. وقد بلغ عدد أجهزة نقاط البيع كما في 31 ديسمبر 2018م، 27492 جهازاً، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 910 جهازاً منها 80 جهازاً إيداع نقد.

تم تقسيم قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الشخصية إلى شريحة الريميير وشريحة الأذفانس وشريحة عموم العملاء، وكل منها يتميز بطريقة ونوع الخدمة المقدمة للعميل، حيث تتم خدمة عملاء الريميير والأذفانس من قبل مدراء علاقات متفرغين يمكنهم تقديم حلول الإدارة المالية للعملاء الأفراد. ويبرز تركيز سبب في الوقت الحاضر على الأفراد من ذوي المراكز المالية المرموقة من واقع عدد مراكز الريميير التي تم إنشائها في المملكة والتي بلغت 18 مركزاً. وهذه المراكز الحصرية تقدم للعملاء خدمات ومنتجات مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة، وتلبي احتياجاتهم العالمية من خلال شبكة فروع مجموعة اتش اس بي سي.

الخدمات المصرفية للشركات: يعتبر سبب من حيث الإيرادات التشغيلية والميزانية العمومية، أحد أكبر البنوك التجارية في المملكة، حيث يخدم عملاء الخدمات المصرفية للشركات من خلال فرق متخصصة في إدارة العلاقات يكون مقرها في المراكز التجارية الرئيسية في المملكة. تقوم تلك الفرق من خلال إقامة علاقة وثيقة على المدى البعيد مع عملائها بتكوين فهم شامل للمتطلبات المالية للعملاء الأفراد لتقديم حلولاً مصممة من مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية للشركات. ويمكن لمدراء العلاقات بهدف خدمة عملائها، الاستعانة بفرق متخصصة في مجالات الخزينة والسيولة وإدارة النقد، وتمويل التجارة والذمم المدينة والاستثمارات المصرفية والتأمين. وبالإضافة إلى هذه المجموعة الشاملة من المنتجات والخدمات المحلية، يحتل سبب مركزاً فريداً يتيح الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية العالمية من خلال شراكته مع مجموعة اتش اس بي سي، وتنقسم الخدمات المصرفية للشركات إلى قسمين وهما: الخدمات المصرفية العالمية والخدمات المصرفية التجارية.

إن الخدمات المصرفية العالمية، من خلال فرق متخصصة في إدارة العلاقات، تعمل على تلبية احتياجات كبرى الشركات السعودية التي تدار عالمياً من قبل سبب وأيضاً علاقات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في المملكة والتي تقع مقرها الرئيسي في الخارج، والعملاء الحكوميين كالوزارات والوكالات الحكومية والإدارات، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ومن خلال العلاقات القوية مع مجموعة اتش اس بي سي والشركة المشتركة، تحتل كل من شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة والخدمات المصرفية العالمية مركزاً فريداً في تقديم حلول مصممة طبقاً لاحتياجات عملائها محلياً وعالمياً، ومن خلال مجموعة خبراتها ومواردها التي لا مثيل لها، تمكنت الخدمات المصرفية العالمية من دعم مشاريع البنية التحتية الرئيسية في المملكة وبمساعدة الشركات السعودية في تنفيذ برامجها التوسعية الدولية والاستفادة من السيولة من خلال المؤسسات المالية غير السعودية بطريقة التمويل عبر وكالة ائتمان الصناديق، أو السندات العالمية والصكوك.

تختص الخدمات المصرفية التجارية بخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة سواء المحلية أو العالمية في المملكة العربية السعودية. وتحافظ الخدمات المصرفية التجارية على التزامها على المدى البعيد مع مراكز الأعمال الصغيرة في المملكة وتواصل المشاركة في برنامج كفاءة، وهو برنامج حكومي يشجع البنوك على إقراض الأعمال الصغيرة.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

إضافة للمجموعة الكاملة للمنتجات والخدمات المذكورة أعلاه، توفر الخدمات المصرفية للشركات منتجين وهما منتج السيولة العالمية وإدارة النقد، ومنتج التجارة العالمية تمويل الذمم المدينة. ويواصل ساب احتفاظه بمركز رائد على مستوى عروض هذين المنتجين الذين يعتبران في صلب أنشطة عملاء الخزينة من الشركات.

تعتبر خدمات السيولة العالمية وإدارة النقد أحد رواد السوق وتقدم مجموعة واسعة من الحلول الأعمال الرقمية والإلكترونية للعملاء من أجل استيفاء احتياجات معاملات الدفع والذمم المدينة وإدارة السيولة لهم.

تقدم التجارة العالمية وتمويل الذمم المدينة مجموعة شاملة من المنتجات التجارية الأساسية (خدمات الاستيراد والتصدير والضمانات) وحلول منظمة مثل حلول تمويل الذمم المدينة وسلسلة التوريد. كما تقدم هياكل تمويل فعالة وكاملة (سواء تقليدية أو إسلامية) للعملاء لدعم التجارة وتحسين رأس المال العامل مع تقليل مخاطر السوق.

الخزينة: تتولى إدارة الخزينة وظيفتين أساسيتين في ساب، حيث تقدم الخزينة بصفة رئيسية لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وعملاء المؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة مدخلاً للأسواق العالمية وحلول العملات الأجنبية والمشتقات من خلال فريق المبيعات والمتاجرة الخاصة بها إلى جانب ما تقوم به في الوقت ذاته بإدارة مخاطر السيولة والأسواق بالبنك، بما في ذلك توظيف الفائض التجاري للبنك من خلال محفظتها الاستثمارية المدارة من قبل وحدة إدارة الميزانية العمومية.

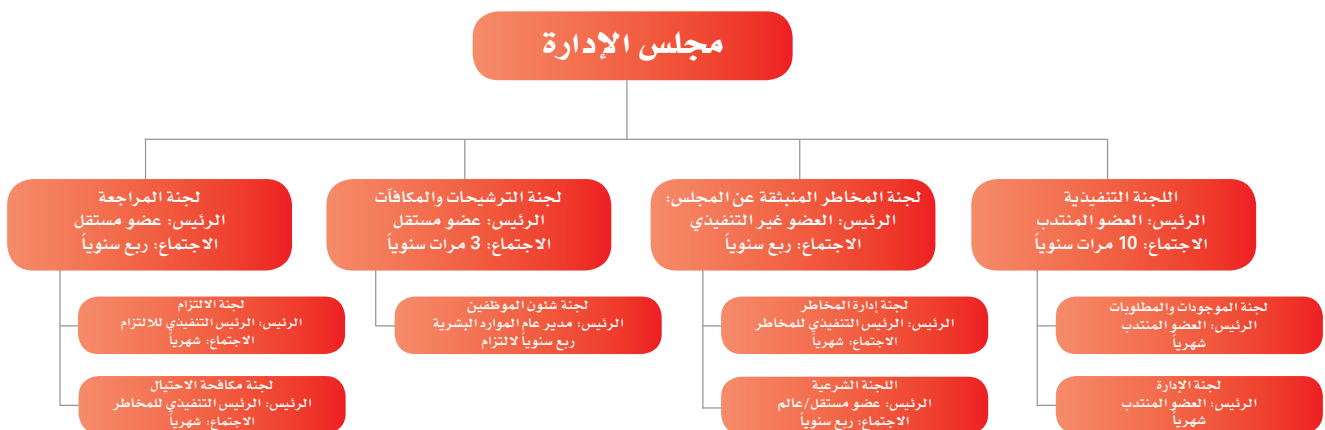
أخرى: تشمل الشريحة الأخرى بشكل رئيسي أنشطة استثمارات البنك شركته التابعة للتأمين وشركة ساب للتكافل وشركته المشتركة للمصرفية الاستثمارية وشركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة واستثمارات في أسهم. إن شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة عبارة عن بنك استثماري رائد في المملكة ويتصدر بثبات جداول التصنيف الرئيسية، مستفيداً من قوة امتياز ساب في المملكة والقدرة الدولية لشركة اتش اس بي سي عالمياً.

ب) هيكل حوكمة المخاطر:

مثلت الإدارة بموجب إطار واضح للمخاطر على الدوام أحد الأركان الأساسية للحوكمة في ساب.

تواصل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة عملها كلجنة معينة من قبل مجلس الإدارة لمراجعة واعتماد المسائل المتعلقة بالمخاطر. وتجتمع اللجنة ربع سنوياً وتتكون من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس اللجنة وهم أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة. وقد اسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر وأيضاً تقديم التوجيه الاستراتيجي للمخاطر على مستوى ساب بما في ذلك تحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات المخاطر الرئيسية.

يطبق بنك ساب إطاراً قوياً لحوكمة المخاطر حيث تم إدراج المسؤوليات في الأوصاف الوظيفية لكافة الموظفين على مستوى البنك.



يطبق ساب طريقة خطوط الدفاع الثلاثة حيث تكون الأقسام مسؤولة عن المخاطر التي تشكل جزءاً من نطاق مسؤولياتها ويتعين عليها ضمان تحديد كافة المخاطر الرئيسية وتخفيفها ومراقبتها من خلال وضع الضوابط المناسبة. وتشكل إدارة المخاطر والرقابة المالية جزءاً من خط الدفاع الثاني وتقع عليها مسؤولية تقديم التظمين وأنشطة المسائلة والإشراف. وتمثل إدارة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث حيث تقدم تظميناً مستقلاً إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

يتولى الرئيس التنفيذي للمخاطر الإدارة المباشرة لفعالية إدارة المخاطر والتي تدير بشكل عام المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. ويتم تعيين وتقييم الرئيس التنفيذي للمخاطر من قبل ويرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قام مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2018 بمراجعة واعتماد كافة السياسات واللوائح كلائحة الحوكمة ولائحة معايير ساب ولائحة إدارة المخاطر وسياسة الائتمان. وقد استكملت لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس المراجعة السنوية لإطار حوكمة المخاطر وتم اعتماده حيث أدت المراجعة إلى إجراء تغييرات بما يحقق الانساق مع متطلبات وأولويات الرقابة للمخاطر الحالية.

هذا وقد تمت المحافظة على إطار رفع تقارير المخاطر لمجلس الإدارة بما في ذلك بيانات تقبل المخاطر وجدول توزيع المخاطر والمخاطر الكبيرة والطارئة.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

ج) قنوات إبلاغ وعدم قبول المخاطر وتطبيق ثقافة المخاطر:

إدارة المخاطر هي فعالية مستقلة ضمن ساب وتتم إدارتها من قبل الرئيس التنفيذي للمخاطر والذي يعتبر مسؤولاً بشكل عام عن إدارة المخاطر المطبقة في ساب.

على الرغم من أن وحدات العمل تتحمل مسؤولية رئيسية في إدارة المخاطر الخاصة تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر، إلا أن لجنة المخاطر ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات تتحمل مسؤولية رئيسية نحو إدارة مخاطر ساب بشكل عام.

يتم تحديد والإبلاغ عن سلامة أعمال البنك والمحافظ المالية عن طريق استخدام بيانات تقبل المخاطر وجدول توزيع المخاطر وتقارير المخاطر الكبيرة والناشئة. ويتم جمع وتقديم تلك التقارير إلى لجنة حوكمة المخاطر المختصة والتي تقوم بمناقشتها والاتفاق على خطط العمل.

وتتضمن الأقسام التالية بيانات أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة: يجتمع مجلس الإدارة بشكل عام أربع مرات سنوياً ويتكون من عشرة أعضاء («أعضاء مجلس الإدارة») بمن فيهم رئيس المجلس والعضو المنتدب. يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي بينما يتم اختيار العضو المنتدب من بين الأعضاء الذين يمثلون شركة إتش إس بي سي القابضة بي. في. ويمثل ستة من أعضاء المجلس المساهمين السعوديين ويتم اختيارهم عن طريق التصويت التراكمي كل ثلاثة سنوات. وينص النظام الأساسي لساب على تعيين الأعضاء الأربعة المتبقين من قبل شركة إتش إس بي سي القابضة بي. في. ويختص مجلس الإدارة بإدارة البنك ومراقبة الإدارة التنفيذية لساب.

لجنة المخاطر: أسند لهذه اللجنة مهمة الإشراف على وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر وأيضاً تقديم التوجيه الاستراتيجي للمخاطر على مستوى ساب بما في ذلك وضع رؤية المخاطر وتحديد الأولويات والإشراف على تنفيذ مبادرات المخاطر الرئيسية. تتكون هذه اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء منهم غير التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة ربع سنوياً ويرأسها أحد الأعضاء غير التنفيذيين يعينه مجلس إدارة بنك ساب. ولجنة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وترفع تقاريرها له مباشرة.

اللجنة التنفيذية: بتفويض من مجلس الإدارة، تتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء برئاسة العضو المنتدب للبنك. وقد أسند للجنة ممارسة كافة الصلاحيات والحقوق والصلاحيات طبقاً لتقدير مجلس الإدارة فيما يخص الإدارة والعمليات اليومية للبنك بما يتفق مع السياسات والتوجيهات التي يحددها المجلس من وقت لآخر. ويشمل هذا التفويض الموافقة على الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والموافقة على تكاليف المشاريع ضمن حدود المصروفات المحددة من قبل مجلس الإدارة والموافقة على التسهيلات الائتمانية والقضايا الائتمانية الأخرى ضمن حدود الصلاحيات الائتمانية التي حددها مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير أداء الأعمال ومراقبة التقدم في تنفيذ الخطة التشغيلية السنوية والتقارير المالية وتقارير البنوك المنافسة بالإضافة إلى المسائل الأخرى اللازمة لمساندة العضو المنتدب ولجنة الموارد البشرية ولجنة تقنية المعلومات.

لجنة المراجعة: تعين هذه اللجنة الجمعية العامة وتجتمع ربع سنوياً. وتتكون اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين ومن خارج أعضاء مجلس الإدارة الذين يجب أن يشكلوا غالبية الأعضاء. وهذه اللجنة مسؤولة أمام الجمعية العامة ومجلس الإدارة وتقع عليها مسؤولية مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته والتزاماته عن طريق (أ) ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام (ب) أن تكون مسؤولة عن اختيار مراقبي الحسابات الخارجيين والإشراف عليهم وتحديد أتعابهم (ت) الوفاء بالتزامات التقارير المالية الخارجية (ث) أي تغيير في السياسات المحاسبية والمعايير التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على الالتزام بالمعايير المحاسبية (ج) مراجعة المسائل الجوهرية التي يثيرها مراجعو الحسابات الداخليين والخارجيين (ح) أي مهام أخرى واردة في قواعد عمل لجنة المراجعة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية.

لجنة الترشيدات والمكافآت: تتكون هذه اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وتجتمع نصف سنوياً أو أكثر من ذلك إن لزم الأمر. وقد تم تكليف هذه اللجنة، من بين الواجبات الأخرى، للتحقق من النواحي التالية: أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلون ومستقلون، أن مكافآت أعضاء المجلس والموظفين تتماشى مع معايير الأداء مع مراعاة إدارة المخاطر؛ تقييم جميع سياسات المكافآت، أن سياسات وممارسات المكافآت تتوافق مع لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بالمكافآت. يرأس هذه اللجنة عضو مستقل من أعضاء مجلس الإدارة وعضوية عضوين مستقلين آخرين وعضو مستقل من خارج مجلس الإدارة.

لجنة إدارة المخاطر: تعين هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة من أعضاء الإدارة العليا وذلك لمراجعة المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر بما في ذلك مراجعة سياسة تقبل المخاطر والمخاطر الناشئة والاحتة المخاطر. وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في الشهر ويرأسها الرئيس التنفيذي للمخاطر. ويحضر اجتماعات اللجنة أعضاء من الإدارة العليا وأقسام العمل وفعاليات المساندة.

لجنة الموجودات والمطلوبات: يرأس هذه اللجنة العضو المنتدب وتجتمع مرة واحدة كل شهر لمناقشة الميزانية العمومية والمخاطر المرتبطة. وتتكون هذه اللجنة من أعضاء من الإدارة العليا وأقسام العمل وفعاليات المساندة.

د) نطاق وخصائص أنظمة قياس المخاطر:

يتم تحديد المخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على عمليات ساب وتقييمها بشكل دقيق وقياسها تحت الضغط كماً ونوعاً. ويجري العمل على تطوير إجراءات التقييم لتصبح أكثر تطوراً مع تبني وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال بعد أن تتم معابرتها وتكييفها لتتناسب مع المخاطر المرتبطة بأعمال البنك والبيئة النظامية والاقتصادية. وتتم دورة مراجعة المخاطر كالتالي:

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

- مراجعة شهرية للمخاطر الكبيرة والناشئة ومناقشتها من خلال لجنة إدارة المخاطر مع إعداد جدول توزيع المخاطر وخطط إجراءات التخفيف اللازمة للبند التي تطوي على مخاطر عالية.
- مراجعة إجراءات تقبل وتقييم المخاطر مرة واحدة ربع سنوياً على الأقل من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر بالتنسيق مع الأقسام والفعاليات.
- رفع التقارير لكافة فئات المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبئة عن مجلس الإدارة ربع سنوياً.
- تحديث سيناريوهات اختبارات الضغط والنتائج نصف سنوياً بناء على المعايير المعدلة والمراجعة من قبل لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبئة عن مجلس الإدارة.
- تقوم الإدارة العليا بمناقشة منهجيات تقبل وتقييم المخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تقوم لجنة المخاطر المنبئة عن مجلس الإدارة بمناقشة واعتماد إطار تقبل المخاطر وإجراءات تقييم كفاية رأس المال.

المخاطر الائتمانية:

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسائر المالية المترتبة نتيجة لإخفاق أي عميل أو طرف نظير في الوفاء بالتزاماته التي دخل فيها عند استحقاقها. وتشأ المخاطر الائتمانية بشكل رئيسي في أنشطة الإقراض للشركات والأفراد وتمويل التجارة والقروض المشتركة. وتشأ المخاطر الائتمانية أيضاً فيما يخص المنتجات خارج الميزانية العامة كالضمانات والمشتقات أو من امتلاك سبب لسندات الدين.

تعتبر الثقافة القوية للإقراض الحكيم والمسؤول حجر الزاوية في فلسفة إدارة المخاطر التي ينتهجها بنك ساب. ويتم تحقيق ذلك من خلال الرقابة الفعالة والإدارة للمخاطر والعمل على الحد من الخسائر الائتمانية مع تعزيز العائدات بالتناسب مع المخاطر.

توفر أدلة الائتمان إرشادات وقواعد وتوجيهات واضحة ومتناسقة بشأن الإقراض بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لإدارة محافظ الأصول المصرفية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة تلك الأدلة سنوياً من قبل إدارة المخاطر وتعتمد من قبل الرئيس التنفيذي للمخاطر / لجنة مخاطر الشركات ولجنة إدارة المخاطر، بينما يتم اعتماد التغييرات الجوهرية في السياسة من قبل لجنة إدارة المخاطر بما يتماشى مع لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان.

يتم تقييم مخاطر الائتمان من خلال فعالية اعتماد الائتمان التي ترفع تقاريرها للعضو المنتدب من خلال الرئيس التنفيذي للمخاطر، مما يضمن حصولها على درجة مناسبة من الاستقلالية. وتتولى الفرق مسؤولية اتخاذ قرارات اعتماد الائتمان، فضلاً عن الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر، بما في ذلك الاختيار والتنفيذ والأداء والرقابة.

تتم مراجعة إجراءات الموافقة سنوياً من قبل لجنة المراجعة المنبئة عن مجلس الإدارة في حدود التفويضات الممنوحة من قبل المجلس. كما يتم التركيز على المسؤولية الفردية عن اتخاذ القرارات الائتمانية، وبالتالي هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة التي اعتمدها مجلس الإدارة.

تمثل الإدارة الفاعلة للمحافظ المالية عنصراً رئيسياً في الثقافة الائتمانية للبنك، ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة المنتظمة للتسهيلات من قبل مسؤولي القروض والائتمان سنوياً على الأقل
- اعتماد فعالية مستقلة للأصول الخاصة من أجل معالجة التسهيلات غير العاملة والمخاطر الرئيسية الأخرى.
- المراقبة المركزية للتركيزات الائتمانية في بعض الدول والقطاعات/الصناعات المتخصصة والمنتجات والعملاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبئة عن مجلس الإدارة.
- التطوير المستمر للتقنيات المحسنة لقياس المخاطر وتقييمها وتحقيق أقصى قدر من العوائد الموزونة على رأس المال.
- تطوير واعتماد الأنظمة الآلية لإجراءات الطلبات وأنظمة التقييم وذلك من أجل تحقيق الاتساق في القرارات وتكريس إطار فعال لإجراءات الطلبات.
- إطار منظم للتدريب الائتماني والتأهيل وذلك من أجل تحقيق الوعي بالمخاطر وقدرات التقييم الائتماني.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على استراتيجيات التقييم الائتماني واستراتيجيات القرارات والتي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية والمعلومات التي توفرها الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، مع تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات. وبالنسبة للعملاء المتعثرين، يتم إعداد مخصصات الانخفاض في القيمة (على أساس التدفقات النقدية الجماعية والمخضومة) وفقاً للمعايير والممارسات المحاسبية المعتمدة عالمياً.

عين ساب فرقاً لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة مالياً وأيضاً القروض غير العاملة بهدف زيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات الكبيرة والأخرى ذات المشاكل، فإن عملية الاسترداد تطوي على مشاركة مباشرة من الإدارة القانونية. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك فعالية تحصيل متخصصة تقوم بتقديم المشورة فيما يتعلق بالديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، بما في ذلك استخدام وكالات الاسترداد والتحصيل الخارجية والدولية.

تستهلك المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في ساب. ويضمن ساب بفضل المبادئ والمؤشرات المعتمدة لديه الحفاظ على انضباط رأسمالي دقيق من خلال التسعير والإدارة الصحيحين للمخاطر الائتمانية ذات العلاقة بمتطلبات رأس المال النظامي والاقتصادي.

مخاطر السوق: تتمثل مخاطر الأسواق في أن التقلب في عوامل مخاطر السوق، بما في ذلك أسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأسعار الفائدة والأسهم، من شأنها أن تخفض دخل ساب أو قيمة محافظه.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

تشأ مخاطر النقد الأجنبي من المراكز المفتوحة، سواء طويلة أو قصيرة المدى، بأي عملة أجنبية مما يؤدي إلى نشوء مخاطر التغير في أسعار الصرف. صنف ساب مخاطر أسعار الصرف الأجنبي كالتالي:

- مخاطر محفظة تداول العملات الأجنبية - تنشأ هذه المخاطر من تداول العملات الأجنبية كالعقود الفورية والآجلة والمبادلات والخيارات. وتتم مراقبة مخاطر التداول من خلال وضع حدود صلاحيات لكل عملة من العملات ومستويات المخاطر الإجمالية وكذلك من خلال إجراءات قيمة المخاطر واختبار الضغط.
- مخاطر العملات الأجنبية في المحفظة البنكية - تنشأ هذه المخاطر من عدم تطابق قيمة العملة / إعادة التقييم بين الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الفوائد المتراكمة والمصروفات المستحقة. يتم تحويل عدم التطابق إلى الخزينة ويتم إدارته على أساس يومي من خلال محفظة التداول.
- المخاطر الهيكلية للعملات الأجنبية: تنشأ هذه المخاطر لسببين (أ) فيما يتعلق بصافي الاستثمارات في الشركات التابعة أو الفروع أو المشاريع الرأسمالية المرتبطة بها. (ب) الثاني ويتعلق بالأصول غير المصدرة بالريال السعودي. وتنشأ مخاطر الصرف الأجنبي الهيكلية من العملات الأخرى خلاف عملة المرجع المحددة لدى ساب وهي الريال السعودي.

يستخدم البنك سلسلة من الضوابط والإجراءات لإدارة مخاطر السوق التي تتراوح بين ضوابط محددة لوقف الخسارة وحدود تحليل الحساسية بما في ذلك القيمة الحالية لحركة نقاط الأساس لأسعار الفائدة وكذلك لحدود صلاحيات خسائر قيمة المخاطر المحددة لتقدير الخسارة المحتملة من تحركات السوق على مدى فترة زمنية محددة ومستوى معين من الثقة وذلك باستخدام طريقة محاكاة المستويات السابقة. ويميز ساب القيود الموضوعية على قيمة المخاطر ويكمل تحليلاته بسيئاريوهات اختبارات الضغط من أجل تقييم آثار الأحداث الصعبة ولكن المقبولة، أو التحركات في متغيرات السوق.

ومع أن ساب يستخدم كلاً من منهجية القيمة المعرضة للمخاطر والقواعد المعيارية في إدارة مخاطر السوق، إلا أن متطلبات رأس المال يتم تقييمها لكافة المراكز باستخدام المعايير والقواعد القياسية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

المخاطر التشغيلية:

يتكون إطار الحوكمة من سلسلة من الاجتماعات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية. ويتم إجراء عملية تقييم المخاطر التشغيلية بشكل دوري أو مرة واحدة على الأقل سنوياً من قبل كافة خطوط العمل وفعاليات المساندة مع مناقشة المخرجات من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية.

تم توسيع تصنيفات المخاطر التشغيلية من الأربعة فئات الرئيسية السابقة (الموظفون - الإجراءات - الأنظمة - الخارجية) إلى 16 فئة تفصيلية أكثر من فئات مخاطر المستوى الأول الرئيسية تمثل حالياً محور اهتمام الجهات الرقابية / الوطنية.

الأفراد	الالتزام	استمرارية الأعمال	الضريبة
الأنظمة	القانونية	الحاسبة	الشريعة
العمليات	الاحتيايل الداخلي	المادي	السياسي
المعلومات	الاحتيايل الخارجي	الاقتنام	المشاريع

تستخدم الإدارة العليا لوحة توزيع للمخاطر التشغيلية على مستوى البنك من أجل إبراز المخاطر الكبيرة والمخالفات. وتتم مراجعة تقارير اتجاهات الخسارة شهرياً من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر مع رفع تقرير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

تتيح الأنظمة المعتمدة في تسجيل المخاطر والخسائر من قبل خطوط عمل بازل، وفئات المخاطر، وأحداث الخسارة، لوحات العمل إمكانية إدارة خطط أعمالها وطلب تقارير المعلومات الإدارية. ويتم فصل الالتزامات لضمان سلامة بيانات الخسائر والمخاطر في النظام. وتقوم الشركة بالحصول على البيانات والموافقة عليها في النظام. يقوم قسم إدارة المخاطر التشغيلية المركزية بتنسيق عملية التسجيل والتسوية لضمان تسجيل الخسائر التشغيلية فقط وأن البيانات تلي المبادئ والتوجيهات النظامية لبنك ساب بالإضافة إلى ضمان جودة البيانات المدخلة.

واصل ساب تعزيز / تقوية إجراءات إدارة المخاطر التشغيلية والحوكمة كالتالي:

- مراجعة إطار حوكمة المخاطر من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مواصلة التركيز على تنفيذ برنامج معايير ساب العالمية المعتمد من قبل مجلس الإدارة والذي يغطي الالتزام بالأنظمة ومعاملة العملاء بشكل عادل ونزيه بالإضافة إلى حماية معلومات العملاء.
- واصل البنك تقييم مستويات الاعتمادية وتحليل آثار العمل فيما يتعلق بارتباط البنك بمجموعة إتش إس بي سي.
- تم تعزيز طريقة خطوط الدفاع الثلاثة دعماً لنهج البنك في الإدارة القوية للمخاطر. وتحدد طريقة خطوط الدفاع الثلاثي الجهة المسؤولة عن تحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية وتشجيع التعاون وتمكين التنسيق الفعال بين أنشطة المخاطر والرقابة.
- يمثل تقييم وإدارة المخاطر أحد مكونات إطار إدارة المخاطر التشغيلية المطبق على مستوى البنك. وقد صممت إجراءات تقييم وإدارة المخاطر التشغيلية من أجل تزويد أقسام العمل / الفعاليات بنظرة مستقبلية حول المخاطر التشغيلية لمساعدتها في التحديد الفاعل لما إذا كانت المخاطر التشغيلية الرئيسية التي تعود لها تتم مراقبتها ضمن مستويات مقبولة أم لا.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

- تم اعتماد مراجعات خط الدفاع الثاني ووضع برنامج التطمين ضمن لجنة إدارة مخاطر العمليات والرقابة الداخلية من أجل ضمان تنفيذ إطار لجنة المخاطر التشغيلية بالبنك ضمن أقسام العمل.
- تتم متابعة التنفيذ المتواصل لنتائج المراجعة المستقلة لتوجيهات الرقابة الداخلية باستخدام نظام لجنة المخاطر التشغيلية وذلك للتأكد من إيفال البنود في الوقت المناسب مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر وربع سنوية إلى لجنة التدقيق ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يتم تقييم متطلبات رأس المال باستخدام الطريقة المعيارية والتي تطبق واحداً من النسب الثلاثة الثابتة على متوسط إجمالي إيرادات آخر ثلاث سنوات مالية الموزعة على ثمان خطوط عمل محددة.

هـ) إجراءات إبلاغ بيانات المخاطر المقدمة إلى مجلس الإدارة والعليا:

يتم إخطار المجلس بشكل مستمر بوضع المخاطر بالبنك من خلال عدة تقارير. وفيما يلي التقارير الرئيسية التي تعتبر شاملة وبالتالي توفر للمجموعة تقييماً شاملاً للمخاطر على أساس دوري:

تقرير المخاطر الشهري: يقدم هذا التقرير إلى لجنة إدارة المخاطر وينطوي على المخاطر المتعلقة بالبنك. ويوفر هذا التقرير لمحة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية والحدود القصوى وكفاية رأس المال وجودة الأصول وتغطية المخصصات والعائد على المخاطر ومركز السيولة بالبنك ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات. كما يشتمل على المسائل المتعلقة بمراجعة إدارة المخاطر بما في ذلك مراجعة مستوى تقبل المخاطر والمخاطر الناشئة وسياسة المخاطر.

تقرير المخاطر ربع السنوي: يتم رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويشمل المخاطر المتعلقة بالبنك. يوفر هذا التقرير نظرة عامة موجزة عن كافة النسب النظامية والحدود القصوى وكفاية رأس المال وجودة الأصول وتغطية المخصصات والعائد على المخاطر ومركز السيولة بالبنك ومخاطر السوق الناتجة عن أنشطة التداول ومعدل مخاطر الفائدة في المحفظة البنكية وأهم أحداث مخاطر العمليات وإجراءات التخفيف وتقارير أمن المعلومات.

مراقبة مستويات تقبل المخاطر: تعتبر هذه العملية جزءاً لا يتجزأ من التقارير الشهرية المرفوعة إلى الإدارة العليا وتجمع بين طريقة العمل بالبنك والحوكمة والقرارات الاستراتيجية. وتدمج هذه العملية على أساس تاريخي حدود صلاحيات المخاطر وأهداف أداء البنك ومجموعات العمل، كما تحدد الإطار العام لمستويات تقبل المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسهل قرارات الإدارة بخصوص مختلف أهداف المخاطر من أجل ضمان الامتثال للقيود التنظيمية والظروف الاقتصادية المتغيرة.

اختبارات الضغط: وهي عنصر رئيسي آخر من إجراءات الإبلاغ ربع السنوية للمخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويوفر هذا الاختبار تقييماً للمخاطر المحتملة والآثار الناتجة عن سيناريوهات الضغط سواء المتعلقة بالاقتصاد الكلي و/أو الأوضاع الفردية. إن إطار اختبارات الضغط في ساب هو إطار شامل ومفصل بشكل معقول ويمكن الإدارة ومجلس الإدارة من تقييم آثار مختلف السيناريوهات المطبقة على المحافظ الرئيسية والفرعية خاصة فيما يتعلق بالنوعية الائتمانية والسيولة وكفاية رأس المال.

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لسيولة رأس المال: تعتبر هذه العمليات أحد أكثر الممارسات شمولية بالنسبة لتقييم مخاطر البنك على أساس مستقبلي، على ضوء خطط العمل وتطلعات النمو. وتوفر هذه العمليات لمحة شاملة حول كفاية رأس المال الحالية ومتطلبات رأس المال المستقبلية لمجلس الإدارة والإدارة العليا وهو ما يساعد على تعزيز إجراءات إدارة رأس المال على المدى الطويل في البنك. بالإضافة إلى ذلك، تمارس الإدارة العليا وظيفة إدارة المخاطر على مستوى مختلف اللجان الإدارية مما يتطلب المزيد من تكرارية رفع التقارير المفصلة حول المخاطر.

و) المعلومات النوعية حول اختبارات الضغط:

ينفذ ساب مجموعة من سيناريوهات اختبارات الضغط من أجل تقييم مخاطر وأثار مختلف الأوضاع بالنسبة للربحية أو متطلبات رأس المال والتي من أهمها سيناريو الاقتصاد الكلي الذي يتم بشكل سنوي جنباً إلى جنب مع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. وعلى مستوى الحوكمة، يوجد في بنك ساب لجنة اختبارات الضغط التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمخاطر وتتكون من أعضاء من مختلف الأقسام وفعاليات المساندة للإشراف على تقدم اختبارات الضغط في ساب على مستوى مختلف شرائح العملاء وفئات المخاطر.

أبقى ساب إطار اختبارات الضغط لديه منسجمة مع قواعد اختبارات الضغط المعتمدة من قبل البنوك والصادرة بموجب تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم: 38747 BCS 60687 لشهر نوفمبر من عام 2011م وأيضاً مع أفضل الممارسات المطبقة على مستوى القطاع المالي. وضمن إطار منهجيات اختبارات الضغط التي يعتمد عليها ساب، تستند مدخلات كل اختبار من اختبارات الضغط على مجموعة من المدخلات التحليلية ولجان الخبراء للقيام باستعراض البيانات الكمية وإدراج العوامل النوعية. وكجزء من إطار اختبارات الضغط الذي يعتمد عليه ساب، يتم إصدار نوعين من التقارير ترفع إلى مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر مارس (بيانات نهاية العام) وفي شهر سبتمبر (بيانات منتصف العام) بما في ذلك تفاصيل اختبارات الضغط التي ينفذها البنك أخذاً في الاعتبار كافة شرائح العملاء وفئات المخاطر. يجري البنك ثلاث سيناريوهات ضغط على الأقل من أجل الوصول إلى النسب الرأسمالية تحت الضغط وذلك بهدف ضمان توفر رأس المال الكافي للبنك في ظل الظروف الصعبة خلال فترات التراجع الاقتصادي. هذا ويعتمد البنك إجراءات اختبار ضغط كافية لكل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق (محفظة التداول) ومخاطر أسعار الفائدة (المحفظة البنكية) ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. كما أن كافة المخاطر الأخرى مشمولة في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لسيولة رأس المال.

كما يجري ساب سلسلة من اختبارات الضغط العكسي أخذاً في الاعتبار سيناريوهات تتجاوز محاور الأعمال الاعتيادية وذلك من أجل تقييم نقاط الضعف المحتملة وتقييم إجراءات التخفيف المطلوبة.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

ز) استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر وتخفيفها والحد منها:

يعتبر تخفيف المخاطر الائتمانية مكوناً هاماً من مكونات الإدارة الفاعلة لتلك المخاطر، ويتخذ أشكالاً عديدة. يمنح ساب التسهيلات الائتمانية طبقاً لقدرة المقرض على السداد بدلاً من الاعتماد على تخفيف المخاطر الائتمانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك يقوم بالحصول على مجموعة كبيرة من الضمانات لتخفيض مخاطر الخسارة وتحقيق أقصى قدر من الاسترداد في حال التعثر عن السداد. وتشمل مخفضات المخاطر على سبيل المثال لا الحصر، الأسهم والعقارات وما إلى ذلك، وحيثما ينطبق بموجب الطريقة المعيارية الموضحة في الركن الأول. تحال الضمانات الصادرة عن بنوك محلية وعالمية إلى إدارة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية للموافقة على مخاطر الأطراف النظيرة والبلدان.

تخضع عملية منح التسهيلات والحصول على الضمانات كمخفضات للمخاطر لسياسات وإجراءات محددة ولاستخدام مستندات مصرفية معتمدة تفي بمتطلبات مقاصة الأرصدة الدائنة مقابل التسهيلات الممنوحة، والرقابة على سلامة وقيمة الضمانات والحقوق المطلوبة لإنفاذ الضمانات وتحصيلها.

يعتبر مبدأ الإدارة الفاعلة للمحافظ المالية أحد المكونات الرئيسية للثقافة الائتمانية بالبنك ويتحقق ذلك من خلال التالي:

- المراجعة الدورية للتسهيلات من قبل موظفي الإقراض والائتمان مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- اعتماد فعالية مستقلة خاصة بإدارة الأصول لمعالجة التسهيلات غير العاملة والمشاكل الأخرى ذات العلاقة.
- المراقبة المركزية للتركيزات الائتمانية في بعض الدول والقطاعات/الصناعات المتخصصة والمنتجات والعملاء ومجموعات العملاء مع رفع تقارير شهرية إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات وأيضاً تقارير ربع سنوية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التحسين المستمر للتقنيات المطورة لقياس المخاطر وتقييمها من أجل تحقيق أقصى قدر من عوائد المخاطر على رأس المال.
- تطوير واعتماد أنظمة آلية لمعالجة الطلبات وأنظمة التقييم بما يضمن اتساق القرارات وتأمين إطار فعال لإجراءات الطلبات.
- اعتماد إطار مهيكّل من التدريب الائتماني والتأهيل من أجل بناء الوعي بالمخاطر وقدرات تقييم الائتمان.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج تقييم الائتمان واستراتيجيات اتخاذ القرارات التي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية ومعلومات الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) إضافة إلى تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات. بالنسبة للعملاء المتعثرين، يتم إعداد مخصصات الانخفاض في القيمة (على أساس التدفقات النقدية الجماعية والمخصوصة) وفقاً للمعايير والممارسات المحاسبية المعتمدة عالمياً

قام البنك بتطبيق سياسة التحوط مقابل أسعار الفائدة بما يتسق مع المعايير المحاسبية الدولية. ويتم استخدام مشتقات وأسعار الفائدة، وبشكل رئيسي مبادلات أسعار الفائدة للحماية مقابل مخاطر معينة وذلك بهدف إبقاء مخاطر أسعار الفائدة ضمن الحدود المعتمدة. كما يستخدم البنك أيضاً مبادلات العملات للتحوط ضد مراكز معينة بالعملات الأجنبية عند الضرورة. وتتم مراقبة فعالية كافة التحوطات بانتظام طوال مدد سريانها.

عين ساب فرقاً لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة عالمياً وأيضاً القروض غير العاملة لزيادة معدلات الاسترداد. بالنسبة للحسابات الكبيرة والأخرى ذات المشاكل، فإن عملية الاسترداد تتطوي على مشاركة مباشرة من الإدارة القانونية. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك فعالية تحصيل متخصصة تقوم بتقديم المشورة فيما يتعلق بالديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، بما في ذلك استخدام وكالات الاسترداد والتحصيل الخارجية والدولية.

وضع ساب بيانات تقبل المخاطر (RAS) لمخاطر السيولة والتمويل التي يتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر (BRC) سنوياً، ويتم مراجعتها شهرياً من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) ولجنة إدارة المخاطر (RMC) مع تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر.

إدراكاً من ساب لأهمية إدارة السيولة فقد وضع خطة تمويل السيولة الطارئة وذلك لتوفير التوجيه لفريق إدارة مخاطر السيولة ولجنة إدارة السيولة حول كيفية التعامل مع أي حدث سيولة طارئة وتحديد المسؤوليات، ووضع خطة عمل محددة سلفاً. وتعتبر خطة طوارئ السيولة وسيلة هامة من وسائل التخطيط الفعال لمخاطر السيولة والتمويل.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

OV1 - لمحة عامة حول الأصول مرجحة المخاطر (بآلاف الريالات)

ج	ب	أ		
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الأصول مرجحة المخاطر			
18 ديسمبر	18 ديسمبر	18 سبتمبر		
12,160,719	153,101,857	152,008,978	1	مخاطر الائتمان (باستثناء المخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل)
12,160,719	153,101,857	152,008,978	2	من بينها : الطريقة المعيارية
			3	من بينها : طريقة الأساس القائمة على التقييم الداخلي
			4	من بينها :
			5	من بينها : الطريقة المتقدمة القائمة على التقييم الداخلي
44,657	623,798	558,211	6	المخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل
44,657	623,798	558,211	7	من بينها : الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل
			8	من بينها : طريقة النموذج الداخلي
			9	من بينها : المخاطر الائتمانية الأخرى المتعلقة بالطرف المقابل
7,372	137,723	92,151	10	تعديل التقييم الائتماني
			11	مراكز الأسهم بحسب طريقة الوزن المبسط للمخاطر
			12	إستثمارات أسهم في الصناديق - طريقة look-through
			13	إستثمارات أسهم في الصناديق - الطريقة المبينة على التفويض
16,852	216,538	210,650	14	إستثمارات أسهم في الصناديق - طريقة fall-back
			15	مخاطر التسويات
			16	إنكشافات التورق في المحفظة البنكية
			17	من بينها : طريقة الضمانات المبينة على التصنيفات الداخلية
			18	من بينها : طريقة الضمانات المبينة على التصنيفات الخارجية بما في ذلك طريقة التقييم الداخلي
			19	من بينها : طريقة الضمانات المعيارية
120,814	2,083,900	1,510,175	20	مخاطر السوق
120,814	2,083,900	1,510,175	21	من بينها : الطريقة المعيارية
			22	من بينها : طرق النمط الداخلي
			23	التكلفة الرأسمالية للتحويل بين المحفظة التجارية والمحفظة البنكية
994,741	12,747,160	12,434,259	24	المخاطر التشغيلية
205,454	2,487,177	2,568,177	25	المبالغ دون حدود الخصم (تخضع لوزن مخاطر بنسبة ٢٥٠٪)
			26	تعديل الحد الأدنى
13,550,609	171,398,153	169,382,601	27	الإجمالي (1 + 6 + 10 + 11 + 12 + 13 + 14 + 15 + 16 + 20 + 23 + 24 + 25 + 26)

LIA- إيضاح الاختلافات بين مبالغ المخاطر المحاسبية والنظامية

(أ) إيضاح الاختلافات الهامة بين المبالغ المذكورة في الجدول (أ) و (ب) في الجدول LI1:

يوضح هذا القسم الأسباب الرئيسية الرئيسية لعدم قابلية قياس التعرضات التنظيمية بشكل مباشر مع المعلومات المالية المعروضة في التقرير السنوي والحسابات لعام 2017. إن أسس التوحيد لأغراض المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المبينة في الإيضاح 1 من التقرير السنوي والحسابات لعام 2017، تختلف عن تلك المستخدمة للأغراض التنظيمية كما هو موضح أدناه.

تم إعداد الإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لعام 2017 وفقاً لمفاهيم وقواعد كفاية رأس المال الرقابي، في حين يتم إعداد التقرير السنوي والحسابات لعام 2017 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الغرض من الميزانية العمومية التنظيمية هو توفير قيمة الوقت المناسب («PIT») لجميع أصول الميزانية العمومية. وتتضمن قيمة التعرض التنظيمي تقدير للمخاطر حيث يتم التعبير عنها كمبلغ متوقع أن يكون مستحقاً في حال ومتي كان الطرف المقابل متخلفاً عن السداد.

يتم استبعاد الشركات التابعة العاملة في أنشطة التأمين من التوحيد النظامي باستبعاد الموجودات والمطلوبات واحتياطيات ما بعد الإستحواذ، مما يدع تسجيل استثمار هذه الشركات التابعة للتأمين لكي تسجل بنسبة 250% من وزن المخاطر.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

الجدول رقم (3) يوضح الفرق بين إجمالي الأصول في الميزانية العمومية التنظيمية، بينما يبين الجدول رقم (4) قيم التعرض لمخاطر الائتمان وقيمة التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل. إضافة لذلك، تستند فئات التعرضات التنظيمية إلى معايير مختلفة من أنواع الموجودات المحاسبية وبالتالي فهي غير قابلة للمقارنة على أساس كل بند على حدة.

(ب) إيضاح أصول الاختلافات بين القيم الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية مبينة في الجدول LI2:

البنود المدرجة في الميزانية العمومية

في حالة البنود المدرجة في الميزانية، توجد حالياً بعض الفروق بين القيمة الدفترية والمبالغ المنظورة للأغراض النظامية مثل بعض المخصصات والضمانات وعدم دمج منشأة التأمين.

بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، يسمح بالمعاوضة فقط في حال وجود حق قانوني في المقاصة وكانت التدفقات النقدية تهدف للتسوية على أساس الصافي. ووفقاً لقواعد بازل التنظيمية، يتم تطبيق المعاوضة على حسابات رأس المال إذا كان هناك ثيقن قانوني وأن إدارة المراكز تتم على أساس صافي الضمانات. ونتيجة لذلك فقد لاحظنا إجراء المزيد من المعاوضات وفقاً لقواعد بازل، بما يعكس تصفية المخصصات التي ستدخل حيز التنفيذ في حالة تعثر الطرف المقابل وليس فقط تلك المعاملات التي يتم تسويتها فعلياً في سياق الأعمال الاعتيادية.

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها أفضل تقدير للسعر المستلم لبيع أصل أو السعر الذي يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

البنود خارج الميزانية العمومية والمشتقات:

في حالة توزيع القيم الاسمية للبنود خارج الميزانية والمشتقات المالية كإجمالي القيمة الدفترية/ المحاسبية، بينما المبالغ المعادلة للائتمان (أي بعد تطبيق عوامل التحويل بما في ذلك التعديلات الإضافية في حالة تعبئة محفظة المشتقات بموجب الإطار التنظيمي ذو العلاقة.

(ت) طرق التقييم:

يرجى الرجوع إلى الإفصاح رقم: 2 ف و 33 من القوائم المالية السنوية المنشورة.

LI1 - الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والنظامية للتوحيد والتخطيط للقوائم المالية مع فئات المخاطر النظامية (بآلاف الريالات)

	أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ
	القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية المنشورة	القيم الدفترية بموجب نطاق التوحيد النظامي	القيم الدفترية للبنود	القيم الدفترية للبنود	القيم الدفترية للبنود	القيم الدفترية للبنود	القيم الدفترية للبنود
الموجودات							
1 النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	14,101,089	14,101,089	14,101,089				
2 مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12,041,294	11,875,302	11,875,302				
3 مشتقات القيمة العادلة الموجبة	562,373	562,373	562,373		562,373		
4 صافي الاستثمارات	34,570,456	34,323,363	34,323,363				
5 صافي القروض والسلف	110,325,959	110,325,959	110,325,959				
6 الاستثمار في الشركات التابعة	532,597	532,597	532,597				
7 صافي الممتلكات والمعدات	1,280,670	1,278,643	1,278,643				
8 الأصول الأخرى	1,149,673	1,013,350	1,013,350				
إجمالي الأصول	174,564,111	174,012,676	173,450,303	562,373	562,373		
المطلوبات							
9 المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,013,233						1,013,233
10 ودائع العملاء	130,506,505						130,426,713
11 مشتقات القيمة العادلة السلبية	547,253						547,253
12 سندات الدين المصدرة	1,499,282						1,499,282
13 الاقتراض	1,695,308						1,695,308
14 المطلوبات الأخرى	6,839,433						6,318,915
إجمالي المطلوبات	142,101,014						141,500,704

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

12 - المصادر الرئيسية للاختلافات بين مبالغ المخاطر النظامية والقيم الدفترية في القوائم المالية (بآلاف الريالات)

ج	ث	ت	ب	أ	
تخضع البنود لـ				المجموع	
إطار مخاطر السوق	إطار المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	إطار الضمانات	إطار المخاطر الائتمانية		
562,373	562,373		173,450,303	174,012,676	1 القيمة الدفترية للأصول ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)
					2 القيمة الدفترية للمطلوبات ضمن نطاق التوحيد النظامي (حسب النموذج رقم LI1)
562,373	562,373		173,450,303	174,012,676	3 إجمالي صافي المبالغ ضمن نطاق التوحيد النظامي
			43,681,651	122,559,286	4 المبالغ خارج الميزانية العمومية
					5 الاختلافات في القيم
			(188,217)		6 الاختلافات الناشئة بسبب قواعد المقاصة، خلال تلك الدرجة في الحقل 2
			3,049,430		7 الفروق الناتجة بسبب تجنب المخصصات
					8 الفروق الناتجة بسبب المرشحات الاشرافية
266,566	266,566			81,206,560	9 المشتقات
828,939	828,939		217,131,954	377,778,522	10 مبالغ المخاطر المأخوذة لأغراض تنظيمية

CC1 - تكوين رأس المال النظامي (بآلاف الريالات)

مكونات 1 رأس المال النظامي المبلغ من قبل البنك	
	رأس مال الأسهم العادية الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات
15,000,000	1 رأس مال الأسهم العادية المؤهل والمصدر مباشرة (والمعادل للشركات غير المساهمة) زائد فائض الأسهم ذات العلاقة.
7,582,010	2 أرباح مبقاة
10,777,751	3 الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)
	4 رأس المال المصدر مباشرة والخاضع للتوقف التدريجي عن رأس مال الأسهم العادية الفئة ١ (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
	5 رأس مال الأسهم العامة الصادر عن الشركات الزميلة والمملوك من قبل أطراف أخرى (المبلغ يمكن أن يكون جماعي كرأس المال العادي من الفئة 1)
33,359,762	6 رأس مال الأسهم العادية الفئة 1 قبل التسويات النظامية
	رأس مال الأسهم العادية الفئة 1: التسويات النظامية
	7 تسويات التقييم الإشرافية
	8 الشهرة (ناقص الالتزام الضريبي)
	9 الموجودات غير الملموسة الأخرى خلافا لحقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزام الضريبي)
	10 الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن الاختلافات المؤقتة (ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)
	11 احتياطي حماية التدفقات النقدية
	12 نقص المخصصات عن الخسائر المتوقعة
	13 تأمين أرباح المبيعات (حسب الموضح في الفقرة 562 من إطار بازل 2)
	14 الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في المخاطر الائتمانية الذاتية على المطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة.
	15 صافي أصول صندوق التقاعد المحددة
	16 الاستثمار في الأسهم الذاتية (إن لم تكن قد طرحت من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المعلنة.
	17 مساهمات متبادلة في رأس مال الأسهم العامة
	18 استثمارات في رؤوس أموال الكيانات المصرفية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)
	19 الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للكيانات البنكية والمالية والتأمين الواقعة خارج إطار الدمج النظامي ناقص المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)
	20 حقوق خدمة التمويل العقاري (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)
	21 أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10% ناقص الالتزام الضريبي ذو العلاقة)

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

22	المبلغ المتجاوز لحد 15%	
23	منه: استثمارات مؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات البنكية	
24	منه: حقوق خدمة التمويل العقاري	
25	منه: أصول ضريبية مؤجلة ناشئة عن الاختلافات المؤقتة	
26	تسويات نظامية محلية محددة	
	تسويات نظامية مطبقة على رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 بالنسبة للمبالغ الخاضعة للمعالجة بموجب ما قبل بازل 3	
	منه: (أدخل اسم التسوية)	
	منها:	
27	التسويات النظامية المطبقة على رأس مال السهم العامة الفئة 1 بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي الفئة 1 والفئة 2 لتغطية الاقتطاعات.	
28	مجموع التسويات النظامية على رأس مال الأسهم العامة الفئة 1	
29	رأس مال الأسهم العامة الفئة 1	33,359,762
	رأسمال الفئة 1 الإضافي: الأدوات	
30	أدوات رأسمال الفئة 1 الإضافي المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة.	
31	منه: مصنف كأسهم بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	
32	منه: مصنف كالتزامات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة	
33	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقاً للخروج التدريجي من رأسمال الفئة 1 الإضافي	
34	أدوات الفئة 1 الإضافية (و أدوات رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 غير المشمولة في البند 5) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى.	
35	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقاً للخروج التدريجي	
36	رأسمال الفئة 1 الإضافي قبل التسويات النظامية	
	رأسمال الفئة 1 الإضافي: التسويات النظامية	
37	استثمارات في أدوات الفئة 1 الإضافية الذاتية	
38	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة 1 الإضافية	
39	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	
40	الاستثمارات المؤثرة في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي (ناقص المراكز القصيرة المؤهلة).	
41	التسويات النظامية الداخلية المحددة	
	التسويات النظامية المطبقة على رأسمال الفئة 1 الإضافي بخصوص المبالغ الخاضعة للمعالجة ما قبل تطبيق معيار بازل 3	
	منها: (أدخل اسم التسوية)	
	منها:	
42	التسويات النظامية المطبقة على رأس مال الفئة 1 الإضافي بسبب عدم كفاية الفئة 2 لتغطية الحسميات	
43	مجموع التسويات النظامية على رأسمال الفئة 1 الإضافي	
44	رأسمال الفئة 1 الإضافي	
45	رأسمال الفئة 1 (الفئة 1 + رأسمال الفئة 1 الإضافي)	33,359,762
	رأسمال الفئة 2: الأدوات والمخصصات	
46	أدوات رأسمال الفئة 2 الإضافي المؤهلة والصادرة مباشرة إضافة إلى فائض السندات ذات العلاقة.	1,500,000
47	أدوات رأس المال الصادرة مباشرة طبقاً للخروج التدريجي من رأسمال الفئة 2 الإضافي	
48	أدوات الفئة 2 الإضافية (وأدوات رأسمال الأسهم العامة الفئة 1 غير المشمولة في البند 5 أو البند 34) الصادرة من قبل الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى (المبلغ مسموح في مجموعة الفئة 2)	
49	منه: أدوات صادرة من الشركات التابعة طبقاً للخروج التدريجي	
50	المخصصات:	1,200,534
51	رأسمال الفئة 2 قبل التسويات النظامية	
	رأسمال الفئة 2: التسويات النظامية	2,700,534
	الاستثمار في أدوات رأسمال الفئة 2 الذاتية	
53	ملكيات متبادلة في أدوات الفئة 2 الإضافية	
54	الاستثمارات في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي، ناقص المراكز القصيرة المؤهلة حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال العام الصادر للكيان (الحد الأقصى للمبلغ الزائد عن 10%)	

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

55	الاستثمارات المؤثرة في رأسمال الكيانات المصرفية والمالية وكيانات التأمين الخارجة عن نطاق الدمج النظامي (ناقص المراكز القصيرة المؤهلة).	
56	التسويات النظامية الداخلية المحددة	
	التسويات النظامية المطبقة على رأسمال الفئة 2 بالإضافة بخصوص المبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل تطبيق بازل 3	
	منها: (أدخل اسم التسوية)	
	والتي منها:	
57	مجموع التسويات النظامية على رأسمال الفئة 2	
58	رأسمال الفئة ٢	2,700,534
59	مجموع رأس المال (الفئة 1 + الفئة 2)	36,060,296
	أصول المخاطر الموزونة والمتعلقة بالمبالغ الخاضعة لمعالجة ما قبل بازل 3	
	منها: (أدخل اسم التسوية)	
	منها:	
60	مجموع أصول المخاطر الموزونة	169,382,602
	النسب الرأسمالية	
61	رأسمال الفئة 1 العام (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)	%19.69
62	رأسمال الفئة 1 (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)	%19.69
63	مجموع رأس المال (كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة)	%21.29
64	متطلبات الاحتياطي الخاص للمؤسسة (متطلبات الحد الأدنى لرأس مال الأسهم العام 1 زائد احتياطي حماية رأس المال زائد متطلبات الحماية من انعكاس الدورة الاقتصادية زائد متطلبات احتياطي G-SIB والمعبر عنها كنسبة مئوية من أصول المخاطر الموزونة	
65	منه: متطلبات احتياطي حماية رأس المال	
66	منه: متطلبات احتياطي الحماية من الدورة الاقتصادية المعاكسة	
67	منه: متطلبات احتياطي G-SIB	
68	رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 المتاح للوفاء بمتطلبات احتياطيات الحماية (كنسبة من أصول المخاطر الموزونة).	
	الحدود الدنيا المحلية (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	
69	النسبة الدنيا لرأس مال الأسهم العامة الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق
70	النسبة الدنيا لرأس مال الفئة 1 المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق
71	النسبة الدنيا لمجموع رأس المال المحلي (إن كانت مختلفة عن بازل 3)	لا ينطبق
	المبالغ التي تقل عن الحدود الدنيا للاقتطاع (قبل وزن المخاطر)	
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى.	
73	الاستثمارات المؤثرة في الأسهم العامة للمؤسسات المالية	
74	حقوق خدمة الرهن (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة).	
75	أصول الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (ناقص الالتزامات الضريبية ذات العلاقة).	
	الحدود العليا المطبقة على إدراج المخصصات في الفئة 2	
76	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة للطريقة المعيارية (قبل تطبيق الحد الأعلى)	1,200,534
77	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب الطريقة المعيارية	1,942,977
78	المخصصات المؤهلة للإدراج في الفئة 2 فيما يخص المخاطر الخاضعة لطريقة التقييم الداخلي (قبل تطبيق الحد الأعلى)	
79	الحد الأعلى لإدخال المخصصات في الفئة 2 بموجب طريقة التقييم الداخلي	
	أدوات رأس المال الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي (والتي تنطبق فقط بين 1 يناير 2018 و 1 يناير 2022م)	
80	السقف الحالي على أدوات رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 والخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	
81	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 1 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاسترداد والاستحقاقات)	
82	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 1 الخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	
83	المبالغ المستثناة من رأس مال الفئة 2 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاسترداد والاستحقاقات)	
84	السقف الحالي على أدوات رأس مال الفئة 2 والخاضعة لترتيبات الخروج التدريجي	
85	المبالغ المستثناة من رأس مال الأسهم العامة الفئة 2 بسبب السقف (الزيادة على السقف بعد الاسترداد والاستحقاقات)	

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

CC2 - تسوية رأس المال النظامي في الميزانية العمومية (بالآلاف الريالات)

ت	ب	أ	
الإشارة	بموجب نطاق الدمج القانوني	الميزانية العمومية في القوائم المالية المنشورة	
			الموجودات
	14,101,089	14,101,089	نقدية و ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
	11,875,302	12,041,294	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	562,373	562,373	مشتقات القيمة العادلة الإيجابية
	34,323,363	34,570,456	صافي الاستثمارات
	110,325,959	110,325,959	صافي القروض والسلف
أ	1,200,534	3,049,430	منه: 1: مخصصات جماعية
	532,597	532,597	استثمار في شركات زميلة
	1,278,643	1,280,670	صافي ممتلكات ومعدات
	1,013,350	1,149,673	موجودات أخرى
	174,012,676	174,564,111	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
	1,013,233	1,013,233	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	130,426,713	130,506,505	ودائع العملاء
	1,499,282	1,499,282	سندات دين مصدرة
ب	1,500,000	1,499,282	منها أدوات رأس مال الفئة 2
	1,695,308	1,695,308	اقتراض
	547,253	547,253	مشتقات القيمة العادلة السالبة
	6,318,915	6,839,433	مطلوبات أخرى
	141,500,704	142,101,014	إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
	15,000,000	15,000,000	رأس المال المدفوع
ت	15,000,000	15,000,000	منه مبلغ رأس المال العام من الفئة 1
			منه مبلغ الفئة الإضافية 1 المستحق
ث	10,778,261	10,778,261	احتياطي نظامي
ج	(509)	(3,123)	احتياطيات أخرى
ح	6,151,056	5,135,131	أرباح مبقاة
خ	1,430,954	1,430,954	أرباح مقترح توزيعها
	33,359,762	32,341,223	إجمالي حقوق المساهمين
	(133,318)	121,874	حقوق الملكية غير المسيطرة
	(714,472)		أخرى (فرق المخصصات تحت المعايير المحاسبية الجديدة)
	174,012,676	174,564,111	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

CCA1 - الملامح الرئيسية لأدوات رأس المال النظامي والأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسائر الكلية

أ		
معلومات كمية / نوعية		
البنك السعودي البريطاني (ساب)	المصدر	1
ISIN No.SA13QVK0GK33	رمز التعرف الفردي: (مثال : ISIN، CUSPIN، أو بلومبيرغ بالنسبة للاكتتابات الخاصة)	2
تخضع الأداة للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية	الأنظمة الحكومية التي تحكم الأداة	3
لا ينطبق	الوسائل التي يتم بموجبها تحقيق متطلبات الإنفاذ الواردة في القسم 13 من ورقة استيعاب الخسائر الكلية TLAC (بالنسبة إلى الأدوات الأخرى المؤهلة للقدرة على استيعاب الخسائر الكلية التي يحكمها القانون الأجنبي)	3a
الفئة 2	قواعد بازل 3 الانتقالية	4
مؤهلة	قواعد بازل 3 ما بعد الانتقالية	5
فردية	مؤهلة فردية / كمجموعة / كمجموعة وفردية	6
صكوك ثانوية	نوع الأداة	7
1,500 مليون ريال سعودي	المبلغ المسجل في رأس المال النظامي (العملة بالملايين كما بتاريخ أحدث تقرير)	8
1500 مليون ريال سعودي	القيمة الاسمية للأداة	9
مطلوبات - تكلفة مطفأة	التصنيف المحاسبي	10
28 مايو 2015م	تاريخ الإصدار الفعلي	11
مؤرخ	دائم أو مؤرخ	12
28 مايو 2025م	تاريخ الاستحقاق الأصلي	13
نعم	استدعاء المصدر طبقاً للموافقة الإشرافية المسبقة.	14
خيار الاستدعاء متاح فقط بعد 5 سنوات أو من أجل حدث نظامي أو ضريبي. وتاريخ الاسترداد في 28 مايو 2020م، ويحق لساب الاسترداد كلياً وليس جزئياً بإعطاء إخطار لا يقل عن 30 يوماً ولا يزيد عن 60 يوماً لحملة الصكوك.	تاريخ خيار الاستدعاء، تواريخ الاستدعاء الطارئة ومبلغ الاسترداد	15
حسب الموضح أعلاه	تواريخ الاستدعاء اللاحقة إن انطبق ذلك	16
عائم	الكوبونات / الأرباح	17
سبتمبر 6 أشهر + 130 نقطة أساس	أرباح/كوبون ثابت أو عائم	18
لا	سعر الكوبون وأي مؤشر مرتبط	19
الزامي	هل يوجد عامل وقف توزيع الأرباح	20
لا	تقديرية بالكامل، تقديرية جزئياً أو إلزامية	21
غير تراكمية	هل توجد أية زيادة أو أي حافز آخر للاسترداد	22
غير قابلة للتحويل	غير تراكمية أو تراكمية	23
لا ينطبق	قابلة أو غير قابلة للتحويل	24
لا ينطبق	إذا كانت قابلة للتحويل، عامل/عوامل إطلاق التحويل	25
لا ينطبق	إذا كانت قابلة للتحويل، كلياً أو جزئياً	26
لا ينطبق	إذا كانت قابلة للتحويل، تاريخ التحويل	27
لا ينطبق	إذا كانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أم اختياري	28
لا ينطبق	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة التي سيتم التحويل لها	29
لا ينطبق	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي سيتم التحويل لها.	30
نعم	خصائص تخفيض القيمة الدفترية:	31
توفر شروط عقد الأداة الأساس القانوني لمؤسسة النقد لتفعيل تخفيض القيمة الدفترية (الطريقة التعاقدية)	في حالة تخفيض القيمة الدفترية، عامل / عوامل تحفيز التخفيض	32
التخفيض كلي أو جزئي	في حالة التخفيض، كلي أو جزئي	33
دائم	في حالة التخفيض، مؤقت أم دائم	34
تالية أحقية الدفع: كبار حملة الصكوك لهم الأولوية المباشرة مباشرة قبل هذه الأداة.	إذا كان التخفيض مؤقت، وصف لآلية التخفيض	35
لا ينطبق	الموقع في هرم الأولوية عند التصفية (حدد نوع الأداة التي لها أولوية في الدفع قبل الأداة	36
لا ينطبق	خصائص التحويل غير المتوافقة.	37
لا ينطبق	إذا كان الجواب نعم، حدد الخصائص غير المتوافقة.	

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

CCyB1 - التوزيع الجغرافي للتعرضات الائتمانية المستخدمة في مواجهة التقلبات الدورية (بآلاف الريالات)

التوزيع الجغرافي	معدل العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية	معدل العوائد الرأسمالية في مواجهة التقلبات الدورية الخاصة بالبنك
المملكة العربية السعودية	0.00%	0.000%
دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	0.00% إلى 2.5%	0.032%
أمريكا الشمالية	0.00% إلى 2.5%	0.002%
أوروبا	0.00% إلى 2.5%	0.009%
جنوب شرق آسيا	0.00% إلى 2.5%	0.026%
أخرى	0.00% إلى 2.5%	0.003%
المجموع		0.071%

LR1 - ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانكشافات في معيار الرفع المالي (بآلاف الريالات)

1	إجمالي أصول المجموعة وفقا لبيانات ألمالية المنشورة	2	التعديلات المتعلقة بالإستثمارات في ألبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات المالية المجموعة للأغراض ألمحاسبية والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي	3	التعديلات المتعلقة بأي أصول إئتمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك المطبق وتم استبعادها من قياس الإنكشاف في معيار الرفع المالي	4	تعديلات الأدوات المالية المشتقة	5	تعديل معاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المضمون المماثلة)	6	تعديل البنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ مكافئة للإئتمان خارج إنكشافات الميزانية العمومية)	7	تعديلات أخرى	8	إنكشاف معدل الرفع المالي
174,564,111															
611,890															
48,781,957															
1,862,054															
225,820,012															

LR2 - ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانكشافات في معيار الرفع المالي (بآلاف الريالات)

ب	أ	
سبتمبر 18	ديسمبر 18	
الإنكشافات في الميزانية العمومية		
176,344,975	176,209,117	1 البنود المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية شاملة الضمانات)
		2 (مبالغ الأصول ذات الصلة المقطوعة عند تحديد رأس المال فئة 1 بموجب بازل 3)
176,344,975	176,209,117	3 إجمالي الإنكشافات في الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع السطرين 1 و 2))
254,150	217,048	4 تكلفة الاستبدال لجميع عمليات المشتقات (أي الصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
698,074	611,890	5 مبلغ المعامل الإضافي للإنكشاف المالية المحتملة (PFE) لجميع معاملات المشتقات المالية
		6 إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم إستقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
		7 (اقتطاعات الأصول المستحقة القبض من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عمليات المشتقات)
		8 (انكشافات للأطراف المقابلة المركزية التي تم إستثاؤها)
		9 المبلغ الإسمي الفعلي المعدل لمشتقات الإئتمان المصدرة
		10 (التقاص للمبلغ الإسمي الفعلي المعدل وخصم قيمة المعامل الإضافي لمشتقات الإئتمان المصدرة)
952,224	828,938	11 إجمالي إنكشافات المشتقات (مجموع السطر 4 إلى 10)
		12 إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ في الإعتبار أي تقاص) بعد إجراء التعديلات للعمليات المحاسبية للبيع
		13 (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن أصول عمليات تمويل الأوراق المالية الإجمالية)
		14 إنكشاف معامل التحويل الإئتماني من خلال أصول عمليات تمويل الأوراق المالية
		15 إنكشافات وكيل العمليات
		16 إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع الأسطر 12 إلى 15)
119,146,128	122,559,286	17 الإنكشاف خارج الميزانية العمومية بإجمالي القيمة الإسمية
(70,664,968)	(73,777,329)	18 (التعديلات للتحويل إلى مبالغ مكافئة للإئتمان)
48,481,160	48,781,957	19 البنود خارج الميزانية (مجموع الأسطر 17 و 18)
34,130,969	33,359,762	20 فئة 1 من رأس المال
225,778,359	225,820,012	21 إجمالي الإنكشافات (مجموع الأسطر 3 و 11 و 16 و 19)
15.12%	14.77%	22 معيار الرفع المالي بموجب بازل 3

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

LIQA - إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك السعودي البريطاني (ساب) موارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو أنه سيتعين عليه الوفاء بتلك الالتزامات بتكلفة زائدة. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وتتمثل شكل معين من مخاطر السيولة) حينما لا يمكن الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مراكز الأصول غير السائلة بالشروط المتوقعة عند الحاجة.

لدى البنك إطار داخلي لمخاطر السيولة والتمويل مستخدماً الإطار التنظيمي الخارجي لمؤسسة النقد لنسبة تغطية السيولة ومتطلبات صافي التمويل المستقر كأساس ولكن بإضافة مقاييس / حدود إضافية وتغطيات لمعالجة المخاطر التي يرى البنك أنها لم يتم عكسها بشكل كاف من خلال الإطار التنظيمي الخارجي.

إن قرار إنشاء إطار داخلي على غرار الإطار التنظيمي الخارجي كان مدفوعاً بالحاجة إلى التأكد من أن الأطر الخارجية والداخلية تتماشى مع توجه الإطار الداخلي للتأكد من أن إطار تسعير تحويل الأموال الداخلية للبنك يحفز خطوط الأعمال على الالتزام الإجمالي بكل من المخاطر الخارجية (التنظيمية) وتحمل الداخلي للمخاطر.

الهدف من معدل تغطية السيولة هو الحد من مخاطر التدفقات النقدية الشديدة الناجمة عن الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل المتقلبة وبعض الالتزامات المتعلقة بالإقراض. وطبقاً لمعدل تغطية السيولة يتعين على ساب الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة عالية الجودة غير المقيدة بأعباء لتحمل سيناريو ضغط حاد متواصل لمدة 30 يوماً. وقد تم تصميم معدل تغطية السيولة بشكل خاص لتحسين المرونة لدى البنك على المدى القصير في مواجهة صدمات السيولة. وعلى النقيض من ذلك، فإن متطلبات صافي التمويل المستقر مصممة للحد من المخاطر الناجمة عن عدم التطابق المفرط في الإستحقاقات على المدى المتوسط والطويل. وبشكل أكثر تحديداً تقتضي متطلبات صافي التمويل المستقر من ساب تمويل الأصول غير السائلة بحد أدنى من المطلوبات المستقرة على مدى سنة واحدة.

ويعرف إطار معدل تغطية السيولة ومتطلبات صافي التمويل المستقر ودائع العملاء على أنها «مستقرة» أو «شبه مستقرة» أو «غير مستقرة». وتعرف الأموال المستقرة وشبه المستقرة على أنها الودائع التي يقل احتمال إدارتها بشكل نشط من قبل العملاء ويرجع بالتالي بقائها لدى البنك خلال فترة الضغط. وبالمثل، تعرف الأموال غير المستقرة على أنها الودائع التي يديرها العملاء بشكل أكثر فاعلية مع احتمال سحبها مبكراً مع مؤشرات ضغوط السوق وهي تشكل جزءاً من حسابات معدل تغطية السيولة.

كسياسة عامة، يسعى ساب إلى الإكتفاء ذاتياً فيما يتعلق بتمويل العمليات الخاصة به من الودائع «المستقرة». ويسمح بالاستثناءات لتسهيل التمويل الفعال لبعض متطلبات الخزينة القصيرة الأجل والمشاريع الناشئة التي لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى أسواق الإيداع.

يستخدم ساب اختبار تحمل ضغط التدفقات النقدية كجزء من عملياته الرقابية لتقييم مخاطر السيولة. ويتم من خلال اختبار الضغط تقييم التدفقات النقدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية الحادة وغير الموازية المحتملة على الأرباح والخسائر وعلى الرأسمال وأزمات السيولة بهدف تقييم قدرة البنك على الاحتفاظ بوضع رأسمالي كاف في حال تطبيق هذا السيناريو.

وقد أعد بنك ساب «بيانات تقبل مخاطر» تغطي المخاطر المرتبطة بالسيولة التي تعتمدها سنوياً لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وتراجعها شهرياً لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر مع رفع تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، يدير بنك ساب سيولة الميزانية العمومية ويعد تقارير عنها في ضوء النسب الرئيسية التالية:

- نسبة الأصول إلى الودائع - ترصد مدى تغطية ودائع العملاء لسلف العملاء.
- شرط احتياطات السيولة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) - امتلاك حد أدنى مقداره 20% من خصوم الودائع في شكل أصول سائلة تُستحق في أقل من شهر واحد، وفي شكل أذون خزينة وسندات حكومية وفقاً للمادة ٧ من نظام مراقبة البنوك.
- نسبة تغطية السيولة - حد أدنى من المتطلبات مقداره 100% - يستلزم امتلاك بنك ساب أصولاً سائلة يمكن، في حالة الحاجة إليها، تحويلها بسهولة إلى نقد يُضخ في الأسواق الخاصة للسمود أمام سيناريو إجهاد مدته 30 يوماً.
- نسبة صافي التمويل الثابت - حد أدنى من المتطلبات مقداره 100% - يستلزم امتلاك بنك ساب حداً أدنى من التمويل المستقر مقارنة بمستويات السيولة الخاصة بأنشطة الأصول على مدى سنة واحدة.

يقيم بنك ساب المخاطر المرتبطة بالسيولة ويديرها عبر سياسات محددة بوضوح للسيولة تشكل جزءاً من إطار عمل أوسع للسيولة والتمويل وخطة تمويل تراجعها لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وهناك لجنة معينة لإدارة السيولة ترصد وضع السيولة الحالي والمتوقع للبنك وتقترح التغييرات على لجنة الموجودات والمطلوبات بخصوص سيناريوهات اختبارات الإجهاد المالي للسيولة واستراتيجية التمويل وحدود نسبة السيولة لبنك ساب.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

إضافةً إلى ذلك، تُعد الإدارة المالية تقرير سيولة على مستوى البنك يحظى برصد يومي في ضوء الحدود المعتمدة والمتطلبات التنظيمية التي أقرتها الإدارة العليا، بالإضافة إلى إعدادها، على أساس شهري، لميزانية عمومية متوقعة لمدة مقدارها 18 شهراً توضح النمو المتوقع في القروض والودائع.

ويدير بنك ساب تركيز سندات الديون والمودعين ويرصده لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لأجل استحقاق سندات الديون والودائع.

بالمثل، يسعى بنك ساب إلى أن يكون لديه، على نحو مستمر، احتياطي من الأصول السائلة غير المرهونة ذات الجودة العالية التي تتكون بالأساس من ودائع لدى البنك المركزي، في شكل نقد أو ديون سيادية غير مرهونة، يمكن تصفيتها أو مصادرتها في أوقات نقص السيولة. وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات، على أساس شهري، تحديد ورصد حد تحمل المخاطر بالنسبة للأصول.

علاوةً على ذلك، تُستخدم كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابت في الضغط على وضع السيولة عبر مجموعة من نطاقات آجال الاستحقاق وعن طريق تطبيق سيناريوهات خاصة بالبنك وعلى مستوى السوق.

من ناحية أخرى، تشكل ودائع الادخار والحسابات الجارية مستحقة الدفع عند الطلب أو بناءً على إخطار قصير المدى—جزءاً كبيراً من تمويل بنك ساب، وهناك اهتمام كبير بالحفاظ على ثبات هذه الودائع. فبنك ساب يدير ويرصد تركيز سندات الديون والمودعين لتجنب الإفراط في الاعتماد على كبار المودعين المنفردين ولضمان وجود توليفة تمويلية مريحة ووضع مريح لأجل استحقاق سندات الديون والودائع.

بالإضافة إلى ذلك، لدى بنك ساب «خطة طوارئ تمويلية» شاملة جاهزة وتُختبر سنوياً. وتحدد هذه الخطة أول المؤشرات الدالة على ظروف الإجهاد المالي، وتنص على الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة مواجهات صعوبات ناشئة عن الأزمات النظامية أو غيرها، مع الوصول بالآثار السلبية طويلة الأجل على الأعمال إلى الحد الأدنى.

فبنك ساب لديه، تحت تصرفه المباشر، مجموعة واسعة من مصادر رؤوس الأموال والأسواق النقدية بغية الوفاء باحتياجات التمويل.

ويواصل بنك ساب تنوع مصادر التمويل عبر إصدارات الديون في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء من أجل تحديد مصادر تمويل أطول أجلاً لميزانيته العمومية.

ويؤثر التقييم وفق سعر السوق لمخاطر المشتقات المتوازية للبنك تأثيراً كبيراً على إدارة السيولة.

ووفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، تعتبر العملة «ذات أهمية» إذا بلغ مجموع الخصوم المصدرة بتلك العملة خمسة في المائة أو أكثر من إجمالي الخصوم للبنك. وعلى ذلك، فالريال السعودي والدولار الأمريكي دون غيرهما يمثلان عمليتين مهمتين، ويجري رصدهما تبعاً لذلك.

من ناحية أخرى، تسهم الأصول السائلة غير المرهونة ذات الجودة العالية بصفة أساسية في نسبة تغطية السيولة الخاصة بالبنك وكذلك تفعل التدفقات النقدية الخارجية التي تنشأ بالأساس من ودائع العملاء.

لقد ارتفع متوسط نسبة تغطية السيولة لثلاثة أشهر إلى 277%؛ أي كما كان في 31 ديسمبر 2018م من أصل 220% سجلها في 30 سبتمبر 2018م. ويرجع ذلك في الأساس إلى زيادة مقدارها 1.4 مليار ريال سعودي في متوسط التدفقات النقدية الداخلية وانخفاض مقداره 2.8 مليار ريال سعودي في التدفقات النقدية الخارجية يعوضه جزئياً زيادة في متوسط الأصول السائلة غير المرهونة ذات الجودة العالية مقدارها حوالي 1.4 مليار ريال سعودي.

وبلغت نسبة صافي التمويل الثابت 161% كما في 31 ديسمبر وتشمل التمويل الثابت المتوافر ومقداره 128 مليار ريال سعودي والتمويل الثابت المطلوب ومقداره 79 مليار ريال سعودي

وقد كانت التغيرات خلال تلك الفترة متماشية مع أنشطة البنك وفاقته يكثر الحد الأدنى من المتطلبات.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

LIQ1 - معدل تغطية السيولة (بآلاف الريالات)		
ب	أ	
إجمالي القيمة الموزونة (متوسط)	إجمالي القيمة غير الموزونة (متوسط)	
الأصول السائلة عالية الجودة		
37,612,078		1 إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
التدفقات النقدية		
		2 ودائع التجزئة والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة، منها :
	-	3 الودائع المستقرة
4,502,647	45,026,466	4 الودائع الأقل إستقراراً
-	-	5 التمويلات الكبيرة غير المضمونة- منها :
-	-	6 الودائع التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) والودائع من خلال شبكات البنوك التعاونية
28,147,141	62,872,037	7 الودائع غير التشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)
-	-	8 الديون غير المضمونة
-	-	9 التمويلات الكبيرة المضمونة
-	-	10 المتطلبات الإضافية ، منها :
166,784	166,784	11 التدفقات الخارجة المتعلقة بإنكشافات المشتقات والمتطلبات الضمانية الأخرى
	-	12 التدفقات الخارجة المتعلقة بخسائر تمويل منتجات الدين
362,043	3,620,426	13 تسهيلات الإئتمان والسيولة
-	-	14 التزامات تمويلية تعاقدية أخرى
2,785,349	115,910,947	15 التزامات تمويلية طارئة أخرى
35,963,964	-	16 إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة		
		17 الإقراض المضمون (مثل إعادة الشراء العكسي)
22,231,636	37,307,469	18 تدفقات داخلة من إنكشافات منتظمة بالكامل
171,895	171,895	19 تدفقات نقدية خارجة أخرى
22,403,531	37,479,364	20 إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
إجمالي القيمة المعدلة		
37,612,078		21 إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)
13,560,433		22 صافي التدفقات النقدية الخارجة
277%		23 نسبة تغطية السيولة (%)

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

L102 - نسبة صافي التمويل المستقر (بآلاف الريالات)

هـ	د	ج	ب	أ	
القيمة الموزونة	القيمة غير الموزونة حسب الإستحقاق المتبقي				
	سنة 1 >	من 6 شهور إلى سنة	أقل من 6 شهور	لا يوجد إستحقاق	
بنود التمويل المستقر المتاح					
1	42,147,711	7,587,416	-	34,560,296	رأس المال
2	36,060,296	1,500,000	-	34,560,296	رأس المال النظامي
3	6,087,416	6,087,416	-	-	أدوات رأسمالية أخرى
4	50,857,672	-	507,709	12,505,027	43,495,788 ودائع التجزئة والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة، منها :
5	-	-	-	-	الودائع المستقرة
6	50,857,672	-	507,709	12,505,027	43,495,788 الودائع الأقل إستقرارا
7	34,852,533	-	2,483,705	25,142,547	42,078,813 التمويلات الكبيرة :
8	-	-	-	-	الودائع التشغيلية
9	34,852,533	-	2,483,705	25,142,547	42,078,813 التمويلات الكبيرة الأخرى
10	-	-	-	-	الالتزامات ذات الأصول المتكافئة والمتربطة
11	-	1,888,357	-	6,202,811	إلتزامات أخرى
12	-	-	-	-	صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة
13	-	-	-	6,202,811	جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات أعلاه
14	127,857,915	-	-	-	إجمالي التمويل المستقر المتاح
بنود التمويل المستقر المطلوب					
15	-	-	-	-	إجمالي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة
16	-	-	-	-	ودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية
17	75,642,097	72,599,453	5,434,420	75,821,522	3,044,814 القروض والأوراق المالية العاملة:
18	1,142,978	21,783,982	222,503	853,080	- قروض عاملة للمؤسسات المالية المضمونة بموجب أصول سائلة عالية الجودة من المستوى 1
19	2,119,109	-	1,406,916	11,466,281	- قروض عاملة للمؤسسات المالية المضمونة بموجب أصول سائلة عالية الجودة من غير المستوى 1 وقروض عاملة غير مضمونة للمؤسسات المالية
20	63,164,746	41,419,576	3,346,984	62,514,584	3,044,814 قروض عاملة لعملاء من غير الشركات المالية وقروض لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة وقروض لجهات سيادية وبنوك مركزية ومؤسسات القطاع العام ، منها :
21	-	-	-	-	- جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعياري لمخاطر الائتمان
22	-	-	-	-	- الرهونات السكنية العاملة، منها:
23	-	-	-	-	- جهات ذوي وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقا لمنهج بازل 2 المعياري لمخاطر الائتمان
24	9,215,264	9,395,895	458,016	987,576	- الأوراق المالية الغير متأخرة السداد وغير المؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
25	-	-	-	-	- الأصول ذات الالتزامات المتكافئة و المترابطة
26	3,562,814	1,850,767	-	1,712,047	أصول أخرى
27	-	-	-	-	السلع المادية المتداولة، بما في ذلك الذهب
28	-	-	-	-	الأصول المعلنة كهامش أولي لعقود المشتقات وكمساهمات في صناديق التعثر لإنكشافات الأطراف المقابلة المركزية
29	-	-	-	-	نسبة إستقرار التمويل الصافي للأصول المشتقة
30	-	-	-	-	نسبة إستقرار التمويل الصافي للمطلوبات المشتقة قبل خصم الهامش المتغير المعلن
31	3,562,814	1,850,767	-	1,712,047	جميع الأصول الأخرى غير المشمولة ضمن الفئات أعلاه
32	176,729	118,460	-	-	البنود خارج الميزانية
33	79,381,640	-	-	-	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
34	161%	-	-	-	نسبة صافي التمويل المستقر

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

CRA - جدول تسويات المخاطر الائتمانية، معلومات نوعية عامة حول المخاطر الائتمانية

(أ) كيف ينعكس نموذج الأعمال في مكونات بيان مخاطر الائتمان الخاص بالبنك؛

تمثل مخاطر الائتمان أهم متطلباتنا التنظيمية المتعلقة برأس المال.

الأهداف الرئيسية لوحدة إدارة مخاطر الائتمان لدينا هي:

- إيجاد ثقافة قوية للإقراض المسؤول ووضع سياسة مخاطر ائتمان وإطار مراقبة قويين.
- الاشتراك مع شركائنا والدخول في تحد معها فيما يتعلق بتعريف وتنفيذ والمواظبة على إعادة تقييم درجة تقبل مخاطر الائتمان لدينا في ظل ظروف السيناريوهات الفعلية وسيناريوهات الإجهاد.
- ضمان وجود تدقيق مستقل يجريه خبراء لمخاطر الائتمان وتكاليفها والحد منها.

المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة أي من طرفي المستندات المالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإقراض التي تنشأ من القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. هناك أيضاً مخاطر ائتمانية على الالتزامات المتعلقة بالائتمان والالتزامات الطارئة والمشتقات.

إن إدارة «مخاطر السوق ومخاطر الائتمان لقطاع الجملة»، وإدارة «إدارة الثروات والتجزئة المصرفية»، وإدارة «إدارة الأعمال المعرضة للمخاطر» تمثل مكونات رئيسية من وحدة «إدارة المخاطر» بالبنك، التي تدعم «كبير موظفي إدارة المخاطر» في الإشراف على مخاطر الائتمان. وتشتمل الواجبات الرئيسية لهذه الإدارات على: إجراء استعراضات مستقلة لمقترحات الائتمان ذات الخطورة العالية والكبيرة؛ وإدارة مخاطر الائتمان لقطاع التجزئة؛ والإشراف على سياسة التعرض الكبير؛ وامتلاكنا برامج لأنظمة الائتمان وسياسات الائتمان؛ والإشراف على إدارة الحوافز ورفع تقارير بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية العليا والجهات التنظيمية. وهذه الجوانب من مخاطر الائتمان تعمل على نحو وثيق مع قطاعات أخرى في وحدة إدارة المخاطر مثل قطاع «المخاطر التشغيلية»، فيما يتعلق بإطار عمل المراقبة الداخلية، ومع قطاع «استراتيجية إدارة المخاطر» فيما يتعلق بإجراءات تقبل المخاطر. علاوة على ذلك، فإنها تتعاون مع قطاع «استراتيجية إدارة المخاطر» ووحدة «الشؤون المالية» فيما يتعلق باختيارات الإجهاد المالي.

ساب هو مؤسسة تقدم خدمات مالية متنوعة ويعمل في المملكة العربية السعودية حيث يقدم مجموعة واسعة من الأنشطة والأعمال التجارية وخطوط الدخل. ويقدم ساب مجموعة واسعة من المنتجات والتسهيلات الائتمانية من خلال قطاعات عمل رئيسية ثلاثة، وهي: الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية العالمية والأسواق والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات.

- تلبى الخدمات المصرفية التجارية المتطلبات المصرفية لعملاء الخدمات المصرفية التجارية بما في ذلك توفير التسهيلات الائتمانية والتمويل التجاري وتمويل الذمم المدينة والضمانات والمنتجات الائتمانية الأخرى
- إن الخدمات المصرفية العالمية والأسواق مسؤولة عن إدارة علاقات كبرى الشركات السعودية المعروفة والتي تعمل على المستوى العالمي؛ والشركات متعددة الجنسيات العاملة في المملكة العربية السعودية والتي مقرها في الخارج؛ والعملاء من المؤسسات مثل الوزارات والهيئات الحكومية والإدارات والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، فضلاً عن إدارة أنشطة الخزينة بالبنك.
- تعنى الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات بالمتطلبات المصرفية لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة بما في ذلك الحسابات الجارية والتمويل الشخصي والتمويل العقاري والبطاقات الائتمانية.

(ب) المعايير والطرق المستخدمة من أجل تحديد سياسة إدارة المخاطر الائتمانية ووضع حدود المخاطر الائتمانية:

وضع بنك ساب معايير واضحة تعين على جميع الموظفين الالتزام بها على مستوى البنك. ويشمل ذلك مجموعة من بيانات تقبل المخاطر المعتمدة من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تعكس قدرة البنك على تحمل المخاطر الائتمانية عبر مختلف الإدارات والقطاعات والمنتجات وأنواع المقترضين.

توفر دلائل الائتمان إرشادات وسياسات وإجراءات واضحة ومتسقة فيما يتعلق بالإقراض من أجل إدارة محافظ الأصول البنكية للشركات والأفراد. وتتم مراجعة هذه اللوائح سنوياً من قبل فعالية إدارة المخاطر المعنية واعتمادها من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بما يتوافق مع قواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية.

يسعى البنك لمراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية والحد من المعاملات مع بعض الأطراف المقابلة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة. كما تم إعداد وصياغة سياسات إدارة المخاطر من أجل تحديد المخاطر ووضع حدود مخاطر مناسبة لها ومراقبة المخاطر والالتزام بحدود الصلاحيات الموضوعية.

يقوم البنك بتقييم احتمالية تعثر الأطراف المقابلة مستخدماً أدوات التقييم الداخلي. كما يستخدم البنك تقييمات خارجية، من وكالات تقييم معروفة، متى كان ذلك متوفراً. كما يسعى البنك لإدارة مخاطره الائتمانية من خلال تنوع أنشطة الإقراض لضمان عدم وجود تركيزات غير مبررة للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة.

لقد تم تفويض صلاحيات القيام بمختلف الأنشطة والمسؤوليات المتعلقة بالأداء المالي إلى إدارة ساب ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. كما يتم تفويض صلاحيات الدخول في المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ضمن حدود معينة للإدارة التنفيذية. وعلى الرغم من ذلك، فإن موافقة اللجنة التنفيذية تعتبر ضرورية بالنسبة للعروض الائتمانية التي تتطوي على مخاطر ائتمانية عالية.

تتم مراجعة عملية الموافقة بشكل سنوي من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ضمن حدود الصلاحيات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة. ويتم التركيز ضمن ساب على مسؤولية الأفراد بالنسبة لاتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي فإن هناك سلسلة من حدود صلاحيات الموافقة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تستند قرارات الإقراض الشخصي على نماذج تقييم الائتمان واستراتيجيات اتخاذ القرارات التي يتم تطويرها باستخدام البيانات الداخلية ومعلومات الشركة السعودية

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

للمعلومات الائتمانية (سمة) إضافة إلى تطبيق درجات السلوكيات من أجل دعم معالجة إجراءات بطاقات الائتمان والتفويض والتحصيلات وقرارات مراجعة حدود الصلاحيات.

وضع ساب أنظمة تحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من أجل تحديد ومراقبة والإبلاغ عن كافة المخاطر الناشئة.

(ج) هيكل وتنظيم فعالية إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية:

إن مجلس الإدارة مسئول عن طريقة إدارة المخاطر بشكل عام في ساب وعن مراجعة فعاليتها. وقد تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر في الموافقة والإشراف على إطار المخاطر في البنك وعن خطط وأهداف الأداء، ويشمل ذلك إعداد بيانات تقبل المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر، وتعيين كبار الموظفين وتفويض الصلاحيات اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى ووضع إجراءات رقابية فعالة.

كما أنشأ البنك أيضاً عدداً من مجموعة من لجان إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة وحتى الإدارة الوسطى وذلك لضمان إدارة جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك أثناء تنفيذ أعماله اليومية بطريقة فعالة.

يعتمد ساب فعالية مستقلة لإدارة المخاطر توفر أعلى مستوى من الإشراف والإدارة على مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية. وتعتبر فرق الائتمان مسئولة عن المراجعة الائتمانية وقرارات الموافقة الائتمانية ذات العلاقة بالإضافة إلى الجوانب الرئيسية لأنظمة تصنيف المخاطر بما في ذلك الاختيار والتطبيق والتنفيذ والإشراف.

عين ساب فرقاً لإدارة الأصول الخاصة والاسترداد وذلك من أجل إدارة الشركات المتعثرة مالياً وأيضاً القروض غير العاملة. وفيما يتعلق بالعمليات المصرفية الشخصية، فهناك فعالية تحصيل متخصصة تقوم بتقديم المشورة فيما يتعلق بالديون وأنشطة الاسترداد في كل مرحلة من مراحل التعثر، بما في ذلك استخدام وكالات الاسترداد والتحصيل الخارجية والدولية.

تتم في ساب إدارة التسهيلات الائتمانية من خلال فعالية مستقلة لإدارة الائتمان. وهذه الفعالية مسئولة عن ضمان دقة واكتمال جميع المستندات وتوافقها مع الأحكام والشروط المتفق عليها بالإضافة إلى تولي الإدارة العملياتية والرقابية للتسهيلات.

(د) العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية ومراقبة المخاطر والالتزام وفعاليات المراجعة الداخلية:

إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الرقابة الداخلية في ساب وعن مراجعة فعاليتها. كما أن إطار المعايير والسياسات والإجراءات الرئيسية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة مصممة لتحقيق فصل فعال بين الواجبات والرقابة الداخلية في ساب من أجل إدارة المخاطر ضمن حدود تقبل المخاطر المقبولة بالإضافة إلى استمرار تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي تواجه البنك.

إن إدارة ساب مسئولة عن وضع والمحافظة على نظام كاف وفعال للرقابة الداخلية يشتمل على السياسات والإجراءات/العمليات ونظم المعلومات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تسهل فعالية وكفاءة العمليات. وقد قام البنك بتطبيق نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة» لإدارة المخاطر التي تواجه البنك.

إن إدارة القسم، بصفتها خط الدفاع الأول، مسئولة عن تحديد الإجراءات والمعايير التشغيلية في جميع الحقول الواقعة تحت مسؤوليتها. وتقوم الفعاليات بوضع كتيبات الدلائل الخاصة بأعمالها وتغطي كافة المخاطر الكبيرة بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وتقنية المعلومات والأمن ورأس المال والإدارة المالية ومنهجية العمل والسمعة والمخاطر الاستراتيجية والمسؤولية الاجتماعية، والالتزام والمخاطر التشغيلية الأخرى. كما إن إدارة القسم مسئولة عن تطبيق آليات رقابة فعالة لتحديد وتقييم وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية ومنع أي مخالفات للسياسات الموضوعية والمتطلبات النظامية.

يتكون خط الدفاع الثاني من مختلف فعايليات إدارة المخاطر والرقابة والتي تتولى الإشراف على مراقبة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر القانونية والالتزام وتقنية المعلومات والرقابة المالية ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية الأخرى المتعلقة باستمرارية الأعمال والأمن والاختلاس. وتعمل هذه الفعاليات كمشرفين على المخاطر الذين يضعون السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لدعم تلك السياسات واختبار فعالية إجراءات الخط الأول في الالتزام بالسياسة. كما أنها تناقش خط الدفاع الأول للتحقق من أن أنشطة إدارة المخاطر تعمل بفعالية. ويعمل الخط الثاني للدفاع بشكل مستقل عن أنشطة المخاطر التجارية اليومية التي يتولاها القسم.

تقوم وحدة الائتمان بإجراء مراجعة ائتمانية للتأكد من أن التسهيلات تتماشى مع سياسة وإجراءات البنك الائتمانية وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي وأنها مهيكلية بشكل مناسب يضمن الاستخدام النهائي للأموال. كما أنها تقوم برصد الأداء المالي وشروط الموافقة حيثما انطبق ذلك والمستحقات السابقة من أجل تحديد إشارات الإنذار المبكر.

كجزء من خط الدفاع الثاني، تختص فعالية الالتزام بالإشراف على عمليات وإجراءات الإدارة لضمان توافقها مع المتطلبات النظامية لا سيما قواعد فتح الحسابات البنكية ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولوائح وأنظمة هيئة السوق المالية والمتطلبات النظامية العالمية الرئيسية.

تمثل إدارة المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث حيث تقوم بشكل مستقل بمراجعة فعالية التصميم والكفاءة التشغيلية لأنظمة وسياسات الرقابة الداخلية وتركز على حقول المخاطر الكبيرة التي تواجه البنك على النحو المحدد بموجب طريقة التدرج المبنية على المخاطر. وتشرف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية وتراجع نواحي الضعف في الرقابة وأوجه القصور في النظام.

(هـ) النطاق والمحتوى الرئيسي للإبلاغ عن المخاطر الائتمانية وفعالية إدارة المخاطر إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة:

تم وضع أنظمة وإجراءات معينة لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر الكبيرة التي تواجه ساب. وتشمل التقارير الهامة للجنة الحوكمة بيانات تقبل المخاطر وجدول توزيع المخاطر والمخاطر الكبيرة والناشئة ومراكز مخاطر السوق واختبارات الضغط بالإضافة إلى تقارير أخرى حول القطاعات أو شرائح الأعمال. وتتم مراقبة الانكشاف للمخاطر الحالية والناشئة من خلال مختلف لجان إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات حيث تتم مسائلة القسم من قبل الرئيس التنفيذي للمخاطر.

يتم تقديم المزيد من التقارير التفصيلية لأغراض المراقبة والإدارة بشكل دوري ومنتظم (شهرياً أو ربع سنوياً) إلى الإدارة العليا. وتغطي تلك التقارير مجموعة كاملة من

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

المخاطر الجوهرية والتوجهات بما في ذلك استثناءات المخاطر وقوائم المراقبة ونوعية المحفظة الائتمانية ومخاطر التركيز فيما يتعلق بالصناعات والبلدان والأطراف المقابلة الفردية.

CR1 - التنوعية الائتمانية - الموجودات (بآلاف الريالات)

ث	ت	ب	أ		
صافي القيمة (أ + ب + ت)	الاعفاءات / الانخفاض في القيمة	إجمالي القيم الدفترية	المخاطر المتعثرة	المخاطر غير المتعثرة	
110,325,959	4,750,612	110,964,243	4,112,328	القروض	1
30,789,481	2,729	30,792,210		سندات الدين	2
71,131,134	425,096	70,615,878	940,352	المخاطر خارج الميزانية العمومية	3
212,246,575	5,178,437	212,372,331	5,052,681	المجموع	4

ينظر في مخاطر التعثر عندما تكون القروض غير العاملة والمستحقة متأخرة لأكثر من ٩٠ يوماً والتي انخفضت قيمتها.

CR2 - التغيير في مخزون القروض المتعثرة وسندات الدين (بآلاف الريالات)

2,545,969	1	القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير السابقة
1,924,057	2	القروض وسندات الدين المتعثرة منذ آخر فترة تقرير
265,845	3	البنود المعادة إلى حالة عدم التعثر
91,852	4	المبالغ المشطوبة
	5	التغييرات الأخرى
4,112,328	6	القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير (5+4+3+2+1)

CRB - الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالتنوعية الائتمانية للموجودات

أ) نطاق وتحديد مخاطر «قوات السداد» و «انخفاض القيمة» المستخدمة للأغراض المحاسبية والفرق، إن وجد، بين تعريف التأخر في السداد والتعثر للأغراض المحاسبية والنظامية:

يبرز نطاق وتحديد قوات السداد عند عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بسداد المبالغ المستحقة في الوقت المحدد وبالتالي يتم تصنيف المبلغ المستحق على أنه قد فات موعد سداذه. يتم احتساب عدد أيام قوات الاستحقاق ويطلق عليها فترة قوات الاستحقاق. في حين تقع عملية الانخفاض في القيمة نتيجة الالتزامات الائتمانية التي يحتمل عدم تمكن العميل من سدادها بدون لجوء البنك إلى اتخاذ إجراءات مثل إنفاذ الضمانات (في حالة وجود ضمانات).

ب) نطاق المخاطر التي فات استحقاقها (أكثر من 90 يوم) والتي لا تعتبر انخفاضاً في القيمة وأسباب ذلك:

يتم تطبيق قاعدة قوات الاستحقاق لفترة 90 يوماً ما لم يكن لدى البنك أدلة قوية تدعم تصنيفاً آخر. ولذلك يتم تقييمها على أساس كل حالة على حدة، وبالنسبة للحالات التي تجاوز استحقاقها 90 يوماً بدون أن يكون هناك أدلة قوية بأن الحساب سيتم طبقه في أقرب فرصة سيتم اعتبارها كحالة انخفاض في القيمة. أما بالنسبة للحالات التي فات استحقاقها لأكثر من 90 يوماً ولكن هناك دلائل قوية وواضحة بوجود مصادر السداد/إعادة الهيكلة، فيتم توثيق تلك الحالات والموافقة عليها من قبل السلطات المختصة.

ج) وصف الطرق المستخدمة لتحديد الانخفاض في القيمة:

اعتمد البنك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (9) - الأدوات المالية اعتباراً من 1 يناير 2018م مستبدلاً بذلك نموذج «الخسارة المتكيدة» في معيار المحاسبة الدولي (39) بنموذج «الخسائر الائتمانية المتوقعة» (ECL). ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (9) أن تقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة القروض والأصول المملوكة المدينة الأخرى غير المحتفظ بها في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالي، وتستند المخصصات على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد في الاثني عشر شهراً القادمة ما لم يكن هناك ارتفاع جوهري في المخاطر الائتمانية منذ الإنشاء، وفي هذه الحالة، تستند المخصصات على احتمالية التعثر عن السداد لمدة عمر الأصل. وإذا استوفى الأصل المالي تعريف الاعتراف المبدي أو الشراء (POCI)، فإن المخصص يستند إلى التغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة عمر الأصل.

يتم اعتبار إخلال الشركات على أنه قد وقع بالنسبة لمدين معين عند حدوث أي من الحالتين التاليتين أو كليهما:

- تأخر المدين لأكثر من 90 يوم عن دفع الالتزامات الائتمانية الجوهرية للبنك، وفي حالة السحب على المكشوف، فإن ذلك يعني مرور 90 يوماً متتالية على الحد المتفق عليه وفي حالة التسهيلات الدوارة والقروض المسطحة، فإن ذلك يعني مرور 90 يوم بعد تاريخ الدفع.
- يعتبر البنك أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل أو على أساس شروط السداد المتفق عليها أصلاً، دون الرجوع من قبل البنك لاتخاذ إجراءات كتصفية الضمانات (في حالة الاحتفاظ بها)

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

(د) تحليل المخاطر حسب المناطق الجغرافية والقطاعات واستحقاقات المبالغ المتبقية:

للاطلاع على التحليل يرجى الرجوع إلى الإفصاح الكمي بي 1، 9 و بي 2، 9 و بي 3، 9. على التوالي.

(هـ) مبالغ المخاطر المتعثرة (حسب التعريف الذي استخدمه البنك لأغراض محاسبية) والمخصصات والشطب الموزعة حسب المناطق الجغرافية والقطاعات:
للاطلاع على التحليل يرجى الرجوع إلى الجدول رقم بي 4، 9 و بي 5، 9 أدناه.

(و) تحليل التقادم للمخاطر المحاسبية السابقة

للاطلاع على التحليل يرجى الرجوع إلى الجدول رقم بي 6، 9.

9.1.B - التحليل الجغرافي (بآلاف الريالات)

التوزيع الجغرافي							المحافظ
المملكة العربية السعودية	دول الخليج والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي	
34,172,750	760,808	-	-	-	-	34,933,558	المؤسسات السيادية والبنوك المركزية
34,172,750						34,172,750	مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية
	760,808					760,808	أخرى
299,773		854,368	591,324		574	1,746,038	مصارف التنمية المتعددة الأطراف
							كيانات القطاع العام
6,669,363	3,289,057	4,949,037	6,405,820	14,265	3,151,422	24,478,964	البنوك وشركات الأوراق المالية
129,694,266	776,114					130,470,380	الشركات
12,666,042						12,666,042	التجزئة غير الرهون العقارية
							المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية
9,498,572						9,498,572	القروض
9,498,572						9,498,572	سكني
							تجاري
							الأصول المؤمنة
2,373,450						2,373,450	حقوق الملكية
3,537,940						3,537,940	أخرى
198,912,155	4,825,979	5,803,405	6,997,144	14,265	3,151,996	219,704,944	الإجمالي

B.9.2 - تحليل القطاعات الصناعية (بآلاف الريالات)

القطاع												المحافظ	
الحكومية والشبه حكومية	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الزراعة والأسماك	التصنيع	التعدين والمخاجر	الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية	البناء والتشييد	التجارة	النقل والاتصالات	الخدمات	القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان	أخرى		الإجمالي
34,933,558												34,933,558	المؤسسات السيادية والبنوك المركزية
34,172,750												34,172,750	مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية
760,808												760,808	أخرى
1,746,038		1,746,038											مصارف التنمية متعددة الأطراف
													كيانات القطاع العام

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

24,478,964											24,478,964		البنوك وشركات الأوراق المالية
130,470,380	3,412,822		9,378,513	10,484,683	37,146,433	34,691,708	2,263,846	5,214,906	20,016,197	837,828	7,023,445		الشركات
12,666,042		12,666,042											التجزئة خلاف الرهون العقارية
													المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية
9,498,572		9,498,572											الرهن العقاري
9,498,572		9,498,572											سكني
													تجاري
													الأصول المؤمنة
2,373,450											2,373,450		حقوق الملكية
3,537,940	3,537,940												أخرى
219,704,944	6,950,762	22,164,614	9,378,513	10,484,683	37,146,433	34,691,708	2,263,846	5,214,906	20,016,197	837,828	35,621,897	34,933,558	الإجمالي

B.9.3 تحليل الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (بالآلاف الريالات)

تحليل الاستحقاق									المحافظ
الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	3-5 سنوات	1-3 سنوات	180-360 يوم	90-180 يوم	30-90 يوم	8-30 أيام	أقل من 8 أيام	
34,933,558	14,304,643	11,152,199	4,651,277					4,825,440	المؤسسات السيادية والبنوك المركزية
34,172,750	14,148,339	10,935,712	4,263,260					4,825,440	مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية
760,808	156,304	216,487	388,017						أخرى
1,746,038			668,918	222,989	430,093	424,038			مصارف التنمية متعددة الأطراف
									كيانات القطاع العام
24,478,964	3,657,118	449,508	2,101,411	2,620,977	1,331,806	2,924,799	705,613	10,687,732	البنوك وشركات الأوراق المالية
130,470,380	12,736,970	3,109,288	14,926,264	12,862,107	18,640,156	35,923,067	21,070,431	11,202,095	الشركات
12,666,042	195,174	5,662,688	4,263,499	257,906	63,362	26,350	2,190,440	6,622	التجزئة غير الرهون العقارية
									المنشآت الصغيرة المنشآت التجارية
9,498,571	9,008,058	364,130	113,834	5,372	2,361	670	126	4,021	القروض
9,498,571	9,008,058	364,130	113,834	5,372	2,361	670	126	4,021	سكني
									تجاري
									الأصول المؤمنة
2,373,450	2,373,450								حقوق الملكية
3,537,940	3,537,940								أخرى
219,704,944	45,813,353	20,737,814	26,725,203	15,969,351	20,467,777	39,298,924	23,966,611	26,725,910	الإجمالي

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

B.9.4 مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب القطاعات			
قطاع الصناعة	التعرض للمخاطر	المخصصات	الشطب
الجهات الحكومية وشبه حكومية			
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى			
الزراعة والأسماك	1,850	769	
التصنيع	447,428	249,758	
التعدين والمحاجر	-	-	
الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية	148,112	82,696	
البناء والتشييد	1,881,880	1,063,521	84,046
التجارة	1,107,092	796,968	
النقل والاتصالات	81,779	77,966	
الخدمات	206,802	102,466	
القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان	293,925	174,071	18,958
أخرى	883,812	367,096	
المجموع	5,052,681	2,915,311	103,004

B.9.5 مبالغ المخاطر والمخصصات والشطب الموزعة حسب النطاق الجغرافي			
التعرض للمخاطر	التعرض للمخاطر	المخصصات	الشطب
المملكة العربية السعودية	5,006,370	2,910,070	103,004
دول الخليج والشرق الأوسط	-	-	-
أوروبا	46,311	5,241	
أمريكا الشمالية			
جنوب شرق آسيا			
دول أخرى			
الإجمالي	5,052,681	2,915,311	103,004

B.9.6 تحليل التقدم للمخاطر المحاسبية السابقة (بآلاف الريالات)	
المجموع	
من اليوم الأول وحتى اليوم 30	2,426,587
من 31 - 90 يوم	705,274
من 91 - 180 يوم	
ما يزيد عن 180 يوم	
الإجمالي	3,131,861

الجدول CRC: متطلبات الإفصاح النوعي المتعلق بطرق تخفيف المخاطر الائتمانية

أ) الخصائص الرئيسية للسياسات والإجراءات المتبعة من أجل، وكمؤشر على الحد الذي يستخدم فيه البنك إجراءات المقاصة ضمن وخارج الميزانية العمومية: يستخدم ساب إجراءات المقاصة لحساب المخاطر الائتمانية للطرف المقابل المحددة في النظام. وفي جميع الحالات الأخرى، لا يستخدم البنك إجراءات المقاصة ضمن وخارج بنود الميزانية العمومية لرفع تقارير الكفاية الرأس مالية. ويستخدم البنك الودائع/النقد كضمانات إضافية

ب) الخصائص الأساسية لسياسات والإجراءات الخاصة بتقييم وإدارة الضمانات: يحتفظ البنك في سياق أنشطة الإقراض العادية بضمانات إضافية من أجل تخفيف مخاطر الائتمان في القروض والسلف. وتشتمل هذه الضمانات في الغالب الودائع لأجل والودائع النقدية الأخرى والضمانات المالية والأسهم المحلية والدولية والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة. تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات المتاحة. كما يقوم البنك بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعته لدى كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية.

يتمثل نهج البنك عند منح التسهيلات الائتمانية في القيام بتقييم كل عرض بناء على مزاياه، وليس على توفر الضمانات. وفي حالات توفر تخفيف مخاطر الائتمان في شكل ضمانات غير مالية أو مشتقات ائتمانية مؤهلة، يتم تقسيم المخاطر إلى جزء مغطى وآخر غير مغطى. والجزء المغطى هو الجزء الذي يتم تحديده بعد تطبيق إجراءات التخفيف المناسبة. ويتم تعديل قيمة المخاطر بموجب طرق الضمانات المالية الشاملة.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

عند الحصول على التقييمات من القيم المعتمدة لدى البنوك، يتم أخذ أدنى تقييم للضمانات/ حساب قيمة LTV. ويتم الحصول على تقييمات محدثة للممتلكات ذات التكرارية الأكثر لحصول الصعوبات، وبالتالي يكون الاعتماد على الضمانات عالياً بشكل متزايد. وفي الحالات التي يقبل فيها البنك الموجودات الثابتة مثل العقارات كضمانات، فإن تلك الضمانات تعتبر كافية للممتلكات المؤمن عليها مع البنك كمستفيد مباشر. وفي حالة قبول ضمانات الشركات، فيتم إعادة تقييم صافي قيمتها المموسة سنوياً مع المراجعة السنوية للتسهيلات. يتم حفظ كافة الأوراق المالية تحت مسؤولية فعالية إدارة ائتمان مستقلة.

(ج) معلومات حول تركيزات السوق أو المخاطر الائتمانية في إطار أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة (أي حسب نوع الضامن والضمان ومقدمي المشتقات الائتمانية): يسعى البنك إلى تبني مستوى مناسب من الضمانات من أجل تأمين السلف المقدمة من جانب البنك. ويجب أن تحدد جميع علاقات الاقتراض مصدراً ثانوياً للسداد. إن طبيعة أنواع الضمانات المتاحة للبنك محدودة، وتشمل هذه الضمانات في الغالب الدوائع لأجل والدوائع النقدية الأخرى والضمانات المالية والأسهم والعقارات والأصول الثابتة الأخرى. ويتم احتساب الهامش النقدي وفقاً لذلك مع مراعاة نوع الضمانات المحتفظ بها.

CR3 : أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية - لمحة عامة (بآلاف الريالات)

خ	ح	ج	ث	ت	ب	أ		
المخاطر المؤمنة بمشتقات مالية، ومنها: المبلغ المؤمن	المخاطر المؤمنة بمشتقات مالية	المخاطر المؤمنة بضمانات مالية، ومنها: المبلغ المؤمن	المخاطر المؤمنة بضمانات مالية	المخاطر المؤمنة بالضمانات، ومنها: المبلغ المؤمن	المخاطر المؤمنة بالضمانات	المخاطر غير المؤمنة: القيمة الأسمية		
		257,204	257,204	188,217	246,500	109,822,255	قروض	1
						30,792,210	سندات الدين	2
		257,204	257,204	188,217	246,500	140,614,465	الإجمالي	3
					4,529	4,107,799	القيمة المتعثرة منها	4

Table CRD، الإفصاح التنوعي المتعلق باستخدام البنك لتصنيفات ائتمانية خارجية بموجب الطريقة المعيارية للمخاطر الائتمانية

(أ) أسماء مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية ووكالات ائتمان الصادات التي يستخدمها البنك، وأسباب أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛
 رشح بنك ساب ثلاثة مؤسسات معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) تختص بتقييم الائتمانات الخارجية لأجل ذلك الغرض—«موديز إنفيستورز سيرفيس» (موديز لخدمات المستثمرين)، «ستاندر أند بورز ريتينجس جروب» (مجموعة التصنيفات التابعة لستاندر أند بورز)، و«فيتش جروب» (مجموعة فيتش). ونحن لم نرشح أي ووكالات ائتمان الصادات خارجية. ولا توجد أي تغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

عند حساب القيمة بعد تقييمها في ضوء المخاطر لأحد سيناريوهات التعرض باستخدام تقييمات مخاطر مؤسسات تقييم الائتمانات الخارجية، تحدد أنظمة إدارة المخاطر العميل المعني وتبحث عن التصنيفات المتاحة في قاعدة البيانات المركزية وفق قواعد اختيار التصنيفات. بعد ذلك، تقوم الأنظمة بتطبيق التخطيط الموصى به لدرجات جودة الائتمان لكي تستنتج من التصنيف وزن المخاطر ذات الصلة.

(ب) فئات الأصول التي يتم فيها استخدام مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية ووكالات ائتمان الصادات:

وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الجهة الرقابية المحلية، يستخدم البنك مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية كجزء من تحديد أوزان المخاطر لأنواع المخاطر التالية:

- المطالبات ضد المؤسسات السيادية وبنوكها المركزية
- المطالبات ضد مصارف التنمية المتعددة الأطراف
- المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية
- المطالبات ضد الشركات

يتم تحديد التصنيف الائتماني لكافة المخاطر بشكل فردي من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية وتطبق على المخاطر من أجل تحديد وزن للمخاطر وفقاً للجدول الرقابي.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

ويتم ضبط المقاييس الحرفية الرقمية لكل وكالة على أوعية المخاطر كالتالي:

موديز	ستاندرد آند بورز	فيتش
Aaa	AAA	AAA
Aa1	+AA	+AA
Aa2	AA	AA
Aa3	-AA	-AA
A1	+A	+A
A2	A	A
A3	-A	-A
Baa1	+BBB	+BBB
Baa2	BBB	BBB
Baa3	-BBB	-BBB
Ba1	+BB	+BB
Ba2	BB	BB
Ba3	-BB	-BB
B1	+B	+B
B2	B	B
B3	-B	-B
Caa1	+CCC	+CCC
Caa2	CCC	CCC
Caa3	-CCC	-CCC
Ca	CC	CC
C	C	C
WR	D	D
	NR	NR

المطالبات ضد البلدان السيادية والبنوك المركزية

التقييم الائتماني	AA - / AAA	A- / A+	BBB+ BBB-	BB+ B-	أقل من B-	غير مصنفة
وزن المخاطر	%0	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات ضد البنوك وشركات الأوراق المالية (بموجب الخيار 2، وفق ما تحدده مؤسسة النقد العربي السعودي)

التقييم الائتماني	AA - / AAA	A- / A+	BBB+ BBB-	BB+ B-	أقل من B-	غير مصنفة
وزن المخاطر بموجب الخيار 2	%20	%50	%50	%100	%150	%50
وزن المخاطر للدعاوى قصير المدة بموجب الخيار 2	%20	%20	%20	%50	%150	%20

المطالبات ضد مصارف التنمية متعددة الأطراف

0% من وزن المخاطر لتأهيل مصارف التنمية متعددة الأطراف وفق ما تحدده مؤسسة النقد العربي السعودي، وفي الغالب يجب تحديد أوزان المخاطر على أساس التصنيف الفردي لمصارف التنمية متعددة الأطراف كما للخيار 2 للبنوك.

المطالبات ضد الشركات

التقييم الائتماني	AA - / AAA	A- / A+	BBB+ BBB-	أقل من BB-	غير مصنفة
وزن المخاطر	%20	%50	%100	%150	%100

يتم تصنيف جميع فئات المخاطر الأخرى كما هو محدد في دليل مؤسسة النقد العربي السعودي

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

CR4: الطريقة المعيارية - الانكشاف للمخاطر الائتمانية وآثار تخفيف المخاطر الائتمانية (بآلاف الريالات)

ح	ج	ث	ت	ب	أ		
الأصول المرجحة بالمخاطر وكثافتها	الانكشاف قبل عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية	الانكشاف بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية	الأصول المرجحة بالمخاطر وكثافتها	الانكشاف قبل عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية	الانكشاف بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية	فئات المخاطر	
مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية	مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية	مبالغ داخل الميزانية العمومية	مبالغ خارج الميزانية العمومية		
34,933,558		34,967,671	9,001	-	0.0%	الدول السيادية وبنوكها المركزية	1
						هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية	2
1,745,465	65,625	1,745,465	574	29,835	1.7%	مصارف التنمية المتعددة الأطراف	3
15,700,459	20,722,816	15,923,551	8,779,986	11,116,003	45.0%	البنوك	4
						شركات الأوراق المالية	5
94,382,503	101,639,209	93,940,989	33,642,521	121,946,722	95.6%	الشركات	6
12,619,963	131,333	12,619,740	-	9,464,805	75.0%	محافظ التجزئة النظامية	7
9,298,118	-	9,298,118		4,649,059	50.0%	مؤمنة بالعقارات السكنية	8
						مضمونة بالعقارات التجارية	9
2,367,774		2,367,774		4,102,478	173.3%	حقوق الملكية	10
1,430,900		1,428,153		1,511,449	105.8%	القروض التي فات موعد استحقاقها	11
937	303		152	227	149.3%	الفئات ذات المخاطر العالية	12
3,543,616		3,543,616		1,967,228	55.5%	الأصول الأخرى	13
176,023,293	122,559,286	175,835,077	42,432,234	154,787,806	70.9%	الإجمالي	14

CR5: الطريقة المعيارية - الانكشاف حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

ر	ذ	د	خ	ح	ج	ث	ت	ب	أ	فئات الانكشاف/وزن المخاطر	
إجمالي مبلغ المخاطر الائتمانية (ما بعد عناصر التحويل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية)	أخرى	150%	100%	75%	50%	35%	20%	10%	0%		
34,976,672			-						34,976,672	الدول السيادية والبنوك المركزية	1
										مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	2
1,746,039							149,175		1,596,864	مصارف التنمية المتعددة الأطراف	3
24,703,537			349,113		19,653,347		4,701,077			البنوك	4
										شركات الأوراق المالية	5
127,583,510			118,019,071		6,715,870		2,848,570			الشركات	6
12,619,740				12,619,740						محافظ التجزئة التنظيمية	7
9,298,118					9,298,118					مؤمنة بالعقارات السكنية	8
										مضمونة بالعقارات التجارية	9
2,367,774	1,044,123		1,323,651							حقوق الملكية	10
1,428,153		166,591	1,261,562							القروض التي فات موعد استحقاقها	11
152		152								الفئات ذات المخاطر العالية	12
3,543,616	5,676		1,871,495				123,917		1,542,528	الأصول الأخرى	13
218,267,311	1,049,799	166,743	122,824,891	12,619,740	35,667,335		7,822,739		38,116,064	الإجمالي	14

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

CCR2: تعديلات القيم الائتمانية - رأس المال (بآلاف الريالات)

ب	أ	
الأصول المرجحة بالمخاطر	قيمة المديونية عند التعثر - بعد تقييم لجنة إدارة المخاطر	
		إجمالي المحفظة التي تخضع للقيمة الائتمانية المعدلة لرأس المال
		1 مكونات القيمة المعرضة للمخاطر (بما في ذلك ال 3 x مضاعفات)
		2 مكونات القيمة المعرضة للمخاطر المتعثرة (بما في ذلك ال 3 x مضاعفات)
92,151	828,939	3 جميع المحافظ الخاضعة للطريقة المعيارية لتعديل القيمة الائتمانية لأعباء رأس المال
92,151	828,939	4 إجمالي المبالغ الخاضعة لتعديل القيمة الائتمانية لأعباء رأس المال

CCR3: الطريقة الموحدة، الاكتشاف للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل حسب المحفظة النظامية وأوزان المخاطر (بآلاف الريالات)

د	خ	ح	ج	ث	ت	ب	أ	
إجمالي التعرضات الائتمانية	أخرى	%150	%100	%75	%50	%20	%10	%0
								المحفظة النظامية/وزن المخاطر
								1 البلدان السيادية والبنوك المركزية
								2 هيئات القطاع العام الحكومية غير المركزية
								3 مصارف التنمية متعددة الأطراف
311,927				284,644	27,283			4 البنوك
								5 شركات الأوراق المالية
409,546			407,022	2,524	0			6 الشركات
								7 محافظ التجزئة النظامية
								8 الأصول الأخرى
721,474			407,022	287,168	27,283			9 الإجمالي

CCR5: مكونات الضمانات لمخاطر ائتمان الأطراف المقابلة (بآلاف الريالات)

ح	ج	ث	ت	ب	أ	
الضمانات المستخدمة في معاملات تمويل الأوراق المالية	الضمانات المستخدمة في معاملات المشتقات					
القيمة العادية للضمانات المؤجلة	القيمة العادية للضمانات المستلمة	القيمة العادية للضمانات المؤجلة		القيمة العادية للضمانات المستلمة		
		غير مفصول	مفصول	غير مفصول	مفصول	
				4,350		1 النقد بالعملة المحلية
		160,538	12,000	64,838		2 النقد بالعملات الأخرى
						3 الديون السيادية المحلية
						4 الديون السيادية الأخرى
						5 ديون الوكالات الحكومية
						6 سندات الشركات
						7 الأوراق المالية
						8 ضمانات أخرى
		160,538	12,000	69,188		9 الإجمالي

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

CCR8 - الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية (بالآلاف الريالات)

ب	أ		
الأصول مرجحة المخاطر	التعرض في حالة التعثر (بعد تخفيف مخاطر الائتمان)		
2,149	107,466	التعرضات تجاه الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)	1
2,149	107,466	تعرضات التجارة لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:	2
2,149	107,466	أ. المشتقات المتداولة خارج البورصة.	3
		إ. المشتقات المتداولة في البورصة.	4
		إ. معاملات تمويل الأوراق المالية	5
		إ. مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات	6
		الهامش الأولي المنفصل	7
		الهامش الأولي غير المنفصل	8
		مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقا	9
		مساهمات صندوق التعثر غير الممول	10
		التعرضات تجاه الأطراف غير الوسيطة المركزية المؤهلة (المجموع)	11
		تعرضات التجارة لدى الأطراف الوسيطة المركزية المؤهلة (باستثناء الهامش الأولي ومساهمات صندوق التعثر) منها:	12
		أ. المشتقات المتداولة خارج البورصة	13
		إ. المشتقات المتداولة في البورصة.	14
		إ. معاملات تمويل الأوراق المالية	15
		إ. مجموعات المعاوضة التي تم من خلالها الموافقة على المعاوضة عبر المنتجات	16
		الهامش الأولي المنفصل	17
		الهامش الأولي غير المنفصل	18
		مساهمات صندوق التعثر الممولة مسبقا	19
		مساهمات صندوق التعثر غير الممول	20

MRA: متطلبات الإفصاح التنوعي المتعلق بمخاطر السوق

أ) استراتيجيات وعمليات البنك: يجب أن يشمل ذلك إضاحا للأهداف الاستراتيجية للإدارة من القيام بتنفيذ أنشطة التداول بالإضافة إلى العمليات المطبقة لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق التي تواجه البنك بما في ذلك مخاطر التحوط واستراتيجيات وعمليات مراقبة فعالية التحوط بشكل مستمر؛ تتمثل الوظيفة الرئيسية لمخاطر السوق في حماية الإيرادات من اتخاذ مراكز غير صحيحة وفي تحديد المخاطر والمفاجآت وحماية سبب من الخسائر الكبيرة.

توفر فعالية مخاطر السوق رقابة على المخاطر فيما يخص القيمة الحالية لنقطة الأساس ووقف خسائر الصرف الأجنبي وحدود أسعار السوق والقيمة المعرضة للخطر، CS01 لكل من المحفظة البنكية والمحفظة التجارية. كما تشترط مخاطر السوق أيضا التعامل في الأوراق المالية المسموح بها واستحقاقات المنتج. ويجري رصد هذه المؤشرات لضمان عدم تعرض البنك بشكل مفرط لتحركات السوق المعاكسة. تتم مراقبة مخاطر السوق على أساس يومي ويتم الإبلاغ عن الانكشاف للمخاطر لمختلف اللجان لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ب) هيكل وتنظيم فعالية إدارة مخاطر السوق: وصف هيكل حوكمة مخاطر السوق المعتمد لتنفيذ استراتيجيات وعمليات البنك المذكورة في الحقل (أ) أعلاه ووصف للعلاقات وآليات التواصل بين مختلف الأطراف المشاركة في إدارة مخاطر السوق؛

أسندت صلاحيات التداول وحدود الصلاحيات المعتمدة على مستوى البنك بالنسبة لمخاطر السوق إلى مدير عام الخزينة (المستوى الأول). ويتم تفويض هذه الصلاحيات والحدود جزئيا لرؤساء الأقسام في المستوى الثاني. (مثال: قسم الاستثمار وإدارة الميزانية العمومية، قسم تداول العملات الأجنبية العملات الأجنبية والريال السعودي، والمشتقات والأسعار وقسم المبيعات).

ويتم أيضا تخصيص المزيد من الصلاحيات وحدود التداول للمتعاملين الأفراد (في المستوى الثالث). ويحتاج التعامل للحصول على الموافقة المسبقة من رئيس القسم لتجنب مخالفة حدود الصلاحيات. ويجب على رؤساء الأقسام الحصول على موافقة مسبقة لكافة المنتجات الخارجة عن حدود صلاحيات القسم ولكافة المعاملات غير الروتينية قبل التداول وذلك لتجنب مخالفة حدود الصلاحيات. إن فعالية ومسؤوليات مدير مخاطر السوق مستقلة عن أعمال الخزينة وترفع تقاريرها مباشرة إلى مدير عام التسهيلات الكبيرة ومخاطر السوق ومن خلاله يتم رفع التقارير الرئيس التنفيذي للمخاطر والعضو المنتدب ولجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

ج) نطاق وطبيعة الإبلاغ عن المخاطر و/أو أنظمة القياس:

يستخدم نظام موريكس لمراقبة حدود مخاطر السوق والانكشاف للمخاطر. ويسعى سبب إلى تطبيق نظام موريكس تدريجيا لإدارة منتجات الخزينة بما في ذلك الإدارة

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

الكاملة لمخاطر الائتمان والسوق لهذه المنتجات. لذا، فإن حساب القيمة المعرضة للمخاطر والمتطلبات اللاحقة بموجب المراجعة الأساسية لمحفظة التداول سيتم إجراؤه بشكل داخلي في ساب ضمن نظام ميوريكس عندما يتم تنفيذ النظام بالكامل. يقوم نظام ميوريكس بالإبلاغ عن التجاوزات على الفور حسب التوقيت الفعلي بالنسبة لكل من مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السوق.

MR1 : مخاطر السوق بموجب الطريقة الموحدة (بآلاف الريالات)		
أ		
الأصول المرجحة بالمخاطر		
	منتجات فورية	
724,225	1 مخاطر أسعار الفائدة (العامة والخاصة)	
	2 مخاطر حقوق الملكية (العامة والخاصة)	
785,950	3 مخاطر النقد الأجنبي	
	4 مخاطر السلع	
	الخيارات	
	5 الطريقة المبسطة	
	6 طريقة دلتا-بلس	
	7 طريقة السيناريوهات	
	8 الضمانات	
1,510,175	9 الإجمالي	

المخاطر التشغيلية

(أ) بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح النوعي العام (الفقرة 824)، يطبق البنك الطريقة (كما) هو الحال بالنسبة لتقييم رأس مال المخاطر التشغيلية التي يكون البنك مؤهلاً لها؛

المخاطر التشغيلية هي تلك المخاطر التي تواجه البنك في سعيه لتطبيق استراتيجيته أو تحقيق أهدافه نتيجة عدم كفاءة العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو فشلها أو بسبب أحداث خارجية. ترتبط المخاطر التشغيلية بكل مجال من مجالات أعمالنا حيث تشمل مجموعة واسعة من القضايا تحديداً الشؤون القانونية والالتزام والأمن والاحتيايل. إن الخسائر الناتجة عن مخالفات اللوائح والقوانين والأنشطة غير المصرح بها والأخطاء أو الاغفالات أو انعدام الكفاءة أو الاحتيال أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية جميعها تقع ضمن تعريف المخاطر التشغيلية.

يتبع بنك ساب الطريقة المعيارية في حساب متطلبات رأس المال. وقد تم تقسيم القسم إلى شرائح تتطابق مع خطوط عمل بازل وذلك من أجل تحديد عوامل المخاطر الصحيحة الواجب تطبيقها. وقد تم حساب متطلبات رأس المال من خلال تطبيق معاملاً بيتاً المحدد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي على إجمالي الدخل (على أساس متوسط 3 سنوات) لكل خط عمل.

إن البيئة التنظيمية التي نعمل بها تزيد تكلفة ممارسة الأعمال ويمكن أن تقلل من الربحية في المستقبل. إن الهدف من إدارة مخاطرنا التشغيلية هو إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة من حيث التكلفة وضمن إمكانية تقبلنا للمخاطر. وتجتمع لجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية، التي تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، شهرياً لمناقشة قضايا المخاطر الرئيسية ومراجعة التنفيذ الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق موظفي ساب، حيث يمثل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية النهج الشامل الذي يتبناه بنك ساب لإدارة المخاطر التشغيلية. والفرض منه هو:

- تحديد وإدارة مخاطرنا التشغيلية بطريقة فعالة.
- أن نظل ضمن حدود تقبلنا للمخاطر التشغيلية، حيث يساعدنا ذلك على فهم مستوى المخاطر التي نرغب بتقبلها،
- التطلع لزيادة الوعي بالمخاطر وتعزيز تركيز الإدارة خلال عام 2018.

(ب) وصف طرق القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، في حالة استخدامها من قبل البنك، بما في ذلك مناقشة العوامل الداخلية والخارجية الموضحة في طريقة قياس البنك: لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية بل يتبع الطريقة المعيارية.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

(ت) إيضاح استخدام التأمين لغرض تخفيف المخاطر التشغيلية بالنسبة للبنوك التي تستخدم طريقة القياس المتقدمة :

لا يطبق البنك طريقة القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية بل يتبع الطريقة المعيارية

مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية (بآلاف الريالات)

يقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفائدة على النحو التالي:

- يتضمن اختصاص إدارة المخاطر في ساب حد أدنى لمخاطر أسعار الفائدة، إلى جانب بيان واضح لتقبلنا للمخاطر، والتي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر بشكل سنوي.
- يتم وضع حدود القيمة الحالية لنقاط الأساس لتشمل إجمالي المخاطر المصرفية إلى جانب وضع حدود فرعية للمحفظة البنكية والمحفظة التجارية. وتقوم إدارة مخاطر السوق بتتبع الحدود على أساس يومي مع الاستثناءات المحالة إلى الإدارة العليا.
- تقييمات رأس المال الركن الثاني التي تستخدم القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية أساساً لتطلبات رأس المال بموجب الركن الثاني باعتبارها جزءاً من كفاية رأس مال البنك وعليها أن تقدم تقارير ربع سنوية على الأقل للجنة الموجودات والمطلوبات.
- يتم وضع سياسات تسعير التحويل الداخلي من قبل الرقابة المالية وتوافق عليها لجنة الموجودات والمطلوبات.
- إدخال بيانات سعر تحويل الأموال.
- يتم إجراء اختبار الضغط ورفع التقارير إلى لجنة الموجودات والمطلوبات على أساس ربع سنوي تشمل سيناريوهات بازل القياسية لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية فيما يخص القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وحساسية صافي الدخل من الفوائد.
- يتم إجراء سيناريوهات ضغط إضافية على أساس ربع سنوي والتي يتم تضمينها أيضاً في تقرير اختبار الضغط الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي على أساس صدمة خفيفة تبلغ ١٠٠ نقطة أساس وصدمة معتدلة تبلغ 200 نقطة أساس وصدمة شديدة تبلغ 470 نقطة أساس (وهي أكبر تحرك تشهدها السنة بمعدلات الفائدة بالدولار الأمريكي أو الريال السعودي).
- تعريف واضح للاستثمارات المصرح بها والتحوط المسموح به واستراتيجيات اتخاذ المواقف لإدارة الخزينة المعينة جهة للتنفيذ.

إن إدارة الميزانية العمومية مسؤولة عن التنفيذ اليومي لاستراتيجية سعر الفائدة. ويمكن عند إدارة الميزانية العمومية استخدام المشتقات المالية باعتبارها جزءاً من اختصاصها لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، حيث يتم نشاط المشتقات المالية في الغالب من خلال استخدام مبادلة أسعار الفائدة التي تعد جزءاً من تحوط التدفقات النقدية وعلاقات تحوط القيمة العادلة.

يمكن تصنيف الأنواع المختلفة لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية والضوابط التي تستخدمها المجموعة لتحديد تعرضاتها لهذه المخاطر على النحو التالي:

- المخاطر التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية وتدار من قبلها ضمن اختصاص محدد للمخاطر،
- المخاطر التي لا تزال خارج إدارة الميزانية العمومية لأنه لا يمكن التحوط منها. وسيتم تسجيل هذه المخاطر من خلال حساسية صافي الدخل من الفوائد والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية مع الحدود المضافة كجزء من بيان تقبلنا لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية.
- المخاطر الأساسية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية عند قابلية تحوطها.
- يتم الإبلاغ عن أي مخاطر أساسية متبقية مترتبة بالأعمال إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، و
- المخاطر النموذجية التي لا يمكن تسجيلها من خلال صافي الدخل من الفوائد أو حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية ولكن يتم التحكم بها من خلال إطار عمل اختبار الضغط الخاص بالبنك.

إن مكونات مخاطر سعر الفائدة في المحافظ المصرفية خارج إدارة الميزانية العمومية التي يمكن تحييدها اقتصادياً وذلك بتحويل السعر إلى إدارة الميزانية العمومية. تعكس مخاطر سعر الفائدة على المحافظ المصرفية التي يتم تحويلها إلى إدارة الميزانية العمومية في قياس القيمة الحالية لنقطة الأساس والقيمة المعرضة للمخاطر غير التجارية للبنك حيث تقوم إدارة الميزانية العمومية بتقييم المخاطر النسبية على أساس تطبيق منهجيات القيمة الحالية لنقطة الأساس والقيمة المعرضة للمخاطر وإدارة المخاطر الناتجة ضمن الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر. يتم مراقبة نشاط إدارة الميزانية العمومية في هذا المجال من قبل الأقسام المعنية بمراقبة مخاطر السوق والمنتجات.

يتم تحديد السعر الذي يتم من خلاله تحويل مخاطر سعر الفائدة إلى إدارة الميزانية العمومية من خلال منحى تسعير تحويل مخاطر سعر الفائدة السائد في البنك والذي تحدده لجنة الموجودات والمطلوبات وفقاً لسياسات تسعير تحويل الأموال في البنك. ويهدف سعر التحويل إلى أن يعكس السعر الذي يمكن لإدارة الميزانية العمومية من خلاله تحييد المخاطر في السوق عند التحويل.

تحديد أنماط مخاطر أسعار الفائدة

بخلاف مخاطر السيولة، التي يجري تقييمها على أساس سيناريو للإجهاد المالي الشديد، يجري تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية وإدارتها وفقاً لظروف العمل المعتاد. وفي كثير من الحالات، لا يعكس الشكل التعاقدي لأصول/خصوم الدفاتر البنكية الناشئة عن الأصول الناتجة خارج إدارة الميزانية العمومية (BSM) — السلوكيات الملحوظة.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

وفي حالة الشك فيما يتعلق بوضع إعادة تسعير أسعار الفائدة، يجري استخدام آلية تحديد الأنماط من أجل تقييم مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالسوق للأصول/للخصوم الخاصة بالدفاتر البنكية، ويجري تحويل تلك المخاطر المقيمة المتعلقة بالسوق إلى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية» وفقاً للقواعد التي تحكم تحويل مخاطر أسعار الفائدة من الشركات العالمية إلى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية».

وعند تقييم مخاطر أسعار الفائدة للدفاتر البنكية خارج وحدة «إدارة الميزانيات العمومية»، تستخدم تقنيات تحديد أنماط إعادة تسعير أسعار الفائدة متى كان وضع إعادة تسعير أسعار الفائدة غير مؤكد.

في الوقت الحالي، تصل فترات تحديد أنماط الأصول والخصوم غير محددة الأجل إلى 5 سنوات. فتحليل الأنماط تضمن تكوين صورة حقيقية لصافي مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية وإدارته من قبل وحدة «إدارة الميزانيات العمومية». إضافة إلى ذلك، تجري مراجعة معايير تحليل السلوكيات المالية مراجعة دورية لتكوين صورة عن السوق الحالي والسلوكيات الملحوظة للعملاء وتوافر التحولات، مع مراجعة أي تغييرات واعتمادها من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

بالإضافة إلى ذلك، فحد فترة السريان الأقصى الذي يمكن وفقاً له إجراء دراسة للسلوكيات المالية لأي شريحة فردية لأسهم رأسمال العملاء أو أرصدتهم القابلة للسحب/للسداد وغير المدرة للأرباح - يصل إلى 10 سنوات. والحد الأقصى للمتوسط المرجح لفترة سريان كل محفظة والمحددة وفق تحليل السلوكيات المالية - تصل إلى خمس سنوات. أما الأرصدة المدرة للفوائد ذات أسعار الفائدة المدارة، فيجري تحليل السلوكيات المالية لها على فترات سريان تصل إلى أقل من عام واحد، وتبلغ في العادة ثلاثة أشهر.

والنسبة القصوى التي يمكن تطبيق تحليل السلوكيات المالية عليها من أي محفظة - تبلغ 90٪، ويجري التعامل مع النسبة الباقية على أنها تعاقدية، أي على أنها قصيرة الأجل. تعتمد لجنة الموجودات والمطلوبات سياسات تحديد الأنماط لأسعار الفائدة مرة واحدة في السنة على الأقل.

وتقاس مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية وتراقب من خلال المقاييس التالية:

- نقطة أساس القيمة الحالية
- القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة
- حساسية صافي دخل الفوائد
- القيمة الاقتصادية للأسهم

ترفع تقارير منتظمة عن تلك المقاييس إلى لجنة الموجودات والمطلوبات.

يمثل نهج «نقطة أساس القيمة الحالية» طريقة متقنة لفترات الاسترداد تأخذ في الاعتبار أيضاً منحى العوائد الحالي وتتيح استخدام الحدود التشغيلية لنطاقات آجال الاستحقاق. ونقطة أساس القيمة الحالية هي التغير في القيمة الحالية لتغير معدل نقطة أساس واحدة في سعر الفائدة 1 أساس نقطة في سعر الفائدة المقابل.

أما القيمة المعرضة للمخاطر غير المتداولة فتستثني مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة التي لم تحول إلى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية» ومخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة لبنك ساب.

القيمة الاقتصادية للأسهم

يحدد نهج «القيمة الاقتصادية للأسهم» التأثير المتوقع للتغيرات التي تجري في أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية الأساسية. فنهج «القيمة الاقتصادية للأسهم» يحدد جميع البنود غير المتداولة بغض النظر عن المعاملة المحاسبية للربح والخسارة، ويمثل القيمة الحالية لما يدخل في الدفاتر البنكية من تدفقات نقدية مستقبلية يمكن توزيعها على مقدمي الأسهم في إطار سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية. وهذا يمثل القيمة الدفترية الحالية للأسهم إضافة إلى القيمة الحالية لصافي دخل الفوائد المستقبلي في إطار سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية. لذلك يمكن تقييم القيمة الحالية لصافي دخل الفوائد في سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية وأي سيناريو لأسعار الفائدة من طريق خصم القيمة الدفترية للأسهم من القيمة الاقتصادية المحتسبة للأسهم.

إن حساسية «القيمة الاقتصادية للأسهم» يقصد بها المدى الذي يليه ستتغير «القيمة الاقتصادية للأسهم» نتيجة لتحرك محدد سلفاً في أسعار الفائدة في الوقت الذي تظل فيه جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى ثابتة. فحساسية القيمة الاقتصادية تمثل حساسية صافي دخل الفوائد المخصوم إضافة إلى حساسية صافي القيمة الحالية لأي معاملات مستخدمة للتحوط من مخاطر دخل الفوائد المكتسب على الأسهم. وإذا جرى تعديل حساسية «القيمة الاقتصادية للأسهم» لإزالة الحساسية في صافي القيمة الحالية فيما يخص أي معاملات مستخدمة للتحوط من مخاطر دخل الفوائد المكتسب على الأسهم، فإن الحساسية الناتجة المعدلة للقيمة الاقتصادية للأسهم تمثل المدى الذي يليه، في إطار سيناريو انخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية، يكون صافي دخل الفوائد المخصوم متسماً بالحساسية إزاء تحرك محدد سلفاً في أسعار الفائدة.

تستخدم سيناريوهات بازل القياسية لإعداد التقارير بخصوص «القيمة الاقتصادية للأسهم». وعند تقييم حساسية «القيمة الاقتصادية للأسهم» في مقابل تحركات أسعار الفائدة أسعار، من الممكن أن تختلف توقيتات التدفقات النقدية الرئيسة لكن يظل المبلغ ثابتاً.

يرصد البنك حساسية «القيمة الاقتصادية للأسهم» كنسبة مئوية من موارد رأس المال من المستوى 1 في إطار افتراض لانخفاض مدار لتسوية المطالبات التأمينية.

كذلك، تُستخدم «القيمة الاقتصادية للأسهم» لتقييم رأس المال الاقتصادي المطلوب لدعم مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية:

- عندما تكون «القيمة الاقتصادية للأسهم» الواقعة في إطار أي سيناريو أعلى من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل الدفاتر البنكية يكون

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

موجباً (أي أن هناك ربح) وبالتالي يكون مراكماً لرأس المال في إطار ذلك السيناريو، ولا يتطلب أي رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية.

- عندما تكون «القيمة الاقتصادية للأسهم» الواقعة في إطار أي سيناريو أقل من القيمة الدفترية الحالية للأسهم بالميزانية العمومية، فإن تدفق دخل الدفاتر البنكية يكون سالباً (أي هناك خسارة) وبالتالي يكون مُنقَصاً لرأس المال في ظل ذلك السيناريو، ويشترط استبقاء رأسمال اقتصادي لمخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية مقابل تلك الخسارة.

عندما تُقدَّر قيمة أصول/خصوم الدفاتر البنكية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو عندما تؤثر تغيرات القيمة العادلة على موارد رأس المال (أي ما يتاح للبيع)، فإن رأس المال الاقتصادي لحساسية أسعار الفائدة تلك يجري لها مزيد من التقييم باستخدام نهج مشدد «للقيمة المعرضة للخطر».

حساسية «صافي دخل الفوائد»

إنَّ جزءاً أساسياً من إدارة البنك لمخاطر السوق في الحوافظ غير التجارية—يتمثل في رصد حساسية صافي دخل الفوائد المتوقع في ظل سيناريوهات تغير أسعار الفائدة (نمذجة المحاكاة). وتتولى لجنة الموجودات والمطلوبات القيام بهذا الرصد.

تحدد حساسية «صافي دخل الفوائد» التأثير المتوقع للتغيرات التي تشهدها أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد الأساسي المتوقع.

ويطبق البنك مزيجاً من السيناريوهات والافتراضات ذات الصلة بالشركات وكذلك عدداً من السيناريوهات القياسية وفقاً لإطار عمل بازل.

والأرقام الممثلة لحساسية «صافي دخل الفوائد» المتوقع تمثل تأثير التحركات الشكلية في «صافي دخل الفوائد» بناءً على سيناريوهات منحني العوائد المتوقعة ووضع مخاطر أسعار الفائدة الحالية للبنك. مع ذلك، فهذا التأثير لا يتضمن الإجراءات التي يُرجح اتخاذها من قبل وحدة «إدارة الميزانيات العمومية» أو داخل وحدات الأعمال للتخفيف من أثر مخاطر أسعار الفائدة.

في الحقيقة، تسعى وحدة «إدارة الميزانيات العمومية»، على نحو استباقي، إلى تغيير وضع مخاطر أسعار الفائدة لتقليل الخسائر وتحقيق أقصى استفادة من صافي الإيرادات. وتقتض عمليات احتساب حساسية صافي دخل الفوائد أن أسعار الفائدة لجميع آجال الاستحقاق تتحرك بمقدار مبلغ واحد في سيناريو «صدمة الارتقاء». فلا يُفترض أن تصبح الأسعار سالبة في سيناريو «صدمة الانخفاض» الذي قد يؤدي فعلياً، في حالة بعض العملات، إلى صدمة غير موازية (تعني تغيراً في أسعار الفائدة يؤثر بمبالغ مختلفة على أسعار الفائدة ذات آجال الاستحقاق المختلفة). إضافة إلى ذلك، تضع عمليات احتساب حساسية صافي دخل الفوائد في الاعتبار التأثير الذي يشهده صافي دخل الفوائد بفعل الفروق المتوقعة في التغيرات بين أسعار الفائدة المتداولة بين البنوك وأسعار الفائدة التي يتمتع البنك بحرية التصرف حيالها فيما يتعلق بتوقيت تغيرات الأسعار ومداها.

يستخدم بنك ساب مقايضات أسعار الفائدة ومقايضات أسعار الفائدة لمختلف العملات لكي يدير مخاطر أسعار الفائدة.

وسوف تتبع السياسة المحاسبية المتطلبات وفق المعايير الدولية للمحاسبة. ووفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة رقم 39، فإن ما يلي يمثل المعالجة المحاسبية للتحوطات المحددة:

تحوطات القيمة العادلة

- يجري إقرار تغيرات القيمة العادلة بشأن مشتقات التحوط في بيان الدخل
- في حالة البند المتحوط له، فإن المحاسبة الأصلية للأصول/للخصوم المحددة ستتغير إلى محاسبة قيمة عادلة حسب مدى المخاطر المتحوط لها.
- أي حالة من انعدام فعالية التحوط تُمرر إلى بيان «الربح والخسارة» على أساس يومي

تحوطات التدفق النقدي

- يجري إقرار تغيرات القيمة العادلة بشأن مشتقات التحوط في احتياطات أخرى
- في حالة البند المتحوط له، فإن المحاسبة الأصلية للأصول/للخصوم المحددة تظل ثابتة.
- أي حالة من انعدام فعالية التحوط يُعاد تصنيفها من الاحتياطات إلى «بيان الربح والخسارة» على أساس شهري.

يُزمع أن التغييرات القادمة في «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» ستطلب تغييرات في السياسة المحاسبية في المستقبل. وعند تطبيق بنك ساب تلك المعايير الجديدة لإعداد التقارير المالية، فسيجري تنقيح الوثيقة الحالية لكي تعكس تلك التغييرات.

وقد طبق البنك إطار عمل بازل القياسي في احتساب حساسية القيمة الاقتصادية للأسهم وحساسية صافي دخل الفوائد كما هو موضح في الجدول (ب) فيما يلي.

ويرد تفصيل الافتراضات التي تستند إليها هاتان الحساستان في مبادئ بازل التوجيهية لمخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية تحت المبدأ رقم 8.

جرى خصم التدفقات النقدية للقيمة الاقتصادية للأسهم باستخدام معدل خالٍ من المخاطر.

لم يُطبق أي افتراضات على معدلات الدفع المسبق أو الاختيارات السلوكية.

أما الودائع غير مستحقة الأجل، فقد جرى إحلالها في العناصر غير الأساسية على أساس قصير الأجل بينما جرى تخصيص العناصر الأساسية باستخدام متوسط خطي

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

بسيط مع وصول فترة السريان القصوى إلى الحد الأقصى بموجب الجدول 2 في الفقرة 115 من مبادئ بازل التوجيهية لمخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية.

IRRBB1 - مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية (بالآلاف الريالات)

في تقرير العملة	القيمة الاقتصادية للأسهم	صافي دخل الفوائد
المدة	T	T-1
موازنة صعوداً	(1,077,701)	(1,578,230)
موازنة هبوطاً	1,245,549	1,669,048
ستيبنر (Steepener)	(185,873)	(679,597)
فلاتنير (Flattener)	(143,362)	273,354
التغيرات المفاجئة صعوداً	(622,998)	(394,707)
التغيرات المفاجئة هبوطاً	551,431	223,310
الحد الأقصى	(1,077,701)	(1,578,230)
المدة	T	1-T
رأس المال من المستوى 1	33,359,762	33,359,762

REMA - سياسة المكافآت

أ) معلومات تتعلق بالإدارات التي تشرف على المكافآت

تخضع أنشطة مكافآت ساب بشكل رئيسي لإشراف مجلس إدارة ساب، وعلى الرغم من إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات (NRC)، فإن مجلس الإدارة مسؤول في نهاية المطاف عن تعزيز الحوكمة الفعالة وممارسات التعويض السليمة، وتعتبر اللجنة إحدى لجان مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، وهي مستقلة في اتخاذ قراراتها، وتشكل هذه اللجنة من (3) إلى (5) أعضاء مستقلين أو غير تنفيذيين من أعضاء المجلس أو من غير أعضاء المجلس يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة ويخضع هذا التعيين لعدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

1. تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات طبقاً للقرارات الرسمية والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص من قبل الجهات الاشرافية أو التوجيهات التي يبلغها مجلس الإدارة إلى اللجنة.
2. تتولى اللجنة كافة المهام الموكلة إليها بموجب هذه القواعد، والتعيين في مجلس إدارة ساب وسياسة ومعايير العضوية، ويجوز لمجلس الإدارة تكليف اللجنة بأية واجبات أخرى حسب حاجة مجلس الإدارة والواجبات الموكلة له.
3. التوصية لمجلس الإدارة بأسماء المرشحين لشغل العضوية بمجلس الإدارة وفقاً للسياسات والمعايير التي تضمنتها سياسة ومعايير العضوية والتعيين في مجلس إدارة ساب، وتمشيا مع القواعد والأسس المعتمدة في هذا الخصوص.
4. الموافقة على تعيينات كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك والذين يتطلب تعيينهم الحصول على «عدم ممانعة» من مؤسسة النقد العربي السعودي، واقتراح تنفيذ سياسات الإحلال للمجلس ولجانه، وللقيادات التنفيذية في البنك من خلال التنسيق مع إدارة الموارد البشرية بالبنك، والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بها.
5. المراجعة السنوية للاحتياجات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرة والمؤهلات بما في ذلك تحديد الوقت الذي يخصصه عضو مجلس الإدارة لأعمال المجلس.
6. وضع سجل يحوي معلومات عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وبما يهدف للتعرف على المهارات اللازمة والإضافية المطلوبة لتفعيل دور المجلس وبما يضمن قيامه بمهامه ومسؤولياته.
7. مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات بذلك.
8. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة وتقديم المقترحات اللازمة لمعالجة ذلك، بما يحقق مصالح البنك، ومن ذلك اعتماد منهجية مقبولة وفعالة لتقييم أعضاء المجلس واللجان.
9. العمل مع مجلس الإدارة أو أو لجنة المراجعة للتحقق سنوياً من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، والتحقق من عدم وجود تعارض في المصالح في حالة كون أحد الأعضاء يشغل عضوية شركات أخرى، والتحقق من التزام الأعضاء بنظام التعامل.
10. وضع سياسات واضحة ومراجعتها لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع الموظفين (بما في ذلك الموظفين النظاميين والمتعاقدين والمعارين) وفقاً لمعايير الأداء، والاعراف المحلية السائدة، على أن يؤخذ في الاعتبار إدارة المخاطر ذات العلاقة، والتوجيهات الرسمية بشأن أتعاب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة. (راجع الملحق IV: المكافآت والتعويضات لأعضاء المجلس واللجان الفرعية).
11. تحديد وتطبيق مقاييس الأداء المناسبة والنظر في التعديلات المتعلقة بالمخاطر وعملية المكافآت، إلى جانب تحديد ميزات مكافآت الأداء بناء على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والأرباح مقابل المخاطر وذلك من أجل صرف المكافآت ومكافآت الأداء السنوية والأداء على المدى البعيد.
12. تطبيق شروط الأداء المناسبة (Malus) على الأعضاء الذين يتهاونون أو لا يمارسون القرارات / الضوابط المناسبة فيما يتعلق بالعمليات أو الائتمان أو إدارة المخاطر أو الالتزام بمخاطر المعلومات أو أي نوع آخر يؤدي إلى خسارة و / أو ضرر بسمعة ساب حيث سيتم الاحتفاظ بأشهم غير مكتسبة ويحق لساب استرداد الأشهم المكتسبة سابقاً.
13. تعيين مستشاري المكافآت ضمن قيود الميزانية التي يحددها مجلس الإدارة، وتفويض أو الحصول على أي تقارير أو استبيانات أو معلومات ذات صلة لمساعدة اللجنة في أداء مهامها حسب الاقتضاء

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

14. مراجعة والتحقق من توافق سياسة وقواعد المكافآت وكذلك تطبيقات وأطر هيكلية الحوكمة، مع توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي بخصوص المكافآت ومبادئ الاستقرار المالي ومبادئ الحوكمة الرشيدة.
15. العمل عن قرب مع لجنة إدارة المخاطر بالبنك و/أو مدير عام المخاطر في عملية تقييم الحوافز المنشأة من خلال نظام المكافآت
16. تقوم اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل بمراجعة أدائها ووضعها القانوني واختصاصاتها للتأكد من أن اللجنة تعمل بأقصى قدر من الكفاءة والتوصية بأي تغييرات تعتبر مناسبة لموافقة المجلس.
17. يحضر رئيس اللجنة اجتماع الجمعية العامة للمساهمين للرد على أية أسئلة يطرحها المساهمون حول أنشطة اللجنة ونطاق عملها.

يجب على مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات التأكد من إجراء مراجعة سنوية للتعويضات بشكل مستقل عن الإدارة وتقديمها إلى لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات للمراجعة والتتبع، ويتم إجراء المراجعة من قبل استشاريين مستقلين خارجيين، سابقاً خلال شركة McLagan@ ومن ثم من خلال شركة HayGroup@، حيث تقيم هذه المراجعة مدى التزام البنك بقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي حول ممارسات التعويض ومبادئ ومعايير FSB، ويأخذ كل من مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات والإدارة في الاعتبار نتائج هذه المراجعة في تحديد المسائل المتعلقة بالتعويضات وكذلك أن يفصح بملخص عن ذلك في التقرير السنوي للبنك إذا كان ذلك ملائماً.

يغطي نطاق سياسة مكافآت ساب ما يلي:

- جميع الموظفين: الموظفين الثابتين وأصحاب العقود الثابتة الموظفين المتدربين دولياً والموظفون في الشركات التابعة المملوكة بالكامل/بالأغلبية وموظفي الجهات الخارجية.
- جميع عناصر التعويض: الراتب الأساسي والبدلات وبرامج استحقاقات الموظفين؛ الحوافز (على المدى القصير والطويل).
- العوامل الرئيسية في تحديد التعويضات: الرتبة الوظيفي والأداء الفردي وأداء الأعمال والشركة ومواءمة المخاطر والتعويضات وظروف السوق والمتطلبات التنظيمية.
- إجراءات الموافقة: إعداد وتعديل السياسات ومراجعة إجمالي الأجور ومدفوعات الحوافز.
- إجراءات التقرير: الإفصاح السنوي عن التقارير والإبلاغ عن المعلومات الإدارية والإبلاغ التنظيمي وإشعار الطرح الخاص لهيئة السوق المالية.
- أدوار ومسؤوليات أصحاب المصالح ذوي العلاقة: مجلس إدارة ساب ولجنة الترشيحات والمكافآت/التعويضات وإدارة الموارد البشرية ومؤسسة النقد العربي السعودي.

تعتبر بعض الأدوار في ساب أدوار ذات مخاطر جوهرية، وتحدد هذه الأدوار على أساس العوامل التالية التي ينبغي أن تخضع فيها مكافآت صاحب الدور للتأجيل على مستويات، ويتم تقييم كل دور على أساس هذه العوامل:

- هل يتخذ الموظف قرارات جوهرية فيما يتعلق بالمخاطر المدرجة سابقاً؟
- هل يتطلب الموظف (بحكم منصبه) أن يكون عضواً أو رئيس لجنة تتخذ القرارات بشأن المخاطر المدرجة؟
- إذا كانت المخاطر مادية ما هو حجم الخسارة من حيث أرباح البنك؟ (أقل من 1% أو بين 1% و 3% أو أكثر من 3%)
- ما هي مدة المخاطر العادية التي يقوم بها الموظف في هذا الدور (أقل من 13 شهراً أو بين 13 إلى 60 شهراً أو أكثر من 60 شهراً؟)
- ما هي الوظيفة الأساسية للدور (الشخص المسؤول عن المخاطر أو المراقب المالي أو مراقب المخاطر أو غيرها؟)

إذا تم تقييم الدور على أنه ذو تأثير كبير على البنك، فسيؤدي ذلك لتأجيل المكافأة حسب الجدول التالي:

موظفي الشريحة الأولى	الشخص الذي يتولى المسؤولية/تحمل الرقابة على المخاطر الجوهرية المرتفعة
موظفي الشريحة الثانية	مسؤول عن/تحمل الرقابة على المخاطر الجوهرية الرئيسية
موظفي الشريحة الثالثة	لا يوجد أي إجراءات ذات مخاطر جوهرية

(ب) المعلومات المتعلقة بتصميم وهيكلية عمليات تحديد الأجور:

أهداف سياسات الأجور:

- مواءمة ممارسات المكافآت مع استراتيجية البنك وقيمه من أجل دعم التنفيذ الناجح الاستراتيجية على نحو يتسم بالإمام الكامل بالمخاطر
- إضفاء الشفافية على مبادئ بنك ساب وعملياته فيما يتعلق بتحديد الأجور أمام جميع الأطراف المعنيين
- ضمان تحقيق المساواة الداخلية على مستوى الأجور
- إيجاد حلول للمكافآت تتسم بالفعالية من حيث التكلفة
- ضمان التيقن في عمليات تحديد المكافآت
- ضمان تقديم خدمات عالية الجودة للملاء من خلال طرح منتجات تُراعى المعايير الأخلاقية في إنتاجها
- تقديم مقترح قيمة موظف مستحسن لجذب الموظفين الأكفاء والمتزمين ويشجعهم ويحافظ على بقائهم، ما يؤدي إلى تحقيق استراتيجيتنا المتمثلة في أن نصبح «البنك الذي يختاره الجميع» من طريق تهئية بنك ساب لكي يصير «أفضل مكان تعمل به»
- ضمان الاستدامة المالية لبنك ساب
- ضمان تحديد الأجر عبر الأداء الذي يعطي قيمة إضافية من جانب كل موظف على حدة

تراجع «لجنة الترشيحات والمكافآت» سياسات الأجور مرة واحدة في السنة على الأقل ما أن تستدعي الضرورة. وقد أجري آخر استعراض لتلك السياسات في 27 سبتمبر،

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

2018م، وفيما يلي أبرز التغييرات المجراة:

- إضافة بدل «ماكينات إيداع المبالغ الكبيرة» تحت بند «البدلات المرتبطة بالمهام»، وهو جهاز أنشئ حديثاً في الفروع لدعم تحصيل النقود من الشركات العميلة. ومع أن مبلغ ذلك البديل مماثل للمبالغ التي تمنح لمشرية «ماكينات الإيداع النقدي»، و«ماكينات الصراف الآلي التفاعلي»، و«ماكينات الصراف الآلي»، فقد أضيفت «ماكينات إيداع المبالغ الكبيرة» لتوضيح أهلية المشرفين. وهذا البديل يمثل نوعاً من بدل المشقة الذي يمنح إلى المشرفين المسؤولين عن ماكينات الصراف الآلي
- عزم «إدارة بنك ساب» إعطاء الموظفين الذين هم على الحالة «مغادرة جيدة» منحةً تناسيبية كلما أمكن ذلك (على أن تصدق «لجنة الترشيحات والمكافآت» على منح أعضاء «لجنة الإدارة»).
- وضع إرشادات حول شراء الأسهم لتمويل برامج الدفع المؤجل للتأكد من أن سعر شراء الأسهم واحد للشراء والتخصيص، وذلك لضمان عدم تحقيق بنك ساب أي ربح بفعل البرنامج أو تكبد أي خسارة بسببه
- اعتزام «لجنة الترشيحات والمكافآت» على الموافقة الاستثنائية على الإسراع في نقل ملكية الأسهم بالنسبة لحالات الفصل التنظيمي الخاصة مثل: تعيينات الموظفين الحكوميين، وتخراج الموظفين بسبب الظروف الصحية، وتخراج الموظفين بسبب مسائل خارجة عن السيطرة، وما إلى ذلك بناءً على توصية إدارة البنك
- إضافة قسم يتعلق بمخطط الاستبقاء الذي حظي بالموافقة مؤخراً تحت بند برامج «الحوافز طويلة الأجل»

إضافة إلى ذلك، ولضمان تحديد أجور موظفي المخاطر والامتثال دون النظر إلى الأعمال التي يشرفون عليها، فإن الإجراءات المتعلقة بالمكافآت الداخلية وسياسات الأجور تنص على فصل عملية تخصيص الأجر المتغير لجميع الموظفين العاملين في وظائف المراقبة عن البنك بأكمله، وحجم هذه المجموعة لا يرتبط بأرباح البنك قصيرة الأجل.

(ج) وصف الطرق التي توضع من خلالها المخاطر الحالية والمستقبلية في الاعتبار في عمليات تحديد الأجور، بما في ذلك نظرة عامة على المخاطر الرئيسية، وقياسها، وكيفية تأثير هذه التدابير على الأجور؛

جميع الموظفين العاملين في المخاطر الجوهرية (المدرجة أدناه 1.1 - 1.18)، أو الموظفين المعهود لهم بالمسؤولية أو المسؤولون، أو كبار موظفي مراقبة المخاطر أو الشؤون المالية - يخضعون لشروط الدفع المؤجل للمنح، على نحو ما هو مفصل فيما يلي:

الفئة	الدفع المؤجل	مستوى الدفع المؤجل	فترة انتقال الملكية	أداة الدفع المؤجل**	مستوى انتقال الملكية
1	يوجد	30%	3 أعوام	الأسهم	33% في العام الأول 33% في العام الثاني 34% في العام الثالث
2	يوجد	20%	3 أعوام	الأسهم	33% في العام الأول 33% في العام الثاني 34% في العام الثالث
3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

الحد الأدنى للمبلغ مؤجل الدفع سقفه 30 ألفاً وأقل. وإذا امتلك الموظف مبلغاً مؤجل الدفع بقيمة أقل من 30 ألفاً، لا يتم تطبيق أي تأجيل للدفع ويتلقى الموظف مبلغ المنح الخاص به نقداً ودون إبطاء. وقد يخضع الموظفون الذين ليسوا من الفئة 1 أو 2 الحاصلين على مكافأة بين 0.75 مليون و 1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة 20%. كما يخضع الموظفون الحاصلين على مكافأة قدرها أكثر من 1.85 مليون إلى دفع مؤجل بنسبة بنسبة 30%.

يجري إدماج مستوى حالات الدفع المؤجل والفئة المطبقة وفق الأساس التالي:

مستوى الدفع المؤجل للمنح	نسبة الدفع المؤجل
موظفو الفئة الأولى	30%
موظفو الفئة الثانية	20%
موظفو الفئة الثالثة	0%

شروط إرجاع الحوافز المرتبط بالأداء: إذا ثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن عضواً سقط في الإهمال وعدم ممارسة الضوابط/القرارات الملائمة فيما يتعلق بالعمليات، أو الائتمان، أو إدارة المخاطر، أو الامتثال لمخاطر المعلومات، أو أي نوع آخر مما يتسبب في حدوث خسارة و/أو إضرار بالسمعة لبنك ساب، فلن يكون لهذا العضو أسهم مكتسبة مستقبلة، ويحتفظ بنك ساب في الحق في استرداد الأسهم و/أو المكافآت المكتسبة سابقاً. ويمكن استرداد أسهم و/أو مكافآت السنوات الخمس الماضية فقط بالإضافة إلى سنة الأداء الحالية. وبناءً على تقييم الخسارة/الضرر للحادثة يمكن استرداد مكافأة الموظف إما لسنة واحدة محددة أو أكثر حتى خمس سنوات.

شراء الأسهم: من أجل التأكد من أن سعر السهم واحد بالنسبة للشراء والتخصيص، فإن أسهم بنك ساب المستخدمة لتمويل برنامج الدفع المؤجل يجب شراؤها خلال فترة محددة لمتوسط سعر الإغلاق للسهم قبل أسبوع من تاريخ المنح. ويجب التأكد من أن هذه الفترة المحددة لا تقع ضمن فترة حظر شراء الأسهم وفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

العربي السعودي.

استراتيجيات التحوط الشخصية: تحظر القواعد التي تقرها مؤسسة النقد العربي السعودي حيال ممارسات التعويضات والأجور استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمين شخصي متعلق بالتعويضات والخصوم بغية منع تأثيرات مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات التعويضات والأجور للموظفين.

فيما يلي قائمة بالمخاطر التي يتعهد بها الموظفون أو يديرونها نيابة عن البنك:

1-1 مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر المتمثلة في الخسارة المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وتظهر مخاطر الائتمان بالأساس في قروض الشركات والقروض الشخصية، والتمويل التجاري، وضمان القروض المشتركة والخزانة. كذلك، تنشأ تلك المخاطر من المنتجات الموجودة خارج الميزانية العمومية مثل الضمانات والمنتجات المشتقة أو من حيازات المشتقات أو من حيازات البنك لسندات ديون.

2-1 مخاطر السوق

تُعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤدي إليها التحركات في عوامل مخاطر السوق، بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع، وأسعار الفائدة، وفوارق الائتمان وأسعار الأسهم، والتي تؤدي إلى خفض دخل البنك أو قيمة حوافظه.

3-1 مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية

تُعرف مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية بأنها تعرض المنتجات غير التجارية للبنك لأسعار الفائدة. ومخاطر أسعار الفائدة تنشأ بالأساس من عدم التطابق بين العوائد المستقبلية على الأصول وتكاليف تمويلها، نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

4-1 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم امتلاك البنك لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها أو اضطراره إلى القيام بذلك بتكلفة زائدة. وهذه المخاطر يمكن أن تنشأ من عدم التطابق في توقيتات التدفقات النقدية. وتنشأ مخاطر التمويل (وهي شكل خاص من مخاطر السيولة) عندما يكون الحصول على السيولة اللازمة لتمويل أوضاع الأصول غير السائلة—غير ممكن بالشروط المتوقعة وعند الحاجة.

5-1 مخاطر الاستثمار

مخاطر الاستثمار هي مخاطر التأثير السلبي على الربح والخسارة ورأس المال نتيجة لخسارة غير متوقعة في قيمة مركز الاستثمار الذي يشغله البنك على أساس طويل المدى (أي على أساس غير تداولي). ومن الممكن أن تنشأ تلك المخاطر من حوافض استثمارات الأسهم أو حوافض الأسهم الخاصة أو حوافض الاستثمارات الخاصة بالبنك.

6-1 المخاطر التشغيلية

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات، والموظفين والنظم الداخلية أو عن الأحداث الخارجية، وهذا سوف يتضمن المخاطر القانونية التي تشمل، على سبيل التمثيل لا الحصر، على التعرض للغرامات، أو العقوبات، أو الأضرار العقابية الناجمة عن الإجراءات الإشرافية، فضلاً عن التسويات الخاصة.

7-1 المخاطر الاستراتيجية

المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر المتمثلة في احتمال عجز الشركة عن التحديد والاستجابة الملائمين للفرص و/أو التهديدات الناشئة عن التغيرات التي يشهدها السوق، والتي قد يظهر بعضها على مدار عدد من السنوات، ومن أمثلتها: تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، أو متطلبات العملاء، أو الاتجاهات الديموغرافية، أو التطورات التنظيمية، أو سلوكيات المنافسين. ويمكن تخفيف حدة تلك المخاطر من طريق بحث الفرص والتحديات المحتملة عبر عملية التخطيط الاستراتيجي.

8-1 المخاطر المتعلقة بالسمعة

المخاطر المتعلقة بالسمعة هي التأثير السلبي المحتمل، في الحاضر والمستقبل، الذي لا يقبل القياس، على الأرباح ورأس المال، والذي قد ينشأ عن تغير التصور الشائع عن سمعة البنك وترديه بين حملة أسهمه على اختلافهم في جوانب متعددة من عملياته.

9-1 مخاطر الامتثال

مخاطر الامتثال هي المخاطر التي تؤدي إلى فرض عقوبات قانونية أو تنظيمية، أو خسارة مالية جوهرية، أو إلحاق ضرر بسمعة البنك، مما قد ينتج عن عدم الامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. فالهدف من الامتثال هو حماية سمعة البنك ومصداقيته، وحماية مصالح حملة الأسهم والمودعين، وصيانة المؤسسة ضد أي عواقب قانونية.

10-1 مخاطر الصرف الأجنبي الهيكلية

مخاطر الصرف الأجنبي الهيكلية هي احتمال حدوث تحركات سلبية في المعروض من رأس المال وبالتالي التأثير في نسبة رأس المال نتيجة لتحركات غير متوقعة (خرق ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي) بين الريال السعودي وجميع الأصول المصدرة بعملات أخرى غير الريال السعودي (أي بعملات أجنبية).

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

11-1 مخاطر التسوية

مخاطر التسوية عن طريق الأطراف المقابلة هي المخاطر المتمثلة في بقاء احتمال عدم إتمام المعاملة أثناء التسوية النهائية أو تجهيز المدفوعات أو تبادل الأصول. ويجري تقييم هذه المخاطر مع التسهيلات الأخرى المقدمة للأطراف المقابلة. والجوانب الرئيسية التي يمكن أن تأخذ فيها مخاطر التسوية شكل تعرض لمخاطر نقدية هي حدود التسوية اليومية وحدود الدفع بنظام «سريع».

12-1 مخاطر الأمن والاحتيايل

تعرف مخاطر الأمن والاحتيايل بأنها حماية الأشخاص والممتلكات والأصول والمعلومات من طريق الحد من المخاطر المحدقة بالأعمال كالإرهاب والجريمة والحوادث/ الكوارث والمجموعات المعادية لمصالح بنك ساب.

13-1 المخاطر القانونية

المقصود بها: مخاطر الخسارة المالية والعقوبات و/أو الأضرار اللاحقة بالسمعة الناجمة عن المخاطر التعاقدية (وهي المخاطر المتمثلة في احتواء حقوق و/أو التزامات البنك المخولة له بموجب علاقة تعاقدية على عيوب أو مواطن خلل)؛ ومخاطر النزاعات (وهي المخاطر التي تنشأ عن التورط في نزاعات محتملة أو فعلية أو إدارتها)؛ والمخاطر التشريعية (وهي المخاطر المتمثلة في عدم التزام البنك بقوانين البلد التي يزاوّل فيها نشاطه)؛ ومخاطر الحقوق غير التعاقدية (وهي المخاطر المتمثلة في عدم امتلاك أصول البنك على نحو صحيح أو تعرض تلك الأصول للاعتداء من قبل آخرين، أو في اعتداء البنك على حقوق طرف آخر).

14-1 مخاطر المعلومات

يُقصد بها المخاطر الناشئة عن ضياع المعلومات السرية أو استغلالها لأغراض إجرامية أو استخدامها على نحو قد يلحق ضرراً بالسمعة و/أو يتسبب في خسارة مالية للبنك—بسبب انتهاك سرية تلك المعلومات أو نزاعها أو إتاحتها.

15-1 المخاطر المحاسبية

هي المخاطر المتمثلة في الحصول على المعلومات المالية على نحو غير صائب، أو في سوء تقدير تلك المعلومات، أو في حذفها، أو في الإبلاغ عنها على نحو خاطئ للمستخدمين الخارجيين من مثل المستثمرين والهيئات التنظيمية على أنها معلومات الإدارة الداخلية.

16-1 مخاطر الموظفين

يُقصد بها المخاطر المتمثلة في: قصور ممارسات التوظيف؛ أو فقدان الموظفين الرئيسيين أو عدم القدرة على اجتذابهم؛ أو عدم تلقي الموظفين غير للتدريب الملائم أو عدم إظهارهم لقيم البنك؛ أو تعطل قوة العمل؛ أو المخاطر المتعلقة بقانون العمل؛ أو عدم ملائمة قواعد الصحة والسلامة بمكان العمل.

17-1 المخاطر المادية

يُقصد بها المخاطر التي يتعرض لها الموظفون أو الممتلكات أو المنشآت الحيوية الخاصة بالبنك من جراء الاضطرابات المدنية، والإرهاب أو الارتفاع المنهج لمستويات جرائم العنف (بما في ذلك الاختطاف)، وقسوة الظروف المناخية.

18-1 مخاطر النظم

يُقصد بها مخاطر تعطل أو قصور المنصات الآلية التي تدعم التنفيذ اليومي للأعمال بالبنك (نظم التطبيق) والبنية التحتية للنظم التي تقوم عليها تلك الأعمال (مراكز البيانات، والشبكات، وأجهزة الكمبيوتر الموزعة).

أحكام المصادرة وعدم المصادرة

1- أحكام المصادرة

• الاستقالة

إذا ترك الموظف الخدمة في بنك ساب طواعية، تُصادر جميع الأسهم غير المكتسبة.

• الفصل

إذا جرى فصل الموظف من قبل بنك ساب على أساس الأداء أو تنفيذاً لإجراء تأديبي، تُصادر جميع الأسهم غير المكتسبة.

• أحكام إرجاع الحوافز

إذا ثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الموظف سقط في الإهمال وعدم ممارسة الضوابط/القرارات الملائمة فيما يتعلق بالعمليات، أو الائتمان، أو إدارة المخاطر، أو الامتثال لمخاطر المعلومات، أو أي نوع آخر مما يتسبب في حدوث خسارة و/أو إضرار بالسمعة لبنك ساب، فلن يكون لهذا الموظف أسهم مكتسبة مستبقاة، ويحتفظ بنك ساب في الحق في استرداد الأسهم المكتسبة سابقاً.

2- أحكام عدم المصادرة

• الوفاة أثناء الخدمة

تنتقل ملكية الأسهم بالكامل وتحل في تركة المتوفى.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

• التقاعد بسبب تردي الحالة الصحية أو العجز

تنتقل ملكية الأسهم في تاريخ انتقال الملكية العادي على أساس التقسيم الزمني، ولكن بموجب أحكام إرجاع الحوافز.

• الاستغناء عن الموظف بسبب الإشغال المزدوج (لم تعد وظيفة الموظف مطلوبة وتعذر العثور على منصب يمكن أن يشغله الموظف)

تنتقل ملكية الأسهم في تاريخ انتقال الملكية العادي على أساس التقسيم الزمني، ولكن بموجب أحكام إرجاع الحوافز.

• المعاش المبكر

تنتقل، رهناً بموافقة الإدارة التنفيذية، ملكية الأسهم في تاريخ انتقال الملكية العادي على أساس التقسيم الزمني، لكن بموجب أحكام إرجاع الحوافز.

• التقاعد العادي

تنتقل ملكية الأسهم في تاريخ انتقال الملكية العادي على أساس التقسيم الزمني، ولكن بموجب أحكام إرجاع الحوافز.

• النقل داخل مجموعة «إتش إس بي سي»

تنتقل ملكية الأسهم في تاريخ انتقال الملكية العادي على أساس التقسيم الزمني.

• بيع ساب للشركة الموظفة

تنتقل ملكية الأسهم في تاريخ انتقال الملكية العادي على أساس التقسيم الزمني.

(د) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها أثناء فترة قياس الأداء إلى ربط الأداء بمستويات الأجور؛

يُقيَّم أداء جميع الموظفين في عمليات استعراض الأداء بنهاية السنة. فجميع الموظفين يتلقون تعقيبات بناءً على الأداء في «تدقيق» الأداء الذي يقع في منتصف العام. وتُقرن تقييمات أداء جميع الموظفين بأهداف وتدابير محددة مذكورة في «بطاقة نتائج الأداء» وتُسجل من طريق الإنترنت في «نظام إدارة الأداء» لبنك ساب.

إضافةً إلى ذلك، يُقيَّم الأداء باستخدام منهجية «بطاقة النتائج» (سكور كارد)؛ فكل موظف يوافق على أهداف معينة ويجري تقييمه خلال السنة بالرجوع إلى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف. كذلك، يجري تقييم الموظفين في ضوء نظرائهم في الشركة خلال عملية «معايرة» تُطبق لضمان إجراء تقييم عادل ومنتصف للأداء.

يجري تقييم الموظفين باستخدام تقييم «على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح» من ساب خلال مرحلة منتصف العام. وذلك التقييم يمثل معياراً مشتركاً لتقييم الأداء ومقارنته، ويستخدم هذا التقييم في الدفع نحو إجراء تقييم عادل ومتسق للأداء. وفيما يلي تعريف تقييم «على المسار الصحيح/خارج المسار الصحيح»:

«على المسار الصحيح»:

- يفي بالتوقعات السلوكية المرتبطة بالتقييم وتوقعات الأداء للنصف الأول ويفوقها.
- يُرجح أن يحصل على تقييم «جيد» أو «قوي» أو «أفضل أداء» في تقييم الأداء في نهاية العام.
- يُرجح أن يحصل على تقدير «قدوة حسنة» أو «قوي» في التقييم السلوكي في نهاية العام.

«خارج المسار الصحيح»:

- لا يفي بالتوقعات السلوكية المرتبطة بالتقييم وتوقعات الأداء للنصف الأول ولا يفوقها.
- يحتاج إلى التحسين من أجل الحصول على تقييم أداء «جيد» أو «قوي» في نهاية العام.

يجري تقييم الموظفين في ضوء أدائهم باستخدام مقياس ساب الوصفي المكون من أربعة نقاط أثناء تقييم نهاية العام. وفيما يلي تعريف ذلك المقياس:

- أفضل أداء: دائماً ما يفوق توقعات الأداء
- أداء قوي: كثيراً ما يفوق توقعات الأداء
- أداء جيد: يحقق أو غالباً ما يحقق توقعات الأداء
- أداء غير متسق: لا يفي بتوقعات الأداء

يجري يتم تقييم الموظفين في ضوء سلوكياتهم باستخدام مقياس ساب الوصفي المكون من 4 نقاط أثناء تقييم نهاية العام. وفيما يلي تعريف ذلك المقياس:

• قدوة حسنة: يبدي سلوكيات استثنائية، ويفوق التوقعات بكثير، ويصل بتحسين الأداء إلى مستويات تفوق المستويات المستهدفة، ويخلف تأثيراً إيجابياً دائماً في ساب وجميع الأطراف المعنية.

• قوي: يبدي سلوكيات مستدامة قوية تفي دائماً بالتوقعات وأحياناً ما يفوقها، ما يحسن الأداء المستدام لأعمال لبنك ساب وجميع الأطراف المعنية.

• مقبول: يبدي سلوكيات مرضية لكنها قد تتطلب المزيد من التطوير من أجل تحسين المساهمة وخلق تأثير أكثر إيجابية في الأطراف المعنية.

• ضعيف: يبدي سلوكيات قد تضر بالأطراف المعنية لدينا وبسمعتنا، ويثير المخاطر و/أو يعيق أداء الأعمال.

تُستبقى تقييمات أداء جميع الموظفين في المحفوظات لمدة 5 سنوات وتستخدم لتحديد اتجاهات الأداء على مدى فترة أطول من الوقت لكبار الموظفين.

ومنهجية إدارة الأداء المتبعة في ساب تعتمد إلى التركيز على التمييز بين أشكال الأداء الفردي وتدعم استراتيجية المكافآت المتغيرة التي تشجع الأداء العالي.

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018

ولضمان الموضوعية والاستقلالية الكاملتين عن مهمة التدقيق الداخلي، يجري تقييم أداء التدقيق الداخلي للمدير العام من قبل لجنة التدقيق بما يتماشى مع قواعد مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المكافآت.

يستخدم البنك فلسفة استرشادية تقديرية لتحديد الأجر المتغيرة؛ فما أن تظهر النتائج المالية للبنك، تقدم الإدارة إلى «لجنة الترشيحات والمكافآت» مجموعة مقترحة من الأجر المتغيرة الكلية تختلف وفقاً للأداء المالي الكلي للبنك. وما أن تحظى تلك المجموعة بالموافقة، يتم تقسيم هذه المجموعة إلى ٢ مجموعات رئيسية، هي مجموعات: «الأعمال» و«المراقبة» و«البنية التحتية» («مكتب الدعم الإداري»). وفي إطار أضيق، يجري تعديل هذه المجموعات بناءً على نتائج كل إدارة، ثم في إطار أضيق، يوضع نطاق لكل موظف على أساس الأداء الفردي. بعد ذلك، يبدأ المديرون المباشرون عملية التخصيص في إطار النطاقات الاسترشادية، ما يضمن التمييز بين التوصيات الصادرة بشأن الموظفين حسب مستوى الأداء الفردي. إن فلسفة ساب الكلية للأجر عمادها «الدفع مقابل الأداء»، وبالتالي، فمن خلال التعريف الحالي لمستويات الأداء الموضحة أعلاه، لا تعتمد سياسة البنك إلى مكافأة «الأداء غير المتسق». علاوة على ذلك، استحدث بنك ساب، في 2017، سياسة لإدارة العواقب تهدف إلى ضمان وجود إطار عمل تأديبي شامل. لذلك، فمن الممكن في حالات محددة من سوء السلوك، أن تقتضي هذه السياسة خفض الأجر المتغيرة، وقد أثرت هذه السياسة على بعض الموظفين في 2017 وما تلاها.

وعلى صعيد الأجر الثابتة، يهدف بنك ساب إلى تحقيق التمييز في الأجر الثابتة بناءً على توجه أداء الأفراد، إذ يستهدف بنك ساب وضع الموظفين ذوي الأداء العالي قرب شريحة الأجر العليا في السوق مع الإبقاء على المستويات الإجمالية للأجر مساوية للمتوسط السائد في السوق أو أعلى منه. فكل عام، يشارك بنك ساب في استقصاءات للأجر داخل السوق هي الأفضل في فئتها إذ يقدمها أفضل مقدمي الخدمات في المنطقة (مكلاغان ومجموعة هاي) لتوفير هذه البيانات المرجعية لتلك الاستعراضات السنوية للأجر.

(هـ) وصف الطرق التي يسعى البنك من خلالها إلى تعديل الأجر لمراعاة الأداء الأطول أجلاً؛
موضحة في القسم (ج)

(و) وصف الأشكال المختلفة للأجر المتغيرة التي يستخدمها البنك والأساس المنطقي لاستخدام تلك الأشكال المختلفة؛

يقدم بنك ساب شكلين رئيسيين للأجر المتغيرة (النقد وأسهم ساب). فحسبما تقتضي الضرورة، يخضع الموظفون ذوو الأجر المتغير للدفع المؤجل على مدى ثلاث سنوات؛ إذ يشتري بنك ساب أسهم خزينة بمبالغ مؤجلة ويتم الاحتفاظ بها ضمن محفظة إجمالية للبنك تديرها شركة «إتش إس بي سي العربية السعودية - الاستثمار». وبناءً على المبلغ المؤجلة وسعر السهم، يُخصص عدد من الأسهم لكل موظف وتنتقل ملكيتها للموظف خلال فترة مدتها 3 سنوات من سنوات الأداء المقبلة. ويُحدد سعر السهم على أساس السعر الفعلي وقت الشراء ويمكن تعديله في وقت انتقال الملكية حسب سعر السوق الفعلي لسهم بنك ساب في وقت انتقال الملكية، وهو ما يحول دون قيام البنك بأي محاولة للربح أو الخسارة من خلال تقلب أسعار الأسهم، ويقرن كل موظف على حدة، بوصفه مستفيداً، بالفوائد طويلة الأجل للأداء الكلي للبنك الذي يؤثر على سعر السهم. وفي وقت انتقال الملكية، تُحول الأسهم المخصصة من محفظة البنك إلى محفظة الموظف التي يحق للموظف فيها بيع الأسهم أو الاحتفاظ بها حسبما يفضل.

كذلك، يطبق بنك ساب مخططي حوافز للموظفين العاملين في مبيعات «التجزئة المصرفية» ووظيفة «تحصيلات التجزئة المصرفية». ويعتمد هذان المخططان إلى التركيز على صفار الموظفين فقط ويخضعان للمراجعة والإقرار بصفة سنوية من قبل إدارة الموارد البشرية والأعمال والمخاطر والتدقيق والامتثال، ويوافق عليهما «لجنة الترشيحات والمكافآت».

في عام 2017م، استحدث البنك مخطط استبقاء للموظفين المؤهلين للغاية، وقد جرى تطبيق ذلك المخطط على ثلاثة مستويات من الموظفين. وفي عام 2018م، جرى تطبيق المخطط على أربعة مستويات من الموظفين ضمت حوالي 400 موظف على مستوى البنك. وقد استند هذا المخطط على أسهم «اكتساب منافع مشروط معجل» لمدة ثلاث سنوات لكبار المديرين التنفيذيين و«اكتساب منافع مشروط معجل» نقداً لمدة 3 سنوات لكبار المديرين. وتطبق على ذلك المخطط جميع شروط التراجع عن الدفع المؤجل والمكافآت التحفيزية للدفع المؤجل بالإضافة إلى آلية شراء الأسهم وإجراءاته.

إن بنك ساب يضع عين الاعتبار طبيعة الأعمال ومستوى الموظفين إضافة إلى عوامل التعويض الكلية حال تحديد مزيج الأجر لفرادى الموظفين. ويتم إقرار ذلك المزيج وتحديد بناءً على معايير السوق وغيرها من العناصر من مثل الأداء الفردي وأداء الأعمال. ومزيج الأجر في بنك ساب يتراوح بين «20/80» ثابت إلى متغير لوظائف مكتب الدعم الإداري والمراقبة، وبين «30/70» ثابت إلى متغير لوظائف الأعمال.

REM3: مدفوعات خاصة (بآلاف الريالات)					
أ	ب	ج	د	هـ	
إجمالي مبلغ المكافآت المستحقة المؤجلة	منها : المبلغ الإجمالي للمكافآت المؤجلة والمحتفظ بها الخاضعة لتعديلات لاحقة صريحة و/ أو ضمنية	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة صريحة	إجمالي مبلغ التعديلات خلال السنة نتيجة تعديلات لاحقة ضمنية	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال السنة المالية	
17,709	15,584			5,070	الإدارة العليا
375	-			-	نقدا
17,334	15,584			5,070	أسهم
-	-			-	أدوات مرتبطة بالأسهم
-	-			-	أخرى
25,015	17,465			7,290	مسؤولي مخاطر جوهريه آخرين
4,800	-			-	نقدا
20,215	17,465			7,290	أسهم
-	-			-	أدوات مرتبطة بالأسهم

الركن الثالث - بازل 3 الإفصاح الكمي والتنوعي كما في 31 ديسمبر 2018م

أخرى	-	-	-	-
المجموع	42,724	33,049	12,360	-

الملحق: الجداول والنماذج لا تنطبق حالياً على ساب

الجداول والنماذج	
PV1 - تعديلات التقييم الاحترازي (PVA)	الرابط بين القوائم المالية والمخاطر النظامية
TLAC1 - تكوين القدرة الإجمالية لاستيعاب المخاطر للبنوك المؤثرة على النظام العالمي (على مستوى مجموعة القرار)	تكوين رأس المال وإجمالي القدرة على استيعاب الخسارة
TLAC2 - الكيان الفرعي المادي - تصنيف الدائن على مستوى الكيان القانوني	
TLAC3 - قرار كيان - تصنيف الدائن على مستوى الكيان القانوني	
GSIB1 - الإفصاح عن مؤشرات البنوك المؤثرة على النظام العالمي	الرقابة الاحترازية الكلية
CCyB1 - التوزيع الجغرافي للتعرضات الائتمانية المستخدمة في مواجهة التقلبات الدورية (بآلاف الريالات)	
CRE - الإفصاح النوعي المتعلق بنماذج التصنيف الداخلي	المخاطر الائتمانية
CR6 - IRB - الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المحفظة ونطاق احتمالات التعثر	
CR7 - IRB - الآثار المترتبة على الأصول المرجحة بالمخاطر للمشتقات الائتمانية المستخدمة كطرق معتمدة	
CR8 - RWA - كشوف تدفق الانكشاف للمخاطر الائتمانية بموجب طريقة التصنيف الداخلي	
CR9 - IRB - اختبار احتمالية الإخلال حسب المحفظة	
CR10 - IRB - الإقراض المتخصص وحقوق الملكية المصنعة بموجب الطريقة المبسطة لوزن المخاطر	
CCR4 - IRB - CCR - الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المحفظة ونطاق احتمالات التعثر	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
CCR6 - الانكشاف للمشتقات الائتمانية	
CCR7 - RWA - قوائم التدفق للمخاطر الائتمانية المتعلقة بالطرف المقابل بموجب الطريقة الداخلية	
CCR8 - الانكشاف للأطراف المقابلة المركزية	
SECA - متطلبات الإفصاح النوعي المتعلقة بالانكشاف للضمانات	التورق
SEC1 - الانكشاف للضمانات في المحفظة البنكية	
SEC2 - الانكشاف للضمانات في المحفظة التجارية	
SEC3 - الانكشاف للضمانات في المحفظة البنكية ومتطلبات رأس المال النظامية ذات العلاقة - البنك يتصرف كمنشئ أو كفيل	
SEC4 - الانكشاف للضمانات في المحفظة البنكية ومتطلبات رأس المال ذات العلاقة - البنك يتصرف كمستثمر	
MRB - الإفصاح النوعي للبنوك باستخدام طريقة النماذج الداخلية	مخاطر السوق
MRC - الهيكلية الإدارية للبنوك باستخدام طريقة النماذج الداخلية	
MR2 - كشوفات تدفق الانكشاف لمخاطر السوق بموجب الطريقة الداخلية (المرحلة الأولى فقط)	
MR2 - طريقة النماذج الداخلية لمخاطر السوق لكل نوع مخاطر (المرحلة الثانية فقط)	
MR3 - قيم التصنيف الداخلي للمحافظ التجارية (المرحلة الأولى فقط)	
MR3 - كشوفات تدفق الانكشاف لمخاطر السوق بموجب الطريقة الداخلية (المرحلة الثانية فقط)	
MR4 - مقارنة تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر مع الأرباح / الخسائر (المرحلة الأولى فقط)	

سياسة بازل 3 الإفصاحات الكمية والتنوعية

لضمان الالتزام بالمتطلبات التوجيهية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 9 يوليو 2015م، وضع ساب سياسة الإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة من بازل 3 والتي تم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

البنك السعودي البريطاني (ساب)
الإدارة العامة: شارع الأمير
عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب. 9084، الرياض 11413،
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 11 405 0677
فاكس: +966 11 405 0660
www.sabb.com

